كتاب الأحكام

تأليف الشيخ أبي زكرياء يحي بن الخير
الجناوني (رضي الله عنه) (ق ٥ هـ)

مذيلا بحاشية

ويليه ترتيب كتاب القضاء والشهادات
والدعوات للمؤلف

أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي (ت ١١٨٨ هـ)

580

كتاب الأحكام

تأليف الشيخ أبي زكرياء يحي بن الخير الجناوني ﷺ (ق٥هـ)

مذيلا بحاشية

أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي(ت١١٨٨هـ)

ويليه ترتيب كتاب القضاء والشهادات والدعوات للمؤلف

تحقيق وتعليق

أحمد حمو كروم عمر أحمد بازين

راجعه وقدم له

الشيخ أحمد بن سعود السيابي الدكتور إبراهيم بكير بحاز

إشراف فضيلة الشيخ : سالم بن محمد البراشدي

قاضي محكمة الاستئناف بمسقط

الطبعة الأولى:١٤١٩هـ/١٩٩٩م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

اهتمّ المسلمون اهتماما بالغا بالقضاء وأحكامه، فكتبوا فيها مصنفات عديدة منها ما وصلنا، ومنها ما لم يكتب لها البقاء .. فلم يخل عهد ولا إقليم ولا مذهب إلاّ وكان له الحظ الوافر من ذلك الاهتمام، فلا غرو أنّ القضاء هو الحاضر دوما في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية للرعية[1]: حاضر بعدله أو بجوره، يؤثر في الرعية في كلتا الحالتين، ويوجه المجتمع إلى الأمن والطمأنينة والرفاه، أو إلى الخوف والاضطراب ونقص الثمرات.

إنّ الإباضية في المغرب الإسلامي، كغيرها من المذاهب الإسلامية أولت أهمية بالغة لموضوع الأحكام رغم أنها لم تحكم سياسيا إلاّ لفترة وجيزة في البلاد المغرب إذا قيست بغيرها من المذاهب وخاصة منها المالكي، ولكنّ ذلك لم يثن علماءها من الكتاب في الموضوع بل بالعكس ربما ظروف الكتمان دفعتهم دفعا قويا للاهتمام بالقضاء الذي كانوا يسمونه الحكم لأنّ الذي يتولّى القضاء عندهم في إقليم من أقاليمهم ببلاد المغرب، إنّما يتولّى فيهم شؤونهم السياسية والعسكرية والقضائية على السواء فهو الحاكم إذا بمعنى الإمام، وبمعنى القاضي.

ومن بين الأوائل الذين كتبوا في القضاء عند الإباضية ببلاد المغرب نجد الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم (حكم: ١٧١ -٢٠٨ هـ) في كتابه

---

[1] أنظر أطروحتنا: القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية. ٩٦-٢٩٦ هـ/ ٧١٤-٩٠٩ م. أطروحة دكتوراه دولة. جامعة قسنطينة / الجزائر ١٩٩٧. صفحات: ح - ي.

المشهور «مسائل نفوسة»[٢]، ثم بعده يأتي الكتاب الذي نحن الآن بصدد التقديم له «**كتاب الأحكام**» للشيخ أبي زكرياء يحيى بن الخير الجناوني (ق ٥ هـ/١١ م).

إنّ هذا الكتاب مهم جدا حيث حوى تجربة الإباضية في القضاء أيام كانت في الظهور، كما أشار إلى القضاء والأحكام التي تكون في الكتمان وهي الميزة التي ربما نجد كتب الإباضية تنفرد بها عن غيرها من المذاهب ..

إنّ «**كتاب الأحكام**» بدأه صاحبه بباب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكأنّ الأحكام جزء من هذا الباب الكبيرفي الإسلام ومن هذا الفرض الكفائي، فهو يدخل ضمن حديث الرسول ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده ...»، فالحاكم هو الذي يغيّر باليد حتى لا يكون فساد في الأرض ... ثمّ تحدّث بشكل سريع وموجز عن أدب القضاء وأورد بعض الأحاديث النبوية التي تنفّر من القضاء الجائر وتتوعد القاضي الجائر بأنواع العذاب غدا يوم القيامة. ومباشرة بعد ذلك يدخل في صميم القضاء فيتناول مسألة الشهادة ويطيل فيها ويعقد لها أبوابا عديدة ثم يفتح بابا في الدعاوي في المعاملات: دعوى العبيد، الدعاوي في التعدية، وبعدها يتناول مسائل في الشركة وفي إحياء المواريث وفي موت الغائب وفي المحاصصة بين الغرماء وفي الإجارات.

ويكاد يتشابه «**كتاب الأحكام**» هذا مع «**كتاب القضاء والشهادات والدعوات**» للمؤلف نفسه من حيث المواضيع المطروقة والأسلوب، فكأنّ الكتاب تكملة أو جزء ثان للكتاب الأول أو هو شبه اختصار له مع بعض الزيادات مثل: «ألفاظ الدعوى في الخصومات والتعديات، كيفية الحلف ومواضعه، أحكام الإقرار، الحدود وأحكامها في الكتمان، كيفية تأديب الأطفال ...».

إنّ المطّلع على الكتابين سيجد مادة غزيرة في القضاء عمل المؤلف [رحمه الله]

---

[٢] حقّقه الأستاذ إبراهيم بن محمد طلاي، ونشره. المطبعة العربية غرداية ١٩٩١م.

على تدوينها معينا للقضاة في مجالس حكمهم وكثيرا ما كتب أمثال الشيخ أبي زكرياء يحيى بن الخير الجناوني لهذا الغرض بالذات، وهو تسهيل مهمة القاضي أو الحاكم في إيجاد الحكم الشرعي ومراعاة العدل في القضايا والخصومات ...

وإنّنا من خلال الكتاب الذي بين أيدينا نلاحظ تعدّد المواضيع التي تناولها الكاتب وهي تقدّم لنا صورة حيّة عن المجتمع المغربي في القرن الخامس الهجري وبخاصة منهم مجتمع الإباضية في جبل نفوسة وقراه. ومن تلك المواضيع تبرز موضوع الأرض ومشاكلها والعبيد والحيوانات والبيوع والميراث والطلاق. وتناول مظاهر من الحسبة. وذكر القوّام على الأسواق، والساحر والكاهن والصبّاغ والطبيب والمغنيّة والملاهي، وتحدّث عن دخول النساء الحرائر في الأسواق، واختلاء النساء بالرجال، وما هو موقف الحاكم من كلّ هذه الجوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للرعية، كما ذكر الصاع الجربي والويبة (وهي ٢٢ أو ٢٤ مُدًّا)، ويبة إبنّاين إحدى قرى نفوسة.

إنّ مثل هذه المواضيع تعطينا نظرة ولو بسيطة عن أهمية الكتاب وأهمية الفترة والمجتمع اللذين كتب فيهما الكتاب.

ومما زاد الكتاب أهمية وجود حاشيتين له استوعبت المتأخرة منهما المتقدمة، فحاشية المصعبي كانت أشمل وأعمّ وأنفع على حاشية أبي ستّة، فإذا كان المصعبي حريصا على ذكر مصادره في حاشيته فإنّ أبا زكرياء يحيى أغفل هذا الجانب إغفالا يكاد يكون مطلقا فلم يهتم بذكر الأسماء التي سبقته في الموضوع وكأنه الأدل في الميدان ...

إنّ المصعبي في حاشيته بدا لنا واسع المعرفة والاطلاع فكان يناقش متن الأحكام لأبي زكرياء ومتن الحاشية للمحشي الأول أبي ستّة، ويستدل بكتب الديوان للمشائخ والإيضاح لأبي عامر الشماخي، والمنهاج للرستاقي، وكثيرا ما

اعتمد في شروحه على كتب غير الإباضية كالبيضاوي والزمخشري في التفسير، وابن عرفة محمد بن محمد، وخليل في الفقه، وكلاهما قيم، ولم يجد المصعبي مانعا يمنعه من الاستفادة بعلم رجال من غير مذهبه مارب الفقهين من جهة ولتوفّر مصادر الفقه المالكي بين يديه من جهة ومما يلاحظ كذلك معرفة المصعبي للفقه المالكي فهو لا يقتبس فقط بل يناقش الاختلاف في ذلك المذهب ويأتي بالأدلة من كتب المالكية ويذكر المشهور عندهم وغير المشهور ...

إنّ هذه الحاشية التي صاغتها براع المصعبي، لم تترك لزملائه الأستاذين المحققين: أحمد بن حمو كروم وعمر بن أحمد بازين كبير عناء في التحقيق، فأنهما عانيا الكثير وتجشما الصعاب لاخراج هذا الكتاب إلى النور ...

لقد بذلا جهودا معتبرة لجمع نسخ المخطوط التي وصل عددها إلى خمس، وعملا على مقابلة بعضها ببعض وحرصا الحرص الكبير على تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والنصوص المختلفة من مظانها، وقدما تعليقات مفيدة على بعض المسائل التي رأوا أنها تحتاج إلى تعليق فأكملا الناقص وأوضحا المبهم.

وإذا كان المصعبي لم يترك لا الشاردة ولا الواردة في حاشيته الكبرى فإنّ «**كتاب القضاء والشهادات والدعوات**» ترك للمحقّقين يبذلان جهدهما في ترتيبه وأسمياه «**ترتيب كتاب القضاء والشهادات والدعوات**» وعلى تخريج الآيات والأحاديث النبوية فألحقاه بكتاب الأحكام ليكون عضدا له.

ومما أضفى على عملهما الصفة العلمية اهتمامهما بالفهارس المختلفة تسهيلا للقاضي والفقيه والطالب والقارئ على الحصول على مبتغاه بأقل جهد ووقت.

ختاما أشكر الأستاذين الكريمين على جهدهما وأدعوهما إلى مزيد العمل في مجال تحقيق التراث وطبعه ونشره، فكما أنّ من أحيى أرضا فهي له، ومن أحيى نفسا فكأنما أحيى الناس جميعا، كذلك من أحيى مخطوطا من التراث العريق فهي له وهي بمثابة إحياء نفس، فللمحققين أجر الدنيا والآخرة ثابتا إن شاء الله.

الدكتور/ إبراهيم بكير بحاز

الخروب/قسنطينة يوم: ١٥ ذو القعدة ١٤١٩ هـ

٠٣ مـــارس ١٩٩٩ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلّموا تسليما﴾ [النساء: ٦٥]



عن أم سلمة رضي الله عنها: أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّكم تختصمون إليّ، ولعلّ بعضكم ألحن بحجّته من بعض، فمن قضيت له بحق أخيه شيئا بقوله، فإنّما أقطع له قطعة من النار، فلا يأخذها».

[البخاري، الشهادات (٢٥٣٤)]



وقال السيّابي:

وليتّق الله الذي يلي القضا ... بين الورى فيما به يوم فُ

يدخله بشرطه إذا قدر ... على الوفا به وإلاّ فلم

فما لمخلوق عليه طاعة ... فيما عصى الله وما أضا

إذ لا يكون قربة لله جلّ ... ما في عصيان له وما حم

[معارج الآمال، ٣٤٠/٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله الشرفاء، وأصحابه الأوفياء.

وبعد: فإن الحكم في الإسلام هو مدار الحياة الاجتماعية، ومحور التفاعل الاجتماعي بين الإنسان وأخيه الإنسان أخذا وعطاء.

وقد جاء الإسلام معتنيا بأمور الحكم أيما اعتناء ﴿**وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وأن كثيرا من الناس لفاسقون، أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون**﴾[المائدة/ ٤٩-٥٠].

وقد كان الرسول العظيم ﷺ على رأس الدولة الإسلامية حكما وقضاء، وسار الخلفاء الراشدون على نهجه وهداه.

وعندما توسع الإسلام انشارا وتضخم هيكله الإداري والتنظيم كان للقضاء حيز كبير فيه، وصار للقضاء في الإسلام شأن عظيم، وحفل تاريخ الإسلام بالقضاة رموزا وبالقضاء وقائع، جاعلا من ذلك معالم بارزة، وكان للقاضي مكانته المرموقة في المجتمع باعتباره رمز العدالة لإحقاق الحق وإبطال الباطل بجعله الضعيف قويا حتى يأخذ له الحق ، والقوي ضعيفا حتى يأخذ منه الحق.

وقد برز في المذهب الإباضي الكريم قضاة ضربوا أروع الأمثلة

عدلا ونزاهة لم تأخذهم في الله لومة لائم:

ذكر الشيخ ميمون بن حمودي أن هود بن محكم الهواري جاءه رجل من العزابة يستعين به على ما يفك كتبا له مرهونة عند رجل من النكار في خمسة دنانير. فدعا هود بن محكم رجلا فقال له: "سر مع هذا الرجل إلى مواطن مزاتة" فجاءهم وأخبرهم القصة. وتسارعوا فيما يصنعون له، ويجمعون له الأموال. فبسطوا بساطا. فطفق الرجال والنساء يرمون فيه الدنانير والدراهم وما أمكن كل واحد منهم. فجمع من ذلك مالا كثيرا. فلموا أطراف البساط فرفعوه، فأتوا به هود بن محكم. فعمد الرجل صاحب الكتب إلى الخمسة دنانير فأخذها وترك الباقي. فقال هود: "أنت أولى به يا شيخ. فإن المؤونة عليك كبيرة ممن يقصدونك ويعترونك".(أبو زكرياء يحي بن أبي بكر، كتاب السيرة وأخبار الأئمة:ص٣٦٠ ، ت/ع الرحمن أيوب)

وقد ألفوا في ذلك المؤلفات الجليلة التي ترسم الطريق إلى الحكم والقضاء، أودعوا فيها علومهم وتجاربهم.

ويأتي كتاب "الأحكام"واحدا من الكتب المهمة في هذا المجال، ولؤلؤة مضيئة بين تلك الكتب لاسيما وأن مؤلفه هو الإمام العلامة المجتهد أبو زكريا يحي بن الخيربن أبي الخيرالجناوي صاحب كتاب الوضع، ذلكم الكتاب المبارك الذي انتشر انتشارا واسعا في عمان وشمال افريقيا، واستفاد منه خلق كثير.

وهذا الكتاب ألا وهو كتاب "**الأحكام**" المذيل بحاشية العلامة الجليل يوسف بن محمد المصعبي الذي قام بتحقيقه كل من الأستاذين

الفاضلين الكريمين: أحمد حمو كروم، عمر أحمد بازين. سوف يحتل المكانة المناسبة والحيز الواسع في المكتبة الإسلامية العامرة، وقد جاء التحقيق تحقيقا علميارائعا لكونه معتمدا على نسخ متعددة.

ولا شك أن هذا يعتبر من أساسيات عمل التحقيق العلمي، كما أنه مزود بفهارس جيدة من شأنها تسهيل الرجوع إلى الكتاب وحاشيته.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نبارك جهود المحققين الفاضلين على هذا الجهد الكبير المبارك الذي بذلاه في تحقبق وإخراج الكتاب المذكور حتى جاء في حلة زاهية قشيبة، وبهذه الصورة الجميلة.

داعين الله لهما بالتوفيق والسداد، مهنئين لهما هذا الإنجاز الرائع. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد بن سعود السيابي

١٥ ذو الحجة ١٤١٩ هـ

٠١ أفريل ١٩٩٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الكتاب

الحمد الذي خلق فسوّى، والذي قدّر فهدى، والذي حكم فعدل، وهو رب العالمين وهو أحكم الحاكمين، إياك نعبد، وإياك نستعين، في إرشادنا إلى الحق المبين.

اللهم صل على الرسول الأمين، سيدنا محمد ﷺ مرشد الضالين، وعلى آله وأصحابه الطيبين المهتدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، ﴿**ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم**﴾ [فاطر/٠٢]. وبعد:

لقد هيأ الله تعالى لنا ـ والحمد لله ـ الأسباب الرفيعة، والظروف الملائمة، في قسم التخصص في الدراسات العليا للعلوم الإسلامية بمعهد عمي سعيد بغرداية[1]، لنكون نحن السابقين إلى تحقيق أحد أهم كتب الأحكام وأنفسها، وإخراجه إلى الميدان مع خواشيه المفيدة، بعد أن كان كنزا مطمورا، وفائدة محدودة، بين أهل الاختصاص من القضاة الأشياخ مدة عشرة قرون كاملة، إنه كتاب«**الأحكام**»

---

[1] وفي هذا العام الدراسي ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨/٩٧م قيّض الله لنا شيخنا العلامة، القاضي المتمكّن، أستاذنا الكريم الحاج امحمد بن الحاج سليمان مطهري ـ رحمه الله تعالى ـ حيث وافق على قراءة الكتاب عليه في حصص أسبوعية للتصحيح والتوضيح بالتناوب مع حصته الأصلية في مصطلح الحديث وعلومه، وتجربته المعتبرة في ميدان الأحكام والقضاء حينا من الدهر أهّلته بكل جدارة أن يكون ممن يحق له سماع فصول هذا الكتاب والتعليق عليه.

تأليف العلامة الشيخ أبي زكرياء يحي بن الخير الجناوني (ت ق٥ هـ) مع «**حاشيتي**» الشيخ أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي (ت ١١٨٨ هـ) الذي وسّع حاشية الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة السدويكشي (ت١٠٨٨ هـ)، وأتمّها [رحمهم الله وأرضاهم]، آمين.

وقد راعينا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه الاقتصار على ما يلبّي حاجة قارئه، من تكميل لفائدته، أو شرح لعبارته، أو تخريج آية أو حديث نبوي استدلّ به المؤلف أو المحشي «أبو ستة» أو «المصعبي» كيلا تطغى تعاليقنا على الحاشية فتصبح حاشية ثالثة على الكتاب، وقدّمنا بين يدي الكتاب ترجمة لكلّ من مؤلفه ومحشّيه، وتعريفا بعملنا في التعليق عليه وتحقيقه.

والله نرجو أن ينفع به المسلمين في هذه العهود وغيرها التي طغى عليها القانون الوضعي على قانون الله العادل، وأن يجعله معلما ومرجعا للقضاة والحكام والمحامين الذين يتحرّون الصدق والإخلاص في الفصل بين المتخاصمين، وأن يجعله لنا ذكرا في الأولين، وذخرا في الآخرين، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

وادي ميزاب: ١٩ شوال ١٤١٩

٠٥ فيفري ١٩٩٩

بقلم

أحمد حمو كروم عمر أحمد بازين

طالبان في قسم التخصص في الشريعة الإسلامية

معهد عمي سعيد، غرداية

الإمام أبو زكرياء يحيى بن الخير الجناوني

(ق ٥ هـ = ق ١١ م)

إنه الإمام الجليل، مفتي الأمة، وقدوتها، وشيخ الإسلام والمسلمين، العالم الفقيه، الذي أثرى المكتبة الإسلامية بكتبه النفيسة المركّزة في بعض أبواب الفقه والعقيدة، والتي أحيا بها سنة السلف، على فترة من الخلف.

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن الخير بن أبي الخير الجناوني، أبو زكرياء[٢]، وكثيرا ما نسب إلى جدّه مباشرة[٣]، والجناوني نسبة إلى «جناون» بجبل نفوسة غرب ليبيا، حيث كانت تقطن عائلته.

مولده ونشأته:

ولد أبو زكرياء يحيى في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، في مدينة «جنّاون» من عائلة كريمة عريقة في العلم، شغوفة بحبّ العلم والتعلّم، فجدّه الذي ربّاه في صغره ونشأ بين أحضانه كان عالما، وكذلك بعض أعضاء أسرته.

تعلّمه ومشائخه:

وسط هاته العائلة العالمة أخذ أبو زكرياء يحيى معارفه الأولى من جدّه بجنّاون حيث حفظ القرآن الكريم وأتقن مبادئ اللغة والعقيدة والفقه، وغذّى عقله بالمعرفة، وملأ قلبه بالإيمان، وهو دأب السلف الصالح، كما عوّده أيضا

---

[٢] هكذا ضبطه الشيخ علي يحيى معمر في كتابه: «الإباضية في موكب التاريخ» ، الإباضية في ليبيا ٢/٩٤.

[٣] دليل المؤلفين الليبيين: ٤٩٩.

على السّير على هدى الإسلام، فاكتسب بذلك شهرة علمية لم يصل إليها جدّه[٤]، ثم ارتحل بعد ذلك إلى مدينة العلم والعلماء «إبنّاين» فدرس على يد العلامة أبي الربيع سليمان بن أبي هارون الباروني (حيّ ق ٤ هـ)، وغيره، وقد اهتمّ بالتحصيل في هذه الفترة النفيسة من عمره إلى درجة أنه لم يزر معالم المدينة إلاّ يوم أن أتمّ دراسته[٥].

نشاطه العلمي:

وبعد أن تحصّل على ما يرغب فيه الطالب المجدّ من العلوم، رجع إلى مسقط رأسه، فاشتغل بـ:

أولا: **التدريس:** يقول الشيخ علي يحيى معمر: «وقد درس عليه كثير من العلماء الذين يشار إليهم بالبنان»[٦]، دون ذكر أي تلميذ من تلاميذه.

ثانيا: **الإفتاء:** لقد أسندت إليه مهمة الفتوى، فكان نعم المفتي، لا يعبأ بجواب، ولا يقف في سؤال، ولا يعسر عليه حلّ مشكلة من مشاكل المعرفة، حتى حاز بجدارة لقب الشيخ.

ثالثا: **التأليف:** عكف الشيخ على تأليف الكتب، فزوّد المكتبة الإسلامية بعدد من النفائس تزدان بها رفوفها العامرة[٧]، وكان اعتماد أهل نفوسة على كتبه حفظا وفتيا[٨].

مناقبه وأخلاقه:

---

[٤] علي يحى معمر، الإباضية بليبيا: ٢/٩٤.

[٥] علي يحى معمر، الإباضية بليبيا: ٢/٩٤.

[٦] علي يحى معمر، الإباضية بليبيا: ٢/٩٥.

[٧] علي يحى معمر، الإباضية بليبيا: ٢/٩٤.

[٨] الشماخي، السيّر: ١٣٢.

يصفه الشيخ علي يحيى معمر بقوله: «كان سمح الخلق، ليّن العريكة، كريم اليد، ولكنه مع هذه الصفات الليّنة كان شديدا في الحق، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يؤثر عليه موقف من المواقف»[9].

ثم يضيف قائلا: «وكان جمّ النشاط، موصول الجهد في نشر العلم وبثّ المعرفة»[10].

مكانته العلمية:

وقال الشماخي عنه: «وهو ممن جازت عليه نسبة الدين* في المذهب الإباضي»[11].

وقال عنه المحشي: «إنّه الغاية القصوى في سائر العلوم»[12].

وقال الشيخ أبو اسحاق أطفيش: «إنّه من فحول العلماء البارزين في التحقيق وتحرير الفروع»[13].

قال الشيخ علي يحيى معمر: «إن رجلا يحوز ثقة أمة فتعتمد كتبه في دينها وأحكامها، رجل بلغ الغاية»[14].

مؤلفاته:

لقد ترك الشيخ أبو زكرياء يحيى من بعده علما نافعا، وذكرا متواصلا،

---

[9] علي يحى معمر، الإباضية بليبيا: ٢/٩٤.

[10] علي يحى معمر، الإباضية بليبيا: ٢/٩٥.

[11] الشماخي، السيّر: ١٣٢.

[12] أبو ستة، مقدمة كتاب الوضع: ٤.

[13] الشيخ أبو اسحاق أطفيش، مقدمة كتاب الوضع: ٣.

[14] علي يحى معمر، الإباضية بليبيا: ٢/٩٤.

* نسبة الدين: أو سلسلة نسب الدين وهو مصطلح إباضي مغربي معناه سلسلة العلماء الأعلام الثقاة الذين رووا العلم عند الإباضية ثقة عن ثقة، فالشيخ أبو زكرياء يحيى بن الخير الجناوني حلقة في هذه السلسلة.

بسبب الكتب التي أخلص في تأليفها، وأودع فيها المأخوذ من الأقوال والأفعال في حياة الفرد والجماعة منها:

في العقيدة:

١ـ عقيدة نفوسة، مطبوع.

في الفقه:

٢ـ كتاب الوضع، أو كتاب اللمع، مطبوع، وقد حقّقه الشيخ أبو اسحاق إبراهيم أطفيش.

٣ـ كتاب النكاح، مطبوع، وقد حقّقه الشيخ علي يحيى معمر.

٤ـ كتاب الصوم، مطبوع.

٥ـ كتاب الأحكام والقضاء والشهادات والدعوات، وهو الذي بين يديك.

٦ـ كتاب الوصايا.

٧ـ كتاب الإجارات.

٨ـ كتاب الرهن.

٩ـ كتاب الشفع[١٥].

وفاته:

لم تتعرّض المصادر لذكر وفاته، بل إنها جميعا تتّفق على أنّ فترة نشاطه الميمون كانت في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي رحمه الله وأرضاه، وجعل الجنة مثواه، آمين.

---

[١٥] وهذه الأربعة الأخيرة غير مطبوعة، بل هي مفقودة، وقد ذكرها البرادي في قائمة كتب أهل المغرب والمشرق، واعتبرها كتابا واحدا.

الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة

(١٠٢٢ - ١٠٨٨ هـ = ١٦١٤ - ١٦٧٩ م)

إنه الإمام الجليل، مفتي المذهب، وقدوته، شيخ الإسلام، الحافظ النبيه الزاهد، المحدّث الفقيه، الذي زوّد المكتبة الإسلامية بتآليفه العديدة النفيسة القيّمة.

اسمه ونسبه:

محمد بن عمر بن أحمد بن أبي ستة، القصبي، السدويكشي، أبو عبد الله، كنيته أبو عبد الله، وأبو ستة لقب أحد أجداده، والسدويكشي نسبة إلى حومة «سدويكش» من جزيرة جربة التونسية التي ولد فيها وعاش فيها شرخ شبابه.

مولده ونشأته:

في السنة الثانية والعشرين بعد الألف من الهجرة النبوية يوافقه السنة الرابعة عشرة بعد الستمئة والألف للميلاد، ولد الإمام أبو ستة في حومة «سدويكش» حيث نشأ وأمضى القسم الأول من حياته، لكنه لم يعدم فيها حفظ أساس الدين والعلوم وهو القرآن الكريم، كما أنه وجد المعلّم المرشد الذي يوجّهه في التربية وفي شؤون دينه، وهو والده عمر بن محمد بن أبي ستة (ت ١٠٥٠ هـ) صاحب رسالة «المجموع المعوّل في ما عليه السلف الأول»، وعمّه أحمد (ت ١٠٦١ هـ) من علماء جربة أنذاك، وابنا عمّه سليمان وأبو زيد من العلماء والفقهاء الذين ساهموا في الحركة العلمية بجربة.

وسط هذا المناخ العلمي وأفذاذ العلماء والبيئة الصالحة، نشأ الفتى محمد، فكان هذا من أهم الدوافع له لانتهاج درب العلم والتعليم.

تعلّمه:

في سنة أربعين بعد الألف للميلاد، ـ ابن ثمانية عشر سنة ـ سافر إلى مصر

ليكمل تعلّمه في المدرسة الإباضية بحي ابن طولون، وفي الجامع الأزهر، حيث قضى هنالك فترة من عمره وكان شيخ البعثة العلمية الإباضية ورئيسها مدة من الزمن.

مشائخه:

تلقّى الإمام أبو ستة العلم على نخبة من علماء عصره الذين كانت تزهو بهم جربة ومصر، فاجتمع لديه ما تفرّق عندهم من العلم، حتى أصبح إمام عصره في الحديث والفقه وغيره من العلوم، ومن بين مشائخه الذين أشار إليهم في كتاباته وأخذ عنهم:

١ـ الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السدويكشي (ت ١٠٦٨ هـ).

٢ـ الشيخ أبو الربيع سليمان بن عبد الله بن أبي زيد الصدغياني (ت ١٠٧٧ هـ)

٣ـ والده الشيخ عمر بن أبي ستة (ت ١٠٥٠ هـ).

٤ـ عمّه الشيخ أحمد بن أبي ستة (ت ١٠٦١ هـ)[١٦].

إمامته في العلم:

اشتغل الإمام أبو ستة بعلوم متنوعة من علوم اللغة والشرع، منذ أن كان طالبا في جربة ومصر، إلاّ أنه وجّه عنايته أكثر إلى علمين جليلين هما: الفقه والحديث، ثمّ تفرّغ بعد ذلك للاشتغال بنشر العلم تدريسا وتصنيفا، فبلغ في التدريس أقصى غاية، حتى لقّب في الأزهر بـ: «البدر»[١٧].

نشاطه العلمي:

زيادة على ما تقدّم من اشتغاله بالتدريس، وبعد أن ارتوى من مناهل العلم بمصر في نفس المدرسة التي تخرّج منها، والتي مكث فيها ثمان وعشرين عاما، رجع إلى مسقط رأسه سنة ١٠٦٨ هـ بجربة فترأس حلقة العزابة خلفا لشيخه عبد الله

---

[١٦] فرحات الجعبيري، البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية: ص١٤٧.

[١٧] علي يحيى معمر، الإباضية في تونس: ص١٨٩.

السدويكشي، ولازم الوعظ والإرشاد والتعليم في مختلف مساجد الجزيرة ومدارسها، بالفترة الصباحية، وبعد صلاة العصر من كلّ يوم يعقد مجلسا للحكم وفض النزاعات بين المتخاصمين في مسجد «بني لاكين» في مقصورة خاصة هيّئت لذلك. وقد ذكر أحد تلامذته من أن الشيخ كان يقوم بالتدريس بمسجد القصبيين بجربة أيضا كلّ يوم جمعة من كلّ أسبوع.

مناقبه وأخلاقه:

عظيم جدا أن يجمع عالم من العلماء بين التحقيق العلمي وخشية الله وحسن السلوك وصفاء النفس.

يقول تلميذه الوفيّ علي بن سالم بن بيّان: «كان (رحمه‌الله) كثير البكاء من خشية الله، وخصوصا عند تلاوة القرآن، وذكر الوعد والوعيد، لأن الغالب عليه في مجالسه (رحمه‌الله) ذكر الموت وما بعدها من ضغطة القبر وفتنته وعذابه، والوقوف بين الله تعالى، وذكر الجنة وما أعدّ الله فيها من نعيم لأهلها شوقا إليها، وذكر النار وما أوعد الله فيها من عذاب لأهلها.

ومن ورعه أيضا أني كنت سائرا معه ذات يوم في جربة وهو راكب، فاحتاج إلى شوكة لنخس دابته، فمددت يدي إلى نخلة أقطع منها شوكة رطبة، فنهاني، وقال: اقطع ما هو يابس.

ومن كثرة ورعه ومحافظته على سير الحلقة أنه كان ملازما مدة إقامته بمصر باللباس الذي نشأ عليه من لباس البيض والرداء من فوقها لا غير.

وكان (رحمه‌الله) مستجاب الدعاء، ظهر له ذلك في مواطن كثيرة.

ومن زهده في الدنيا ورغبته في الآخرة أنه كان يقول: "احفظوا عنّي: أني لا أحلف لأحد، ولا أحلّف أحدا، فمن ادّعى عليّ شيئا دفعته له، ومن ادّعيت عليه شيئا وأنكر لي تركته ولا أحلّفه".

وكان (رحمه الله) يُنزل نفسه منزلة أصغر تلاميذه، حتى أنه كان يقي البحر ويعلّمني السباحة حين كنّا بمصر، وأنا من أصغر تلاميذه.

وكان (رحمه الله) لا يفتر عن ذكر الله تعالى، وتلاوة القرآن، راكبا، وقاعدا أو مضطجعا، إلاّ إن شغله شاغل»[18].

تلاميذه:

إنّ المكانة العلمية التي وصل إليها الشيخ (رحمه الله) وتصدّره لحلقي مساجد مصر وجربة، جعلته مقصد الطلبة فتخرّج على يده عدد كبير مر والمشائخ، بينما المصادر المتوفرة بين أيدينا لم تتوسع في هذا الموضوع، بل ت على ذكر اثنين منهما، وهما:

١- ابن عمّه أبو زيد بن أحمد بن أبي ستة (ت ١١١٢ هـ)، له حا كتاب شرح الجهالات.

٢- أبو الحسن علي بن سالم بن بيّان اليديسي (ت ١١٠٣ هـ)، ن أوفى وأنجب تلاميذه، حيث قام بنسخ جميع حواشي الشيخ، وله تآليف شعرية، منها قصيدة في رثاء شيخه.

مؤلفاته:

علاوة على ما ذكرنا من نشاطه الحثيث، خصّص الشيخ جزءا من للتأليف والتحقيق والشرح، حتّى عرف بين أوساط علماء الإباضم «**المحشّي**» لكثرة ما علّق وشرح من المؤلفات[19]، وهي بمثابة التحقي الذي نعرفه في هذا العصر، فأثرى بذلك المكتبة الإسلامية بمجموعة من ن القيّمة التي تجاوزت كتب الفقه والحديث إلى كتب التفسير والعقيد

---

[18] الشيخ اسماعيل الجيطالي، خاتمة حاشية كتاب قواعد الإسلام.

[19] فرحات الجعبيري، البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية: ص١٤٧.

والصرف والبلاغة والمنطق، التي يبلغ عددها العشرين تقريبا، ومنها:

في التفسير:

١ـ حاشية على تفسير كتاب الله العزيز، للشيخ هود بن محكّم الهواري، وهي آخر تآليفه، إذ توفّي قبل أن يتمّها، انتهى فيه إلى قوله تعالى: ﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، وقوموا لله قانتين**﴾ [البقرة/٢٣٨] مخطوط.

في الحديث:

٢ـ حاشية على كتاب ترتيب الجامع الصحيح، مسند الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري، وهو مطبوع[٢٠]

في العقيدة:

٣ـ حاشية على شرح عقيدة التوحيد الشهيرة بعقيدة العزابة، لأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، وهي مخطوطة[٢١]، ومتن العقيدة ترجمها الشيخ عمرو بن جميع من البربرية إلى العربية.

٤ـ حاشية على شرح النونية، للشيخ اسماعيل بن موسى الجيطالي[٢٢].

٥ـ حاشية على كتاب أصول الدين للشيخ تبغورين بن عيسى الملشوطي.

---

[٢٠] طبعت هاته الحاشية ثلاث مرات، الطبعة الأولى حجرية، في جزأين بزنجبار، على نفقة سلطانها برغش، ١٣٠٨ هـ، والطبعة الثانية في ثمانية أجزاء بسلطنة عمان، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٢ هـ، والطبعة الثالثة في خمسة أجزاء،بتحقيق الشيخ إبراهيم طلاي، طبع بمطابع «دار البعث» قسنطينة الجزائر، ١٩٩٤.

[٢١] توجد نسخة منها بمكتبة الإستقامة ببني يزقن، غرداية.

[٢٢] أنظر إحالة المحشي في حاشيته على قواعد الإسلام: ص١٥٤/١٥٥، تحقيق: بشير بن موسى الحاج موسى.

٦ـ حاشية على كتاب الموجز للشيخ أبي عمار عبد الكافي الوارجلاني.

٧ـ حاشية على كتاب شرح الجهالات، للشيخ أبي عمار عبد الكافي الوارجلاني.

٨ـ حاشية على كتاب السؤالات، للشيخ أبي عمرو عثمان بن خليفة السوفي.

في أصول الفقه:

٩ـ حاشية على كتاب مختصر العدل والإنصاف للشيخ أحمد بن سعيد الشماخي، وقد توفيّ قبل إتمامها كذلك.

في الفقه:

١٠ـ حاشية على كتاب تبيين أفعال العباد للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر النفوسي[٢٣].

١١ـ حاشية على كتاب الوضع، للشيخ أبي زكرياء يحيى بن أبي الخير الجنّاوني، وهو مطبوع طبعة حجرية.

١٢ـ حاشية على كتاب الأحكام، للشيخ أبي زكرياء يحيى بن أبي الخير الجنّاوني، وهي التي بين يديك، ضمن حاشية المصعبي.

١٣ـ حاشية على كتاب النكاح، للشيخ أبي زكرياء يحيى بن أبي الخير الجنّاوني، وهو مطبوع طبعة حجرية.

١٤ـ حاشية على كتاب الإيضاح، قسم البيوع والهبة والشفعة والوصايا، للشيخ عامر بن علي الشماخي، وهو مطبوع.

---

[٢٣] توجد نسخة منه بمكتبة عشيرة آل خالد ببني يزقن، وأخرى بمكتبة الشيخ بالحاج بن كاسي بالقرارة، غرداية.

١٥ـ حاشية على كتاب قواعد الإسلام، للشيخ أبي طاهر اسماعيل بن موسى الجيطالي، وهو مطبوع طبعة حجرية.[٢٤]

١٦ـ حاشية على كتاب الفرائض، للشيخ اسماعيل بن موسى الجيطالي، وهو مطبوع طبعة حجرية.

في الأحكام والفتاوى

١٧ـ دفتر يحتوي على الأحكام القضائية التي أصدرها في مجالسه بمساجد الجزيرة، وهو مخطوط.

١٨ـ مجموعة فتاوى وأجوبة إلى صديقه أبي عمران موسى بن أبي سحابة المصعبي، وغيره، وقد طبعت مجموعتان منها مع كتاب صوم الديوان تأليف الأشياخ، طبعة حجرية[٢٥].

١٩ـ مجموعة فتاوى فقهية جمعها تلميذه: علي بن سالم بن بيّان، مخطوطة، ومخلّدة بخطه الجميل[٢٦].

وفاته:

بعد هذا الجهاد المتواصل الدؤوب في سبيل إعلاء كلمة الله، ونشر العلم وخدمته، وخدمة الإسلام والمسلمين، انتقل الشيخ (رحمه‌الله) إلى جوار ربّه يوم السبت ٢٧ ربيع الأول ١٠٨٨ هـ يوافقه ١٦٧٩ م، حيث دفن بمقبرة آل أبي ستة بـ«ورسيغن» من حومة سدويكش بجزيرة جربة، وعمره ٦٥ سنة رحمه الله ورضي عنه، وجعل الجنة مثواه، آمين.

---

[٢٤] وقد قام بتحقيق جزء العقيدة منها الأستاذ: بشير بن موسى الحاج موسى، وقد صدر حديثا.

[٢٥] أكمل نسخة لهاته الفتاوى توجد بمكتبة الإستقامة ببني يزقن، غرداية.

[٢٦] فرحات الجعبيري، البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية: ١٥٨.

إنه الإمام الجليل، العالم الكبير، صاحب التآليف المفيدة، والحواشي العديدة، آية العلم، الذي شهد له أقرانه بذلك.

اسمه ونسبه:

يوسف بن محمد المصعبي، المليكي، أبو يعقوب، الملقب بالمحشّي الثاني، والمصعبي نسبة إلى جبال بني مصعب، جنوب الجزائر، والمليكي أيضا نسبة إلى مليكة العليا، بوادي ميزاب.

مولده ونشأته:

ولد الشيخ المصعبي بمليكة العليا، واحدة من القرى السبع بوادي ميزاب، سنة تسع وسبعين بعد الألف للهجرة يوافقه تسع وستون وستمئة وألف للميلاد، حيث حفظ القرآن الكريم، وتلقّى مبادئ العربية والتوحيد والفقه.

تعلّمه ومشائخه:

تلقّى المصعبي مبادئ العلوم الإسلامية في ميزاب، وهذا شأن جميع التلاميذ في عصره إلى أن بلغ به العمر إحدى وعشرين سنة تقريبا، فارتحل رفقة والده محمد المصعبي سنة ١١٠٣هـ إلى جربة، حيث التقى بالعديد من علمائها فأخذ عنهم ما اشتهروا به من العلوم، ومن بينهم:

١- الشيخ سعيد بن يحيى الجادوي الآجيمي (ت ١١٤٧ هـ).

٢- الشيخ سليمان بن محمد الباروني (ت ق ١٢ هـ).

٣- الشيخ عمر بن ويران السدويكشي.

٤- الشيخ عبد الله بن سعيد الجادوي.

مكانته العلمية:

يقول الشيخ سالم بن يعقوب: «كان آية في العلوم، له عناية ومعرفة جيّدة في علم الخط وأسرار الحرف والنجوم وعلم الكيمياء، حتى فاق أقرانه وعلماء عصره، وكلهم يقرّون له بذلك»[٢٧].

نشاطه العلمي:

تولّى الشيخ العديد من المهام بجربة منها توليّه مجلس الحكم، ومجالس التدريس في كثير من المساجد غير الجامع الكبير، الذي هو محط رحله يوم أن ارتحل إلى جربة.

مناقبه وأخلاقه:

يمتاز المصعبي بصفات جعلت منه العالم المتمكّن المقتدر، والمصلح الإجتماعي البصير، وشجاعة وهيبة أمام كثير من الأمراء والحكام.

يقول الشيخ سالم بن يعقوب عنه: «وكان ذا هيبة وشجاعة وذكاء، لا يقف أمامه أحد إلاّ ذلّ ورهب، وكان يعظ الأمراء والحكام في وقته، ويأمرهم وينهاهم»[٢٨].

ويضيف قائلا: «وكان حكام جربة يعظّمونه، ويخشون بأسه، ويذهبون في كلّ عيد ومناسبة إلى داره لقدره»[٢٩].

وإلى جانب ذلك كان شديد الاهتمام بقضايا عصره، وبالمجتمع الإباضي خاصة، وإليه يرجع الفضل الكبير في إنقاذ نظام العزابة بجربة[٣٠].

---

[٢٧] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٢.

[٢٨] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٢.

[٢٩] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٢.

[٣٠] د. فرحات الجعبيري، نظام العزابة عند الإباضية الوهبية بجربة: ٢٨٦.

هذا و لم يقتصر دفاعه عن قضايا جربة وحدها، بل كان زعيما عاما لإباضية المغرب، وجميع الأوساط العلمية والسياسية في الجزائر وتونس وليبيا: تعرف مواقفه وتقدّرها له[٣١].

تلاميذه:

بقدر ما خلّف المصعبي من التراث المكتوب النفيس، في شتى فنون العلم، فإنه قد أعطى أهمية بالغة لتكوين الرجال، وإعداد جيل مؤهل لتصدير الفتوى وأخذ زمام الأمور من بعده، وكان من بينهم:

١- أبناؤه الأربعة، وهم: محمد، علي، الحاج مهني، سليمان، وكلّهم بلغوا في العلم والصلاح منزلة معتبرة، وخاصة ابنه الكبير «محمد» الذي تولّى منصبه بعد وفاته في مدرسة الجامع الكبير بجزيرة جربة.

٢- عيسى بن قاسم الباروني، ناسخ الحاشية.

٣- سليمان بن محمد الشماخي.

٤- عمر الأول بن أحمد البغطوري.

٥- أبو زكرياء يحيى بن صالح اليسجني (ت ١٢٢٣).

وإلى جانب هؤلاء النبغاء البارزين وغيرهم من الإباضية، تخرّج على يديه عدد لا يستهان به من طلبة إخواننا المالكية[٣٢].

مؤلفاته:

ترك الشيخ يوسف المصعبي مؤلفات أغلبها رسائل وحواشي يربو عددها على عشرين مؤلفا، حتى قال فيه ابن تعاريت: «يصح أن يكون محشيا ثانيا

---

[٣١] الشيخ علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ: ٤٧٢/٢.

[٣٢] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جزيرة جربة: ١٣٢.

بعد المحشي الشيخ محمد بن عمر بن أبي ستة»[٣٣]، ويمكن تصنيفها إلى:

أ ـ الحواشي:

في التفسير:

١ـ حاشية على تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، وهي حاشية فخمة في جزأين كبيرين، مخطوطة[٣٤].

في العقيدة:

٢ـ حاشية على كتاب أصول الدين لتبغورين بن عيسى الملشوطي، مرقونة[٣٥].

٣ـ حاشية على شرح الجهالات، للشيخ أبي عمار عبد الكافي، ومتن الجهالات للشيخ تبغورين بن عيسى الملشوطي[٣٦].

٤ـ حاشية على متن الديانات لأبي ساكن عامر بن علي الشماخي (ت ٧٩٢ هـ)[٣٧].

---

[٣٣] ابن تعاريت: ١٠٥.

[٣٤] يبدو أن هاته الحاشية هي من آخر ما تركه المؤلف، لأنه كثيرا ما يحيل فيها إلى حواشيه الأخرى، أنظر د. فرحات الجعبيري، تقديم كتاب التحف لأبي الربيع المزاتي: ٤٦ (مرقون).

[٣٥] وقد قام بتحقيقها الأستاذ حمو بن عيسى الشيهاني، تحت عنوان: حاشية أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي على رسالة أصول الدين لـ: تبغورين. دراسة وتحقيق، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا بالمملكة المغربية، جامعة محمد الخامس، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، االرباط، شعبة الدراسات الإسلامية، تخصص العقيدة والأديان، ١٤١٦ هـ/٩٤-١٩٩٥م.

[٣٦] الملاحظ أن لهذا الكتاب ثلاث حواش كلها من علماء جربة، ثم أضاف المصعبي حاشيته الرابعة معتمدا فيها الحواشي الثلاث السابقة.

[٣٧] توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة آل يدر ببني يزقن، والأخرى في مكتبة الشيخ الحاج امحمد بن سليمان مطهري بمليكة.

٥ـ حاشية على شرح الشيخ قاسم الويراني (ت ١٠٧٣ هـ) على متن نونية الشيخ ابي نصر فتح بن نوح الملوشائي (ت ق ٧ هـ)[٣٨].

٦ـ ديباجة على شرح العقيدة للشيخ أحمد بن سعيد الشماخي (ت ٩٢٨ هـ)[٣٩].

في أصول الفقه:

٧ـ حاشية على كتاب شرح مختصر العدل والإنصاف للشيخ أحمد بن سعيد الشماخي[٤٠]، وتعتبر تكملة لحاشية المحشي أبي ستة (رحمه الله).

في الفقه:

٨ـ حاشية على كتاب الأحكام للشيخ أبي زكرياء يحيى الجناوني، وهي التي بين يديك.

٩ـ حاشية على كتاب الفرائض للشيخ اسماعيل بن موسى الجيطالي (ت ٧٥٠ هـ)[٤١].

١٠ـ نظم في الذرائع من كتاب البيوع من الإيضاح لأبي ساكن عامر الشماخي[٤٢].

---

[٣٨] توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة أزبار ببني يزقن، وقد انتهى من تسويدها عام ١١٧٢ هـ.

[٣٩] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جزيرة جربة: ١٣٣.

[٤٠] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة: ١٣٣.

[٤١] مطبوعة طبعة حجرية، بينما الحواشي الأخرى المذكورة قبلها لا تزال مخطوطة.

[٤٢] يقول المحشي (رحمه الله) بأنه قد وضع هذا النظم بنفسه حتى يسهل عليه حفظ هاته المسائل، ويميّز الجائز منها من ممتنعها، ثم بعد ذلك وضع عليها شرحا تلبية لطلب أحد تلامذته، توجد نسخة منه في مكتبة الحاج سعيد محمد بن أيوب بغرداية، في ست ورقات، تحت رقم ١٢.

ب ـ الرسائل والردود:

١١ـ رسالة في الوصايا والحقوق، أجاب بها الشيخ شعبان القنوشي[٤٣].

١٢ـ رسالة في تنجيس أبوال الحيوانات المأكولة[٤٤].

١٣ـ رسالة لبعض حكام الجلوديين بجربة لما ردّ حكم العزابة[٤٥].

١٤ـ رسالة إلى باي تونس علي باشا بن محمد التركي، يبيّن له فيها حقيقة معتقد الإباضية، وأصالة مذهبهم[٤٦].

١٥ـ رسالة إلى أحمد باشا، والي طرابلس يدافع فيها عن شهادة الإباضية، وهذا لّما أنكر بعض القضاة الطرابلسيين شهادة نفر من إباضية نفوسة[٤٧].

١٦ـ شرح على رسالة لبعض أصحابنا[٤٨].

١٧ـ إلى جانب تلك الرسائل والردود، فتاوى وأجوبة متفرقة[٤٩].

وفاته:

وبعد هذا الجهاد المتواصل الدؤوب، ينتقل الشيخ إلى جوار ربه، ضحوة

---

[٤٣] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٣.

[٤٤] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٣.

[٤٥] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٤.

[٤٦] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٣، ونصّها موجود في نفس الكتاب: ١٢٤.

[٤٧] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٠ وما بعدها، وفيه أيضا نصّ الرسالة كاملة.

[٤٨] الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٣.

[٤٩] ابن تعاريت: ١٠٥، الشيخ سالم بن يعقوب، تاريخ جربة:١٣٤-١٣٥، وقد أورد هذا الأخير نموذجا من تلك الفتاوى والأجوبة.

يوم الأحد من صفر سنة ١١٨٨ هـ[٥٠]، وقبره موجود في حومة الحشّان في الروضة قبلتي المسجد الكبير بجربة بجانب الشيخ اسماعيل الجيطالي (ت ٧٥٠ هـ)، ورثاه كثير من الناس منهم ابنه الشيخ علي بقصيدة (رحمهم الله ورضي عنهم وجعل الجنة مثواهم)، آمين.

---

[٥٠] فيكون بهذا التاريخ بينه وبين المحشّي (ت ١٠٨٨) مئة سنة.

كتاب الأحكام ومنهج الشيخ أبي زكرياء فيه

يعتبر هذا الكتاب الذي نقدّمه بين يدي القارئ الكريم، من أوائل ما ألّف في بابه في المغرب الإسلامي الكبير، وهو أيضا من الكتب التي لهج بها العلماء في تراجمهم للإمام أبي زكرياء، حتى التراجم المختصرة التي يكتفى فيها عادة بذكر أمهات كتب العالم.

والعنوان الأصلي كما وجدناه في كلّ المخطوطات المعتمدة وغيرها هكذا: «كتاب الأحكام» للشيخ أبي زكرياء يحيى الجناوني (رحمه الله)[٥١].

والملاحظ أن الشيخ (رحمه الله) قد ألّفه بعدما ولي المشيخة والحكم بين المتخاصمين، وبعد تعرّضه لكثير من أنواع الشكاوى والدعوات التي ترفع إليه من حين لآخر، وقد انتهج فيه (رحمه الله) منهجية غير التي في كتبه الأخرى أمثال كتاب « اللّمع» وكتاب «النكاح» وكتاب «الصوم»، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١- جمع المسائل المتعدّدة في الباب الواحد بأسلوب مركز وبسيط.

٢- يغلب عليه طابع الإجتهاد مما يدلّ على تفوّقه ومقدرته العلمية.

٣- استحضار الصور قبل وقوعها، مما يعين القضاة والمفتين على إيجاد الحلول لكثير من القضايا التي قد تعرض لهم.

٤- ينقصه الإستدلال بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية[٥٢] في كثير من مباحثه.

---

[٥١] وهو ما ذكره أيضا البرادي في رسالته « تقييد كتب الاباضية»: ٦٤.

[٥٢] هذا بالنسبة لكتاب «الأحكام»فقط، وربما هذا راجع لكونها قليلة في الشأن، بينما في مؤلفاته الأخرى أمثال كتاب «النكاح» و«الصوم» و«اللمع»، فإننا نجده يستخدم الأدلة النقلية بصفة دقيقة ولا يستغني عنها إطلاقا.

٥- ينقصه الإشارة إلى المراجع التي اعتمدها في جمع معلومات الكتاب.

ولكن كلّ هذا في أسلوب واضح وبلغة سليمة رغم أنه بربريّ السليقة والنشأة، ومن خلال الدراسة التأملية للكتاب نستطيع أن نقول عن مؤسسة القضاء في المغرب الإسلامي ما يلي:

١- تقديم العدل، وتحرّي حدود الله في المعاملات.

٢- وجود حركة نشيطة في بلاد المغرب وحضارة زاهرة في مختلف مناحي الحياة.

٣- إرساء مؤسسة القضاء على قواعد متينة في جبل نفوسة بليبيا ومواطن الإباضية في كلّ من تونس والجزائر.

منهجية أبي ستة في حاشيته على كتاب الأحكام

لقد اختصر المحشي أبو ستة (رحمه‌الله) الكلام كثيرا في هذه الحاشية، واقتصر على الشرح اللغوي لبعض العبارات الغامضة، أوالتعقيب على رأي يحتمل وجها آخر فيذكره، أو يستدلّ برأي آخر من آراء الإيضاح والديوان وهي الكتب المعتمدة في المذهب الإباضي في هذا المجال مع هذا الكتاب.

وهذا الأسلوب الذي انتهجه (رحمه‌الله) يعتبر اختصارا بالنسبة للحواشي الأخرى المطوّلة التي وضعها على كتاب «اللّمع» و«وحاشية الترتيب» و«قواعد الإسلام»، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى كون كتاب «الأحكام» لا يتعامل معه إلاّ المتخصّصون من العلماء الذين ربّما تولّوا منصب القضاء، بينما الكتب الأخرى فهي موضوعة للطلبة والمرشدين.

منهجية المصعبي في حاشيته على كتاب الأحكام

لقد انتهج المصعبي (رحمه الله) في حاشيته طريقة غير طريقة سلفه الأول فقد نجده يذكر قول المحشي الأول أبي ستة (رحمه الله) ثم يقدم رأيه في المسألة، وأحيانا نجده يناقش رأي أبي زكرياء وأبي ستة (رحمهما الله) معا، بلفظ «أقول»، وكثيرا ما يرجع في هاتين الحالتين إلى كتاب «الديوان» أو إلى كتاب «الإيضاح»، أو إلى كتاب «المنهاج»، ثم يسوق منها نصوصا لتأييد رأيه الذي يرجّحه، وينهيه بقوله: والله أعلم. وأما إذا اكتنفت المسألة غموض و لم يتضح الرأي فيها أنهى كلامه بلفظ فليحرر.

وعليه فالقيمة العلمية لهذه الحاشية المطوّلة تبرز في الأبحاث القيّمة والاستطرادات المفيدة التي لا يستغني عنها طالب ولا عليم، وكثيرا ما يقارن المصعبيّ بعض الحالات المذكورة بنوازل حدثت في زمانه وقد حسم فيها برأي سديد يلمّ عن مقدرته العلمية ومكانته الغالية في الجزيرة، ولعلّ أهمّ ما يبرزه كعالم متمكّن هو عدم تنكّره للعلماء الذين سبقوه، بل يحترمهم ويذكرهم، رغم أنّه يخالفه أحيانا في بعض الآراء، هكذا العالم المستزيد إذ أنّه يبني على ما وصل إليه غيره بالحجّة والبيان.

الأعمال المتوالية على الكتاب

لقد احتلّ هذا الكتاب مكانة معتبرة عند العلماء والقضاة، فاهتموا به اهتماما كبيرا، فمنهم من اختصره ومنهم من وسعه، ونذكر من هذه الأعمال التي وصلتنا ما يلي:

١- حاشية مختصرة جدا لأبي ستة السدويكشي (رحمه الله) وهي ضمن حاشية المصعبي في هذا الكتاب.

٢- حاشية واسعة من المصعبي وهي التي بين يديك.

٣- إختصاره من قبل الشيخ عبد العزيز الثميني (ت ١٢٢٣ هـ) (رحمه الله) في كتابه النيل وشفاء العليل، وهو يقع في ثلاثة مجلدات، وأما كتاب الأحكام فيه فيبدأ من ص٧٩١ وينتهي في ص٨٤٧، صحّحه وعلّق عليه الشيخ عبد الرحمن بكلي، مطبوع مرتين بالمطبعة العربية الجزائر، الطبعة الثانية ١٩٦٩ م.

٤- شرح للمختصر وتوسيع من القطب أطفيش (ت ١٣٣٢ هـ) (رحمه الله) في كتابه شرح كتاب النيل وشفاء العليل، وهو يقع في سبعة عشر مجلدا، والمجلد الثالث عشر في الأحكام، وقد طبع عدة مرات، والطبعة الثانية منه طبعت بدار الفتح بلبنان ١٩٧٢م.

٥- كتاب سلك الدرر الحاوي غرر الأثر، وهو نظم لكتاب النيل وشفاء العليل، تأليف خلفان بن جميل السيابي، يقع في جزأين، ويبدأ كتاب الأحكام فيه من ص٣٣٥ إلى ص٣٧٠، طبعته وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، عام ١٩٨٤م.

٦- كتاب سلاسل الذهب في الأصول والفروع والأدب، للشيخ محمد بن شامس البطاشي، يقع في عشرة أجزاء، وكتاب الأحكام يقع في الجزء الثامن منه، ويبدأ من ص٣٣٤ وينتهي في ص٥٨٢، طبعته وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، عام ١٩٨٤م.

المكانة العلمية لكتاب الأحكام

يعتبر كتاب الأحكام للشيخ أبي زكرياء الجناوني من الكتب الثلاثة المعتمدة في شمال إفريقيا في فقه القضاء والأحكام ذات الصيت الواسع، والاهتمام البالغ من قبل المحاكم الشرعية الإباضية في الجزائر وتونس وليبيا، منذ القرن السادس الهجري إلى يومنا هذا.

أولهم: كتاب المدونة لأبي غانم بشر بن غانم الخرساني من علماء القرن الثاني الهجري، وهو يتضمن فصولا مهمة في فقه القضاء، وقد طبع في عمان بعنوان: المدونة الكبرى، وهي تشتمل على المدونة الصغرى وترتيب القطب أطفيش (رحمه الله)، في جزأين، طبعته وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، ١٩٨٤م.

ثانيهم: كتاب الأحكام للشيخ أبي زكرياء الجناوني - وهو الذي بين يديك -.

ثالثهم: كتاب الأحكام من ديوان العزابة المؤلف في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وهو في ثلاثة أجزاء، يحتوي على جميع أحكام القاضي والقضاء، ويمتاز منهجه بالاستشهاد الواسع بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الأئمة والمشائخ، وهو لا يزال مخطوطا[٥٣].

نسخ الكتاب

اعتمدنا في تحقيق الكتاب وحاشيتيه للمصعبي وأبي ستة (رحمهما الله) على خمس نسخ خطية مختلفات الزمن والمكان، تجمع المواصفات التالية:

النسخة الأولى: رمزنا لها بحرف «أ» وهي المعتمدة.

---

[٥٣] توجد نسخة منه في مكتبة معهد عمي سعيد بغرداية، تحت رقم: ٧٧

هي النسخة المحفوظة في مكتبة الحاج سعيد محمد بن أيوب بغرداية، تحت رقم ١١، في مجلد مستقلّ يتضمن ٩٠ ورقة، منه:

أولا: ٤٢ ورقة لكتاب الأحكام للشيخ أبي زكرياء الجناوني، يبدأ من ظهر ورقة١٠ إلى ظهر ورقة٤٢، وفي كلّ ورقة٢٠ سطرا، مقاسها ١٧,٨ X ٢٤,٣سم، نسخه حمو بن موسى بن يامي القاطن ببلاد بريان لطالبه منه حمو بن باحمد بن صالح الغرداوي، يوم ١٢ ربيع الأول ١٣١٥ هـ، وقد أثبت في أعلى الورقة الأولى اسم الكتاب هكذا: كتاب الأحكام لأبي زكرياء يحيى بن أبي الخير الجناوني (رحمه‌الله) ، لكنّه بخط مغاير لخط الناسخ.

وهاته النسخة مأخوذة عن نسخة قديمة لا ندري ناسخها ولا تاريخ نسخها، ويدلّ على ذلك الطلب الذي تقدّم به الشيخ حمو بن باحمد بابا وموسى (ت ١٩٥٧م) أحد تلامذة القطب أطفيش (رحمه‌الله)، أن ينسخها له في العجالة، وتفتتح بقوله:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّى الله على سيّنا محمد وعلى آله وسلّم، باب في الحكم وبالله التوفيق وبه نستعين. الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض...».

وتنتهي بقوله: «... والله أعلم وأحكم وبه العون والتوفيق. تم كتاب الأحكام بقدرة الملك العلاّم، والصلاة والسلام على سيّد الأنام».

وتمتاز أيضا هذه النسخة بزيادات وتصحيحات في بعض صفحاتها بخط الشيخ حمو بن باحمد بابا وموسى (رحمه‌الله) مما يدلّ على أنه قد قام بتصحيحها ومقابلتها على نسخة أخرى.

ثانيا: ٢١ ورقة لكتاب القضاء والشهادات والدعوات، انظر أوصافه في نهاية هذا الكتاب.

ثالثا: ٢٧ ورقة لحاشية المصعبي على كتاب الأحكام، أي من ورقة ٦٤ إلى ورقة ٩٠ بخط مغربي واضح وبمداد أحمر وبنّي، في كلّ ورقة ٣٤ سطرا، مقاسها ١٧,٨ X ٢٤,٣ سم، بدون ذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ. وتبدأ بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليما، الحمد الله الذي اقتضت حكمته وجود الأشياء، لتظهر حكمته فيها...».

وتنتهي بقوله: «قال شيخنا (رحمه‌الله) هذا ما تيسّر تقييده، انتهى ما وجد بعون الله».

النسخة الثانية: ورمزنا لها بحرف «ب»

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة الحاج سعيد محمد بن أيوب أيضا بغرداية، تحت رقم ٣٠، وسط مجلّد يتضمن ١٩٢ ورقة، منه:

أولا: الكتاب الرابع يبدأ من ورقة ١١٨ وينتهي في ورقة ١٤٠، نسخه حمو بن الحاج بكر بن باب عيسى العلواني، وتفتتح كسابقتها بالبسلمة والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين، باب في الحكم وبالله التوفيق وبه نستعين. الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض ...

وتنتهي بقوله: «... والله أعلم وأحكم وبه العون والتوفيق إلى مرشد الأمور، تمّ ما وجد والحمد لله ربّ العالمين».

بخط واضح ومقروء، وبمداد أحمر وبنيّ، في كلّ صفحة ٢٥ سطرا، مقاسها ١٦ X ٢١,٥ سم.

ثانيا: وأما الحاشية فتبدأ من ورقة ١٤١ وتنتهي في ورقة ١٧٩ بنفس الأوصاف السابقة، وقد انتهى من نسخها يوم الجمعة بعد صلاة العصر في شهر الله رجب عام ١٢٦٥ هـ.

وتبدأ بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليما، الحمد الله التي اقتضت حكمته وجود الأشياء، لتظهر حكمته فيها ...».

وتنتهي بقوله: «قال شيخنا (رحمه الله تعالى) هذا ما تيسّر تقييده».

النسخة الثالثة: ورمزنا لها بحرف «جـ»

وهي النسخة الموجودة والمحفوظة في مكتبة الحاج بابكر بن مسعود بغرداية، بدون رقم، وسط مجلّد به ٢١٩ ورقة، منه:

أولا: ٣٣ ورقة لكتاب الأحكام للشيخ أبي زكرياء، نسخه صالح بن عثمان بن حريز بنفس الإفتتاحية، بخط مغربي واضح وبمداد أحمر وبنيّ، في كلّ صفحة ٢١ سطرا، مقاسها ١٥,٧ X ٢٠,٥ سم، وقد انتهى من نسخه يوم الثلاثاء آخر شهر الله شعبان سنة ١١٣٥ هـ.

وتبدأ بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليما، الحمد الله التي اقتضت حكمته وجود الأشياء، لتظهر حكمته فيها ...».

وينتهي بقوله: «تمّ كتاب الأحكام بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما».

النسخة الرابعة: ورمزنا لها بحرف «د»

وهي النسخة الموجودة والمحفوظة بمكتبة معهد عمي سعيد بغرداية، تحت رقم ٣٨، وسط مجلّد يتضمن ٦٠ ورقة، منه:

أولا: ٢٢ ورقة لكتاب الأحكام للشيخ أبي زكرياء، وبهامشه حاشية أبي ستة (رحمه الله)، نسخه عمر بن صالح بن أبي القاسم المصعبي، لكنها مخرومة في أولها، بخط مغربيّ مقروء، وبمداد أحمر وبنيّ، في كلّ صفحة ٢١ سطرا، مقاسها

١٥ X ١٠ سم، وقد انتهى من نسخها في أوائل ربيع الثاني لسبع ليال خلون منه سنة ١١٢٧ هـ.

وتنتهي بقوله: «تمّ كتاب الأحكام بحمد الله وحسن عونه على يد كاتبه عمر بن صالح بن أبي القاسم المصعبي ...».

النسخة الخامسة: ورمزنا لها بحرف «هـ»

وهي النسخة الموجودة والمحفوظة بمكتبة آل بافضل ببني يزقن، غرداية، وسط مجلّد يتضمن ٣١ ورقة، منه:

٧ أوراق، بدون ناسخ ولا تاريخ النسخ، وتبدأ بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيّدنا محمد، هذه حاشية الإمام الشيخ البحر الهمام الطود الذي لا يرام في أكثر العلوم من المعقول والمنقول أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة الجربي نسبا، الإباضي مذهبا، السدويكشي مسكنا، على الجزء الأول من كتاب الأحكام لعمّنا يحيى الجناوني، اللهم أختم بالخير والسلام، باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ...».

وتنتهي بقوله: «تمّ ما وجد من خط الشيخ إبراهيم بن عبد الله نقله من خطّ المؤلف (رحمه‌الله)».

عملنا في التحقيق

راعينا في عملنا عند تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه الاختصار والاقتصار على المهمّ الذي يحتاج إليه في إثبات نص الكتاب، وتسهيل انتفاع القارئ به، وفهم معانيه ومقاصده، وذلك كما يلي:

١ـ اعتمدنا نسخة «أ» أصلا أثبتنا نصّها وحاشيتها في صلب الكتاب لصحّتها ودقّتها رغم حداثتها.

٢ـ أثبتنا في الصلب ما وقع من زيادة في أي نسخة من النسخ المعتمدة بوضعها بين معقّفين هكذا: [ ].

٣ـ أثبتنا في الهامش ما وجد من اختلاف، واختصرنا الخلاف اليسير بينهما في إعجام بعض الحروف، وبعض أمور الإملاء، وما هو من سهو القلم.

٤ـ خرّجنا الأحاديث والنصوص الواردة في الكتاب بالعزو إلى مصادرها الأصلية[٥٤].

٥ـ علّقنا على الكتاب وحاشيته بما تمسّ إليه حاجة القارئ من إيضاح لغامض، أو حلّ لمشكل، أو زيادة فائدة مهمّة.

٦ـ أردفنا الكتاب بملحق لتراجم الأعلام الذين ذكرت أسماؤهم في الكتاب والحاشية.

ولا ننسى في النهاية أن نذكر بخير الدكتور إبراهيم بن بكير بحاز الذي أفادنا بتوجيهاته القيّمة أثناء التحقيق وكذا جمعية الشيخ أبي اسحاق إبراهيم أطفيش لخدمة التراث التي ساعدتنا مساعدة قويّة وعلى رأسها الأستاذ محمد بن أيوب الحاج سعيد (حفظه الله)

---

[٥٤] ملاحظة: إذا وجدت أخي القارئ لفظة: «إضافة من الأصل» في الهامش، فاعلم أنّ ما زيد في النص قد أُضيف من المصادر التي اعتمدها المحشي أبو ستة أو المصعبي في حاشيتهما.

والله تعالى نسأل أن يجعله في حرز قبوله ومثوبته، وفضلُه أوسع مما يرجوه الراجون، وفوق ما يأمله الآملون، ويجزيهم عنّا أحسن الجزاء.

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم. وسلام على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين.

من الاجير والمستعير عليه البينة ولا يستحلف في الفناء
المجهول على العمل المجهول ويرجع اليمين في معلوم الاجارة
واذا استاجر رجلا لعمل معلوم فنفذ الاجرة عاطله في
العمل جعليه العمل او الرد وكذلك من استاجر من رجل بيتا او
حانوتا او ما اشبه ذلك فنفذ الاجرة فانهدمت الساكن
او غير ذلك مما يمنع استعمال الاشياء فله الرد واصلاح تلك
الاشياء وللاجراء منع الاشياء التي كانت بايديهم حتى
ياخذ واجرتهم وان تلفت الاشياء في ايديهم وهم مجهولون
وهم ضامنون فيما تلفت من اخذهم الاجرة في قول بعض الفقهاء
وقال بعضهم انما عليهم فيما تلفت غير معمولة ولا تكمل لهم
الاجرة وكذلك من باع لرجل سلعة فله منعه اياها حتى
ياخذ الثمن واذا هلكت في يده فهي بمنزلة الرهن يذهب
بحقه واذا استاجر رجل دابة او عبدا او بيتا او حانوتا او
يجوز لصاحبه رهنه ولا بيعه ولا هبته ولا صدقته ولا
فسخه اذا كان لاناس شتى حتى تنقضي مدة الكراء
وكذلك المكتري ليس له ان يكري ذلك الا كراء الرجل
اخر حتى تنقضي مدة الاول والله اعلم واحكم
وبه العون والتوفيق تم كتاب الاحكام
بقدرة الملك العلام .: والصلاة والسلام
على سيد الانام .:

الصفحة الأخيرة من المخطوط - أ -

بسم الله الرحمان الرحيم ؛ صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
باب الحكم وبالله التوفيق وبه نستعين
الحمد لله الذي خلق السماوات والارض وجعل الظلمات والنور ثم
الذين كفروا بربهم يعدلون وله الحمد اذ كان وليا للذين امنوا يخرجهم
من الظلمات الى النور ومن كان الله وليه فلا مضل له ومن يضلل الله
فلا هادي له قال عز من قايل والذين كفروا اوليا وهم الطاغوت يخرجو
نهم من النور الى الظلمات اوليك اصحاب النار هم فيها خالدون
وقوله تعالى من يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد
ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كانما يصعد في السماء والاصل
اليه الخير جهو على شبهة من امره وقال جل ذكره ذلك بان الله
مولى الذين امنوا وان الكافرين لا مولى لهم والحمد لله الذي خلق
فسوى وصور فامضى وقدر فهدى واماتت فاحيا واقامت
بكلماته السبع الشداد ورست به الجبال الرواسي وجعلها اوتادا
للارض وجعل الارض مهادا وفراشا وبسطها بقدرته والحمد لله
الذي بعث محمدا برسالته على اقتراب من الساعة وفترة من الرسل
ودروس من العلم صلى الله عليه وسلم من نبي كريم فشرع
الشرايع وسن السنن وعرض العرايض وبين الهدى من الضلالة ودعا
الى امر الله وطاعته فمن استجاب له كان مسلما ومن خالفه
ضل وكفر جعله الله رسولا الى الثقلين بشيرا ونذيرا وسراجا منيرا
فبلغ رسالة ربه ونصح لامته واتى من الايات من عليه وشمر وجد
في ليله

الصفحة الأولى من المخطوط - أ -

وله منعه ايا هما حتى يأخذ الثمن فان هلكت في يده فهي بمنزلة الرهن لا هب بما فيه
فان استعار رجل من آبائه او ابنائه او جدوته فله ان يجوز لصاحبه رهنه وايداعه ولا يجوز
ولا عارية ولا فسخه اذا كان لا يوشك حتى تنقضي مدة العارية وكذلك المودع ليس
له ان يطرح تلك الاشياء على الرجل اخر حتى تنقضي مدة الاول والله اعلم واحكم
وبه العون والتوفيق الامر استتم الامور تم ما وجد والحمد لله رب العالمين

الصفحة الأخيرة من المخطوط - ب -

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم //

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق وبه نستعين الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وله الحمد الحمد الاطمان ويبا للتابين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور ومن كان الله وليه فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له فمن قال وتابين كفروا اوليا هم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وقوله تعالى فمن يرد الله ان يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يجعل صدره ضيقا حرجا كانما يصعد في السماء فلا يصل اليه اخبر ان شقة من امره وقال جل ثناؤه من يضلل الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا وقال جل ثناؤه خاطبا بان الله مولى الذين امنوا وان الكافرين لا مولى لهم والحمد لله الذي خلق بسوى وعور فاضفوفة رز بحار واماتا واحيا وافاتت بظلمة السيل الشاهق ورست به الجبال الرواسي وجعلها وتادا للارض وجعل الارض مهادا وفراشا وبسطها بغارته والحمد لله الذي بعث محمدا برسالته على افتراق من الساعة وفترة من الرسل وطرس من العلم على الله عليه وسلم من نبيه طريح بشرعه الشرايع وسن السنن وفرض الفرايض وبين الصحيح من الفاسد فدعا الى امر الله وكان عند اسناب له ظالمين مسلما ومن خالفه فل وخر جعله الله رسولا الى الثقلين بشيرا ونذيرا وسراجا منيرا وبلغ رسالة ربه نعم لا مبدل لاما يتمم عليه وشهر وجهي ليله ونهاره مخبرا الكافة بانه غير مجرم ولا مفحص بل مستنقذا الله به من ظلمان على شفا حفرة من النار والحمد لله الذي من علينا بتنا بعد بيف رسالته واتباع امره واجتناب نهيه فنسئل الله تعالى ان يثبتنا على دينه وان يجعلنا لسنة نبيه متبعين غير مبتدعين ولا ضالين وان يوردنا حوضه والا يزوقنا شفاعته غير خزايا ولا ضالين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين بسابقي الامر بالمعروف والناهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن //

يعذبه

الصفحة الأولى من المخطوط

وقف

او حانوتا لا يجوز لها جبر رقبته ولا بيعه ولا هبته ولا صدقته ولا فسخه اذا كان للناس فيه حق تنقضي مدة القرار وكذلك المكره ليس له ان يكري بيته الا شيء الرجل اخر حتى تنقضي مدة الاول والله اعلم واحكم وبه العون والتوفيق تم كتاب الاحكام بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما على يد كاتبه ابفر الورى وافقر بنعم الربة الصولي صالح بن عثمان بن حريز غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وذلك على يد يوم الثلاثاء اخر شعبان شهر الله شعبان سنة ٥

وقد هذا الكتاب الحاج صالح عواله على عليا وطلبته وشرطا طلوه بيد امين بجامع الشيخ سعيد الجزيء وعدم نقله لبلد اخرى

تسليم

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

كتاب الصوم وبالله التوفيق

والصوم فرض لقوله تبارك وتعالى يمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وصوم شهر رمضان فرض على كل بالغ صحيح عاقل حر كان او عبدا ذكرا كان او انثى واذا شهد الشهر ع اهله لزمه العمل والمعرفة ولا يعذر بترك العمل والجهالة المعرفة بانه فرض عليه فمن لم يصمه اذا شهد ع اهله او جحد فرضه بعد علمه كما قول المسلمين

الصفحة الأخيرة من المخطوط - ج.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

باب الحكم وبالله التوفيق الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وله الحمد اذا كان ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور فمن كان وليه جلا محل له ومن يتخذ الله جلا مما يدين له عما قال عز من قائل والذين كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وقوله تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السما. جلا يصل الله الخير بصوته على شبعة مزامره وقال جل ذكره من يتصدق الله بصوته المعتدل يجعل الله جل ثنائه له وليا مرسلا وقال جل ذكره ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم والحمد لله الذي خلق بسورة صور ما يشاء وقدر مقدارها واماتها جلا حيا واقامت بقامته السبع الشداد ورست به الجبال الرواسي وجعلها اوتادا للارض وجعل الارض مهادا وفراشا وبسطها بقدرته والحمد لله الذي بعث محمدا برسالته على فترة من الرسل وطمر من سنن العلم حتى الله عز وجل به وسلم من نبي كريم بشرع الشرايع وسنن السنن وبرهن البراهين وبين الحدود من الضلالة جلا دعا الى امر الله وكما عته بمن استجاب له كان مسلما ومن خالفه ظل وكبر جعله الله رسولا الى الثقلين بشيرا ونذيرا وسراجا منيرا فبلغ رسالة ربه ونصح لامته واكمل ما اتمن عليه وشمر وجد في ليله ونهاره مجتهدا الطاعة ربه غير مقصر ولا مفرط فيما استفتح الله به من كان على شفى جرفة من النار الحمد لله الذي من علينا بتصديق رسالته واتباع امره واجتناب نهيه فنسئل الله تعالى ان يعيننا على طاعته وان نحن

الصفحة الأولى من المخطوط - ج -

ان فان وان لم يرجوا منها شيئا وقد انتفعوا على انهم يقرونه
غير انهم لم يقطعوا امرهم على شيء، فانهم يقرونه على
اموالهم لانهم انما جعلوا وقد وابقاك اموالهم الخ والله تعالى اعلم
قال شيخنا رحمه الله تعالى هذا ما تيسر تقييده، والحمد لله

الصفحة الأخيرة من المخطوط - د -

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ومحبه وسلم تسليما

الحمد لله الذي افتتح كل شيء بوجوده الأشياء لتظهر حكمته فيها بالاعتبار
منها عاقل ومنها غافل بل بنعمة العقل تميز الأشياء عن أشياء ونزل الخلق الكتب
وجعلها بيانين للعلم فبالكلام وزنة للأشياء حاكمين بين الأنام بالقسط
الأمين فصل وعمر واختص بالثناء وأرسل نبيا مبشرا ونذيرا داعيا بإذنه سراجا
منيرا صلاة وسلاما دائمين عليه على آله الأبرار وبعد فإنه لما كان كتاب
الأحكام المنسوب للشيخ الإمام العلامة فخر الدين عثمان بن الشيخ بن الجاوي رحمه الله تعالى
مما شرحه وشرحه وأجاد وأفاد وعظم نفعه وكثر تداوله غير أنه لم يقع عليه
أحد من السلف حاشية تبين ما اشتمل من مسايله الا هو امرؤ قليلة لا يفي
بمقدار رحمه الله فرأيت أن أعلق عليه ما تيسر لي بالبنان الفتا والتبرط به
في كل مكان انعام الشيخ يوسف بن محمد الحبيب رضي الله تعالى عنه
على الهيئة عليه ما بدا هوايجه وطاشبقا ما خفي من مسايله ونافلا
ما يحتاج من أسوال الـ جابر رضي الله عنه بما راوعناه كما ليل للثواب من الله
الملك الوهاب بذلك وبيشاء قدير وبالاجابة جدير فقوله الحمد لله
لله الذي شفع الـ ا سنف رحمه الله بالحمدلة بعد البسملة
اقتداء بالقرآن الـ الكريم الحكيم وهو قوله عز الله عليه وسلم
كل أمر ذي بال لا يبد الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله

بالرجال وكذلك العبد وغيره من اهل العلل الذين يتهمون الناس عليهم ويجب عليهم ايضا الا يبيعوا
بيع الرطوبة من اموالهم في الاسواق وكذلك اقامة المصانعات والاستقامة من الاجباب والابار التي يشربها
جميع الناس ويجبر ايضا على الساحر والكاهن والطبيب الذي يعلم بحسن الطب الذي اعتل الناس بسببهم
وكذلك النائحة والمغنية وكذلك جميع من اتخذ شيئا من المنكرات والملاهي ومن تقدم عما نهاه عنه
الحاكم يلزمه بالضرب والسجن والغرم على الاسواق يقوم على رجعة مواضيعها يبيع على شيء في و
منه على ما احدثت عليه العادة في جميع السلع ولا يحضر في ذلك انتظار اجتماع الناس ويجبر الحاكم
ايضا على التعاير في البساتين اذا عرض ذلك ويخرج الحاكم الذي يجمع بين النساء والرجال وكذلك
الجاسوس على اموال اهل القبلة ودمائهم والله التوفيق

هذا باب في الاجارات

ويسترد ما الحاكم الجواب في الاجارات في العنا المعلوم على العمل المعلوم وفي العنا المعلوم على العمل المجهول
وفي العنا المجهز على العمل المعلوم ومراعاة المعلوم في العنا بين الاجير والمستاجر وعليه البينة
ولا يسترد في العنا المجهول على المجهول ويرجع العين في معلوم الاجارات واذا استاجر رجل
رجلا لعمل معلوم باجر معلوم فنفذه الاجرة قاطلع في العمل فعليه العمل او الرد وكذلك من استاجر
من رجل بيتا او حانوتا او ما اشبه ذلك فنفذه الاجرة ثم انهدمت المساكن وغير ذلك مما يمنع
استعمال الاشياء فله الرد او اصلاح تلك الاشياء وللاجر منع تلك الاشياء التي كانت في ايديهم
حتى ياخذ الاجر تصير ان تلفت الاشياء في ايديهم وهي معمولة فهو ضامن فيما منع فيها مع اخذهم
الاجرة في قول بعض البغداديين وقال بعضهم انما عليه قيمتها غير معمولة ولا يكون لهم الاجرة وكذلك
من باع لرجل سلعة فله منعها اياها حتى ياخذ الثمن ان هلكت في يديه فهي من منزلة الرهن ذهب بماله
واذا استاجر رجل دابة او عبدا او بيتا او حانوتا فلا يجوز لصاحبه رهنه ولا بيعه ولا هبته ولا صدقته
ولا فسخه اذا كان لا ناس شيء حتى ينقضي مدة الكراء وكذلك الملكر ليس له ان يكري تلك الاشياء للرجل الى
حتى تنقضي مدة الاول والله اعلم واحكم وبه العزو التوفيق تم كتاب الاحكام لمحمد الله وحسن عونه على
يد كاتبه عمر بن علي بن ابي القاسم المصمعي وكان الفراغ منه في اوائل ربيع الثاني لسبع ليال خلون منه سنة ٧٠٧ الهـ

يرجع بذلك الوفية اهل العدل

يعني بعد المخرج العامل وقبل الاجر

- الصفحة الأخيرة من المخطوط - هـ - رمز
حاشية أبي سنة في الهامش .

جاز ذلك من الامور ولكن يجتهد في اصابة الحق في اختلاف العلماء ويعتمد على قول واحد جاز له ان يستبد بعد ذلك من احسن منه عدلا ما يرجع اليه ويعتمد عليه ويتقي الله تعالى ما استطاع والعالم والقاضي والكاتب والوزير وكل من جرى على يده شيء من احكام المسلمين وليتنظر وا وليتبصروا ما يصير اليه عواقب الامور لانهم انما فوضوا في محمود في حكام المسلمين وامورهم ورويا عن الشيخ رضي الله عنه عن الشيخ ابي محمد خميس انه قال اعلم ان رتبة في الاسلام الذين يقطعون على الله السكينة يعني في ذلك الامر بالمعروف والناهين عن المنكر

امور

في الشهداء اذا ماد عوا ان الله تعالى ولا

يا بني الشهداء اذا ماد عوا قال الشيخ رضي الله عنه واعلم متولاه قال يعني المفسرين يعني انهم ادعوا ليأخذوهم قال يعضهم اذا ماد عوا ليفوزوا بها ولا ينبغي لمن ادعى الوشهادة الا ان يجيب كانت الا ان يكون فيها ما يؤثر الورثة من قطع شفعة الشفيع بالثمن الكثير او غير ذلك مما ينقطع به الشفعة او ممن يتوهم بعد الارث الوفد عرف بذلك او مريض انتهى وصيته بالحيف او ازاحة الارث عن الوارث اما بالهبة او البيع او طلاق امراته بضرر ليلا ترث او اهل الزوجة او نكاح امراة بغير ولي او وصي مما حرم الله من البيع والشراء والمعاملات فكلها وما اشبه ذلك وكل ما اخذ من ذلك فلا يحضر والده ولا بامر ليا ياكلوا من الطعام حين يحضرون للشهادة اذا ماد عوا ليفوزوا بها بل ليأكلوا شيئا من اموال اهل الشهادة ولا ينتفعون بشيء من اموالهم من امتاعهم السلاح وليس الثياب وركوبه الدواب وما اشبه ذلك مما ينتفعون به واذا حضرت الشهادة فلينظر جهده في تمام الشهادة وابطالها مما تطمئن انفس اهل الشهادة مما يتكلمون به من الباطل ولا ينبغي لاصحاب الشهادة ان يحملوا بالشهادة والكاتب اذا وجد من هم عرضا لان الله تعالى يقول ولا يضار كاتب ولا شهيد او ينبغي للمسلم ان يهرب عن تلك الامور كلها من الفتا والشهادة والبتيا ما دام واجدا من يكل اليه ذلك فاذا اجاد الريح فلينظر جهده في امر الله فاذا اشترط الشاهد في حين حضوره للشهادة الا يفوز بها في بلده ذلك بلده ذلك وليبلغها فيما وزن ستة اميال ليحضر الشاهد للشهادة قال النبعي الذي حرم الله بغير الحق قال الشيخ رضي

ايقبل قولها عند من اجاز ذلك

قوله والا يضار كاتب ظاهره ولو كان المراد عدم الاضرار عند الاداء عليها منه وجه غير ما ذكر ببيط البصارة وجهين بحث بذلك الاول قوله ولا شهيد قد يقال النهي للوجوب والثاني للندب يقارن ولا يقارن التعريف والتعيير وهو تعييبها عند من يكلها الاجاوة والتعريف ما ذكر انتهى والتعيير ما ذكر انتهى والنهي عن الضرار بها ما لا يعطى الغالب حكمه والشهيد الخروج عما حد لها ولا يعطى الغالب حكمه والشهيد مؤنته عليه حيث عاد استو

فلو اذا ضاع طالب بغير ما اذن لم يستحق اجرة فيما ضاع طالب قبل فسخ الجعالة ولو فسخ قبل شروعه فلا شيء له اذا لم يفت شيء بفعله

- الصفحة الاولى من المخطوط - هـ - ومعه حاشية أبي ستة في الهامش

وبطيل الحاكم حبسه اذا اسرف في مذاهبه وكذلك ويحجر
عليه الحاكم ايضا وان يخرج من ذلك البلد اذا خاف
من فساده بين الناس وهذا اذا كان من غير اهل
البلد ولم يكن له قرار ولا مسكن واما ان كان من اهل
البلد وكان له فيه بيت او دار فلا يخرجه من قراره
ومسكنه ولا كن يخرج منه ما وجب فيه من الحق
ويترك في قراره ومسكنه وكذلك كل من كان
له قرار ومسكن في البلد فلا يخرجه الحاكم من قراره
ومسكنه اذا اراد به وجه يجب فيه الحق ولا كن يخرج
منه ما وجب عليه من حق الله ويتركه في قراره
ومسكنه تم كتاب الاحكام المطاب الشيخ
ابي زكريا يحيى الجناوي رحمه الله ورضي عنه
على يد كاتبه حمو بن موسى بن يامي الفاطني
ببلاد بربيان لطالبه ملي حمو بن احمد بن عالج
الفرحاوي في حالة العجلة في يوم ١٢
الاول سنة ١٣١٥

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله الذي افتقت حكمته وجود الاشياء لتفهم حكمته فيها بالاعتبار فيها
عاقل ومنها غافل فجنحة العقل تميزت الاشياء عن اضدادها وزال الكتب وجهلها بسبب
تميز العلماء فبذلك صارت ورثة للانبياء حاكمين بين الانام بالقسط الامن فضل الحق

الصفحة الأولى لمخطوطة المصحي من المخطوط

أبو عبيدة رحمه الله هو الظاهر لان المتعدي ظالم والظالم احق ان يجز عليه والله
تعالى اعلم [illegible] فيهاج حكم صاحب السفينة اذا كان اهلها فوقوا فقال الاينبغي
ليس عليه ضمان ما هلك منها لانه الماء عدوا الا ان يكونوا خيروهم قبل ذلك فدلسهم
بها او كان غير عالم بسياسة البحر فهو حينئذ ضامن ومنهم من يقول ان صاحب السفينة
ليس عليه ضمان ما اصابهما من جوفها ولزمه ضمان ما اصابهما من تحتها من زخ فاوكم
لان ذلك يكون من تضييعه الا ان قالوا ان خافوا على انفسهم فاراد وا ان يخفوا منها شيئا من
اموالهم ويلقوه في البحر فانهم يتفقون كيف يودون على قيمة اموالهم او على عدد رؤوسهم
كيف ما اتفقوا على ذلك ثم يشتركونه من صاحبه ثم يلقونه الى ان قال وان كرحوا منها شيئا
وقد اتفقوا على انهم يغرمونه غير انهم لم يقطعوا المرهم على شيء فانهم يغرمون على قيمة
اموالهم لانهم انما قدروا بذلك اموالهم الخ والله تعالى اعلم
قال الشيخ رحمه الله هذا ما تيسر تقييده [illegible] وبه نستعين



الصفحة الأخيرة للنسخة المصورة من المخطوط

- أ -

ذلك على الورثة فيما لو مات الغريم مثلا ولو كان ذلك على جهة التعدية
مع انهم يقولون لا يبرأ بل يرد بعد الاب في مال الولد وبعد هذا لا يبرأ ولكن يترك
في تركته والله اعلم بقي ما لو مات هذا يبرأ في بين التعدية والشروع في التعدية
يترك كما في الترك ولا يبرأ بالشروع كما يسقط من حلفه بعد الاذكار بانيا
بعيب او ثمن عند بعضهم والله اعلم قوله دون سواه وذلك لانه لا يبرأ الوالد
من مال ولده الا فدر حاجته لما قبل فلم للولد قوله وانه ينزل مع الغرماء
انما ينزل معهم ولم يقدم عليهم لان حقه عند بدء وكذا بالوديعة على ان
ذلك في دينه وانه تصرف فيها ولم يتصرف رحمه الله لصورة ما اذا قال له على
وديعة ولم يذكر رده ولم يعينها او قال له علي دين ولم يبين قدره والظن
انه ذكر في كتب المشارع ان الراجح انه لا يعطى شيئا والله اعلم قيل راجع
مسئلة في الحاصة قوله واذا احالة الدين بما الرجل يعني وهو
حي وكذلك في المسئلة التي بعدها قوله عند الاخرين العلماء بدليل
ما بينهم من ذلك قوله ومنهم من يقول هو مذهب مالك واخذ الحاصب
الايضاح رحمه الله القول الاول لان الاحالة فسخ من الشرع لما ذا خاف من الاداء
فقد اخذ اكثر من ماله والله اعلم قيل مسئلة في التقليس قوله
السجن في نسخة في المسجد قوله على افراد عليه هم وذلك لان الصداء
افر بالخيانة كانت في رقبته فلا يبرأ منها استخلاصها وتعهدها فيبقى الامر
قوله لانها ليست مما يموت وذلك لانها صارت دينا بخلاف النفقة
ابتداء قوله الاولياء اي المفلس مسئلة في المفلس قوله
لا نبيع لك هذا الشيء وفي نسخة بعينك اي لا نحملك هذا الثمن قوله
ويستبرئ وفي اي يقلبون انه يسرق كل واحد صاحبه فلا يبيع لاحد لهم
دعوى في ذلك الشيء قوله فيما نوى بذلك اي بالابراء الواقع بينهما
قوله لا يكون الصلح اي الاذن خلية الحق واجزاء غيرها اذا خيف
الفتنة ولو هم الحق مسئلة في التسعير قوله لا يكون وليس
للحاكم الخ فيه ان يسوغ في الكلام لا يناسب الترجمة ولو قال مثلا وليس
ذلك مما لا ينبغي للحاكم ان يفعله وما ينبغي له ان يفعله لكان اتم
مسئلة في الظفر قوله وفي العنا المجهول اعلم ان الغنا المجهول على الصدا
المعلوم يرجع الى قيمة المغنوم قوله فلا يمين الخطاب الخ اي بعد الدخ

واللہ اعلم

٤٧-

الصفحة الأخيرة من الحاشية لأبي سنة

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد هذه حاشية الامام الشيخ العلامة
الحمد لله الذي بالاسلام جل العلوم من المعقول والمنقول أيد الله محمد بن عمر بن سالم الجنيد نصبا
الاباضي مذهبا السني ويكتب مستمدا على الجزء الاول من كتاب الاحكام لبعض المتأخرين الحنفية النظم
اللهم اختم بالخير والسلام وما يليه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قوله فرض على الكفاية
لعل المراد بغير ذوي المناصب كما هو ظاهر وقد يراد بقوله بعد وهو لازم على كل بالغ
الخ والأحسن التعميم بين كلاميه قوله وقال الشيخ رضي الله عنه اعلم ما ذكره
رحمه الله مما قال الشيخ رضي الله عنه فالمراد به شيخه الشيخ ابو الربيع سليمان بن
هارون كما ذكره في السير عنهما رحمهم الله قوله يوليه المسلمون اي
لازما لا يمتثل الامر الا به فهو واجب شلة خلافا للنكار فالاصح الايضاح رحمه
الله وندين بتكفير من زعم ان الامامة ليست بواجبة ولو كانت سنة وهذا رأي رحمه
الله وذلك النكار قوله واعلمهم يكتفى بالله يعني على جهة الاستحباب والا فتعين
مرتبته ولو كان في المسلمين من هو اعلم منه قوله الموازرة اي العون قوله استخلفه
اي استخلفه قوله قال الشيخ المراد به عند المصنف رحمه الله في جميع مقامات تتبع
ابو الربيع سليمان بن هارون قوله امرت عليهم بالتشديد من الامارة بكسر الهمزة
اي جعلة امراؤهم قوله يعني امرنا مترتبها بالهاء تاء ووجه ايضا خلفنا لهم من
يأمرهم بالمعروف وهم الشيا من مراتب في الاحكام قوله ولا يجلس للحكم الخ
لعل المراد لا ينبغي له ذلك بدليل قول الديوان ولا بأس ان يقعد في مكان مرتفع او على
بساط او مرتفعة على الارض مع الناس ولا يعلوهم الخصمان بالقعود ولا بالكلام الخ قوله
على احد ليس على اطلاقه بدليل قول الديوان الا ان يشهد الله فرائه او من كانت بينه وبينه
مواحلة فيباح له ذلك والله اعلم قوله لان ذلك من الرشوة وكذلك لا يأكل من الطعام الذي
جعل للاغنياء دون الفقراء والاميراء دون الاعبداء الا ان كان من قرابته او من كانت بينه
وبينه مواهبة وما ما جعل لعامة الناس فلا بأس والله اعلم قوله قليل الا بعذر
قال في الديوان ولا يحكم بالليل ايضا الا ثلاثة نعمان الحبس والحمل والبيع ومثل في
المسافر يحكم له بعقد وقوله باب الشهادة اذا ما دعوا قوله حين يجب
للشهادة اذا قبل تحملها عند من اجاز ذلك قوله ولا يضار كاتب والشهيد
ظاهره ان المراد عدم الالحاح عليهما عند وجود غيرهم للتحمل وادائه فيه الضرار
وجهين حيث قال ولا يضار كاتب ولا شهيد يحتمل النهي عن ترك الاجابة والقصد التغيير في الكتابة
ضارة بالكسر والفتح وهو نهيهما عن ترك الاجابة والقصد التغيير في الكتابة

الصفحة الأولى من الحاشية لأبي ستة -

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب القضاء والشهادات والدعوات

مما ألفه أبو زكريا يحيى الجناوني رضي الله عنه

فوفيل أن من ابتلي أن يحكم بين اثنين فحقه أن يخلي نفسه بغير سكين ومن ابتلي أن يكون حاكما فليحكم كما حكم الله عليه وقد رتبه عليه ويلزمه فيما يلزمه عليه ولا يتغافل عن ذلك فإنه إنما يخوض في دماء المسلمين وأموالهم وفي وجوههم ومن فعل ذلك الحاكم بوجهه جاء وزنته بعد ذلك ليتسموا ماله ويختصموا على تركته وتعلقوا بمن كان لوارثه ذلك عليه دين أو وديعة أو عارية وزعموا أنه قد مات فلا ينصت إلى قولهم ولا ينصب الخصومة بينهم إلا بعد أن يتبين له موته وأما أن يأتي فيه بوجهه فجاء ورثته ليختصموا على ماله وتركته فإنه يشتغل بهم وينصب الخصومة بينهم لأن إنكار أحدهم موته فإن إنكار أحدهم موته فليكذب الحاكم من أيهما منع موته البينة ويلزمه ذلك خبر الآحاد دون الشهادة وإنما يقول الخصم أنه ادعى على خصمه أنه عليه كذا بسبب كذا وكذا أو يقول له عليه كذا وكذا بالسلف أو تقول المرأة له عليه كذا وكذا بالنفقة أو يقول له عليه كذا وكذا بالإجارات أو يقول له عليه كذا وكذا بالإرث أو يقول له عليه كذا وكذا بالضمان أو يقول له على أبيه فلان بن فلان كذا وكذا بالإرث وأما الوجوه التي يقول فيها عند أن يقول له عنده كذا وكذا بالوديعة

وكذا لك

الصفحة الأولى من كتاب القضاء والشهادات...
من المخطوط - أ -

اذا اس بمثل ذلك وكذلك المرأة التي تجمع بينهما أيضا مثل الرجل وقد قيل ان من جمع بينهما تخرج منه ما تخرج منهما من الحق به الحبس والضرب جميعا والمرأة التي هي من أهل العافية ولا يعرف لها أنها تدخل مداخل التهمة اذا اشتكت رجل من أهل الريبة انه جعل فيها يده على وجه سوء الاعمال بالتعزية فانه يضرب النكال على ذلك ويحبس ايضا واما ان كانت المرأة من أهل الريبة وتعرف بطرق السوء ثم اشتكت رجلا على مثل ذلك فلا يشتغل الحاكم بشكايتها وكذلك الصبي الصغير الذي لم يقدر اهل البلوغ او جاوزه وله حظ من الجمال اذا اشتكى رجل على مثل ذلك فانه يحبس على ذلك ايضا والمشتكى ان يضرب وهو يسكر ولا يزال يفيق ليلا ويوخ حتى الله وقيل انه يوخ حتى يفيق اكثر ذلك بحد آلم الضرب ومن كان يتكلم بكلام الفحش في مجمع الناس ويقول بقول الفحش بين الاولياء والاخيار فانه يحبس على ذلك ويطول حبسه اذا اس بمثل ذلك ومن تعرض بين الناس عمدا انكاريرونه فانه يضرب النكال على ذلك ويحبس ايضا وكذلك من تحمل النمايم بين القبايل وبين العشاير ويخاف الناس ان يفسد ما بينهم بذلك فانه يحبس على ذلك ويطيل الحاكم حبسه اذا اس بمثل ذلك ويجب على الحاكم ايضا ان يخرج من يخرج من ذلك البلد اذا خاف من فساده بين الناس وقد اذا كان من غير اهل البلد ولم يكن له فيه دار ولا مسكن واما ان كان من اهل البلد وكان له فيه بيت او دار فلا يخرجه من داره ومسكنه ولكن يخرج منه ما وجب فيه من الحق ويبقى له داره ومسكنه وكذلك كل من كان له دار ومسكن في البلد فلا يخرجه الحاكم من داره ومسكنه اذا اراد بوجه يجب فيه الحق ولكن يخرج منه ما وجب عليه من حق الله ويبقى له داره ومسكنه تم كتاب الاشكال المضاف للشيخ ابي زكريا الجناوني رحمه الله

الصفحة الأخيرة من كتاب القضاء والشهادات
من المخطوط - أ -

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي اقتضت حكمته وجود الأشياء لتظهر حكمته فيها بالاعتناء، فمنها عاقل ومنها غافل، فبنعمة العقل تميّزت الأشياء عن أشياء، ونزّل الكتب وجعلها بساتين للعلماء، فبذلك صارت ورثة للأنبياء، حاكمين بين الأنام بالقسط، إلاّ من ضلّ وغوى، واختصّ بالثناء، وأرسل نبيئا مبشّرا ونذيرا، هاديا لأمته، مختارا من الأصفياء، صلاة وسلاما دائمين عليه عدد الآلاء. وبعد:

فإنه لمّا كان كتاب الأحكام المنسوب للعالم العلاّمة ضياء الدين عمّنا الشيخ يحيى الجنّاوي (رحمه الله) مما صغر حجمه وكثر علمه وفوائده، وعظم نفعه، وظهرت بركاته، غير أنه لم يضع عليه أحد من السلف حاشية قصد تبيين ما أشكل من مسائله إلاّ هوامش قليلة لأبي ستّة (رحمه الله) فراودنا قدوتنا ونور مذهبنا المشار إليه بالبنان، المقتدى والمتبرك به في كلّ مكان، العالم العلاّمة شيخنا يوسف بن محمد المصعبي رضي الله عنه على أن يضع عليه حاشية متمّما بها فوائده، وكاشفا ما خفي من مسائله وناقلا ما يحتاج من أقوال أصحابنا، فأجابنا (رضي الله عنه) بما راودناه طالبا للثواب من الله الملك الوهّاب، فإنه سبحانه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير. فقال:

مقدمة الكتاب

[بسم الله الرحمن الرحيم]*﴿الحمد لله .....

قوله الحمد لله... الآية: بدأ المصنف (رحمه‌الله) بالحمدلة بعد البسملة* اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بخبر النبيء الكريم وهو قوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم» وفي رواية «بالحمد لله» وفي رواية «بذكر الله فهو أبتر» وفي رواية «أقطع» وفي رواية «أجذم»[1].

والأبتر لغة: مقطوع الذيل، والأجذم والأقطع: مقطوع اليد، كذا حفظت فكتبته ثم وجدت الشنواني[2] في حاشيته على الأزهرية[3]: «الأجذم: هوالذي ذهبت أصابع كفيه»[4]. والدرك عليه والله أعلم.

---

[1] رواه ابن حبّان في صحيحه: ١/٢/١٠٢، عن قرّة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا، وأورده القطب في شامله: ١/٤٩٢/١٦٠، وقال: رواه الرهاوي عن أبي هريرة

[2] الشنواني (... - ١٠١٩ هـ = ... - ١٦١١ م) أبو بكر بن اسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني: نحوي، تونسي الأصل، ولد في شنوان (بالمنوفية بمصر)، وتعلّم في القاهرة، وبها وفاته، له كتب كلها شروح وحواش على «الأجرومية» و«الشذور». (الزركلي، الأعلام: ٢/٣١).

[3] الأزهرية: نظم نثري في علم العربية وضعه الشيخ الإمام خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، (٨٣٨ -٩٠٥ هـ = ١٤٣٤-١٤٩٩ م) نحوي، من أهل مصر ولد بجرجا (من الصعيد) ونشأ وعاش في القاهرة له «شرح في الآجرومية» ط، و«التصريح بمضمون التوضيح» ط، في شرح أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك. (الزركلي، الأعلام: ٢/٢٩).

[4] الشنواني، حاشية على الأزهرية: ٢ و.

✪ لا نجد البسملة في النسخ المعتمدة رغم أن المصعبي يذكر في حاشيته في السطر الأول منها أن المصنف بدأ بالحمدلة بعد البسملة. إذن البسملة كانت موجودة.

الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾[الأنعام/٠١]،

والمراد مقطوع البركة فكنّى ﷺ بنقصان الحسيّ عن النقصان المعنويّ، ولا يخفى ما في هذا الحديث من الإستعارة بالكناية حيث شبّه ذو البال أي الأمر الخطر بإنسان ذي قلب تشبيها مضمرا في النفس على جهة الإستعارة بالكناية، وأثبت للمشبّه شيئا من لوازم المشبّه به وهو البال تخييلا.

والكلام على البسملة والحمدلة مما شاع وذاع، وكلّت° منه الأسماع، وقد أفردوه بالتأليف فلا نطيل بذكره وليطلب في محلّه، والله أعلم.

قوله الذي خلق السماوات ... الآية: أقول لا بأس بالتعرّض لنقل تفسير الأيات التي استشهد بها المصنّف (رحمه الله) تبركا بها، فأقول: قال في الكشاف: «جعل يتعدّى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى أحدث وأنشأ، كقوله:﴿**وجعل الظلمات والنور**﴾ [الأنعام/٠١] وإلى مفعولين إذا كان بمعنى صيّر، كقوله: ﴿**وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثا**﴾ [الزخرف/١٩]. قال: والفرق بين الخلق والجعل: أنّ الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التضمين، كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيئ شيئا، أو نقله من مكان إلى مكان، ومن ذلك: ﴿**وجعل منها زوجها**﴾ [الأعراف/١٨٩]. و﴿**وجعل الظلمات والنور**﴾: لأن الظلمات من الأجرام المتكاثفة، والنور من النار، وجعلناكم أزواجا، ﴿ **أجعل الآلهة إلها واحدا**﴾ [ص/٠٥]». ثم قال: «فإن قلت: لم انفرد النور ؟ قلت: للقصد إلى الجنس، كقوله [تعالى]: ﴿**والملك على أرجائها**﴾ [الحاقة/١٧] ...» إلى أن قال: «فإن قلت: علام عطف قوله: =

° كذا في جميع النسخ المعتمدة، ولعلّ الصواب: وامتلأت.

وله الحمد إذ كان وليّا للذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور، فمن كان الله وليّه فلا مضلّ له، ومن يضلل الله فلا هادي له، قال عزّ من قائل: ﴿**والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**﴾ [البقرة/٢٥٧]،

= ﴿**ثم الذين كفروا بربهم يعدلون**﴾ ؟ قلت: إما على قوله: ﴿**الحمد لله**﴾ على معنى أنّ الله حقيق بالحمد على ما خلق، لأنه ما خلقه إلاّ نعمة، ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته، وإما على قوله: ﴿**خلق السموات**﴾ على معنى أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه ...الخ »[٦].

قوله وله الحمد إذ كان وليّا للذين آمنوا: أقول ذكر في المختصر معاني متعددة للوليّ منها: الناصر وهو المراد هنا[٧]. كما اقتصر عليه ذو الجلالين[٨]. وإذ للتعليل. وذكر البيضاوي للوليّ معنيين: محبّهم ومتولّي أمرهم، قال: « والمراد بالذين آمنوا من أراد إيمانه وثبت في علمه أنه يؤمن فإنّما حمله على ذلك لقوله تعالى: ﴿يخرجهم﴾ بصيغة المضارع، وفسّر ﴿الظلمات﴾ بالجهل واتباع الهوى وقبول الوساوس والشبهة المؤدّية إلى الكفر، وفسّر ﴿النور﴾ بالهدى الموصل إلى الإيمان، وفسّر ﴿الطاغوت﴾ بالشياطين، ثم قال: وإسناد الإخراج إلى الطاغوت باعتبار السبب لا يأبى تعلّق قدرته تعالى وإرادته به»[٩].

---

[٦] الزمخشري، الكشاف: ج٢، ص٧٥.

[٧] الرازي، المختار: ص ٧٣٦ مادة (ولى).

[٨] تفسير الجلالين: ص٣٦.

[٩] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص ٥٨-٥٩.

وقوله تعالى: ﴿**من يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضلّه يجعل صدره ضيقا حرجا** .....

أقول: يريد والله أعلم أنه مجاز عقليّ من قبيل الإسناد إلى السبب كقولهم: بنى الأمير المدينة، والله أعلم.

قوله وقوله تعالى: من يرد الله أن يهديه ... الآية: كأن المصنف (رحمه الله) ساق هذه الآية للاستدلال على مضمون الجملة التي قبلها تأكيدا، قال البيضاوي في تفسير هذه الآية: «﴿**من يريد الله أن يهديه**﴾ يعرّفه طريق الحق، ويوفّقه للإيمان، ﴿**يشرح صدره للإسلام**﴾ فيتّسع له ويفسح فيه [بحاله][10]، وهو كناية عن جعل النفس قابلة للحق، مهيأة لحلوله فيها، مصفاة عما يمنعه، وينافيه، وإليه أشار عليه الصلاة والسلام حين سئل عنه فقال: «نور يقذفه الله سبحانه وتعالى في قلب المؤمن فينشرح له فينفسح» فقالوا: هل لذلك أمارة يعرف بها ؟ فقال: «نعم، الإنابة إلى دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعداد للموت قبل نزوعه»[11]»[12].

قوله ومن يرد أن يضله ... الآية: قال البيضاوي: «بحيث ينبوا عن قبول الحق فلا يدخله الإيمان، وقرأ ابن كثير: ضيقا بالتخفيف، ونافع وأبو بكر =

---

[10] إضافة من الأصل.

[11] لم نقف على تخريجه في كتب السنة، إلاّ أن الطبري أورده في تفسيره: ج٥، ص٣٣٥، رقم ١٣٨٥٦، خبرا أسنده إلى المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي يحدّث عن عبد الله بن مرّة عن أبي جعفر، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾ ... إلى آخر الخبر، وليس فيه أنه من قول الرسول ﷺ، بينما أشار القرطبي في تفسيره: ج٧ ص٨١، إلى أنه حديث مرفوع مرويّ من طريق ابن عباس.

[12] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص١٩٠.

كأنّما يصّعّد في السماء﴾ [الأنعام/١٢٥]، فلا يصل إليه الخير فهو على شبهة من أمره، وقال جلّ ذكره: ﴿**ذلك بأن الله مولى الذين ءامنوا وأن الكافرين لا مولى لهم﴾**[محمد/١١] .

والحمد لله الذي خلق فسوى، وصوّر فأمضى، وقدّر فهدى،

= عن عاصم حرجا بالكسر، أي: شديد الضيق، والباقون بالفتح، وصف بالمصدر»[١٣].

قوله كأنّما يصّعّد في السماء: قال البيضاوي: «وشبّهه مبالغة في ضيق صدره بمن يزاول ما لا يقدر عليه، فإنّ صعود السماء مثل فيما يبعد عن الإستطاعة، وتنبيه على أن الإيمان يمتنع عنه، كما يمتنع هيئة الصعود، وقيل معناه: كأنّما يتصاعد إلى السماء، نبوّا عن الحقّ وتباعدا في الهرب منه، وأصل يصعد يتصعّد وقد قرئ به ...»[١٤] الخ.

قوله خلق فسوّى: مفعول سوّى محذوف، أي: مخلوقه، قال المحلّي[١٥]: «سوّى مخلوقه جعله متناسب الأجزاء، وغير متفاوت، وقال في سورة القيامة: ﴿**ألم يك﴾** أي كان ﴿**نطفة من منيّ تمنى﴾** [القيامة/٣٧] تصبّ =

---

[١٣] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص ١٩٠.

[١٤] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص١٩٠.

[١٥] جلال الدين المحلّي (٧٩١-٨٦٤ هـ = ١٣٨٩-١٤٥٩ م) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلّي الشافعي: أصولي، مفسّر، مولده ووفاته بالقاهرة. عرّفه ابن العماد بـ: تفتزاني العرب، له عدّة مصنفات منها: كتاب في التفسير الشهير بـ: تفسير الجلالين، أتمّه جلال الدين السيوطي، وكتاب كنز الراغبين في شرح المنهاج، وكتاب البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع ... وغيرها (الزركلي، الأعلام: ٣٣٣/٥) بتصرف.

وأمات فأحيى، وأقامت بكلماته السبع الشداد، ورست به الجبال الرواسي وجعلها أوتادا للأرض، وجعل الأرض مهادا وفراشا، وبسطها بقدرته.

= في الرحم، ثم كان المنيّ علقة فخلق الله منها الإنسان مسوّى عدل أعضاؤه ...الخ»[16]. وقال أيضا في قوله: «﴿**قدّر فهدى**﴾ [الأعلى/٠٣]، قدّر ما شاء فهدى إلى ما قدّره من خير أو شرّ».[17]

قوله السبع الشداد: أي السموات، والشداد جمع شديدة، أي: قوية محكمة لا يؤثر فيها مرور الزمان.

قوله ورست به الجبال الرواسي: أي ثبتت. قال في المختصر: «رسا الشيءُ: ثبت، وبابه عدا» إلى أن قال:«والرواسي من الجبال الثوابتُ الرواسخ واحدتها راسيةٌ»[18].

قوله أوتادا للأرض: أي ثبتت به الأرض كما يثبت الخبا بالأوتاد.

قوله وفراشا: عطف تفسير على مهادا، ودلّ بذلك وبما بعده على أن الأرض ليست كروية الشكل[19]، خلافا لأهل الهيئة[20]، حيث جعلوها كالسماء كذلك.

---

[16] تفسير الجلالين: ص ٤٩٤.

[17] تفسير الجلالين: ص ٥٠٨.

[18] الرازي، المختار: ص٢٤٣ مادة (رسا).

[19] لعلّ المصعبي (رحمه‌الله) قد عبّر عما وصل إليه العلم في عهده من أن الأرض ليست كروية الشكل، والصحيح ما أثبته العلم من أنّ الأرض عبارة عن كرة كبيرة غير مستديرة استدارة كاملة لأنها منتفخة قليلا عند الوسط، أو عند خط الإستواء، ومسطحة قليلا أيضا عند الرأس وعند الأسفل، أي عند القطبين الشمالي والجنوبي، وهي أكثر تسطحا عند القطب الجنوبي منها عند القطب الشمالي (كولين رونان، الموسوعة العلمية: ٤٤).

[20] أهل الهيئة، أو (علم الهيئة): علم الفلك، وهو علم يبحث عن أحوال الأجرام السماوية وعلاقة بعضها ببعض، وما لها من تأثير في الأرض. (المعجم الوسيط: ١٠٠٢/٢)، مادة (هاء).

والحمد لله الذي بعث محمدا برسالته على اقتراب من الساعة وفترة من الرسل، ودروس من العلم، ﷺ من نبيّ كريم، فشرّع الشرائع، وسنّ السنن، وفرض الفرائض، وبيّن الهدى من الضلالة، فدعا إلى أمر الله وطاعته، فمن استجاب له كان مسلما، ومن خالفه ضلّ وكفر،

قوله برسالته: لعلّ الظرف في محل نصب حال من محمد، أي: بعثه حال كونه ملتبسا برسالته.

قوله على اقتراب من الساعة: يعني لقوله عليه الصلاة والسلام: (بعثت أنا والساعة كهاتين)[٢١] أي: السبابة والوسطى، والله أعلم.

قوله وفترة من الرسل: قال في المختصر: «الفترة يعني بفتح الفاء ما بين الرسولين من رسل الله عز وجل، وطرْف فاتر: إذا لم يكن حديدا. والفِتر بوزن الفِطر ما بين الإبهام والسبابة إذا فتحتهما»[٢٢]. فعلم من قوله والفتر بوزن الفطر ...الخ، أنّ الفطرة بالفتح وهو خلاف اعتاده.

قوله ودروس من العلم: هو من عطف اللازم على الملزوم، لأن أهل الفترة لا علم لهم، قال في المختصر:«درس الرسم عفا ودرستْه الريح وبابه نصر يتعدّى ويلزم»[٢٣].

قوله من نبيّ: ينظر ما معنى مِنْ الجارة لنبيّ وبم تتعلق، والظاهر والله أعلم أنها زائدة على ما فيه من زيادتها في الإثبات فيكون مدخولها حالا من الضمير المجرور=

---

[٢١] رواه مسلم في كتاب الفتن: (٢٧) باب ...، رقم ١٣٥، من طريق معتمر عن أبيه عن سعيد عن أنس مرفوعا.

[٢٢] الرازي، المختار: ص٤٨٩ مادة (فتر).

[٢٣] الرازي، المختار: ص٢٠٣ مادة (درس) بتصرف.

جعله الله رسولا إلى الثقلين بشيرا ونذيرا، وسراجا منيرا، فبلّغ رسالة ربه، ونصح لأمته، وأدّى ما ائتمن عليه، وشمّر وجدّ في ليله ونهاره، متجرّدا لطاعة ربّه، غير مفرّط ولا مقصّر، فاستنقذ الله به من كان على شفا حفرة من النار.

الحمد لله الذي منّ علينا بتصديق رسالته، واتباع أمره، واجتناب نهيه، فنسأل الله تعالى أن يميتنا على دينه، وأن يجعلنا لسنّة نبيّه،

= في عليه، ويحتمل أن تكون بيانية فتتعلّق بمحذوف حال منه، وهي تستعمل عند التعجب أيضا، كما يقال: مررت بزيد حسبك من رجل ولا أستحضره الآن، فليراجع والله أعلم.

قوله شرّع الشرائع: أي سنها والشرائع جمع شريعة بمعنى مشروعة قال في المختصر: «الشريعة مشروعة الماء وهي مورد الشاربة. وهي أيضا: ما شرع الله لعباده من الدين، وقد شرع لهم، أي: سنّ لهم»[٢٤].

قوله من كان على شفا حفرة من النار: أي لقوله تعالى: ﴿**وكنتم على شفا حفرة**﴾ الآية [آل عمران/١٠٣]. قال في الكشاف: «وكنتم مشفّين على أن تقعوا[٢٥] في نار جهنم لما كنتم عليه من الكفر ﴿**فأنقذكم منها**﴾ بالإسلام، والضمير للحفرة أو النار أو للشفا، وإنما أنّث لإضافته إلى الحفرة وهو منها كما قال:

كما شرقت صدر القناة من الدّم

وشفا الحفرة وشفتها حرفها بالتذكير والتأنيث ولامها واو، إلاّ أنها في المذكر=

---

[٢٤] الرازي، المختصر: ص٣٣٥، مادة (شرع).

[٢٥] وكنتم مشفّين على أن تقعوا: أي وكنتم مشرفين على الوقوع وشفا كلّ شيء حرّفه.

متّبعين غير مبتدعين ولا ناكثين، وأن يردنا حوضه، وأن يرزقنا شفاعته، غير خزايا ولا ضالين، وسلام على نبيّنا خاتم النبيئين، والحمد لله رب العالمين.

= مقلوبة، وفي المؤنث محذوفة ونحو الشفا والشفة الجانب والجانبة، قال: فإن قلت: كيف جُعلوا على حرف حفرة من النار، قلت: لو ماتوا على ماكانوا عليه لوقعوا في النار فمُثّلت حياتهم التي يتوقّع بعدها الوقوع في النار بالقعود على حرفها مشفيّن على الوقوع فيها»[٢٦].

قوله **غير مبتدعين ولا ناكثين**: أقول البدعة خلاف السنة، والنكث الإبطال، يقال: نكث العهد نقضه. كما في المختصر[٢٧].

قوله **شفاعته**: عرّفها المحشي: «بأنها سؤال فعل الخير ودفع الضرر عن الغير»[٢٨].

---

[٢٦] الزمخشري، الكشاف: ج١، ص١٩١.

[٢٧] ذكر المصعبي لفظة أبطله بدل نقضه. أنظر الرازي، المختار: ص٦٧٨ مادة (نكث).

[٢٨] المحشّي ، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١ و.

باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب في كلّ زمان على قدر الطاقة، وهو فرض على الكفاية، إذا قام به البعض سقط على الباقين، وهو لازم لكل بالغ صحيح العقل، ذكرا كان أو أنثى، حرا كان أو عبدا، لقيام الشواهد على ذلك، من كتاب الله تعالى حيث يقول: ﴿**يأيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم**

قوله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: انظر ما المناسبة في ذكر هذا الباب في صدر كتابه الموضوع للأحكام ولعلّه لتوقفهما على الحاكم وشدّة ارتباطهما به، لأنه لا يستطيع فعلهما بيده ولسانه وقلبه، إذا توفرت فيه الشروط كما سيأتي والله أعلم.

قوله وهو فرض على الكفاية: قال المحشّي (رحمه الله): «لعلّ المراد في غير درجة القلب كما هو ظاهر، وهي المراد بقوله: بعد، وهو لازم لكلّ بالغ ... والحاصل التنافي بين كلاميه»[٢٩].

قوله قوامين بالقسط: قال في الكشاف: «مجتهدين في إقامة العدل حتى لا تجوروا» قال: فإن قلت: «الشهادة على الوالدين والأقربين أن تقولوا أشهدوا لفلان[٣٠] على والدي كذا أو على أقاربي، فما معنى الشهادة على نفسه» قلت: «هي الإقرار على نفسه لأنه في معنى الشهادة عليها بإلزام الحق لها، ويجوز أن يكون المعنى وإن كانت الشهادة وبالاً على أنفسكم أو على آبائكم أو أقاربكم -

---

[٢٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١ و.

[٣٠] وعبارة الكشاف: أن يقول أشهد أنّ لفلان على والدي كذا ...

أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فا لله أولى بهمـا فـلا تتبعـوا

= وذلك [أن يشهد] على يتوقع ضرره من سلطان ظالم أو غيره[٣١].

وصريح كلامه أنه يجب أن يشهد بما علمه في المشهود عليه عند الظالم، وإن خاف من تعدّي الحدود فيه ولا يخف ما فيه، ولينظر ما الحكم عندنا خصوصا إذا أدّى إلى تلف النفس، ثم رأيت النصّ في ذلك في الديوان حيث قال: «إن دعا أن يبلّغ الشهادة إلى حاكم جائر في الأنفس والأموال وقد خاف منه على نفسه وماله أو على المشهود عليه أو على غيره من الناس، فلا يضيق عليه أن يبلّغها في هذا، ولكنه يستودع شهادته فيمن يبلغها إن لم يجد من المضرة لأحد مما ذكرنا في الأنفس والأموال، ولكن لا يستودعها إلاّ بإذن صاحبها، وجائز له أن يبلغ الشهادة ولو خاف على نفسه وماله من المضرة، وأما غيره فلا...»[٣٢] انتهى المراد منه فتحصل من كلامه (رحمه الله) أنّ تبليغ الشهادة لظالم على أوجه: واجب وجائز وممتنع، فالواجب: إذا لم يخف منه مطلقا، والممتنع: إذا خاف على غيره، والجائز: إذا خاف على نفسه فقط، والله أعلم.

قوله فا لله أولى بهما: قال في الكشّاف: « فإن قلت لم ثنى الضمير في قوله: ﴿**أولى بهما**﴾ وكان حقه أن يوحّد لأن قوله ﴿ **إن يكن غنيا أو فقيرا** ﴾ في معنى إن يكن أحد هذين قلت: قد رجع الضمير إلى ما دلّ عليه قوله ﴿**إن يكن غنيّا أو فقيرا**﴾ لا إلى المذكور فلذلك ثنى ولم يفرد، وهو جنس الغني وجنس الفقير كأنه قيل فا لله أولى بجنسي الغني والفقير أي بالأغنياء والفقراء»[٣٣].

---

[٣١] الزمخشري، الكشاف: ج٢، ص٢٧٧.

[٣٢] الديوان: ج٢، ورقة ١٢ظ.

[٣٣] الزمخشري، الكشاف: ج١، ص٢٧٧.

الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾ [النساء/١٣٥].

قال عزّ من قائل: **﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على**

قوله أن تعدلوا: قال في الكشاف: «يحتمل العدل والعدول، كأنه قيل فلا تتبعوا الهوى كراهة أن تعدلوا بين الناس، أو إرادة أن تعدلوا عن الحق»[٣٤].

قوله وإن تلووا أو تعرضوا: قال في الكشاف: «وإن تلووا ألسنتكم عن شهادة [الحق] أو حكومة العدل أو تعرضوا عن الشهادة بما عندكم وتمنعوها»[٣٥].

قوله لعن الذين كفروا ...الآية: قال في الكشاف: «نزل الله لعنهم في الزبور على لسان داود، وفي الإنجيل على لسان عيسى، وقيل إنّ أهل أيلة لمّا أعتدوا في السبت قال داود عليه السلام: اللهم العنهم واجعلهم آية فمسخوا قردة، ولما كفر أصحاب عيسى عليه السلام بعد المائدة، قال عيسى عليه السلام: اللهم عذب من كفر بعدما أكل من المائدة عذابا لم تعذب به[٣٦] أحدا من العالمين، والعنهم كما لعنت أصحاب السبت فأصبحوا خنازير، وكانوا خمسة آلاف رجل ما فيهم[٣٧] امرأة ولا صبي»[٣٨].

فائدة: في تمام القصة قال في الكشاف في قوله تعالى: **﴿أنجينا الذين ينهون عن السوء﴾** [الأعراف/١٦٥]، وروي أن اليهود أمروا باليوم الذي أمرنا به وهو يوم =

---

[٣٤] الزمخشري، الكشاف: ج١، ص٢٧٧.

[٣٥] الزمخشري، الكشاف: ج١، ص٢٧٧.

[٣٦] ذكر في الكشاف تعذبه بدل تعذب به.

[٣٧] وقع تقديم وتأخير في المخطوط، والصواب ما أثبتناه من الكشاف.

[٣٨] الزمخشري، الكشاف: ج٢، ص٤٢.

لسان داوود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبيس ما كانوا يفعلون﴾ [المائدة/٧٨-٧٩].

وقال تعالى: ﴿قاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ [الحجرات/٠٩].

= الجمعة فتركوه اختاروا يوم السبت فابتلوا به وحرم عليهم فيه الصيد، وأمروا بتعظيمه، فكانت الحيتان تأتيهم يوم السبت شرعا بيضا سمانا كأنها المخاض لا يرى الماء [من] كثرتها ويوم لا يسبتون لا تأتيهم، فكانوا كذلك برهة من الدهر: ثم جاءهم إبليس فقال لهم: إنما نهيتم عن أخذها يوم السبت فاتخذوا حياضا تسوقون الحيتان إليها يوم السبت فلا تقدرون [على] الخروج منها وتأخذونها يوم الأحد، وأخذ رجل منهم حوتا وربط في ذنبه خيطا إلى خشبة في الساحل ثم شواه يوم الأحد فوجد جاره ريح المسك فتطلع في تنوره، فقال له: إني أرى الله سيعذبك فلما لم يره عذب أخذ في السبت القابل حوتين فلما رأوا أن العذاب لا يعاجلهم صادوا وأكلوا وملحوا وباعوا وكانوا نحوا من سبعين ألفا، فصار أهل القرية أثلاثا، ثلث نهوا وكانوا نحوا من إثني عشر ألفا، وثلث قالوا لم تعظون قوما [الله مهلكهم أو معذبهم][٣٩]، وثلث هم أصحاب الخطيئة، فلما لم ينهوا قال المسلمون إنا لا نساكنكم فقسموا القرية بجدار، للمسلمين باب وللمتعدين باب، ولعنهم داود عليه السلام فأصبح الناهون ذات يوم في مجالسهم، ولم يخرج من المتعدين أحد فقالوا: إن للناس شأنا فعلوا الجدار فنظروا فإذا هم قردة، ففتحوا الباب ودخلوا عليهم فعرفت القرود أنسباءها من الإنس، والإنس لا يعرفون أنسباءهم من القرود فجعل =

---

[٣٩] زيادة غير واردة في الكشاف.

وقال عزّ ذكره: ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلّكم تذكّرون**﴾ [النحل/٩٠].

= القرد يأتي نسيبه فيشم ثيابه ويبكي، فيقول: ألم ننهك، فيقول برأسه: بلى. وقيل: صار الشباب قردة، والشيوخ خنازير» قال: «وعن الحسن: أكلوا والله أوخم أكلة أكلها أهلها، أثقلها خزيا في الدنيا وأطولها عذابا في الآخرة هاه، وأيم الله ما حوت أخذه قوم فأكلوه أعظم عند الله من قتل رجل مسلم ولكن الله جعل موعدا، والساعة أدهى وأمر»[٤٠].

قوله بالعدل والإحسان: قال البيضاوي: «بالتوسط في الأمور اعتقادا كالتوحيد المتوسط بين التعطيل والتشريك، والقول بالكسب المتوسط بين محض الجبر والقدر، وعملا كالتعبّد بأداء الواجبات المتوسّط بين البطالة والترهّب، [يعني التعبّد][٤١] وخلقا كالجود المتوسط بين البخل والتبذير. قال: ﴿والإحسان﴾: إحسان الطاعات وهو إما بحسب الكمية كالتطوع بالنوافل، أو بحسب الكيفية، قال عليه الصلاة والسلام: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[٤٢]. وقال قوله: ﴿وإيتاء ذي القربى﴾: وإعطاء الأقارب ما يحتاجون إليه، وهو تخصيص=

---

[٤٠] الزمخشري، الكشاف: ج٢، ص١٤٣.

[٤١] زيادة غير واردة في الكشاف.

[٤٢] رواه البخاري في كتاب الإيمان، (٣٦) باب سؤال جبريل النبيء ﷺ عن الإيمان والإسلام ... رقم (٥٠) أبو حيان النيميّ عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعا، ورواه الربيع في مسنده (٩) باب في الإيمان والإسلام والشرائع، رقم (٥٦) بلفظ «أن تعمل» بدل «أن تعبد» أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك مرفوعا.

وقال الشيخ ﷺ: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جندان من

=بعد تعميم للمبالغة، وقال في قوله: ﴿**وينهى عن الفحشاء**﴾ عن الإفراط في مشايعة[٤٣] القوة الشهوية كالزنا فإنه أقبح أحوال الإنسان [وأشنعها] قال: ﴿والمنكر﴾ ما ينكر على متعاطيه من إثارة القوة الغضبية. قال: ﴿والبغي﴾ والإستعلاء والإستيلاء على الناس والتجبّر عليهم فإنها الشيطنة التي هي مقتضى القوة الوهمية، ولا يوجد من الإنسان شر إلاّ وهو مندرج في هذه الأقسام صادر بتوسط إحدى هذه القوى الثلاث، ولذلك قال ابن مسعود (رضي الله عنه): هي أجمع آية في القرآن للخير والشر[٤٤]، وصارت سبب إسلام عثمان بن مظعون ﷺ[٤٥]، ولو لم يكن في القرآن غير هذه الآية لصدق عليه أنه تبيان لكل شيء وهدى ورحمة للعالمين. قال: ولعلّ إيرادها عقب قوله [تعالى]: ﴿**ونزّلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء**﴾ [النحل/٨٩] للتنبيه عليه»[٤٦].

قوله وقال الشيخ ﷺ: قال المحشّي (رحمه الله): «إعلم أنه متى قال المصنف (رحمه الله) قال الشيخ فالمراد به شيخه الشيخ أبو الربيع سليمان =

---

[٤٣] في الأصل المتابعة بدل المشايعة.

[٤٤] البغوي، التفسير البغوي: ج٣، ص٨٢.

[٤٥] عثمان بن مظعون (... - ٢ هـ = ... - ٦٢٤ م) بن حبيب بن وهب الجمحي، أبو السائب: صحابي، كان من حكماء العرب في الجاهلية، يحرّم الخمر، وأسلم بعد ثلاثة عشر رجلا، وهاجر إلى أرض الحبشة مرتين، وأراد التبتّل والسياحة في الأرض زهدا بالحياة، فمنع عن ذلك، فاتّخذ بيتا يتعبّد فيه إلى أن وافته المنيّة. (الزركلي، الأعلام: ٢١٤/٤). وانظر سبب إسلامه في: د/ عبد الرحمن أعميرة، رجال أنزل الله فيهم قرآنا: ١٧/٦ .

[٤٦] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٣٦٤.

جنود الله، فمن نصرهما نصره الله، ومن خذلهما خذله الله»[47] وهما يجبان على ثلاث منازل: فمن استطاع أن يفعلهما بيده ولسانه وقلبه فليفعل، وإن لم يستطع فبلسانه وقلبه، وإن لم يستطع فبقلبه، وهو أضعف الإنكار[48]، فليس لذلك ضعف يزيله، ولا مانع يمنعه،

- ابن هارون[49] كما ذكره في السيّر[50] عمّنا أحمد بن سعيد الشماخي[51] (رحمه الله)»[52].

أقول: ظاهر حكايته عن الشيخ أنه أثر، والذي حفظناه أنه حديث فليراجع

---

[47] لم نقف على تخريجه.

[48] ويؤيد هذا قوله ﷺ: «من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان». أحمد في مسنده: ٤/٩٨/١١٤٦٠.

[49] أبو الربيع سليمان بن هارون اللالوتي، علم من أعلام القرن الخامس الهجري، من العائلة البارونية التي سكنت بجبل نفوسة في ليبيا، بعد أن تلقى العلم نشره في أجيال من الناشئة، وكان يرحل بطلابه إلى مواطن مختلفة. استشهد في إحدى تلك الرحلات هو وطلابه، ولم يتجاوز عمره السابعة والعشرين من العمر (رحمه الله) وهو ممن جازت عليه نسبة الدين، وكان مفتيا وقاضيا. جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية: ج٣، ص٤٢٩، رقم ٥٢٧. عمرو النامي: تحقيق كتاب قناطر الخيرات للجيطالي: ج١، ص٩٠.

[50] الشماخي، السيّر: ص٥٣٦.

[51] أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي (ت ٩٢٨ هـ)، علم من بلدة يفرن بجبل نفوسة (ليبيا)، تنقّل من أجل العلم بين عدة مشائخ منهم: أبو عفيف صالح بن نوح التندمرتي، وأبو زكرياء يحيى بن عامر، تصدّر للفتوى والتدريس في بلده وترك لنا عدّة مؤلفات نذكر منها: سيّر المشائخ بالمغرب، مختصر العدل والإنصاف وشرحه، شرح عقيدة التوحيد لابن جميع، توفي بجربة وقبره موجود بحومة (تيواجن). معجم أعلام الإباضية، ج٢، ص٧١، رقم ٩٠.

[52] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١ و.

وإنما يتمّ ذلك أيضا بإمام يولّيه المسلمون على أنفسهم بإجتماع أهل النظر والرأي منهم، فيختارون لأنفسهم رجلا أقدمهم هجرة إلى الإسلام، وأعلمهم لكتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، وأثر السلف الصالحين بعد إكماله

والله أعلم.

والظاهر أن إطلاق الجند عليهما [إما] مجاز من قبيل الإستعارة التصريحية بجامع الدعاء للمصالح، والزجر عن المفاسد مثلا، وذكر النصر والخذلان ترشيح والله أعلم. وما قررناه بقطع النظر عن ذكر الأمر والنهي، وإما على تقدير التصريح بهما يكون الكلام من قبيل التشبيه البليغ بحذف الأداة والله أعلم.

قوله إنما يتمّ ذلك أيضا: الظاهر والله أعلم إسقاط أيضا بأن يقول: وإنما يتمّ بإمام ...الخ.

قوله يولّيه المسلمون: قال المحشّي (رحمه الله) لأن ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب مثله. قال صاحب الإيضاح (رحمه الله) : «وندين بتكفير من زعم أن الإمامة ليست بواجبة ولو كانت شروطها...»[٥٣] الخ.

قوله فيختارون: هكذا في النسخة التي بيدي، والصواب إثبات النون إذ لا موجب لحذفها من ناصب أو جازم[٥٤] والله أعلم.

قوله: وأعلمهم لكتاب الله: قال المحشّي (رحمه الله): «يعني على جهة الاستحباب =

---

[٥٣] لم نهتد إلى هذا النص كما هو في مؤلفات الشيخ، بينما يوجد ما هو قريب منه للشيخ عمرو بن جميع (رحمه الله) في كتابه: عقيدة العزابة، في باب:(ليس منا)، هو:«ولا من زعم أنّ الإمامة ليست بواجبة ولو كانت شروطها» منه من نصّ الديانات وهو: «وندين بأنّ الإمامة واجبة على الناس إذا قدروا عليها»، فتأمله. عمرو بن جميع، عقيدة العزابة: ص٥٧. الشماخي، كتاب الديانات: ص٤٠.

[٥٤] وهو ما عليه النسخ المعتمدة في التحقيق، أي بإثبات النون.

الخصال الخمس منها: *أن يكون عزيزا في قومه، ذا حسب ونسب، شجاعا بذراعه، جوادا بماله، ذو ورع في دينه.*

فإذا قدروا على ذلك فليولّوه على أنفسهم، ويبايعوه على ما في كتاب الله وسنة نبيّه ﷺ وأثر السلف الصالحين، على أن ينصف للمظلوم من الظالم، وله عليهم المؤازرة والسمع والطاعة ما أطاع الله ورسوله.

فإذ اجتمعت كلمتهم على ما ذكرنا فينهى عن المظالم كلّها في ملإ من الناس، ووجب عليه بعد ذلك إقامة الحدود التي ذكرها الله في كتابه، وما سنّ رسوله ﷺ، وما استنبطه أولوا الأمر من بعده.

فإذا لم يقدروا على هذه المنزلة، ورجعوا إلى الكتمان، فيولّوا على أنفسهم حاكما محتسبا، يقوم بأمورهم ومصالحهم في حيزهم، وليتّق الله في خاصّة نفسه، ولا يقرب إلاّ من قرّبه الحق، ولا يبعد إلاّ من أبعده الحق

= وإلاّ فيجوز ولايته وإن وجد في المسلمين من هو أعلم منه»[٥٥]، والله أعلم.

قوله محتسبا: أي يعدّ فعله لوجه الله. قال في القاموس بعد كلام في هذه المادة: « احتسب بكذا أجرا عند الله إعتدّه ينوي به وجه الله ...» [٥٦] الخ.

قوله ولا يقرّب ... إلى قوله ولا يبعد: كذا في النسخة التي في يدي بإثبات الهاء، ولعلّها زيادة من الناسخ[٥٧].

---

[٥٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١ و.

[٥٦] الفيروزبادي، القاموس المحيط: ج١، ص٥٥. باب الباء فصل الحاء.

[٥٧] الصواب ما قاله المصعبي: وهو ما ضبطته أيضا النسخ المعتمدة في التحقيق.

فيكون الناس عنده في الحق شرعا سواء، وأن يساوي بين الوضيع والشريف، وبين الغني والفقير، والقريب والبعيد، أجنبيا كان أو قريبا، حبيبا كان أو بغيضا، لأن من أبتلي بالقضاء فقد ابتلي بأمر عظيم، وقد قيل: من ابتلي أن يحكم بين اثنين فقد ذبح نفسه بغير سكين.

قوله شرعا: هو منصوب على التمييز من نسبة التسوية إلى الناس، أو على نزع الخافض عاما فيه.

قوله وأن يساوي بين الوضيع ...: هو تفصيل للجملة التي قبلها وليترتّب عليه قوله: لأن من أبتلي ... الخ، وليس ذكرها مما لابدّ، والله أعلم.

قوله وقد قيل...الخ: ظاهره أنه أثر، وصريح المنهاج[٥٨] أنه حديث حيث قال: وعنه ﷺ أنه قال: «من عقد عليه القضاء فكأنما ذبح نفسه بغير سكين»[٥٩].

---

[٥٨] الرستاقي، منهاج الطالبين وبلاغ الراغبين: ج٩، ص٤٣.

[٥٩] لم نقف على تخريج هذا الحديث بهذا اللفظ، وإنما رواه ابن ماجة في كتاب الأحكام (١) باب ذكر القضاة، رقم ٢٣٠٨ بلفظ: «من جعل قاضيا ...الخ» ورواه أبو داود في كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء رقم ٣٥٧١، والترمذي في كتاب الأحكام (١) باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، رقم ١٣٤٠.

وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي أيضا من غير هذا الوجه عن أبي هريرة عن النبيء ﷺ.

وكما رواه أيضا الربيع في كتاب الأحكام، (٣٥) باب رقم ٥٩٠ بلفظ: «من حكم بين اثنين فكأنما ذبح نفسه بغير سكين».

وقال الشيخ ﷺ: «إذا حكم الحاكم قضية واحدة بعدل اختصب الناس بها سبع سنين، وإذا حكم بقضية واحدة بجور قحط الناس عليها سبع سنين».

وقال: إذا اجتمع قوم فولّوا على أنفسهم أشرّهم عوقبوا وأخذوا بكلّ قضية قضاها بجور، ولا ينفعهم ما قضى بالعدل.

وقال الشيخ ﷺ: «يوجد في الأثر عن موسى بن عمران صلوات الله على نبيّنا وعليه سأل ربّه أن يعلِمه رضاه على قوم، وسخطه عليهم، فأوحى الله إليه أنّي إذا رضيت على قوم أمّرت عليهم خيارهم، وأنزلت عليهم الأمطار في حينها، وإذا سخطت عليهم أمّرت عليهم أشرارهم وأمطرت عليهم الأمطار في غير حينها»، كما قال تعالى في كتابه: ﴿**وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمّرناها**

قوله إذا حكم الحاكم قضية واحدة بعدل إلى قوله **وإذا حكم بقضية واحدة بجور**... الخ: ينظر حكم ما إذا حكم بالقضيتين فهل يكون الخصب أو القحط مرتبا على الأول منهما، أو كيف الحكم؟ فليحرر والله أعلم.

قوله عوقبوا وأخذوا: أي في الآخرة بدليل قوله في مقابلة فيجورون ... الخ.

قوله أمّرت عليهم: قال المحشّي: «بالتشديد من الإمارة بكسر الهمزة أي جعلت أمراؤهم»[٦٠].

قوله إذا أردنا أن نهلك قرية ... الآية: قال البيضاوي: «وإذا تعلّقت إرادتنا =

---

[٦٠] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١ و.

= بإهلاك قوم لإنفاذ قضائنا السابق، أو دنا وقته المقدّر، كقولهم: إذا أراد المريض أن يموت إزداد مرضه شدّة، ﴿**أمرنا مترفيها**﴾ متنعميها بالطاعة على لسان رسول بعثناه إليهم، ويدّل على ذلك ما قبله وما بعده، فإن الفسق هو الخروج عن الطاعة والتمرد في العصيان، فيدلّ على الطاعة من طريق المقابلة، وقيل: أمرناهم بالفسق لقوله: ﴿**ففسقوا فيها**﴾ كقولك أمرته فقرأ فإنه لا يفهم منه إلاّ الأمر بالقراءة على أن الأمر مجاز من الحمل عليه أو التسبب له بأن صبّ عليهم من النعم ما أبطرهم وأفضى بهم إلى الفسوق. ويحتمل أن لا يكون له مفعول منويّ، كقولهم: أمرته فعصاني، وقيل معناه: كثرنا، يقال: أمرت الشيء وأمرته فأمر إذا كثرته، وفي الحديث: «خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة»[٦١]، أي: كثرة النتاج». إلى أن قال: «وتخصيص المترفين لأن غيرهم يتبعهم، ولأنهم أسرع إلى الحماقة، وأقدر على الفجور»[٦٢]. وقوله سكة مأبورة قال محشّيه: الحديث رواه الطبراني[٦٣] وغيره. والسِّكّة: بكسر السين وتشديد الكاف الطريقة المصطفّة من النخل، والمأبورة: الملقّحة. قال ذلك الجوهري[٦٤].

---

[٦١] رواه البيهقي في كتاب الأيمان (٣٩) باب من حلف ماله مال وله عرض أو عقار أو حيوان، رقم ٢٠٠٢٩، و القضاعيّ في الشهاب: ج٢، ص٢٣٠، رقم١٢٥٠، عن مسلم بن بديل، عن إيّاس بن زهير، عن سويد بن هبيرة عن النبيء ﷺ مرفوعا.

[٦٢] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٣٧٢-٣٧٣.

[٦٣] رواه الطبراني في الكبير: ج٧، ص٩١، رقم٦٤٧٠، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة عن النبيء ﷺ مرفوعا.

[٦٤] الجوهري، الصحاح: ج٤، ص١٥٩١. مادة (سكك).

وقرأ بعض القراء أمرنا بتخفيف الميم، يعني: أمرنا مترفيها بالطاعة ففسقوا فيها فحقّ عليهم القول بتفسيقهم، ومعنى القول: الغضب، ومن قرأ بالتشديد ذهب إلى الامارة، والله أعلم بحقيقة التأويل.

باب في الحكم

.....

قوله ومعنى القول: الغضب: عبارة البيضاوي: «يعني كلمة العذاب بحلوله أو بظهور معاصيهم أو بانهماكهم في المعاصي ... الخ. وقال في قوله: ودمّرناها: أهلكناها بإهلاك أهلها»[٦٥].

قوله في الحكم: أقول الحكم أعم من القضاء، وبينهما عموم وخصوص مطلق، لأن الحكم يصدق بمن حكّمه الخصمان، وليس فيه نفوذ بخلاف القضاء فإنه يتصرف في اللغة على ثمانية معان ذكرت في السؤالات[٦٦] وليس هذا محلّ ذكرها.

وفي الإصطلاح عرّفه ابن عرفة[٦٧]: «بأنه صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل أو تجريح لا في مصالح المسلمين». نقله عنه =

---

[٦٥] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٣٧٣.

[٦٦] السوفي، السؤالات: ورقة ٢٧٢. ولكنه اقتصر على ستة معان فقط.

[٦٧] ابن عرفة (٧١٦-٨٠٣ هـ = ١٣١٦-١٤٠٠م) محمد بن محمد بن عرفة الورغني، أبو عبد الله: إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره.مولده ووفاته فيها. تولّى إمامة الجامع الأعظم سنة ٧٥٠هـ، من كتبه: المختصر الكبير في فقه المالكية، ومختصر الفرائض، وكتاب الحدود في التعاريف الفقهية وغيرها. (الزركلي، الأعلام: ٤٣/٧) بتصرف.

= شارح المختصر، وذكر محترزات قيوده فليراجع. وإذا عرفت حقيقته فاعلم أنّ له أركانا وأهلا وحكما.

أما أركانه فأربعة: قاض، ومقض له، وعليه، وبه.

وأهله: عدل، عالم، فطن. قال بعضهم: والعدالة وصف مركب من خمسة أوصاف: الإسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق، وإذا أريد بالإسلام المسلم كما هو عندنا فلا حاجة إلى اشتراط القيد الأخير. وأما العلم فشرط فيه أيضا، أعني العلم بما يحكم بين الخصمين، وبما يتوقف عليه الحكم، فلذا قال في السؤالات: «لا يحكم بين الناس إلاّ من علم مصادر الأفعال، وموازين الأسماء ومعاني الحروف فحقّه أن يكون سائلا لا مسؤولا، مستفتيا لا مفتيا ...»[٦٨] الخ.

ونقل صاحب المنهاج عن هاشم بن غيلان: «لا ينبغي للرجل أن يقعد للقضاء حتى يكون عالما بتأويل القرآن وتفسيره، وناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه،.وحتى يكون عالما بالسنة وآثار الأئمة أهل العدل من المسلمين»[٦٩].

وأما الفطانة فشرط في الحكم، لأن المغفل ليس عنده تفطّن لحجاج الخصومة وخدعهم وفهم دعاويهم، قال في المنهاج: « قيل: كان يحيى بن أكثم[٧٠]

---

[٦٨] السوفي، السؤالات: ورقة ٢٦ بتصرف.

[٦٩] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٤٥.

[٧٠] يحيى بن أكثم أبو محمد (١٥٩ هـ-٢٤٢ هـ) القاضي الفقيه، ولاّه المأمون قضاء البصرة ثم قاضي قضاة الدولة العباسية ببغداد، ورئيس الوزراء، وعندما تولّى الحكم المعتصم أقاله، ثم أرجعه المتوكل إلى أن عزله سنة ٢٤٠ هـ. توفي بالربذة قرب المدينة المنورة، له كتب في الأصول والمناظرة. الأعلام، الزركلي: ج٨، ص١٣٨.

= يمتحن القضاة الذين يريدهم للقضاء. فقال لرجل: ما تقول في رجلين زوّج كل واحد منهما أمه بصاحبه، فولد لكلّ واحد من امرأته ولد. ما قرابة ما بين الولدين؟ فلم يعرفهما المسؤول.

فقال يحيى بن أكثم: كلّ واحد من الولدين عمّ الآخر لأمه.

قال وقيل دخل رجل من أهل الشام على عبد الملك بن مروان. فقال: إني تزوجت امرأة وزوّجت ابني أمها. ولا غنى بها عن رفدك[٧١]. قال له عبد الملك: إن أخبرتني ما قرابة ما بين الولدين إذا ولدتاهما» إلى أن قال: «أحدهما عمّ الآخر والآخر خاله»[٧٢].

يعني فابن الكبيرة: خال لابن الصغيرة وابن الصغيرة عمّ لابن الكبيرة كما هو ظاهر والله أعلم.

وأما حكمه: فهو فرض على الكفاية. قال في المنهاج: «الأحكام فريضة من فرائض الله اللازمة، و[شريعة] من شرائع الإسلام الواجبة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿**يأيها الذين ءامنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين**﴾ [النساء/١٣٥].

وقال تعالى: ﴿**إنّا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله**﴾ [النساء/١٠٥]». إلى أن قال: «فصحّ ثبوت وجوب الأحكام من كتاب الله تعالى وبسنة رسول الله ﷺ وإجماع =

---

[٧١] رفدك: معونتك.

[٧٢] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص١٨-١٩.

= المسلمين»[٧٣]. إلى آخر ما أطال في جلب الآثار في ذلك، وهما بحثان قد تشوّف[٧٤] النفس إلى الجواب عنهما:

أحدهما: تقدم أن القضاء فرض على الكفاية، ومعلوم أن الكفائي إذا قام به البعض أجزى عن الباقين، ومعلوم أيضا أنّ القضاء في زماننا يتولاه غير أهل العدل من قومنا* فهل يرفع الوجوب الكفائي عنا أم لا؟

ثانيهما: إذا كان في البلد متعددون من أهل العدل وأراد كلّ واحد منهم التوقف عن الحكم، فهل يجوز لكل واحد منهم ذلك؟ إلاّ أن يترك الجميع الحكم فيهلكوا سواء استوت درجتهم في علم الأحكام أم تفاوتت، أو يفصل في ذلك فيخيّر الجميع إذا استوت ويتعيّن على من كان أعلمهم بها؟

والجواب عن البحث الأول: أن حكم أهل غير الصواب لا يكفي في رفع الإثم عن المسلمين. قال في المنهاج: «ولا يجوز لأحد من أئمة العدل أن يستعمل أحدا من قومنا في شيء من أمور الأحكام ولو كان عدلا في دينه، ولا يؤتمن على أمانته التي ائتمنه الله عليها في خلقه، إلاّ أهل العدالة والولاية، من أهل دعوة المسلمين، لأن المسلمين هم خلفاء الله في أرضه. قال الله عزّ وجلّ: ﴿**وعد الله الذين ءامنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكّنن لهم دينهم الذي ارتضى** =

---

[٧٣] كذا في الأصل، أما في النسخة المخطوطة المعتمدة ففيها ما يلي: « فصحّ وجوب القضاء والحكم من الكتاب والسنة والإجماع». الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٦-٧.

[٧٤] تشوّف: انتظره بفارغ الصبر.

* قومنا: في المصطلح الإباضي يعني غير الإباضية، وهو يقصد به هنا مالكية المغرب، فيرى أن القضاة في زمانه (ق ١٢ هـ /١٨ م) من غير أهل العدل.

= ﴿لهم﴾ [النور/٥٥]. فالمؤمنون هم خلفاؤه ... الخ[٧٥].

والجواب عن البحث الثاني: يؤخذ أيضا من المنهاج حيث قال: «والدخول في الحكم على وجهين:

أحدهما: يكون [الداخل] فيه مخيّرا، إن شاء دخل، وإن شاء لم يدخل. فالتخيير جائز له إذا كان في موضع يلي فيه الحكم غيره ممن هو أعلى منه علما، وكان عارفا بحكم القضية.

[**ثانيهما**]: والذي لا تخيير له هو إذا كان عالما بحكم القضية التي يبتلى بالدخول فيها. ويعرف موضع المدّعي من المدّعى عليه. وإنّ على المدّعي البيّنة، وعلى المدّعى عليه اليمين.

فإذا عرف ذلك وما يتولّد من أحكامه جاز له الدخول فيه ولو لم يبتل في عمره كلّه، إلاّ بهذه القضية، كان له إنفاذها حيث يكون مخيّرا. وعليه إنفاذها حيث يلزمه إنفاذها. وكان بتركها مضيّعا لفريضة أوجبها الله عليه»[٧٦].

وقوله الدخول فيه مخيرا لعلّه الداخل[٧٧]، أو من إطلاق المصدر على اسم الفاعل مجازا والخطب يسير، والله أعلم.

تنبيه: قال في المنهاج: «ولا يجوز للعبد أن يكون حاكما، ولا المرأة، ولا الأعمى. وفي الأعمى اختلاف إذا ولّى فصل الحكم غيره، ولا الأصم الذي لا يسمع كلام الخصوم، ولا الأخرص، ولا الأبكم، ولا منتقص العقل، ولا الأقلف.

---

[٧٥] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٢٨.

[٧٦] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٢٩-٣٠.

[٧٧] وهو الصحيح، وهو ما أثبتناه من الأصل.

واختلفوا في اللقيط. فقيل: يجوز حكمه. وقيل: لا يجوز. والمتّهم لا يجوز أن يكون حاكما.

وقيل: كلّ حاكم حكم [حكما] بالحق، لم يكن لحاكم غيره أن ينقضه، إلاّ أن يرى جورا بيّنا. ويجمع العلماء أنه خطأ»[٧٨].

أقول عبارة بعض أصحابنا لا ينقض حكم الحاكم ولو حكم بأضعف الأقاويل، وفي مختصر خليل: «ونَقضَ وبيَّن السَّبب [مطلقا][٧٩] ما خالف [قاطعا][٨٠] أو جليَ قياسًا»[٨١].

فائدة: قال في المنهاج، وقيل: «أول من قضى في الأرض آدم عليه السلام قضى بين ابنيه هابيل وقابيل: لمّا أراد قابيل تزويج توأمته إقليما. وكان في شريعتهم ذلك الزمان لا يتزوج الولد من بني آدم أخته التي حملته أمّه هو وإياها في حمل واحد.

وكانت أخت قابيل إقليما [حسينة]، فرغب قابيل فيها، وهي لا تحلّ له، وتحلّ له أخت هابيل وهي تمودا. وقابيل وإقليما أول بطن ولدته حواء.

وكان قضى آدم بينهما: أن أمرهما أن يقربا قربانا على ما تلي علينا في =

---

[٧٨] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٣٢.

[٧٩] إضافة من الأصل.

[٨٠] كذا في الأصل أيضا، بينما يوجد في النسخ المخطوطة عبارة نصا: بدل قاطعا.

[٨١] أي بمعنى: ونقض العدل العالم وجوبا، وأظهر السبب الموجب لنقضه سواء كان الحكم المنقوض حكم الناقض أو حكم غيره، وخاصة إذا خالف نصا قاطعا من كتاب أو سنّة أو إجماع أو قياس. جواهر الإكليل شرح مختصر خليل: ج٢، ص٢٢٩.

وليتق الله الحاكم في حكمه ما استطاع، وليجر الأمور على

= القرآن[٨٢]. وما زال كلّ نبيء بعد آدم يقضي بين أمته [عند] التنازع بينهم، حتى حكى الله سبحانه وتعالى حكم داود وسليمان (عليهما السلام) ... وذكر القصة» إلى أن قال: «وقيل: إنّ داود عليه السلام كان يقضي بين الناس يوما وبين البهائم يوما. وكان إذا قضى بين الناس، نزلت سلسلة من السماء، فأخذت بعنق الظالم. حتى جاءه رجل استودع رجلا لؤلؤا، فنقب له [المستودع] عصا وجعل اللؤلؤ في جوفها، وجحد صاحبها، فجاء إلى داود عليه السلام فقال: إذهبوا بهما إلى السلسلة، فذهبوا بهما، فقال الرجل: اللهمّ إن كنت تعلم أني دفعت إليه لؤلؤا فجحدنيه، فأسألك أن أنالها فنالها. فقال المستودع: أمسك العصا حتى أحلف، فدفع إليه العصا [وفيها اللؤلؤ. فقال الرجل: اللهم إن كنت تعلم أني دفعت إليه لؤلؤا فجحدنيه، فأسألك أن أنالها فنالها]. فقال داود عليه السلام: سبحان الله ما هذا نالها الظالم والمظلوم. فأوحى الله إلى داود: أنّ ماله في العصا، فرفعت السلسلة. فأوحى الله تعالى إلى داود: يا داود اقض بين الناس بالشهود والأيمان. فهو إلى يوم القيامة. وقيل: هو فصل الخطاب»[٨٣].

قوله وليجر الأمور على ظواهرها... الخ: لقوله ﷺ: «لا أحكم بالوحي وإنما أحكم بالبينة، فمن حكمت له بشيء ليس له فيه حق ...»=

---

[٨٢] المائدة: ٢٧ وما بعدها.

[٨٣] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٧-٨.

ظواهرها وليس عليه مما بطن شيء، ولا ينبغي له أن يحكم بين اثنين وهو جائع ولا غضبان .....

= الحديث[٨٤] فإذا كان مثله في نبوته وعصمته لا يحكم إلاّ بالبينة واليمين، فكيف يسوغ لأمثالنا الحكم بالرأي نسأل الله تعالى السلامة من هذا الأمر العظيم، نعم يجوز قياس الأشياء بنظائرها عند عدم الإطلاع على النص في النازلة بعد الفحص الشديد كما رأيته في حديث رواه في المنهاج[٨٥]، حيث قال: «وحدّث رجل من أصحاب معاذ أن النبيء ﷺ لمّا بعثه إلى اليمن قال له: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: ففي سنة رسول الله. قال: فإن لم يكن في كتاب الله ولا سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي.

قال: الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسولِ الله بما يرضي رسوله»[٨٦]. والله أعلم.

قوله ولا غضبان: قال في المنهاج: «وإن حدث به غضب بعد خروجه إلى مجلسه، فليرجع إلى منزله، لما روي عن النبيء ﷺ قال: «لا يحكم الحاكم =

---

[٨٤] رواه الربيع في كتاب الأحكام (٣٥) باب الأحكام رقم ٥٨٨ أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس مرفوعا، والترمذي في كتاب الأحكام (١١) باب ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه رقم ١٣٣٩. عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة مرفوعا. وقال أبو عيسى: حديث أم سلمة حديث حسن صحيح.

[٨٥] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص١٣.

[٨٦] رواه أبو داود في كتاب الأقضية، باب إجتهاد الرأي، رقم ٣٥٩٢، والترمذي في كتاب الأحكام (٣) باب ماجاء في القاضي كيف يقضي، رقم ١٣٤٠. عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو، عن رجال من أصحاب معاذ عن معاذ بن جبل ...

ولا إذا أحزنه أمر، ولا يجلس للحكم في مكان مرتفع على الناس، وليعدل بين الخصمين في القول والفعل[٨٧]، ولا يرفع بصره إلى أحد دون أحد إلاّ ما

= وهو غضبان»[٨٨]، وعنه ﷺ أنه قال: «لا يقضي القاضي إلاّ وهو شبعان»[٨٩] الخ.

قوله ولا إذا أحزنه أمر: قال في المنهاج: «ويكره للحاكم أن يحكم وهو متغيّر القلب، لجزع مفرط، أو فرح مفرط، أو مرض مقلق، أو نعاس غالب. ويكره له أن يفتي في الأحكام إذا سئل عنها. وكان شريح يقول: إنما أقضي ولا أفتي»[٩٠].

قوله ولا يجلس للحكم... الخ: قال المحشّي (رحمه الله): «لعلّ المراد لا ينبغي له ذلك بدليل قول الديوان[٩١]: «لا بأس أن يقعد في مكان مرتفع، أو على بساط، أو يقعد على الأرض مع الناس، ولا يعلوه الخصمان بالقعود ولا بالكلام ...»[٩٢] الخ.

قوله في القول والعمل: أما القول فظاهر، وأما العمل فكالنظر إليهما والإقبال =

---

[٨٧] في نسخة (ب): في القول والعمل.

[٨٨] رواه مسلم في كتاب الأقضية (٧) باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، رقم ١٧١٧، أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعا.

[٨٩] رواه البيهقي (الكبرى) في كتاب آداب القاضي (١١) باب لا يقضي القاضي إلاّ وهو شبعان ريّان، رقم ٢٠٢٨٢، عن ابن أبي طوالة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعا.

قال العلماء: «وليلتحق بالغضب كلّ حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر واستقامة الحال، كالشبع المفرط، والجوع المقلق، والهمّ والفرح البالغ، ومدافعة الحدث، وتعلّق القلب بأمر ونحو ذلك، فكلّ هذه الأحوال يكره القضاء فيها خوفا من الغلط، فإن قضى فيها صحّ قضاؤه. ولأن النبيء ﷺ قضى في شراج الحرّة في مثل هذا الحال».

[٩٠] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٣٧.

[٩١] الديوان: ج١، ورقة ٦٠و.

[٩٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠و.

استبان له منه الظلم وليلازم الحاكم السكينة والوقار والأدب.

وليتفرغ لأمور الناس جهده إلاّ من عذر ليس يجد منه بدّا نحو الهاجرة والصلاة وحضور مجلس الذكر في أوقاته وطلب معيشة لم يستغن عنها.

ولا يقبل هدية من أحد كائنة ما كانت، ولا يجلس في السوق لبيع ولا شراء لكي لا يهابه الناس ويداروه، لأن ذلك مما يؤول إلى الرشوة لأنه قد قيل: إذا دخلت الهدية من الباب خرج الحق من الكوة.

ولا ينصب الحاكم الخصومة بليل إلاّ من عذر نحو المسافر وما أشبهه.

= عليهما. قال في المنهاج: «ويجب على الحاكم أن يسوي بين الخصمين، في الحكم، والنظر، والمدخل عليه، والاستماع منهما، وحسن الإقبال عليهما، حتى ينفذ كلّ واحد حجّته»[٩٣].

قوله ولا يقبل هدية من أحد: قال المحشّي: «ليس على إطلاقه، بدليل قول الديوان[٩٤]: إلاّ ما هدى إليه قرابته، أو من كانت بينه وبينه مواصلة قبل ذلك»[٩٥].

قوله مما يؤول إلى الرشوة: قال المحشي: «وكذلك لا يأكل من الطعام الذي جعل للأغنياء دون الفقراء، والأقوياء دون الأغنياء، إلاّ ما كان من قرابته، أو من كانت بينه وبينه مواهبة، وأما ما جعل لعامة الناس فلا بأس»[٩٦].

قوله في ليل إلاّ لعذر: قال المحشّي، قال في الديوان: «ولا يحكم بليل إلاّ لثلاث =

---

[٩٣] الرستاقي، منهج الطالبين: ج٩، ص٣٥.

[٩٤] الديوان: ج١، ورقة ٥٠ ظ.

[٩٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠و.

[٩٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠و.

ولا يقضي بأقاويل شتى فإن ذلك من الجور، ولكن يجتهد باجتهاد رأيه في إصابة الحق في اختلاف العلماء فيعتمد على قول واحد، فإذا استبان له بعد ذلك قول أحسن منه عدلا فليرجع إليه ويعتمد عليه، وليتق الله الحاكم والعالم والشاهد والكاتب والوزير وكلّ من جرى على يده شيء من أمور المسلمين، وينظروا ويتفكروا ما تصير إليه عاقبة الأمور، لأنهم قالوا: إنما يخوضون ويحكمون في دماء المسلمين وأموالهم وروى الشيخ ﷺ عن أبي محمد خصيب[٩٧] أنه قال:

= معان: الحبس واليمين والحميل[٩٨]، وقيل: في المسافر يحكم له بحقه ولو بليل»[٩٩].

قوله وينظروا ويتفكروا: لعلّه وينظرون ويتفكرون، فإنه لم يظهر لي سبب حذف نون الرفع.

قوله لأنهم قالوا إنما يخوضون... الخ: المناسب والله أعلم ترك قوله (قالوا) فإن هذا أمر معلوم بالضرورة في الحكام والله أعلم.

فائدة: قال في المنهاج: «ولا ينبغي لأحد ان يسمع شكيّة أحد إلاّ ومعه خصمه، لئلاّ يسبق في قلبه شيء يلقي في قلبه الغلّ والتهمة على صاحبه، وهو طرف من المكائد»[١٠٠]. والله أعلم.

---

[٩٧] أبو محمد خصيب بن إبراهيم التمصمصي (ق ٤ هـ) من أعلام الإباضية بجبل نفوسة بليبيا، أسس مدرسة شهيرة في مسقط رأسه (تمصمص)، وتخرج منها عدد كبير من الطلبة، وهو ممن جازت عليه سلسلة نسب الدين. معجم أعلام الإباضية: ج٢، ص٢٣١، رقم ٣٤١.

[٩٨] الحميل: الضامن.

[٩٩] الديوان: ج١، ورقة ٦٠و .

[١٠٠] الرستاقي، منهج الطالبين: ج ٩ ص٤١.

«أعلى رتبة في الإسلام الذين يقطعون الشكيّة عن الله» يعني بذلك الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر. وبالله التوفيق.

قوله أعلى رتبة في الإسلام الذين يقطعون الشكيّة إلى قوله: **يعني بذلك لأمرين**... الخ: المناسب لما نحن فيه أن يفسر بالحاكمين بالحق، وأن يحقّق أيضا في الأمرين، فإن الظاهر أن يبيّن المعنيين عموما وخصوصا مطلقا، فكلّما تحقّق الحكم بالحقّ تحقّق الأمر بالمعروف صريحا أو ضمنا. والله أعلم.

خاتمة: تشتمل على تنبيهين أختم بهما هذا الباب، إحداهما في الترهيب، والثانية في الترغيب، زيادة على ما تقدّم في صدر الكتاب نقلا عن المنهاج.

أما الأولى: فأورد في ذلك صاحب المنهاج[١٠١] شيئا كثيرا، وأقتصر على ثلاثة أحاديث.

أحدها: قوله ﷺ: «ما من وال يلي على عشرة إلاّ أوتي به مغلولا يوم القيامة، حتى يوقف على جسر [من جسور] جهنم. فإن كان عادلا نجا، وإلاّ انخسف به الجسر في جبّ أسود مظلم يهوي به سبعين خريفا معذبا»[١٠٢].

ثانيها: عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يؤتى بالقاضي يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب، ما يتمنّى أن لا يكون قضى =

---

[١٠١] الرستاقي، منهج الطالبين: ج ٩ ص ٤٢-٤٤.

[١٠٢] رواه البيهقي في الشعب (٤٩) باب في طاعة أولي الأمر، فصل في نصيحة الولاة، رقم ٧٤١٦، ما يقاربه معنا من طريق يزيد بن يزيد بن جابر، عن عبد الرحمن بن عمرة الأنصاري أن عمر بن الخطاب: « استعمل رجلا من الأنصار على الصدقة فرآه بعد أيام مقيما. فقال له: ما منع من الخروج إلى عملك ؟ ...».

= بين اثنين في ثمرة واحدة»[١٠٣].

ثالثها: ذكر عن النبيء ﷺ أنه قال: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار [أعوذ بالله منهما]. وقاض في الجنة. فمن قضى بغير حق وهو يعلم، [فذلك] في النار أعوذ بالله منها. وقاض قضى وهو لا يعلم، فأهلك حقوق الناس، فذلك في النار. أعوذ بالله منها. وقاض قضى بالحق وهو يعلمه، فذلك في الجنة. اللهم أجعلني من سكانها وأهل العمل لها»[١٠٤].

وأما الثانية: المشتملة على الترغيب فنقل في المنهاج[١٠٥] أيضا شيئا كثيرا، ولنقتصر هنا على أثرين.

أحدهما: عن ابن عباس: قال موسى: ربّ أيّ عبادك أحبُّ إليك؟ قال: أكثرهم لي ذكرا. قال: ياربّ فأيّ عبادك أغنى ؟ قال: الراضي بما أعطيته. قال: ياربّ فأي عبادك أحكم؟ قال: الذي يحكم على نفسه كما يحكم على الناس. انتهى المراد منه والله أعلم.

ثانيهما: عن الحسن البصري قال: كان يقال: لأجر حاكم يوما أفضل من أجر =

---

[١٠٣] رواه الطبراني في الأوسط: ج٣، ص٢٩٤، رقم٢٦٤٠ عن عمرو بن العلاء اليشكري، عن صالح بن سرح، عن عمران بن حطّان. قال: « دخلنا على عائشة، فذكروا القضاء، فقالت عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنّه يؤتى بالقاضي ...».

[١٠٤] رواه ابن ماجة في كتاب الأحكام (٣) باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق رقم ٢٣١٥. ورواه أبو داود في كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ، رقم ٣٥٧٣، أبو هاشم، عن ابن بريدة، عن أبيه عن النبيء ﷺ . وقال أبو داود: «وهذا أصح شيء فيه، يعني حديث ابن بريدة».

[١٠٥] الرستاقي، منهج الطالبين: ج ٩ ص ٤٤-٦٤.

باب في الشهداء إذا ما دعوا

قال الله تعالى: ﴿**ولا ياب الشهداء إذا ما دعوا**﴾ [البقرة/٢٨٢].

= رجل يصلّي في بيته سبعين سنة، أو ستين سنة.

وقال: رأى شريح [رجلا] يعيب القضاء، فقال له: أتعيب شيئا أوتيه داود النبيء عليه السلام.

قوله الشهداء: «هو جمع شهيد بمعنى الشاهد» كما في المختصر، وفيه أيضا: «الشهادة خبر قاطع ...»[١٠٦] الخ.

وقال في شرح المختصر للخراشي[١٠٧] نقلا عن القرافي[١٠٨]: « أقمت ثمان سنين لطلب الفرق بين الشهادة والرواية وأسأل الفضلاء عنه وتحقيق ماهية كل منهما فيقولون: الشهادة يشترط فيها التعدّد والذكورية والحرية. فأقول لهم اشتراط ذلك فرع تصوّرها وتميّزها عن الرواية...» إلى أن قال: «حتى طالعت =

---

[١٠٦] الرازي، المختار: ص ٣٤٩ مادة (شهد).

[١٠٧] الخراشي: (١٠١٠-١١٠١ هـ = ١٦٠١-١٧٩٠ م) محمد بن عبد الله الخراشي المالكي: أبو عبد الله أول من تولّى مشيخة الأزهر، نسبة إلى قرية يقال لها أبو خراش (من البحيرة بمصر) كان فقيها فاضلا ورعا، أقام وتوفيّ بالقاهرة، من كتبه «الشرح الكبير على متن خليل - ط -» و«منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة - خ -» و«الشرح الصغير على متن خليل - خ -» و«الفوائد السنيّة شرح المقدمة السنوسية - خ -» الزركلي، الأعلام: ج٦، ص٢٤١.

[١٠٨] القرافي: (٩٣٩-١٠٠٨ هـ = ١٥٣٣-١٦٠٠ م) محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس، بدر الدين القرافي: فقيه مالكي، لغوي من أهل مصر، ولي قضاء المالكية فيها، له كتب منها: «القول المأنوس بتحرير ما في القاموس - ط -» في اللغة، و«رسالة في بعض أحكام الوقف - خ -» و«شرح الموطأ» في الحديث وله نظم ونثر ... وغيرها.

الزركلي، الأعلام: ج٧، ص١٤١ (بتصرف).

= شرح البرهان للمازري[109] فوجدته حقّق المسألة فقال: خبران غير أن المخبر عنه إن كان عاما لا يختصّ بمعين فهو الرواية. كقوله ﷺ: «الأعمال بالنيات»[110]، والشفعة فيما لا ينقسم [لأنه] لا يختصّ بشخص معيّن بل هو عام في كلّ الخلق والأعصار والأمصار بخلاف قول العدل عند الحاكم، لهذا عند ذا دين وإلزام لمعين لا يتعدّاه فهذا هو الشهادة والأول هو الرواية، ووجه مناسبة شرط التعدّد في الشهادة، وبقية الشروط أن إلزام المعين يتوقع فيه عداوة باطنة لم يطّلع عليها الحاكم فاحتاط الشارع لذلك فاشترط معه آخر، وناسب شرط الذكورية لأن إلزام المعين حكما عليه وقهرا تأنفه النفوس الأبيّة فهو من النساء أشدّ نكاية، فحقّق ذلك باشتراط الذكورية عن النفوس، ولأنهنّ ناقصات عقل ودين».

ثم إن ابن عرفة عرّفها بقوله: «الشهادة قول هو بحيث يوجب على الحاكم سماعه الحكم بمقتضاه إن عدّل قائله مع تعدّده ...» الخ.

ثم قال قوله يوجب على الحاكم ...الخ يخرج به الرواية ولم يقل القاضي لأن الحاكم أعم من القاضي لوجوده في التحكيم والأمير، ومعنى إن عدّل قائله: =

---

[109] المازري: (٤٣٥ ــ ٥٣٦ هـ = ١٠٦١ ــ ١١٤١ م) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبد الله: محدث، من فقهاء المالكية، نسبة إلى «مازر» بجزيرة صقلية ووفاته بالمهدية له: «المعلم بفوائد مسلم ـ خ ـ» و«الكشف والإنباء في الرد على الإحياء للغزالي»، و«إيضاح المحصول في الأصول» وكتب في الأدب ... وغيرها. الزركلي، الأعلام: ج٦، ص٢٧٧ (بتصرف).

[110] رواه الربيع بن حبيب في مسنده كتاب النيات (١) باب النية رقم ١، أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس مرفوعا.

قال الشيخ ﷺ: قال بعض المفسرين [يعني]: إذا ما دعوا ليأخذوها،وقال بعضهم: إذا ما دعوا ليقوموا بها.

ولا ينبغي لمن دعي إلى شهادة إلاّ أن يجيب كائنة ما كانت، إلاّ أن يكون فيها ما يؤول إلى الريبة من قطع شفعة الشفيع بالثمن الكثير أوغير

= إن ثبتت عدالته عند القاضي إمّا بالبيّنة أو بكونه يعلمها.

وفي كلام الشيخ أحمد الشماخي(رحمه الله) في شرح العقيدة[١١١] من الفرق بين الشهادة والرواية والخبر ما هو قريب من هذا فليراجع والله أعلم.

قوله وقال بعضهم إذا ما دعوا ليقوموا: أقول ما نقله المصنف عن شيخه (رحمهما الله) هو ما ذكره صاحب الكشاف حيث قال: «إذا ما دعوا ليقيموا الشهادة، وقيل ليشهدوا، وقيل لهم شهداء قبل التحمّل تنزيلا لما يشارف منزلة الكائن»[١١٢] وأما البيضاوي[١١٣] والسيوطي[١١٤] فقد حملاه على التحمل والأداء جميعا، وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يخفى ما فيه من الخلاف.

---

[١١١] يقول الشماخي: «والفرق بينها (الشهادة) وبين الرواية أنها تختصّ بمعيّن، والرواية غير مختصة بل عامة وإن اشتركا في كونهما خبرين، ومن الرواية الإخبار عن نجاسة الشيء وطهارته، والأذان، ورؤية هلال رمضان، لأنها إخبار عن السبب الموجب للحكم، أي عن وجوده، وكذا ولاية المجهول والتزكية، وكذا ما أشبهها مما لا يشترط فيه العدد ولو أشبهت الشهادة لكونها في الأمور الجزئية. وأما رؤية شوال فمن الشهادة لأنها براءة الذمة، ومن جعل ما تقدّم من قبيل الشهادة اشترط فيه العدد». الشماخي، شرح العقيدة: ص٢٣.

[١١٢] الزمخشري، الكشاف: ج١، ص١٥٧.

[١١٣] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٦٤.

[١١٤] تفسير الجلالين: ص٤١.

ذلك مما ينقطع به الشفعة، أو ممن يتهم بعمل الربا أو قد عرف بذلك، أو مريض أتهم في وصيته بالحيف وإزالة الإرث عن الورثة، إما بهبة، أو بيع، أو طلاق امرأة بضرر لئلا ترث، أو أهل الريبة، أو نكاح امرأة بغير ولي، أو شيء مما حرم الله في البيع والشراء من المعاملات كلها، وما أشبه ذلك، وكل ما يخافون فيه من الإثم فلا يحضروا له، ولا بأس لما يأكلون من الطعام حين يحضرون للشهادة، فإذا دعوا ليقوموا بها فلا يأكلوا شيئا من أموال أهل الشهادة، ولا ينتفعون بشيء من أموالهم من إمساك السلاح، ولبس الثياب، وركوب الدواب، وما أشبه ذلك مما ينتفعون به.

وإذا حضروا للشهادة فلينظروا بجهدهم في إتمام الشهادة وإبطالها مما يطمئن إليه نفوس أهل الشهادة مما يتكلمون به من ألفاظهم.

ولا ينبغي لأصحاب الشهادة أن يلحوا بالشهود، ولا الكاتب إذا وجدوا منهم عوضا، لأن الله تبارك وتعالى يقول: .....

قوله إلى شهادة: أي لتحمّلها فلذلك عبّر بلا ينبغي، ويدلّ على ما قلنا أيضا قوله بعد إلاّ أن يكون فيها ما يؤول إلى ريبة ... الخ.

قوله إمّا بهبة: أقول هذا صريح في تحريم ما يعمل الناس من التحبيس والتصدّق على الذكور دون الإناث، والعجب ممن يحضرها ويكتبها ويزعم أنه من جملة العدول، وما فهم من كلام المصنّف صرّح به صاحب الإيضاح[١١٥] في باب الوصية فليراجع والله تعالى أعلم.

---

[١١٥] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج ٨، ص١١٣.

﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾ [البقرة/٢٨٢].

وينبغي للمسلم أن يعف عن تلك الأمور كلها من القضاء والشهادة والفتيا ما دام واجدا من يكل ذلك إليه، فإن لم يجد فلينظر

قوله ولا يضار كاتب ولا شهيد: قال المحشي (رحمه الله): «ظاهره أنّ المراد عدم الإلحاح عليهما عند وجود غيرهما للتحمّل»[١١٦] وأبدى فيهما البيضاويّ وجهين حيث قال: «ولا يضار كاتب ولا شهيد يحتمل البنائين، ويدلّ عليه أنه قرئ ولا يضارر بالكسر والفتح، وهو نهيهما عن ترك الإجابة والتحريف والتغيير في الكتابة والشهادة، أو النهي عن الضرار بهما مثل أن يعجّلا عن مهمّ، ويكلّفا الخروج عما حدّ لهما، ولا يعطى الكاتب جعله والشهيد مؤنة مجيئه حيث كان»[١١٧].

أقول: ما يفهم من ظاهر كلام المصنّف هو ما حمل عليه الآية في المنهاج، حيث قال: «وأما قوله: ﴿**ولا يضار كاتب ولا شهيد**﴾ فهذان لا يلجآن إلى ما يضرّ بهما مع العذر لهما، أو وجود غيرهما من فرض شقّ عليهما، أو طلب قوته يكتسبانه لهما ولعيالهما، وأما الشاهد إذا تحمّل الشهادة ودعي إلى تأديتها فامتنع من ذلك كان عاصيا لربه بتخلّفه عن إقامتها إذ الأمة مجتمعة على أن فرض الأداء واجب عليه، فإن أقام بأدائها غيره واستغني عنه كان عليه التوبة إلى الله تعالى من امتناعه، فإن لم يؤدّ الحقّ الذي شهد به الآخر معه، وكان الحق لا يثبت إلاّ بأداء شهادته، وكان قعوده عن أداء الشهادة على المطلوب -

---

[١١٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠٠و.

[١١٧] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص ٦٥

= سبب ضياع حق الطالب له كان للمال ضامنا بقعوده عن إقامة الشهادة، فإن امتنع عن أدائها إلاّ بعوض يأخذه من أداء الفرض الذي لزمه من أدائه لم يكن له ذلك وكان عليه ردّه إلى من أخذه منه، فإن كان الشاهد يخاف على نفسه ضررا يؤديه إلى تلفه وتلف عياله بالاشتغال في أداء الشهادة عن طلب قوته أو قوت عياله كان الاشتغال بفرض نفسه أولى» إلى أن قال: «فإن ترفّع المشهود له عوضا للشاهد ليقيم به رمقه ويسدّ به خلّته كان عليه أداء الشهادة وكان له ما صار إليه على ما وصفنا، ويدّل على ما قلنا ما أجمع الناس عليه من أن وصيّ اليتيم عليه حفظ مال اليتيم والقيام بحفظ ما يلزمه من حفظ ماله، والقيام بمصالحه وليس له على ذلك عوض معجّل، فإن خاف العجز عن القيام بذلك لاشتغاله بطلب قوته وقوت عياله جاز له الأخذ من مال اليتيم لقوته كما قال الله تعالى: ﴿ **فمن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف**﴾[النساء/٠٦]. فإن أدّى الشهادة مرة سقط عنه الفرض وجاز له أخذ العوض عن إقامته مرة أخرى، وكان بمنزلة من أكرى نفسه في عمل لا يلزمه فعله مما هو طاعة لله ﷻ كالحج والصيام وتعليم القرآن وجميع الأعمال التي يؤدي فعلها إلى نفعه ونفع من استأجره» قال: «ومن أبى أن يشهد وشهد غيره فلا إثم عليه» قال: «وينبغي لمن يتحمل الشهادة أن يخبر المشهود له أني أنسى وأشكّ فلا تتكل على شهادتي فإن أشهده بعد ذلك فشكّ أو نسي فقد عذر به، وإن لم يقل ذلك فلا بأس»[١١٨] والله أعلم.

[١١٨] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص ٨ (بتصرف).

جهده في أمر الله تعالى، وإذا اشترط الشاهد حين حضوره للشهادة ألاّ يقوم بها إلاّ في بلده فله ذلك، وليبلّغها فيما دون ستة أميال.

ولا يحضر للشهادة قاتل النفس التي حرم الله بغير الحق، ومقيم على فراش الحرام، والمرأة العاصية لزوجها، ومانع الحق.

وقال الشيخ ﷺ قدم أبو يحيى سليمان بن ماطوس[١١٩] منزل حيان من أهل تونزريف[١٢٠] فقال له حيان: أرأيت يا شيخ إن أتاني رجل لأستدينه فأعطيته دابتي وجرابي ورأس مالي فامتار لي طعاما من السوق فنزعت منه حفنتين فأعطيتهما له في كرائه ثم بعت الباقي جزافا أيحلّ لي ذلك أم لا؟ فقال له [حيان]: نعم. فقال له: أعطني حقي إذاً من هذا الرجل (يعني أبا محمد عبد الله بن الخير) إذ دعيته في حضور شهادة لي، فأبى عليّ ذلك، فلم يشتغل بذلك أيضا أبو محمد عبد الله، والله أعلم وأحكم.

قوله فإذا اشترط: قال المحشي: «وأما إذا لم يشترط فقيل يسير إلى تبليغها ستة أميال، وقيل ما دون الحوزة، وقيل حيث شاء صاحبها»[١٢١].

قوله أيحلّ لي ذلك: قال المحشي: «إنما حلّ حيث نقص منه شيئا، وكذلك لو زاد فيه شيئا ولو لم ينقص أو يزد لم يجز لنهيه ﷺ عن بيعتين بكيل واحد أو وزن =

---

[١١٩] أبو يحيى سليمان بن ماطوس الشروسي، من أعلام القرن ٤ هـ، أنقذ المذهب الإباضي بتضحياته الجادة في التدريس والفتوى بعد وقعة مانو سنة ٢٨٣ هـ. الشماخي، السير: ص٢٣٥، الدرجيني، الطبقات: ج٢، ص٣٠٩. معجم أعلام الإباضية: ج٣، ص٤٢١، رقم ٥١٧.

[١٢٠] تونزريف: قرية من قرى جبل نفوسة بليبيا. فرحات الجعبيري، نظام العزابة: ص٢٨٧.

[١٢١] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠و.

باب في الشهادات

قال الله تعالى: ﴿**واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء**﴾ إلى قوله: ﴿**فتذكر إحداهما الأخرى**﴾[البقرة/٢٨٢]، وقال تعالى: ﴿**وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب**﴾[البقرة/٢٨٢]،وقال: ﴿**وأشهدوا ذوي عدل منكم**﴾[الطلاق/٠٢]، وأجازوا شهادة الرجل وامرأتين مع وجود الرجلين، ويجوز في الشهادات كلها رجلان إلاّ في فاحشة الزنا لم يجز فيها إلاّ أربعة شهداء لقوله تعالى: ﴿**فإذ لم ياتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون**﴾[النور/٠٦]،

= واحد، ولعلّ الشيخ أبا محمد عبد الله بن الخير إنّما لم يحضر للشهادة في الصورة المذكورة للريبة»[١٢٢]، والله أعلم.

قوله وقال تعالى: ﴿**وأشهدوا إذا تبايعتم**﴾ قال في كتاب الناسخ والمنسوخ: «صار منسوخا بقوله تعالى: ﴿**فإن أمن بعضكم بعضا فليود الذي أوتمن أمانته**﴾[البقرة/٢٨٤]، وقد اختلف الناس في موضع الأمر من الشهادة فقيل محكم، وذهب إلى ذلك النخعي والشعبي وجماعة من التابعين» إلى أن قال: «وقال الأكثرون من المفسرين هي منسوخة بما ذكرناه»[١٢٣].

قوله وأجازوا شهادة الرجل والمرأتين ... الخ: يعني إلاّ في الحدود، وقيل إلاّ في فاحشة الزنا قاله المحشّي (رحمه الله)[١٢٤].

---

[١٢٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٠٢و.

[١٢٣] ابن سلامة، كتاب الناسخ والمنسوخ: ص١٥-١٦.

[١٢٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٠١ظ.

وقال أبو محمد يعني بقوله ﴿**فأولئك عند الله هم الكاذبون**﴾ أي عندكم والله أعلم.

ولا يجوز في شيء من الشهادات إلاّ الأمناء الثقات سوى الوجوه المعروفين وسنأتي على ذكرها إن شاء الله.

ولا تجوز شهادة النساء في شيء من الحدود، وقيل بجوازها إلاّ في فاحشة الزنا.

ولا تجوز شهادة النساء دون الرجال إلاّ فيما لا يباشره الرجال

قوله أي عندكم: قال المحشي:«أي في الأحكام فإن الله أوجب علينا أن نكذبهم حيث لم يكونوا أربعة، وهو معنى قول البيضاوي[١٢٥]: «عند الله» أي في حكمه فلذلك رتّب الحدّ ...» [١٢٦] الخ.

قوله ولا تجوز شهادة النساء ...إلى قوله: **مثل العفل والرتق**: أقول قال في القاموس: «العفل والعفلة محركتين شيء يخرج من قبل المرأة، وحياء الناقة كالأُدرة للرجال، عفِلت كفرح، فهي عفلاء، والتعفيل إصلاحه ...» [١٢٧] الخ.

وقال أيضا في باب القاف فصل الراء: «(الرتق) ضد الفتق ومحركة جمع رَتَقَةٍ وهي الرتبة والرَّتقَة أيضا مصدر قولك امرأة رتقاءُ بَيّنة الرتق، لا يُستطاع جماعها، أو لا خَرق لها إلاّ المبالُ خاصة» [١٢٨].

---

[١٢٥] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٤٦٤.

[١٢٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠ ظ.

[١٢٧] الفيروزبادي، القاموس المحيط: ج٤ ص ١٨، فصل العين باب اللام، مادة (عفل).

[١٢٨] الفيروزبادي، القاموس المحيط: ج٣ ص ٢٣٥، فصل الراء باب القاف، مادة (رتق).

[مما يكون] في أبدان النساء مثل العفل والرتق وقصاص الجروحات في أبدان النساء وبيان الحمل فيهن وحياة المولود ومماته في حين ولادته، وأجازوا في هذه الوجوه قول المرأة الواحدة إذا كانت أمينة قابلة ما لم تجر إلى نفسها منفعة أو تدفع عنها مغرما، فقول النساء في هذه الوجوه كلها

فائدة: قال في المنهاج: «ولا تجوز شهادتهن وحدهنّ، إلاّ فيما لا يمكن للرجال الاطلاع عليه.

وإن شهد رجل وامرأتان على الإحصان، جازت شهادتهما معه.

وتجوز شهادة العدول من الرجال والنساء، من كل أهل ملة على ملّتهم، على ما يجوز من ذلك، بين أهل الصلاة من جميع الحكومات كلها.

وتجوز شهادة النساء في الفروج، من العُذرة، والعَرق، وحياة المولود، وفي الرضاع.

وأقل ما يجوز في ذلك امرأة حرة عدلة مسلمة.

فإن شهدت امرأة غير عدلة برضاع بين رجل وامرأة. قُبل الجواز، فلا يتزوج بها.

قال أبو الحواري (رحمه‌الله): إذا شهدت قبل الملك فلا يتزوج بها[١٢٩].

وإذا شهدت بعد الملك فلا يفرق بينهما ...»[١٣٠] الخ.

وقوله من العذرة والعرق، أما العذرة فهي: البكارة، وأما العرق: فلم أدر ما المراد به، ونظرت في القاموس في هذه المادة و لم أر فيه ما يناسب غير أنه قال في: «العرق بالكسر، ومن الحشا فوق السرة معترضا بالبطن»، وانظر ما المراد به[١٣١].

---

[١٢٩] أبو الحواري، جامع أبي الحواري: ج٣، ص١٩٠.

[١٣٠] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٢٤.

[١٣١] العرق: عرق ينبض في فرج المرأة. الفيروزبادي، القاموس المحيط: ج٣، ص٢٦٣، مادة عرق.

دون الرجال جائز.

ولا تجوز شهادة العبيد في شيء من الأشياء، ولا تجوز شهادة الأطفال، ولا المجانين ولا المشركين، ولا تجوز شهادة الأقلف البالغ

قوله ولا تجوز شهادة الأطفال: قال المحشي قال في الديوان[١٣٢]: «ومنهم من يقول شهادة بعضهم على بعض جائزة ما لم يلقوا أحدا من الناس»[١٣٣].

قوله ولا المشركين: قال المحشي: «كأن المراد بهم عبدة الأوثان بدليل التفصيل الآتي من شهادة النصارى على ملّتهم ...الخ، ويمكن حمله على العموم، ويكون المراد نفي شهادتهم على المسلمين واستخرج بعضهم من قوله تعالى: ﴿**واستشهدوا شهيدين من رجالكم**﴾ عدم شهادة المشركين ولو على بعضهم، قال البيضاوي[١٣٤]: «من رجال المسلمين، وهو دليل على اشتراط إسلام الشهود وإليه ذهب عامة العلماء، وقال أبو حنيفة [تقبل][١٣٥] شهاة الكفار بعضهم على بعض ...[١٣٦] الخ».

أقول: ومثل كلام المصنف كلام صاحب الديوان من جواز شهادة كل ملة على مثلهم، ولا يخفى ما فيه من مخالفة قوله تعالى: ﴿**من رجالكم**﴾ مع قوله تعالى: ﴿**ممن ترضون من الشهداء**﴾، فلو ترافع إلينا ذميّان =

---

[١٣٢] الديوان: ج٢، ورقة ١٣ و.

[١٣٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠ظ.

[١٣٤] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٦٤.

[١٣٥] أثبتناها من الأصل، بينما في نسخة (أ) تسمع.

[١٣٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١٠ظ.

والمحدود وشاهد الزور.

وقال الشيخ ﷺ تجوز شهادة .....

= وأتى[١٣٧] المدعي منهما بذميين يشهدان له بمدعاه، والمدعى عليه منكر طالبا شرع الله فكيف يعوّل على شهادة الذميين اللذين لا ثقة بهما، اللهم إلاّ أن يجاب من جهة المجيز أن الشاهدين لما كان مرضيين عند المدعيين عوملا بذلك، وأجزنا شهادتهما بالنسبة إليهما والله أعلم[١٣٨].

فائدة: قال في المنهاج: «واختلفوا في المسلم والذميّ يتنازعان في شيء من الحكومات والدعاوي، فيقيم المسلم شاهدين من أهل الذمة، ويقيم الذميّ شاهدين من المسلمين. فقيل: [إنّ][١٣٩] الذميّ أولى به، لأن بيّنته أعدل. وقيل: إنّ المسلم أولى به، وقيل: إنهما يتحاصصان بعد أيمانهما. وإن كان شهود المسلم مسلمين، وشهود الذميّ من أهل الذمة، فيثبت شهود المسلم، ويبطل شهود الذميّ. ولا نعلم في هذا [اختلافا]. وإذا لم يكن لهما جميعا بيّنة. فقيل: إن المسلم أولى به. وقيل: هو بينهما نصفان»[١٤٠].

قوله والمحدود[١٤١]: قال المحشي (رحمه الله): «يعني ولو تاب، لأن الإستثناء =

---

[١٣٧] في نسخة (ج) وأدلى.

[١٣٨] الديوان: ج٢، ورقة ١٣ و.

[١٣٩] إضافة من المنهاج.

[١٤٠] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠ ص٢٨.

[١٤١] تجاوز المصعبي عن الأقلف البالغ، ومعناه: الذكر البالغ الذي لم يختتن لأنه ترك واجبا، وهذا الواجب من سنن الفطرة، ومن ترك واجبا فهو فاسق، والآية في سورة الحجرات توجب علينا التبيّن من أخبار الفسّاق. انظر الموسوعة الفقهية: ج٦، ص٨٩.

= في قوله تعالى: ﴿**إلاّ الذين تابوا**﴾ راجع إلى الجملة الأخيرة فقط وهو مذهب الربيع (رحمه الله)[١٤٢] وكذلك شاهد الزور لا تقبل شهادته ولو تاب إذا تلف به نفس أو مال»[١٤٣] أقول: هذه المسألة ذكرها الأصوليون في بحث الإستثناء من التخصيص، فقالوا: إذا ورد الإستثناء بعد جمل معطوفة بالواو فيه خلاف، قيل: يرجع إلى الجميع، وقيل: إلى الأخير»[١٤٤].

قال الشيخ أحمد الشماخي (رحمه الله): «إعلم أن الإستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض بالواو، قال بعضهم: يرجع إلى الأخير لقوله تعالى: ﴿**إلاّ الذين تابوا**﴾ بعد قوله ﴿**فاجلدوهم**﴾[النور/٠٥-٠٦]الآية. حكى بعضهم عدم رجوعه إلى الجميع =

---

[١٤٢] الربيع بن حبيب، أبو عمرو الفراهيدي الأزدي، أصله من عمان من غظفان، إباضي المذهب، من أعيان المئة الثانية للهجرة، قصد البصرة وأدرك جابرا وأخذ عنه، وأكثر ما أخذ عن ضمام بن السائب وأبي عبيدة مسلم، وأبي نوح صالح بن نوح الدهان، وإليه آلت رئاسة المذهب بعد أبي عبيدة، وعليه تخرّج حملة العلم إلى عمان وخرسان وحضرموت. ورحل الربيع في آخر عمره إلى عمان ومات بها في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وذكر في بعض الروايات أنه توفي سنة ١٧٠ هـ الموافق لـ ٧٨٦ م، وكان مدفنه (رحمه الله) في عمان. له كتاب في الحديث سمّاه أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني بـ: «الجامع الصحيح» في الحديث، وهو عمدة المذهب. أما آراؤه في الفقه فقد دوّنها أبو غانم في المدونة، وهناك أيضا كتاب فتيا الربيع بن حبيب، لا يزال مخطوطا. الدرجيني، الطبقات: ص٢٥٨ وما بعدها، الشماخي، السير: ص١٠٢. الزركلي، الأعلام: ج٣، ص١٤. د/عمرو خليفة النامي، أجوبة ابن خلفون: ص١٠٨.

[١٤٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٠١ ب.

[١٤٤] السالمي، شرح طلعة الشمس على الألفية: ج١، ص١٥٢-١٥٣. الشماخي، مختصر العدل والإنصاف: ص٣٣.

= اتفاقا، وحكى المصنّف عن الشعبي إجازته، وأسقط الحدّ. وقيل إلى الجميع لأنه صالح له، وتخصيصه بالبعض تحكّم، وأيضا لو استثنى عقب كلّ جملة لعُدَّ عيّا[١٤٥] واستهجانا وهو الصحيح. إلاّ إن منعته قرينة، ولذا قال الجمهور بجواز شهادة القاذف إذا تاب. ذكر سعيد بن المسيّب أن عمر ﷺ قال الذين شهدوا على المغيرة حين جلدهم من رجع منكم أجزنا شهادته ثم تلا الآية، وحكاه عكرمة عن ابن عباس، وهو قول أبي عبيدة[١٤٦] والعامة من فقهائنا، وقيل بالوقف»[١٤٧].

أقول: حيث كان القول بجواز شهادة القاذف إذا تاب هو قول أبي عبيدة والعامة من أصحابنا ومن ذكر فكيف يعدل عنه.

وأما قول المصنف (رحمه الله) والمحدود فيحتمل أن يراد به قبل توبته.

قال في المنهاج: «وشاهد الزور لا تقبل شهادته أبدا إلاّ بعد التوبة، والإصلاح في الدين، وأداء المفروض، والانتهاء عن المحجور. فإذا تبيّن منه ذلك، وعرف منه حقيقة الإيمان، والعمل بالصالحات، والمسارعة إلى الخيرات =

---

[١٤٥] ورد في شرح طلعة الشمس: ج١، ص١٥٣ للسالمي: لعدّ عيبا.

[١٤٦] أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي بالولاء (ت ١٥٠ هـ) من كبار الطبقة الموالية للتابعين، أخذ العلم عن جابر بن زيد وجعفر بن السماك وبعض الصحابة والتابعين في البصرة، أصبح إمام المذهب الإباضي بعد موت جابر، تصدّى للتدريس والفتوى، وتعرّض للسجن والمطاردة في زمن الحجاج، وعنه تخرّج حملة العلم إلى المغرب والمشرق، منهم: عبد الرحمن بن رستم والجلندى بن مسعود وأبو بلال مرداس بن حديّر، توفي في ولاية أبي جعفر المنصور العباسي. الدرجيني، الطبقات: ج٢، ص٢٣٨. الشماخي، السيّر: ص٨٣.

[١٤٧] الشماخي، شرح مختصر العدل والإنصاف: ورقة ٤٢ ب.

الأمناء من أهل الخلاف في الأموال ما لم يكن فيه استحلال أموال أهل

= قبلت توبته، وثبتت ولايته، وجازت شهادته، فيما يستقبل [من أمره] إلاّ في الحكم الذي شهد فيه بالزور، فإنه لا تقبل شهادته أبدا في قول أصحابنا»[148].

بقي الكلام في الراجع عن شهادته، هل يقدح ذلك فيه فترّدّ شهادته في غير ما رجع فيه أيضا أو لا يكون الرجوع قدحا حتى يكون رجوعه لغير اشتباه وعذر؟ قد وقعت هذه المسألة في عصرنا وجعل ذلك بعض فقهاء العصر قادحا وعارضتهم بنصوص المخالفين والموافقين على جواز ذلك، ورجع البعض إلى الحق وأصرّ البعض والله يعلم المحقّ من المبطل.

قوله الأمناء من أهل الخلاف: قال المحشي (رحمه الله) ظاهره مطلقا، وقيل: إن ظهروا علينا جازت، وإلاّ فلا، وقيل: لا تجوز مطلقا، ثم قال: **تنبيه** ومما يدلّ على صحة مذهبنا ظهورهم علينا لقوله ﷺ: «ما اختلفت أمة بعد نبيّها إلاّ ظهر أهل باطلها على أهل حقّها»[149].

أقول: استدلّ على ذلك البرادي[150] (رحمه الله) بقوله ﷺ: «طوبى للغرباء، فقيل: =

---

[148] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص١١٢.

[149] رواه الطبراني في الأوسط: ج٨، ص٣٦٩، رقم٧٧٥٠. ورواه الهيثمي في المجمع، باب في الاختلاف: ج١، ص١٥٧. والهندي في الكنز: ج١، ص١٨٣، رقم٩٢٩. أبو بكر بن عياش، عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا.

[150] أبو الفضل أبو القاسم البرادي (النصف الأول ق ٩ هـ/١٥م) نشأ بجبل دمّر ـ الجنوب التونسي ـ وتعلّم بجبل نفوسة على عامر الشماخي (ت ٧٩٢هـ/١٣٩٠م)، وبجربة على يعيش بن موسى الزواغي بمدرسة وادي الزبيب بحومة جعبيرة، تولّى التدريس بنفس المدرسة التي تعلّم بها بجربة، واستقّر بالجزيرة حيث شارك في عضوية مجلس العزابة ...، وتاريخ وفاته =

القبلة، وفي ما لم يكفروا فيه المسلمين، وأما الدماء والحدود فلا تجوز شهادتهم في شيء من ذلك، قال: وتجوز شهادة النصارى بعضهم على بعض، والصابين بعضهم على بعض، واليهود بعضهم على بعض، والمجوس

= ومن الغرباء يا رسول الله؟ فقال: ناس قليلون في ناس كثيرين، من يبغضهم أكثر ممن يحبهم»[151]. واستدلّ لها أيضا بما روي أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿**فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين**﴾الآية. فقيل للنبيء ﷺ من هم يارسول الله؟ فقال: هم من قوم هذا، وأشار إلى سلمان الفارسي ﷺ[152]، يعني: وأئمتنا من الفرس كما هو معلوم.

قوله وأما الدماء والحدود فلا تجوز فيه شهادتهم: أقول ذكر في المنهاج في شهادتهم من الأقوال والتفاصيل شيئا كثيرا حيث قال: «أجمع أهل العلم أنه لا تجوز شهادة قومنا، قلّوا أو كثروا، فيما يوجب كفر أحد من المسلمين، أو فيما يخرجهم من دينهم، أو من ولاية إلى عداوة، لأنهم خصماء للمسلمين في دينهم. ولا يجوز قبول قول مدّع ولا شهادة خصم.

= يبقى مجهولا. له مؤلفات منها: «رسالة الحقائق» ط بالجزائر د.ت، مع مجموع من المؤلفات، وكتاب «شفاء الحائم» خ، وغيرها. الجعبيري، البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية: ج١، ص١٢٤-١٢٥.

[151] رواه أحمد في مسنده: ج٢، ص٦٨٨، رقم٧٠٩٤ بنفس المعنى، وهو عنده: (ناس صالحون في ناس سوء كثير، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم). الحارث بن يزيد عن جندب بن عبد الله، عن سفيان بن عوف عن عبد الله بن عمرو، مرفوعا.

[152] القطب أطفيش، همیان الزاد: ج٥، ص٤٩٧.

بعضهم على بعض، ولا تجوز شهادة أهل ملة على ملة أخرى، وقيل: تجوز شهادة النصارى على الصابين، والصابين على اليهود، واليهود على المجوس.

وكذلك اختلافهم في آخر القولين في القتل على ما ذكرنا في الشهادة.

واختلفوا بعد ذلك في شهادتهم على أهل الإستقامة من المسلمين، في الحقوق، وجميع ما كان متعلّقا حكمه في الأموال والأبشار[١٥٣]، وما سوى الموجبات للكفر. فقال: من قال لا تجوز شهادتهم عليه من الحقوق في الأموال، ولا في الأبشار، ولا في شيء من ذلك، قلّ أو كثر لأنهم ليس ممن خاطب الله شهادتهم، إذ قال: ﴿**ممن ترضون من الشهداء**﴾[البقرة/٢٨٢]، فليسوا بمرضيين بما كانوا لدين الله خائنين، وفي شيء من دين الله مخالفين. قال: ومن قال أهل العلم تجوز شهادتهم في الحقوق، وما كان متعلقا في الأموال ...» إلى أن قال:«وقال: من قال شهادتهم في كل ما وافقوا فيه المسلمين، في أصل ما دانوا به، وعلم منهم الموافقة بالدينونة فيه للمسلمين، مما عدا مما يكفّرون به المسلمين»،[١٥٤] إلى آخر ما أطال فيه فليراجع والله أعلم.

قوله وكذا اختلافهم في آخر القولين في القتل: قال المحشي (رحمه الله): «الظاهر أن المراد أحوال الكفار مختلفة[١٥٥] على القول الأخير فيقتل الأدنى في الأعلى =

---

[١٥٣] الأبشار: العباد.

[١٥٤] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٢١-٢٢.

[١٥٥] في نسخة (أ) الظاهر أن المراد أن أحوال الكفار مختلفة.

وكذلك اختلافهم في الارتداد والمرتد منهم من ملة إلى ملة لا يجد الرجوع إلى ملة خرج منها، ولا يترك في ملة دخل فيها إلاّ أن يسلم أو يضرب عنقه، سوى ما ذكرنا من اختلافهم في اليهودي إذا ارتدّ إلى الصابين أو إلى النصارى، وكذلك المجوسي إذا ارتدّ إلى اليهود.

ونساء أهل الكتاب جائزة شهادتهن في مثلهن فيما تجوز فيه شهادة الموحدات في مثلهن.

ولا تجوز شهادة كل مشرك على مسلم من كل ملة على اختلافها، وتجوز شهادة المسلمين عليهم أجمعين على اختلاف مللهم.

وقال الشيخ ﷺ: لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الحنة ولا ذي

= ولا يقتل الأعلى في الأدنى، فلا يقتل نصراني في يهودي، ولا يقتل يهودي في نصراني مثلا»[١٥٦].

قوله وكذا اختلافهم في الإرتداد: يؤخذ من مجموع كلامه (رحمه الله) أنه من ارتدّ منهم من الأدنى إلى الأعلى كنصراني إلى يهودي لا يترك قولا واحدا، إما أن يسلم أو يضرب عنقه، كما قال: ومن ارتدّ منهم من الأدنى إلى الأعلى ففيه خلاف كيهودي إلى نصراني والله أعلم.

قوله وقال الشيخ ﷺ ... الخ: قال المحشي (رحمه الله) الذي رواه عن الشيخ هو حديث عن النبيء ﷺ[١٥٧] قال في الديوان فأما ذو الظنة: فالمتهم في شهادته. =

---

[١٥٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ١ ظ.

[١٥٧] ورواه الحاكم في مستدركه في كتاب الأحكام: ج٤، ص١١١، رقم٧٠٤٩. والهندي في الكنز: ج٧، ص١٥، رقم١٧٧٤٥ العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا.

الجنة، ولا تجوز شهادة من جرّ إلى نفسه منفعة، أو دفع عنها مغرما، ولا تجوز شهادة الوكيل فيما وكّل عليه، وتمّ به الفعل، وكذلك الخليفة فيما استخلف عليه وتمّ به الفعل، ولا تجوز شهادة الشريك لشريكه فيما اشتركاه، ولا تجوز شهادة من كان أصل الشيء من عنده لمن عامله فيه.

= وذو الحنة: الذي يحنّ على غيره من قرابة وغيره. وأما ذو الجنّة: الذي به الجنون.

وفي تفسير ذي الحنّة بالذي يحنّ على غيره مطلقا [ففيه] نظر، فإنه يقتضي عدم جواز شهادة الأقارب بعضهم لبعض مطلقا، والمنصوص عليه في الإيضاح[١٥٨] والديوان جواز شهادتهم بعضهم لبعض، ونصّ عبارة الديوان: «وشهادة الأقارب بعضهم لبعض جائزة، إلاّ شهادة الأب لابنه فإنها لا تجوز فيما يجرّ إليه مغنما، أو يدفع عنه مغرما، واختلفوا في شهادة الأب لابنه على ابنه الآخر ...الخ»[١٥٩].

وفي ظني أني رأيت تفسير ذي الحنّة بالوالدين، وهو الموافق للمنصوص عليه فليراجع، والله أعلم.

قوله ولا تجوز شهادة من كان أصل الشيء من عنده: أقول: قال في الديوان: «لا تجوز شهادة الرجل على ما باعه ولا ما وهبه ولا ما أصدقه»[١٦٠].

فوقعت مسألة في عصرنا فتردّد فيها الفقهاء إلى أن وقفوا فيها على النص، وذلك أن رجلا تصدّق على أولاده، وكتب الوثيقة بيده، وذكر فيها أنهم قبلوا وجازوا، فوقع التردد هل هذا من قبيل الشهادة على ما تصدّق فيمنع أو من قبيل =

---

[١٥٨] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٤٩٩.

[١٥٩] الديوان: ج٢، ورقة ١٤ أ.

[١٦٠] الديوان: ج٢، ورقة ١٤ ب. وكذا في الأصل.

وتجوز شهادة المنكح على الصداق ولا تجوز على النكاح، وقال بعضهم: بجوازها على النكاح وأبى على الصداق ولا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره على ذلك الشيء وغيره.

= الإقرار؟ ثم اطلعنا على النص على الجواز فحكموا به»[١٦١].

قوله وتجوز شهادة المنكح على الصداق: قال المحشي (رحمه الله) ذكرت توجيه القولين في كتاب النكاح، أقول: نص عبارته في الحاشية: «من نظر إلى كونه في النكاح شهد على نفسه، لأن التزويج حق مطلوب منه، وفي الصداق شهد لوليته، وربما عاد إليه النفع من ذلك، أو حنّ عليها، فيدخل في قوله ﷺ: «لا تجوز شهادة ذي الظنة وذي الحنّة»[١٦٢]، فإنه قد يكون من القسم الثاني أجاز شهادته في النكاح، وأبطلها في الصداق، ومن نظر إلى كونه في النكاح، شهد لنفسه لأن التزويج حق من حقوقه، ويواخذ من تعدّى عليه، وفي الصداق شهد لغيره مع قطع النظر عن الأمور المتقدمة لقول أصحابنا بجواز شهادة الأقارب بعضهم ببعض ما لم يكن أبًا أجازها في الصداق دون النكاح»[١٦٣].

أقول: لعلّ القول الأول هو المعتمد فلذا قدّمه هنا وفي النكاح، والله أعلم.

قوله ولا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره في ذلك: أقول: لعلّ بعض النسخ تجوز شهادة الأجير ... الخ. فلذلك كتب المحشي عليها حيث قال: « قوله وتجوز شهادة الأجير صرّح في الإيضاح[١٦٤] بعدم جوازها لقوله ﷺ في تمام الحديث، ولا القانع =

---

[١٦١] الديوان: ج٢، ورقة ١٥ أ.

[١٦٢] تقدّم تخريجه تحت رقم ١٥٧.

[١٦٣] المحشّي، حاشية على كتاب النكاح: ص٣٠.

[١٦٤] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح:

وكذلك شهادة المرأة لزوجها، والزوج لزوجته، والأخ لأخيه، والمرأة لولدها، والولد لوالده، والجد لولد ولده إن كان أبوه حيا، وإن لم يكن حيا جازت للكبير دون الصغير.

= من أهل البيت»[١٦٥].

أقول: وجه دخول الأجير في القانع إن القنوع هو السؤال والتذلل وبابه خضع، فهو قانع وقنيع كما في المختصر[١٦٦]، قال وفي المثل: «خيرُ الغنى القُنوع، وشر الفقر الخُضوع».

قوله وكذلك شهادة المرأة لزوجها والزوج لزوجته والأخ لأخيه...الخ: أقول: ظاهر كلام المصنف أن التشبيه في عدم الجواز، ولا يخفى ما فيه من المخالفة لكلام الإيضاح والديوان كما قدمنا.

وقال في المنهاج: «وشهادة الولد لأبيه وأمه وأخيه وجده وجدته وامرأته. فشهادة هؤلاء جائزة بعضهم لبعض.

كذلك يوجد عن جابر بن زيد[١٦٧] وأبي عبيدة والربيع (رحمهم الله)، إلاّ الوالد لا =

---

[١٦٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[١٦٦] الرازي، مختار الصحاح: ص٥٥٢.

[١٦٧] جابر بن زيد أبو الشعثاء (ت ٩٣ هـ) الأزدي العماني، إمام المذهب الإباضي ومؤسسه، أخذ العلم عن جمع كبير من الصحابة الأجلاء منهم: عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة ... وغيرهم، كان مفتي البصرة ورئيس بعثاتها السنوية إلى الحج، ألّف ديوانا جمع فيه التفسير والحديث والفقه ولكنّه ضاع مع ما ضاع من كنوز الأولين في الحروب العاتية، رحمه الله وأرضاه. الدرجيني، الطبقات: ج٢، ص٢٠٥. معجم أعلام الإباضية: ج٣، ص٢١٥، رقم ٢٧٤.

وقال: لا تجوز شهادة الوالد لولده في جميع الأموال، وأجازها في التعديات في القصاص وغيره من وجوه التعديات ما لم يكن فيه دية

= وقيل: تجوز شهادته له في كل شيء. وهذا القول على [معنى] قول من يقول: لا يجوز له الانتفاع بمال ولده إلاّ برأيه. ولا يجوز حلّه ولا عطيته ولا هبته. ولا يجوز له منه شيء، لقول النبيء ﷺ: «كل أولى بماله». فإذا ثبت معنى ذلك خرج الوالد في مال ولده وغيره سواء، فيما يحجز منه، أو ما يباح منه ... الخ».[١٦٨] ويمكن والله أعلم حمل كلام المصنف على ما هو المنقول عن أصحابنا، وإن كان بعيدا من ظاهر عبارته بأن يجعل الإشارة في قوله وكذلك راجعا إلى الجواز المفهوم من قوله وتجوز شهادة المنكح على الصداق، ويدلّ على حمل كلامه على ما ذكرنا ثلاثة أمور:

أحدها: ما تقدم من الموافقة لكلام الأصحاب.

الثاني: قوله بُعيدَ ذلك بقريب، والجد لولد ولده إذا كان أبوه حيا، فإن التفصيل بين كون أبيه حيا أو ميتا إنما يناسب جواز شهادته له إذا كان أبوه حيا، والمنع إذا كان أبوه ميتا، لكونه حينئذ بمقامه.

الثالث: مما يدلّ على هذا التأويل أنه لو كان التشبيه في المنع لذكر الأقارب مع الأب، ولم يفرده بالذكر، حيث قال: وقال (أي الشيخ): لا تجوز شهادة الوالد لولده في جميع الأموال ... الخ. هذا ما ظهر لي في كلامه فتأمله منصفا والله تعالى أعلم بالصواب.

قوله وأجازها في التعديات: يعني بأن يشهد لولده أن غيره تعدّى عليه بما لا دِيَة =

---

[١٦٨] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٤٢.

وأجاز له شهادته على التفليس إذا احتاج إلى النفقة وأجاز له شهادته في تبليغ الخلافة ولا تجوز أيضا شهادة الوالد لولده على أحد ولده.

= فيه، وقوله وأجاز له شهادته على التفليس، صورة ذلك: أن يكون الولد لزمه بعض النفقات، وادّعى الفلس فللأب أن يشهد له مع شاهد آخر على التفليس لأنه ليس فيه قبض مال، وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: ما تقدم في الحديث من أنه لا تجوز شهادة ذي الحنة[١٦٩].

والثاني: قول المنهاج لا تجوز شهادته لولده فيما يجرّ إليه مالا، أو يدفع عنه مغرما كما تقدم نقله[١٧٠]، ولا يخفى أنّ شهادته له بالفلس دفع عنه مغرما كما هو ظاهر، ويمكن حمله على أن الولد هو المحتاج إلى النفقة لفلسه، فيكون الأب شهد على نفسه لأنه من جملة من تلزمه نفقة الولد حينئذ، والله أعلم.

قوله وأجاز له شهادته في تبليغ الخلافة: أقول بيان هذه العبارة بحسب ما ظهر لي أنّ الضمير في أجاز للشيخ، والضمير البارز في له للولد، والذي بعده، وأراد أنه إذا استخلف خليفة لولده ثبتت الخلافة بشهادة الأب مع شاهد آخر مثلا، والله أعلم.

قوله ولا تجوز أيضا شهادة الوالد لولده... الخ: أقول في هذا الحكم المنهاج، حيث قال: «وقد بلغنا أن الإمام المهنّا بن جيفر[١٧١]، أجاز شهادة محمد بن زائدة =

---

[١٦٩] تقدم تخريجه تحت رقم ١٥٧.

[١٧٠] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٤٢.

[١٧١] الإمام المهنّا بن جيفر اليحمدي الخروصي أحد الأئمة في عمان، تولّى الحكم من سنة ٢٢٦ هـ إلى ٢٣٧ هـ، وكان رجلا مهيبا حاسما، وقد اجتمعت القوتان البريّة والبحرية لديه، واتسعت العاصمة «نزوى» في عهده بفضل الرخاء والعدل، وازدهرت التجارة ازدهارا كبيرا، توفيّ (رحمه الله) سنة ٢٣٧ هـ. محمد بن عبد الله السالمي وناجي عسّاف، عمان تاريخ يتكلّم: ص١٣٥.

والعبد والطفل والمشرك إذا أخذوا الشهادة و لم يؤدوها حتى عتق العبد أو أسلم المشرك أو بلغ الطفل جازت شهادتهم، وإذا شهدوا بها على حالتهم الأولى، ولا تجوز شهادتهم في ذلك، ولا يشهدوا بها أيضا

= على ولده غدّانة لابنته مليكة. [والله أعلم بالصواب]». قال: «وأما أنا فآخذ بهذا القول بإجازة شهادة الوالد لولده على ولده»[١٧٢].

قوله ولا يشهدوا بها أيضا إذا انتقلوا إلى ما ذكرنا: أقول: ينظر ما الحكمة في أنهم إذا انتقلوا إلى الحالة الجائزة من غير سبق ردّها تجوز شهادتهم، وإن شهدوا بها بعد تقدّم ردّها فلا تجوز، ولعلّه لوقوع الحكم بردّها في الصورة الثانية دون الأولى.

تنبيه: ما ذكره المصنف (رحمه‌الله) من عدم قبول شهادة هؤلاء بعد ردّها بل وكلّ شاهد أدّى شهادته وأراد إعادتها في غير ما يجزي فيه الخبر هل هو خاص بأداء الشهادة عند الحاكم، أو يشمل كتابتها، فلا يعيد الشاهد كتابة الوثيقة إذا ادّعى صاحبها ضياعها، لم أر في الكتابة نصا، ورأيت بعض الشهود في زماننا يعيدون الكتابة وينبّهون على أنّ صاحب الوثيقة إدّعى ضياعها فإن وجدت فالعمل عليها وإلاّ فهذه تقوم مقامها، ولا أدري أبنص فعلوا ذلك، أم برأيهم، والله أعلم فليحرر. وعند قومنا خلاف وتفصيل. قال ميارة[١٧٣] =

---

[١٧٢] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٤٢.

[١٧٣] ميّارة (٩٩٩ ـ ١٠٧٢ هـ = ١٥٩٠ ـ ١٦٦٢ م) محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، ميّارة: فقيه مالكي. من أهل فاس. من كتبه: «الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام» ط. و«الدر الثمين في شرح منظومة المرشد المعين» ط. ويعرف بميّارة الكبير، تمييزا لمختصر له يسمّى «ميّارة الصغير» ... وغيرها (الزركلي، الأعلام: ج٦، ص١١-١٢).

إذا ما انتقلوا إلى ما ذكرنا من الحالات، ولا تجوز لكل شاهد أن يشهد بشهادته بعدما شهد بها إلاّ أن يكون مما يجزي فيه الخبر.

وشهادة السماع لازمة لمن سمعها وإن لم يُدع إليها للخبر الوارد عن النبيء عليه السلام أنه قال: «خير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسأل عنها» ولا يجوز كتمان الشهادة لقوله تعالى: ﴿**ولا تكتموا**

= في شرح قول ابن عاصم[174]:

وما به قد وقعت شهادة وطولب العودة فلا إعادة

ما نصّه: «يعني إذا شهد الشاهد بحق، وتحمّل الشهادة وكتبها في رسم ثم جاء صاحب الحق وطلب منه إعادة الشهادة، إما أن يكتب له بذلك رسما آخر لزعمه ضياع الرسم الأول، أو طلب منه أداء الشهادة فإنه لا يجيبه».

قوله للخبر الوارد عن النبيء ﷺ: أقول ذكر في المنهاج خبرين متعارضين في هذا المعنى، وذكر كيفية الجمع بينهما، حيث قال: «روي عن النبيء ﷺ أنه قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء: الذين يبدؤون بشهادتهم قبل أن يسألوا عنها»[175]. وروي عنه في خبر أنه قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين =

---

[174] ابن عاصم (٧٦٠ - ٨٢٩ هـ = ١٣٥٩ - ١٤٢٦ م) محمد بن محمد بن محمد، أبو بكر بن عاصم القيسي الغرناطي: قاض، من فقهاء المالكية بالأندلس. مولده ووفاته بغرناطة. تولّى القضاء ببلده، له كتب منها: «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام ـ ط ـ» أرجوزة في الفقه المالكي، تعرف بالعاصمية، شرحها جماعة من العلماء، وأراجيز في« الأصول» و« النحو» ... الخ. الزركلي، الأعلام: ج٧، ص٤٥ بتصرف.

[175] رواه الربيع بن حبيب في كتاب الأحكام باب ٣٥ رقم٥٩٤ أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة مرفوعا.

= يلونهم، ثم يفشوا الكذب، حتى إنّ الرجل يشهد قبل أن يستشهد»[١٧٦].

ولهذين الخبرين تأويل.

أما الخبر الأول في الذين مدحهم بصفة تأدية الشهادة قبل أن يسألوا عنها[١٧٧] الذين عندهم شهادة لطفل، أو مجنون، أو يتيم، أو من لا يقدر على المطالبة بنفسه.

وأما الذين ذمّهم بتأدية الشهادة، قبل أن يسألوا عنها، فهم الذين عندهم شهادة لبالغ عاقل حاضر، عالم بها، قادر عن المسألة عنها.

فأما الذي عنده شهادة ليتيم، أو مجنون، أو مسجد، فينبغي له أن يصل إلى الحاكم ويقول: عندي شهادة لفلان اليتيم، أو المجنون، أو للمسجد، فإذا قال له الحاكم: قل ذلك شهد بما عنده، وكذلك وصيّ اليتيم ووكيله والمحتسب له.

واتفقوا أنّ من شهد بشهادة بحق و لم يسأل عنها و لم يطلبها منه صاحب الحق، أنّ شهادته مردودة. وإن كانت شهادته بحق ا لله تعالى، فهي مقبولة»[١٧٨].

قوله فإنه آثم قلبه: قال البيضاوي: «أي يأثم قلبه، أو قلبه يأثم، والجملة خبر إنّ وإسناد الإثم إلى القلب لأن الكتمان يقترفه، ونظيره العين زانية، والأذن زانية، أو للمبالغة فإنه رئيس الأعضاء وأفعاله أعظم الأفعال ... الخ»[١٧٩].

قال محشيه زكرياء: «جوّز في ﴿**آثم قلبه**﴾ أن يكون قلبه فاعلا بآثم، وأن يكون -

---

[١٧٦] رواه ابن ماجة في كتاب الأحكام، (٢٧) باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد، رقم ٢٣٦٣، بنفس المعنى وزيادة. جابر بن سمرة قال خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية، فقال: ...

[١٧٧] كذا في الأصل بينما في المخطوط المعتمد: قبل أن يستشهد.

[١٧٨] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٩١-٩٢.

[١٧٩] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٦٥.

قال: ومن كتم شهادة كانت عنده كمن شهد زورا.

وشهادة الزور من الكبائر، وإذا أخذ الشاهد الشهادة ثم استرابها

= مبتدأ خبره آثم. وقال في قوله: إنّ الكتمان يقترفه أي يخالطه، فإسناد الإثم وهو هنا الكتمان». قال الكشّاف: « لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ، ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد: هذا مما أبصرته عيني ومما سمعته أذني ومما عرفه قلبي»[١٨٠].

قوله ومن كتم شهادة ... كمن شهد زورا: أقول رواه في الديوان حديثا حيث قال: «وروي عن النبيء ﷺ أنه قال: «كاتم شهادة كشاهد زور، وساكت عن الحق كناطق بالباطل وراض به وفاعل له»[١٨١]، قال: ومن كتم شهادة كانت عنده حتى يلف به الشهادة فهو ضامن، وإن كانت فيه الشهادة و لم يطلبه إليها من استشهده عليها حتى يلف المال وقد علم به صاحب الحق أنها عنده فليس عليه من الضمان شيء، و[أما] إن لم يعلم أنها كانت عنده فإنه يخبره بأنه كان عنده ما ينفعه، وإن لم يخبره حتى يلف المال فهو ضامن كاتم الشهادة آثم».[١٨٢]

قوله **وشهادة الزور** ... الخ: قال في الديوان: «ذكروا والله أعلم أن أعظم الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين وقول الزور، وقيل أيضا: شاهد الزور قاتل ثلاثة: قتل نفسه، و[قتل] الذي شهد له بالزور، و[قتل] الذي شهد عليه»[١٨٣]. وذكر في المنهاج حديثا حيث قال: قال النبيء ﷺ: « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر: =

---

[١٨٠] الزمخشري، الكشاف: ج١، ص١٥٨.

[١٨١] لم نقف على تخريجه.

[١٨٢] الديوان: ج٢، ورقة٢١ ب (بتصرف).

[١٨٣] الديوان: ج٢، ورقة٢١.

= الإشراك با لله، وعقوق الوالدين» وكان متكئا فاحتفز، ثم قال: «وقول الزور ورفع بها صوته[184]»[185].

تنبيهات:

الأول في عقوبة شاهد الزور في الدنيا: قال في الديوان: «وينبغي للقاضي إذا ظهر عنده شاهد الزور أن يشهره في ذلك المنزل، ويحذر الناس منه». ونقل ذلك عن شريح قاضي عمر ثم قال: «وذكر أن شاهد الزور يسخّم[186] وجهه ويطاف به، وقيل: يعزّره الحاكم، وقيل: ينكّل»[187].

وقال في المنهاج: «قيل يجلد شاهد الزور، ويطاف به، ويطال حبسه حتى يحدث توبة». إلى أن قال: «وقيل: كتب عمر بن الخطاب ﷺ في شاهد زور: [أن] أجلدوه أربعين جلدة، ويحلّق رأسه، ويطاف به ويطال سجنه ... الخ»[188].

الثاني في حكم شهادته بعد ذلك في غير تلك القضية التي شهد فيها زورا: هل تقبل بعد ظهور التوبة منه أم لا تقبل أبدا ؟: أقول الذي يؤخذ من الديوان أن في المسألة تفصيلا بين أن يحكم الحاكم بشهادته في الأنفس والأموال فلا تقبل =

---

[184] رواه مسلم في الإيمان (٣٨) باب بيان الكبائر وأكبرها رقم ١٤٣ (٨٧) اسماعيل بن علية عن سعيد الجريري حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: ...

[185] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص١١٢.

[186] يسخّم: أي يسوّد وجهه.

[187] الديوان: ج٢، ورقة٢١.

[188] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص١١٣.

فذكر أنها نزلت في شروس[١٨٩] فكتبوا بها إلى الشيخ أبي زكرياء الألوتي

= أبدا، وبين أن لا يحكم فيتوب فتقبل حيث قال: «ولا تقبل شهادته بعد ذلك ولو تاب إن حكم الحاكم بشهادته في [تلف] الأنفس والأموال، وإن لم يحكم الحاكم [بها] فتاب قبلت منه شهادته بعد ذلك، فإن ظهرت عليه شهادة في غير استهلاك الأنفس والأموال في الديانة وما أشبه ذلك فإن تاب أيضا قبلت شهادته»[١٩٠].

وقال في المنهاج: «وشاهد الزور لا تقبل له شهادة أبدا، إلاّ بعد التوبة، والإصلاح في الدين، وأداء المفروض، والانتهاء عن المحجور.

فإذا تبيّن منه ذلك، وعرف منه حقيقة الإيمان، والعمل بالصالحات، والمسارعة إلى الخيرات، قبلت توبته، وثبتت ولايته، وجازت شهادته فيما يستقبل [من أمره]»[١٩١].

أقول: وسبب الخلاف على ما ذكر في الأصول هو: الإستثناء إذا ذكر بعد جمل هل يرجع إلى الجميع، أو إلى الأخيرة. فمن قال: إلى الجميع، يقول: بقبول توبته، ومن قصره على الأخيرة، منع قبول شهادته، وذلك في قوله تعالى: ﴿**والذين يرمون المحصنات**﴾ [النور/٤.]، وهذه القولة تقدّم ما يغني عنها وذكرتها هنا سهوا ونسيانا، وفي هذه بعض زيادة وتركتها لذلك، والله أعلم.

الثالث في حكم استخراج الحق من الظالم بشهادة الزور: اتفقوا على أنه لا يحلّ لمن أقامها، ولا لمن يشهد بها، وإنما الخلاف فيما أخذه، هل يجب ردّه له أو =

---

[١٨٩] شروس: عاصمة جبل نفوسة، بليبيا.

[١٩٠] الديوان: ج٢، ورقة٢١.

[١٩١] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص١١٢.

فردّ لهم في ذلك أقاويل ثلاثة: .....

= لورثته بعده، أو لا يجب الرّد ؟.

قال في المنهاج: «واختلف في استخراج الرجل حقّه، ممن ظلمه بشهادة الزور، فقال محمد بن محبوب[١٩٢] (رحمه الله) في رجل غصب من رجل مالا، فلم يقدر على الإنصاف منه إلاّ بشاهدي زور. فلا يحلّ له أكل هذا المال بشهادتهما، ولو حكم له بذلك الحاكم، فإن فعل فليرد ذلك المال إلى المحكوم عليه، أو إلى ورثته إن كان قد مات.

وقال أبو سعيد[١٩٣] (رحمه الله): «يعجبني أن يأخذ ماله، إذا كان يعلم أنّ له في الأصل فيما لا يشكّ فيه، ولا يرتاب، وليس يبطله عندي استعمال الشاهدين بالزور، ولا يحرم عليه ماله بذلك، ولكنه يؤثمه الأمر بشهادة الزور، إذ هي باطلة، ولا يكون ابطاله بوجه من الوجوه، مما يحرم عليه حلاله»[١٩٤].

---

[١٩٢] أبو عبد الله محمد بن محبوب بن الرحيل بن هبيرة القرشي، كان رأس علماء الإباضية بالمشرق مع أبيه، وكانت إقامته بمكة ثم انتقل إلى عمان وبها توفي في صحار سنة ٢٦٠ هـ. وينسب له من الكتب سيرته إلى أهل المغرب في ٧٥ جزءا. عمرو خليفة النامي، أجوبة ابن خلفون: ص١١٢.

[١٩٣] خميس بن سعيد بن علي بن سعود الشقصي الرستاقي، من إباضية عمان (١٠-١١هـ / ١٦ -١٨م) والمعلومات عنه ضنيّة كما يشير إلى ذلك محقق الكتاب: «كتاب منهج الطالبين»، راجع: خميس بن سعيد الرستاقي، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، تحقيق سالم بن أحمد الحارثي، نقلا عن كتاب البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية، تأليف فرحات الجعبيري: ج١، ص٢٢١.

[١٩٤] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص١١٣.

منهم من يقول يشهدون بها كما علموا لأن الله يقول: ﴿**وما شهدنا إلاّ بما علمنا وما كنا للغيب حافظين**﴾[يوسف/٨٢]. ومن كانت عنده شهادة فارتدّ أو نافق ثم تاب من بعد ذلك وأصلح جازت شهادته إذا شهد بها،

قوله منهم من يقول يشهدون بها كما علموا[١٩٥]: ينظر ما معنى هذا القول كيف يشهدون ما علموا مع أن فرض المسألة في الريبة وهي ما إذا انتقلوا عن العلم إلى الشك، ومعلوم أن العلم هو الإعتقاد الجازم، والشك هو تردّد النفس في الشيء، والجزم والتردّد متنافيان، وكأنه أراد أن الشاهد تحقّق البعض وتردّد في الزائد، فيشهد بما تحقّق، ويترك الزائد المشكوك فيه، وهذه الصورة جوّزها في الديوان حيث قال: «وإن أيقنوا بعض الدّين [وتشاكل عليهم البعض الآخر][١٩٦] فإنهم يشهدون بما تبيّن لهم من ذلك وأيقنوه»[١٩٧]. ولعلّ الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في مثل هذه الصورة، وأما لو ارتاب الشاهد في شهادته بحيث لم يتحقّق منها شيئا فينبغي أن لا يجري فيها خلاف، وقد جزم في الديوان بعد جوازها حيث قال: «ولا يجوز للشهود أن يشهدوا إلاّ كما أخذوا الشهادة، وإن تشاكل عليهم مقدار الدين أو من أي جنس كان، أو تشاكل عليهم حلول الأجل أو ما أشبه هذا فلا يشهدون، ولا يشتغلون بقول الخصم في ذلك دون الآخر، وكذلك قول الشهود فيما بينهم لا يشتغلون بقولهم، ومنهم من يقول في الأمناء يقتدي بعضهم ببعض في ذلك»[١٩٨].

أقول ظاهر القرآن يدلّ على القول الثاني قال البيضاوي في قوله تعالى: =

---

[١٩٥] كذا في النسخة المعتمدة وغيرها، بينما في الحواشي الثلاث المعتمدة قوله: منهم من يقول يشهدون بما علموا ...، ولعلّ هذا راجع إلى وجود نسخة غير التي بحوزتنا، أو إلى النسّاخ.

[١٩٦] إضافة من الأصل.

[١٩٧] الديوان: ج٢، ورقة ٢٠ أ.

[١٩٨] الديوان: ج٢، ورقة ٢٠ أ.

ومن أقرّ لرجل أنه باع شيئا معلوما من ماله لرجل مسمى أو وهبه له على نحو ما يجوز الإقرار فإنه يشهد للمقر له بذلك إذا جحده الذي أقرّ له.

وكذلك إن قرّ رجل لرجل أنه اشترى من فلان شيئا معلوما بكذا أو كذا من الثمن فإنه يشهد للبائع إذا جحده وذكر أنها نزلت على أبي

= ﴿**أن تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الآخرى**﴾: «علّة اعتبار العدد أي لأجل أن إحداهما إن ضلّت الشهادة بأن نسيتها ذكّرتها الأخرى».[١٩٩] والله أعلم.

ثم ظهر أنّ الآية في اعتبار العدد في النساء، أعني في كون المرأتين بمنزلة رجل واحد، فلا تدلّ الآية على ما نحن فيه، والله أعلم.

قوله على نحو ما يجوز الإقرار: كأنه يشير إلى التفصيل في الإقرار بين الجائز اللازم وغيره. قال في الديوان: «وروي عن النبيء ﷺ أنه قال: «إقرار الرجل على نفسه أكبر من الشهادة عليه»[٢٠٠]، وأجمع العلماء أنّ إقرار الأحرار البالغين العقلاء من الرجال والنساء جائز عليهم ومواخذون به سواء في هذا الموحدون والمشركون، إلاّ إقرار المستكره والمحجور عليه مَالُهُ والمفلس فإنه لا يجوز عليهم إقرارهم في أموالهم واختلفوا في إقرار المعدم بعدما أقام إليه صاحب الدّين»[٢٠١].

قوله فإنه يشهد للمقرّ له: قال المحشّي (رحمه الله) «ظاهره إن لم يعاين الحوز والقبول، والظاهر أنه لا يحكم له بذلك حتى يثبت القبول والحوز أيضا عند بعضهم»[٢٠٢].

أقول محل التردّد فيما إذا لم يشهد على إقراره بالهبة والحوز، وقد وقعت =

---

[١٩٩] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ص٦٤.

[٢٠٠] أورده الشوكاني في نيل الأوطار: ج٨، ص٢٩٦. وقال: متفق عليه من حديث عمران بن حصين

[٢٠١] الديوان: ج٢، ورقة ١ و.

[٢٠٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

يحيى الفرسطائي[٢٠٣] فشهد بها كذلك.

ومن اشترى فدانا من رجل بمحضر من الشهود ثم باعه أو وهبه والشهود الأولون حاضرون لذلك ثم رجع إليه بوجه من الوجوه بمحضر من الشهود الأولين، ثم عارضه البائع الأول الذي كان أصل الفدان من عنده، فإن الشهود يخبرون بالخبر أنّه له بالشراء من عند هذا الرجل، ثم

= هذه القضية في زماننا بأن كتب الوالد هبته على أولاده بيده، وذكر فيها القبول والحوز ولم يعاين غيره من الشهود ذلك فتردّد الفقهاء الحاضرون في المجلس في جواز ذلك وعدم جوازها، ومنشأ التردّد هل قوله في الوثيقة قبل وحاز ذلك من قبيل الشهادة على ما وهب، وقد ذكر في الديوان: «أنّه لا تجوز الشهادة على ما باع ولا على ما وهب ...»[٢٠٤]، أو من قبيل الإقرار ثم راجعنا المسألة فألفيناها جائزة، وأنها من قبيل الإقرار لا من قبيل الشهادة على ما تصدّق به فوقع الحكم بجوازها ولزومها والله أعلم.

قوله فشهد بها كذلك: إنما نبّه على جواز الشهادة بها لأنه يتوهم عدم جواز الشهادة بها حيث لم يدع أولا إلى تحمّل الشهادة بها، وهذه المسألة مفهومة من قول الشيخ فيما تقدّم، وشهادة السماع لازمة لمن سمعها ولو لم يدع إليها.

قوله فإن الشهود يخبرون بالخبر أنه له بالشراء: قال المحشي (رحمه‌الله): «وذلك =

---

[٢٠٣] أبو يحيى بن أبي القاسم الفرسطائي النفوسي من أعلام الإباضية في القرن الرابع الهجري، أخذ العلم عن أبي هارون الجلالمي، وهو من يتامى مانو، إذ توفيّ أبوه في المعركة سنة ٢٨٣ هـ، وكان قد زار البقاع المقدسة مع والديه، وسافر إلى بلاد السودان فوجد ملكها نحيلا ضعيفا فذاكره بالإسلام حتى أسلم وأسلمت معه رعيته. الشماخي، السيّر: ص٣١٠. معجم أعلام الإباضية: ج٥، ص٧١٠، رقم ١٠٦٩.

[٢٠٤] الديوان: ج٢، ورقة ١٤ ب.

يخبرون ببيعه أو هبته، ثم يشهدون بعد ذلك أنّه له بالشراء أو بالهبة من عند البائع الآخر أو الواهب.

ومن اشترى فدانا ثم استحق بعضه ثم أنعم بالباقي فقعد فيه ثم عارضه البائع في البقية فإن الشهود الذين حضروا لذلك يخبرون الخبر أنه له بالشراء من عند هذا الرجل، وقد استحق بعضه وأنعم بالباقي، ويقعده فيه الحاكم.

ومن اشترى فدانا فباع بعضه أو وهبه ثم عارضه فيه البائع فلا يشهد له الشهود بذلك، لأنه لا تجوز التجزئة في الأصل، وكذلك إن عارض البائع الأول المشتري الآخر أو الموهوب له في تلك

= لأنّهم لا يشهدون في شيء واحد إلاّ شهادة واحدة». وكتب عليه أيضا قوله: «إنّما يخبرون الخبر ولا يشهدون لتعدّد المخبر به وهم لا يجمعون شهادات مختلفة»[٢٠٥].

قوله الذين حضروا لذلك: الإشارة راجعة إلى الأمور الثلاثة من البيع واستحقاق البعض والإنعام بالباقي كما يدلّ عليه ما بعده، والله أعلم.

قوله ويقعده فيه الحاكم: قال المحشي (رحمه الله): «يعني فلا يخرج من يده إلاّ بالبينة العادلة، فإن عدمت فلا يمين عليه كما سيأتي إن شاء الله في مسألة المشهور والحيازة»[٢٠٦].

---

[٢٠٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[٢٠٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

التسمية فلا يشهدوا له أيضا، وأما إن عارضه البائع الآخر فإنهم يشهدون له عليه.

وإذا كان لرجل على رجل مائة دينار بالسلف أو غيره بحضرة من الشهود فقضى له فيها دابة أو متاعا أو فدانا أو دارا أو ما أشبه ذلك فاستحق ذلك الشيء أو أخرج في قضائهما انفساخ فللشهود أن يشهدوا له بالأصل الأول.

وإذا كان لرجل على رجل دين مما يكال أو يوزن فقال: للشهود اشهدوا لي ببعضه أو اتركوا البقية حتى أدعوكم إليه ففي ذلك قولان:

منهم من يقول يشهدون له. ومنهم من يقول لا يشهدون له بها إلاّ كما أخذوها.

وإن شهدوا له ببعض ثم دعاهم ليشهدوا له بالبقية فإنهم يشهدون له به على القول الأول، وأما الأصل فلا يجوز فيه هذا.

وإذا ادعى رجل على رجل بعشرة دنانير فأتى بشاهدين

قوله وأما إن عارضه البائع الآخر: الأولى البائع الثاني، وإنما جازت شهادتهم للثاني لأنه ليس فيه جميع شهادات في واحدة كما تقدّم وا لله أعلم.

قوله فللشهود أن يشهدوا له بالأصل: قال المحشي: «إنما جاز هنا للشهود أن يشهدوا بالأصل الأول وهو مئة دينار لأن ذلك القضاء لا عبرة به حيث استحقّ الشيء أو ظهر فيه الانفساخ فكأنه لم يقع بينهما قضاء»[٢٠٧].

---

[٢٠٧] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

فشهد أحدهما بخمسة والآخر بعشرة فلا تجوز شهادتهما في بعض قول الفقهاء. وقال بعضهم بجوازها على الخمسة التي اتفقا عليها. وأما إن شهد أحدهما بعشرة وشهد الآخر بخمسة عشر فلا تجوز شهادتهما.

وإذا شهد الشهود بالدنانير ثم نزعوا قولهم من نقصان الدنانير فلا يضر ذلك شهادتهم، وإن نزعوا قولهم من دينار واحد أو من بعضه فلا تجوز شهادتهم، ما لم يحكم الحاكم بالدنانير على المشهود عليه، فإذا حكم فلا يشتغل بقولهم.

قوله فشهد أحدهما بخمسة والآخر بعشرة إلى قوله: **وأما إن شهد أحدهما بعشرة وشهد الآخر بخمسة عشر**: أقول ظاهر فصل الصورة الثانية بـ: «أما» إنها لا تصح قولا واحدا، ولعلّ الفرق بينهما أنّ الصورة الأولى أحد الشاهدين وافق المدّعي لفظا ومعنى. والثاني وافقه في البعض، والثانية زاد على ما ادّعاه فكذّبه فسقطت بيّنته، والله أعلم.

قوله ثم نزعوا قولهم: قال المحشي (رحمه‌الله): «كأن يشهدوا مثلا بعشرة دنانير، ثم يقولون بعد ذلك مثلا كلّ دينار منها ناقص في الوزن كذا، أو خمسة منها ناقصة كذا وكذا حبة فإن ذلك لا يضرّ شهادتهم»[٢٠٨].

قوله من دينار واحد: قال المحشي (رحمه‌الله): «كأن يشهدوا مثلا بعشرة ثم يقولون إلاّ دينارا أو إلاّ نصف دينار مثلا»[٢٠٩].

قوله ما لم يحكم الحاكم بالدنانير: أقول حيث كان الحاكم لا يشتغل بقولهم بعد=

---

[٢٠٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢٠٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

وإذا كان لرجلين شهادة عند أناس فلا يشهدوا بها لأحدهما دون الآخر حتى يحضرا جميعا. وكذلك إذا كان لرجل عند أناس شهادة على رجلين فلا يشهدوا له بها على أحدهما دون الآخر.

فإذا كان لرجل على رجل دين مما يكال أو يوزن بشهادة الشهود فمات المدعي فللشهود أن يشهدوا لبعض الورثة ويأخذ جميع الورثة بتلك الشهادة.

وكذلك إن مات المدعى عليه وترك ورثته فليشهدوا لصاحب الدين على بعض ورثة المدعى عليه دون بعض، ويغرم الورثة بتلك الشهادة جميعا،

= الحكومة فهل يضمنون للمحكوم عليه ما زاد بشهادتهم قياسا على ما ذكروا في الرجوع عن الشهادة بعد الحكم، أو يفرق بين نزع القول والرجوع، لم يظهر لي فرق بينهما، والله أعلم.

قوله عند أناس: أي شهود.

وقوله لأحدهم: المناسب لأحدهما لأنّ المحدّث عنه رجلان[٢١٠].

قوله فمات المدّعي: أي من له أن يدّعي قاله المحشّي[٢١١].

قوله فللشهود أن يشهدوا لبعض الورثة: قال المحشّي (رحمه الله): «المراد أنهم يشهدون له بمقدار حصّته لأنه تجوز تجزئة الشهادة فيما ذكر، والظاهر أنهم يبيّنون أنّ ذلك من قبل موروثهم بدليل قوله، ويأخذ جميع الورثة بتلك الشهادة»[٢١٢].

---

[٢١٠] وهو ما أثبتته النسخة الأصلية التي اعتمدناها.

[٢١١] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢١٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

وأما إن كانت شهادة عندهم لرجل على الأصل والحيوان وغير ذلك مما لا يدخله المكيال والميزان فمات المدعي فلا يشهدوا لورثته حتى يحضروا جميعا، وإن مات المدعى عليه فليشهدوا للمدعي على بعض ورثة المدعى عليه ويؤخذ سائر الورثة بتلك الشهادة.

وإذا كان لرجل على رجل ديناران فمات الذي له الديناران وترك ابنين فاستمسك ورثة المدعي بسهمه فجحده فانتفى من البينة فحلّفه ثم أتى وارث آخر فأدى البينة فلا تقبل له.

= **قوله فليشهدوا للمدّعي على بعض الورثة:** قال المحشّي (رحمه الله): «وذلك لأنّ هذا ليس من التجزئة في الشهادة، لأن صاحب الشهادة يأخذ جميع الأصل مثلا بتلك الشهادة بخلافه في المسألة الأولى، والله أعلم»[٢١٣].

قوله فلا تقبل له: قال المحشّي (رحمه الله): «يؤخذ منه أنّ المذهب أن اليمين الفاجرة تقطع الحقوق، ولأن الشهادة لا تكون باطلة من وجه»[٢١٤].

أقول هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال ذكرها في الديوان ولم يرجح شيئا منها حيث قال: «ومن استمسك برجل عند الحاكم فأنكر المدّعى عليه فحلّفه الحاكم فأتى المدّعي بالبيّنة بعد ذلك، فإنّ اليمين أحقّ أن تردّ بالبيّنة العادلة، ومنهم من يقول: حيث حلّفه الحاكم فلا تقبل بيّنته بعد ذلك ومنهم من يقول: إذا كلّف الحاكم البيّنة قبل أن يحلف المدّعى عليه، فقال ليس لي بيّنة، أو قال كانت لي بيّنة وقد تركتها، أو قال قد أبطلتها فحلفه لي ثم أتى بعد ذلك بالبيّنة فلا يشتغل به =

---

[٢١٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢١٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

وإذا باع رجل لرجل نصف فدانه أو وهبه له بحضرة من الشهود ثم باع له النصف الباقي أو وهبه له بحضرة من الشهود الأولين فعارضه فيه البائع أو الواهب فإن المدعي يدعي النصف الأول ثم يشهدوا له به، ثم

= الحاكم، وإن لم يذكر أنه كانت بيّنة أو لم تكن فحلّفه له الحاكم، ثمّ أتى بعد ذلك بالبيّنة، فإن الحاكم يقبل بيّنته ويحكم له بالمال»[٢١٥].

وذكر في المنهاج أقوالا كثيرة في هذه المسألة، وأنّ القول بأنّ البيّنة تسمع بعد اليمين هو قول الشافعي، وأبي حنيفة، وهو قول الربيع من أصحابنا. وأنّ القول الثاني هو قول أبي عبيدة، وعلّله بأنّ استحلافه لخصمه وهو يعرف بيّنته ترك منه لها، قال والقول الأول يعني قول أبي عبيدة أكثر لأن اليمين جعلت لقطع الخصومة. وروي عن النبيء ﷺ أنه أتاه آت فقال: «يارسول الله إنّ فلانا أخذ مالي ومنعني، أو قال: جحد لي حقي؟ ـ أو كلام هذا معناه ـ فقال النبيء ﷺ: أعندك بيّنة؟ قال: لا؟ قال: فيمينه، فقال يا رسول الله إذا يحلف ويذهب مالي، فقال النبيء ﷺ ليس لك إلاّ ذلك[٢١٦]»[٢١٧].

أقول حيث ثبت عن النبيء ﷺ هذا الحديث كما رواه أيضا صاحب الإيضاح[٢١٨]، وصحّ صاحب المنهاج أنّه الكثير، وهو قول أبي عبيدة فكيف يعدل عنه فينبغي التعويل عليه خصوصا إذا علم بيّنته كما أفهمه قول صاحب المنهاج بقوله: «وهو يعرف بيّنته، وأما إذا لم يعرف بها فحلّفه ثم وجد بيّنة فينبغي العمل بقول =

---

[٢١٥] الديوان: ج٣، ورقة ٣و.

[٢١٦] رواه أبو داود في الأقضية، باب الرجل يحلف على علمه ... رقم٣٦٢٣ من حديث وائل.

[٢١٧] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٥١.

[٢١٨] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٦، ص١٤٨.

يدعي النصف الآخر فيشهدوا له به، ولا يشهدوا له بهما في مرة.

وإذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير بالسلف ثم أسلفه بعد ذلك عشرة أخرى فلا يشهدوا له بالعشرين في مرة واحدة، ولكن يشهدوا له على كل عشرة وحدها كيف أخذوا للشهادة[٢١٩].

وإذا اشترى رجلان فدانا فمات أحدهما فورثه الآخر وعارضه البائع في الفدان، فإن الشهود يشهدون له ويخبرون كيف دار إليه بموت شريكه.

وإذا اشترى رجلان من رجل فدانا فاقتسماه فعارض البائع أحدهما في سهمه فلا يشهدوا له وحده، فقيل له: أرأيت إن دعوهما جميعا إلى الشهادة فقال: الله أعلم.

وإذا باع رجل لرجل فدانا ثم أحدث فيه غروسا، أو أزالها منه،

= الربيع لأنه الموافق للقولين من الأقوال الثلاثة المنقولة عن الديوان»[٢٢٠]. والله أعلم.

قوله ولا يشهدوا له بهما في مرة: قال المحشي (رحمه الله): «لأنهم لا يغيرون الشهادة عما أخذوها»[٢٢١].

قوله فقال: الله أعلم: قال المحشي (رحمه الله) : «إنما توقّف (رحمه الله) لأنك إذا نظرت إلى ما أحدثاه من القسمة، لم تجز شهادتهما لما تضمنت من التجزي في الشهادة في الأصل، وإذا نظرت إلى اجتماعهما في الدعوى جازت، وحيث كان ذلك =

---

[٢١٩] أي بأي طريقة أدّوا بها تلك الشهادة، ولو كان واحد وحده متفرقا عن الآخر كتابة أو شفاهيا أو غير ذلك ...

[٢٢٠] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص٥٢.

[٢٢١] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

أو صيره صاحبه فدادين شتى، أو حفر فيه غيرانا، أو حوله بوجه من الوجوه، أو حدثت فيه ثمار أدركت، أو لم تدرك، أو كانت فيه ثمار لم تدرك فأدركت، فزالت فعارضه البائع، فإن الشهود يشهدون له، ثم يخبرون بكل ما حدث فيه، أو أزال منه، فإن لم يخبروا به فأتى البائع بخبر أمينين من قبل أن يحكم الحاكم بها، فإنه لا يحكم بتلك الشهادة. ومنهم من

= وجب التوقف والله أعلم»[٢٢٢].

قوله فأدركت: قال المحشي: «وأما إذا لم تدرك فكأنها لم تحدث لأنها تابعة للشجر»[٢٢٣].

قوله فأتى: «أي البائع بدليل التفصيل بين حكم الحاكم وعدم حكمه، وبدليل ما بعده أيضا»[٢٢٤]. قال المحشي (رحمه الله): «ولفظ البائع ثابت في النسخة التي بيدي»[٢٢٥]. والله أعلم.

قوله فإنه لا يحكم بتلك الشهادة: قال المحشي (رحمه الله): «يعني لنقصانها حيث لم يخبروا بذلك حين الشهادة، وأما على القول الثاني فيرى أن ذلك الإخبار في الحقيقة مقيد للشهادة ما لم يكن الإخبار بذلك من الشهود الأولين لما تضمنه من التجزي والله أعلم»[٢٢٦].

---

[٢٢٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ (بتصرف).

[٢٢٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

[٢٢٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

[٢٢٥] وهو ما أثبتته النسخة المعتمدة.

[٢٢٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

يقول أن يحكم بها إلاّ أن يأتي أولئك الشهود بأنفسهم، وأما إن حكم الحاكم فلا يرد شيئا مما حكم بذلك، وكذلك إذا اتصلت الأرض و لم يخبر كل واحد منهم بذلك، فأتى البائع بأمينين يخبران بذلك قبل الحكم، فالجواب فيها كالتي قبلها على ما ذكرنا من الاختلاف.

وإذا شهد شاهدان على شيء فارتدا أو نافقا قبل أن يحكم الحاكم فلا يحكم الحاكم بشهادتهما، وتركنا ما اختلفوا فيه في المرتد[٢٢٧]. وأما إن ماتا أو مات أحدهما أو تجننا فإنه يحكم في ذلك كله، وكذلك إن مات

قوله إلاّ أن يأتي أولئك: قال المحشي (رحمه‌الله): «يعني لأنها تتضمن التجزي في شهادتهم حيث لم يخبروا بذلك أولا والله أعلم»[٢٢٨].

قوله وكذلك إذا اتصلت الأرض: لعلّ صورتها أن يشتري المشتري قطعتين أو قطعات من الأرض ثم يصيرها قطعة واحدة، ويصل بعضها ببعض، فيكون على العكس مما سبق أن يشتري فدانا ويصيره فدادين، فإن عارضه البائع وأراد الشهود أن يشهدوا بالبيع فلابدّ من الإخبار بما وقع في تلك الفدادين من صيرورتها فدانا واحدا، والله تعالى أعلم.

قوله وأما إن ماتا أو مات أحدهما أو تجنّنا فإنه يحكم بهما: أقول في المنهاج خصّ عدم شهادتهما في الحدود وأجازها في الحقوق كالمصنّف حيث قال: «وإذا شهد عند الحاكم ثم مات أو غاب أو جنّ أو غلب على عقله، فإن الحاكم يجيز شهادته في الحقوق، ولا تجوز في الحدود والقصاص، ولأنه بمنزلة =

---

[٢٢٧] انظر صحيفة ٥٣ من هذا الكتاب.

[٢٢٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

المدعي أو مات المدعى عليه فإنه يحكم في ذلك كله، وكذلك إن مات الحاكم أو عزل من غير حدث في الإسلام فحدث حاكم آخر فإنه يحكم بما صحّ عند الأول. وأما إن عزل بحدث فلا يحكم الحاكم الآخر بذلك، والله أعلم.

قال: وتجوز شهادة الملك بالميراث والشراء والهبة والحيازة والنتاج.

وتجوز شهادة الوالد لابنته على النكاح والطلاق والمراجعة، وكذلك الابن يشهد له بالنكاح والمراجعة والعتق إذا كان عبدا.

وقال الشيخ ﷺ في الشهداء إذا شهدوا قبل أن يسألهم الحاكم عليها، فلا تجوز شهادتهم. وروي أيضا عن الشيخ أبي زكرياء اللالوتي ﷺ أنه رخص لهم أن تجوز شهادتهم، لأنه حين قال للمدعي إن كانت

= الميت»،[٢٢٩] يعني: لأن شرط العمل بالشهادة في الحدود أن يقيموا على شهادتهم إلى أن يشرعوا في الحد، والله أعلم.

قوله وتجوز شهادة الوالد لابنته على النكاح والطلاق والمراجعة: أقول: تقدّم له (رحمه الله) في ذلك قولان، وتقدّم نقل توجيه كلّ من القولين من حاشية النكاح[٢٣٠] ولعلّ اقتصاره على أحد القولين هنا يدلّ على اختياره، والله أعلم.

قوله في الشهداء إذا شهدوا قبل أن يسألهم: أقول هذه المسألة غير ما تقدم في قوله والشهادة لازمة لمن سمعها، ولو لم يدع إليها، لأنّ ما تقدّم معناه ولو لم =

---

[٢٢٩] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج١٠، ص١١٠ .

[٢٣٠] المحشّي، حاشية على كتاب النكاح: ص٣٠، أنظر ص٥٤ من هذا الكتاب.

لك بينة فات بها، فيكون لهم ذلك مثل إن قال لهم إن كانت عندكم شهادة فبلغوها، وأما إن شهدوا قبل أن يسألهم صاحب الشهادة فلا تجوز شهادتهم.

وإذا أراد الشهود أن يشهدوا بشهادة كانت عندهم في الأصل فلا يشهدوا حتى يقولوا شهادة الصفة عندنا، أو شهادة البتات، فإذا قالوا شهادة الصفة فليشهدوا بها. ثم يقول الحاكم للمدعي ايت بأمينين يعرفان ذلك الفدان، فإن أتى بهما فليبعث الحاكم أيضا أمينيه هو، فإذا جاؤوا عند الفدان، قال لهما أمينا الرجل لأميني الحاكم: هذا الفدان الذي شهد عليه فلان بن فلان وفلان بن فلان عند الحاكم لفلان بن فلان، فإذا جاء أمينا الحاكم فليقل كل واحد منهما قد أرانا الأمناء الفدان الذي بعثتنا إليه الذي شهد عليه عندك فلان بن فلان وفلان بن فلان أنه لفلان بن فلان.

وأما البتات فإنه يبعث معهم الحاكم أمينيه فيقولان لهما هذا الفدان الذي شهدنا عليه بشهادة البتات[٢٣١] عند فلان بن فلان الحاكم

= يطلبها صاحبها، وأما هنا شهدوا قبل أن يسألهم الحاكم، وتقدم ما في المسألة الأولى من التفصيل، وفي هذه المسألة قولان، كما هو ظاهر والله أعلم.

قوله وأما إن شهدوا قبل أن يسألهم صاحب الشهادة فلا تجوز شهادتهم: يفيد ذلك بما تقدّم نقله في الحاشية عن المنهاج[٢٣٢]، والله أعلم.

---

[٢٣١] البتات: من البتّ وهو القطع.

[٢٣٢] انظر صحيفة ٦٠-٦١ من هذا الكتاب.

لفلان بن فلان، فيأتي أمينا الحاكم فيقول له كل واحد منهما: قد أرانا فلان بن فلان وفلان بن فلان الفدان الذي شهداه عندك لفلان بن فلان بشهادة البتات، فإذا شهدا فليحكم الحاكم على الفدان، ويقول الحاكم: الفدان الفلاني الذي لفلان بن فلان في مكان يسمى بكذا وكذا بكله وكل ما فيه من الناس إلى الناس قد حكمته لفلان بن فلان بشهادة الأمناء، وليس عليه ذكر ذلك الأمناء إلاّ ما يكسره العلم، فإذا لم يستثن ذلك وانكسر فهو ضامن، وأما إذا شهد الشهود ولم يذكروا شهادة الصفة ولا شهادة البتات، ثم ذكروا بعد ذلك، فلا تقبل شهادتهم. وإذا عرف الحاكم الفدان الذي أراد أن يحكمه أو يقعد فيه أو يحلف عليه، فليس عليه في ذلك إرسال الأمناء سواء في ذلك شهادة الصفة أو البتات، وكذلك إذا أراد أن

قوله إلاّ ما يكسره العلم: قال المحشي (رحمه الله): «بأن يكون في الأمناء الذين يأتي بهم المشتري لإراءة الفدان عيب لم يطلع عليه الحاكم فأفهم في الأمناء فإنه يضمن إذا لم يذكرهم بأسمائهم حين ظهر عيبهم وبطل بهم الحكم والله أعلم»[٢٣٣].

قوله فإذا لم يستثن: قال المحشي (رحمه الله): «لعلّه لم يستثن، والمعنى أنه لا يذكر اسم الأمناء، ولكن يقول إلاّ ما يكسره العلم بأن يكون فيه عيب لم يطّلع عليه فيخرجه بقوله إلاّ ما يكسره العلم، فإذا لم يذكر ذلك وانكسر فإنه يضمن الظاهر أن الإستثناء في قوله إلاّ ما يكسره العلم [منقطع]»[٢٣٤].

---

[٢٣٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

[٢٣٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و. والنسخة التي اعتمدناها أثبتت ما استحسنه الشيخ أبو ستة (رحمه الله).

يحكم على الدمنة بجميعها أو تسمية منها، فليس عليه في ذلك إرسال الأمناء، وليس على الشهود أن يذكروا أيضا عند الشهادة شهادة الصفة أو البتات، وليس عليهم أن يذكروا أيضا من الناس إلى الناس في الشهادة، وكذلك في البيع والصداق، وإن ذكروه فلا يضرهم ذلك، وكذلك إذا شهد الشهود للمرأة على الدمنة في الصداق، وذكروا أمكنة لم تدخل في الصداق فليس عليهم معرفة تلك الأمكنة، وليس أيضا على الحاكم أن يعرفهم إذا أراد إن يحكم، والله أعلم وأحكم.

أقول: ما ترجاه المحشي (رحمه‌الله) في النسخة التي بيدي كذلك، والله أعلم.

قوله الدمنة: قال المحشي (رحمه‌الله): «المراد بهذا في اصطلاح أهل الجبل جميع ما يملكه الإنسان في البلد مثلا»[٢٣٥].

أقول ذكر في الإيضاح: «أن من باع دمنة لا يحتاج إلى التحديد».[٢٣٦] ولعلّه هو معنى قول المصنّف (رحمه‌الله): وليس عليهم أن يذكروا أيضا من الناس إلى الناس...الخ.

قوله وليس على الشهود أن يذكروا أيضا: قال المحشي (رحمه‌الله): «كما أنه ليس على الحاكم الإرسال»[٢٣٧].

---

[٢٣٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[٢٣٦] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ١٥٣ .

[٢٣٧] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

باب في استيداع الشهادة

والإستوداع[٢٣٨] في الشهادة جائز ما خلا الحدود فلا يجوز فيها الإستوداع، ولا يجوز للشهود أن يستودعوا شهادة كانت عندهم إلاّ بإذن صاحبها، ويشهدون بها كما يشهدون بها عند الحاكم، وقيل: بجواز

قوله في الشهادة: قال المحشي: «أي على الدمنة أو التسمية منها، وكذلك البيع والصداق، أي إذا وقعا فيما ذكرا»[٢٣٩].

قوله في استيداع: قال المحشي (رحمه الله): قال في الديوان[٢٤٠]: «وإنما يقول الشاهدان إذا أرادا أن يستودعا شهادتهما في الأمناء، يقول: كل واحد منهما شهدت أن لهذا الرجل على هذا الرجل، أو على فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا من قِبَل كذا وكذا، فإن طلب أن تشهدا له فأشهدا له على ما أشهدتكما عليه، فإني شهدت به، ومنهم من يقول: لا يحتاج أن يزيد إنّي [قد][٢٤١] شهدت به، لأنه قد شهد بذلك في أول كلامه، ومنهم من يقول ... الخ»[٢٤٢].

قوله ما خلا الحدود: زاد في الديوان: «والقصاص فلا يجوز فيهما الإستوداع»[٢٤٣].

---

[٢٣٨] كذا في النسخ المعتمدة، وقد استعملها الشيخ هنا على الأصل، والصحيح الاستيداع لمناسبة الكسرة فتقلب الواو ياء حسب قاعدة الإعلال.

[٢٣٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[٢٤٠] الديوان: ج٢، ورقة ٢٢ أ.

[٢٤١] زيادة من الأصل.

[٢٤٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[٢٤٣] الديوان: ج٢، ورقة ٢١ ب.

الخبر عنهم[٢٤٤] في ذلك، ولا يجوز استوداع الشهادة إلاّ عند السفر البعيد، والمرض الشديد، وأما غير ذلك فلا، ولا يجوز استوداع الشهادة إلاّ في الأمناء، وقيل أيضا بجواز [استوداعها][٢٤٥] في غير الأمناء إذا رضي صاحبها بذلك، ولا تؤخذ إلاّ من الأمناء في الدين، ويجوز الرد فيها ما لم

قوله إلاّ عند السفر: قال المحشي (رحمه‌الله): «لعلّ المراد من غير إذن صاحبها. كما يؤخذ من الديوان»[٢٤٦].

أقول: وعبارة الديوان: «واستوداع الشهادة عند أصحابنا جائزة في جميع الشهادات إلاّ في الحدود والقصاص فلا يجوز فيهما الإستوداع، ولا يستودع الشهود شهادتهم إلاّ بإذن صاحب الشهادة، إلاّ إن خافوا على أنفسهم الموت بالمرض والسفر، فإنهم يستودعونها، ولا يحتاجون في ذلك إلى إذن صاحب الشهادة»[٢٤٧].

فظاهره أنّ خوف الموت بالمرض والسفر ليس بقيد في احتياج الشاهد في الإستوداع إلى إذن صاحبها، فإن خاف ذلك لم يحتج إلى الإذن، وإلاّ فلا بدّ من الإذن بخلاف عبارة المصنّف فإنها صريحة في أنّ الشاهد لا يستودع شهادته إلاّ في المرض الشديد وعند السفر، فليتأمل، والله أعلم.

قوله ولا يؤخذ إلاّ من الأمناء في الدين: قال المحشي يعني دون الأمناء في =

---

[٢٤٤] في نسخة (أ)، (ج)، (د) عندهم.

[٢٤٥] إضافة من نسخة (ب).

[٢٤٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[٢٤٧] الديوان: ج٢، ورقة ٢١ ب.

يتوارى بعضهم عن بعض، وإذا نزع الشهود الأولون قولهم فلا يشهد الآخرون بها، وليس على الشهود إذا شهدوا عند الحاكم بشهادة الاستوداع ذكر من أخذوها عنه إلاّ أن يقولوا شهادة الإستوداع عندنا، وإن ذكروا عمن أخذوها عنه فلا يبطل ذلك شهادتهم.

ويستودع الواحد في الإثنين فصاعدا وهم بمنزلة رجل واحد وإن كثروا.

وإن مات أحدهم أو غاب أو ارتدّ أو زال عقله فلا يشهد

= الأموال: «وإن جازت شهادتهم عند بعضهم»[٢٤٨].

أقول: يؤخذ من مجموع كلام المصنف (رحمه الله): أنّ شهادة الإستوداع لا تؤخذ إلاّ من أهل الولاية، ويضعها ويستودعها الشهيد في الأمين مطلقا، وأما صاحب الديوان فليس في عبارته زيادة (في الدين) حيث قال: «ولا يأخذوها إلاّ من الأمين»[٢٤٩]. والله أعلم.

قوله إلاّ أن يقولوا شهادة الإستوداع عندنا: قال في الديوان: «وذلك إذا أخذها الإثنان عن واحد، وأما إن أخذها واحد عن واحد فيما يجوز فيه ذلك فلا يخبر بأنها شهادة الإستوداع، وإن أخبر أنه أخذ عن واحد فلا يجوِّز الحاكم شهادته وحده، فإن أراد بذلك بطلان شهادته فهو ضامن، وإن لم يرد ذلك فليس عليه شيء»[٢٥٠].

---

[٢٤٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[٢٤٩] الديوان: ج٢، ورقة ٢١ ب.

[٢٥٠] الديوان: ج٢، ورقة ٢٢ أ.

الآخرون بها، وقيل[٢٥١] في المريض أن يستودع الواحد في الواحد، ونهاية الوديعة في الشهادة أن يستودع الواحد في الإثنين، والإثنان في الأربعة، والأربعة في الثمانية، ولا يجاوزوا ذلك.

وتستودع المرأة في المرأتين، وفي رجل واحد لأنه بمنزلة المرأتين، يستودع الرجل في الرجل الواحد وفي المرأتين.

قال: ولا يجوز الاستوداع في الخبر والتهمة والتزكية والتجريح.

قوله وقيل في المريض أن يستودع الواحد في الواحد: قال في الديوان: «وإنما يستودع الشهادة واحد في اثنين إلاّ في المرض والسفر فإنه يستودع فيهما واحد في واحد، وهو قول أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة ﷺ، وذكر عن ضمام[٢٥٢] (رحمه الله): أنه قال: يستودع واحد في واحد في جميع ما يجوز فيه الإستوداع»[٢٥٣].

قوله والاثنان في الأربعة: قال المحشي: «أي الإثنان اللذان استودع فيهما الواحد والأربعة في الثمانية، أي الأربع الذين استودع فيهم الإثنان المستودع فيهما، والله أعلم»[٢٥٤].

---

[٢٥١] في نسخة (ج)، (د) وقال.

[٢٥٢] ضمام بن السائب البصري العنبري العماني، أحد أئمة الإباضية بالبصرة، وأحد التابعين من طبقة أبي عبيدة وأحد شيوخها، أخذ العلم عن الإمام جابر أبي الشعثاء، وكان متبحرا في العلوم، حافظا لكتاب الله، سريع القراءة. مفتي الإباضية في موسم الحج أيام أبي عبيدة، روى عنه الربيع بن حبيب أحاديث، كما جمع أبو صفرة رواياته في كتاب سمّاه: «روايات ضمام». الشماخي، السيّر: ص٨٦. الدرجيني، الطبقات: ج٢، ص٢٤٦.

[٢٥٣] الديوان: ج٢، ورقة ٢٢ أ.

[٢٥٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

وإذا كانت شهادة عند رجل بالبتات فاستودعها في أناس بالبتات فإن الآخرين يشهدون بالبتات، وإن لم يعرف الآخرون ذلك الأصل فيوريهم لهم المستودعون وإن لم يورهم إياه، فالله أعلم وأحكم، ويخبرون بأنها عند الأولين بالبتات، والله أعلم وأحكم.

مسألة في الخبر

قال الشيخ ﷺ وأكرم مثواه وقدس روحه: يجوز خبر الأمناء في النكاح والموت والنسب ما لم يكن الإنكار بين الخصمين، فإذا وقع الإنكار فلا يجوز الخبر فيما ذكرنا إلاّ الشهادة، والخلافة لا يجزي فيها[٢٥٥] إلاّ الشهادة، وقيل بجواز الخبر فيها، والرهن يجزي فيه الخبر مع إنكار

خاتمة: تشتمل على فائدتين:

إحداهما: أنّ من باع شيئا أو وهبه بحضرة الشهود فاستودع الشهود شهادتهم في البائع، أو الواهب فلا يشهدوا بها، ومنهم من يقول يشهدون بها.

ثانيهما: من تجوز شهادته من المخالفين، فإنه يجوز لهم أن يستودعوا فيمن كان مثلهم، وكذلك المشركون فيما بينهم على هذا الحال. انتهى من الديوان[٢٥٦] والله أعلم.

قوله وقيل بجواز الخبر: قال المحشي: «وهذا القول هو الذي اقتصر عليه في الديوان، حيث قال: «أو قالوا هذا خليفة فلان على ماله، أو على أولاده أو على أو =

---

[٢٥٥] في نسخة (ج) فلا يجزيهم فيها ...

[٢٥٦] الديوان: ج٢، ورقة ٢٢ ب.

الراهن، وقيل لا يجوز فيه إلاّ الشهادة إذا أنكر الراهن، وأما القسمة بين الشركاء وغيوبة الغائب، وحضوره، وحدوث المضرات، وإثباتها، ونزوعها فيجزي في ذلك الخبر دون الشهادة، ولو كان على الإنكار، وكذلك في فساد المواشي في الأصول، والقصاص في الجروح، وقيمة العناء في الإجارات ويجزي في هذا أيضا الخبر، ولو قالوا في هذا كله شهدنا ما ضرّهم ذلك، وإذ انكسرت شهادة الشهود فلا يبلّغوا الخبر ولا يتّهموا، وإذا لم يشهدوا جاز الخبر.

وإذا بطلت شهادة الشهود فإن المدعي يدرك اليمين على خصيمه إذا كان أصل الدعوة صحيحا، وإن لم تكن صحيحة فلا يدرك اليمين.

ويجوز مشهور أهل الجملة في موت الغائب، وإثبات النسب

= على وصيّته، أو على ما أشبه ذلك من الحقوق ...»[٢٥٧] الخ»[٢٥٨].

قوله فلا يبلغوا الخبر ولا يتهموا: قال المحشي: «وذلك أنّ الأمناء يجوز لهم أن يبلغوا الخبر فيما يجوز فيه ذلك كما تقدم، ويجوز لهم أن يتهموا في التعديات والأنفس دون المعاملات والحدود، ويعتبر الحاكم قوله فيسجن الحاكم المتهم كما بيّن في محله، وهؤلاء قد زالت أمانتهم فلا يقبل قولهم، والله أعلم. ويحتمل أنّ المراد لا يبلغون الخبر، ويتهمون في الشيء الذي انكسرت فيه شهادتهم، ويدلّ له ظاهر ما بعده، والله أعلم. فليحرر»[٢٥٩].

---

[٢٥٧] الديوان: ج٢، ورقة ١٧ ظ.

[٢٥٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٢ ظ.

[٢٥٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

والنكاح والأياس والأميال ورؤية الهلال والإمامة في موضعها، ما لم تقع التهمة أو يقع الإنكار فيما تعلّقت فيه حقوق الناس قبل تبليغ المشهور. وبا لله التوفيق.

مسألة في التزكية وتجريح الشهداء

وإنما يجب للحاكم إذا شهد عنده الشاهد ولم يعرفه أن يزكيه الأمناء، وإنما يجزي في ذلك أن يزكي الإثنان الواحد، والأربعة اثنين، والثمانية أربعة، والستة عشر ثمانية

قوله مسألة في التزكية: قال في الديوان: «وأصل التزكية في اللغة: النماء والإرتفاع»[٢٦٠].

أقول المناسب للمعنى الشرعي هو المدح والتطهير، وقد ذكرهما في مختصر الصحاح حيث قال: «وزكى نفسه أيضا مدحها. وقوله تعالى: ﴿**وتزكيهم بها**﴾ [التوبة/١٠٣]، قالوا: تطهرهم بها»[٢٦١].

قوله ولم يعرفه: قال المحشي (رحمه الله): «يعني وأما إذا عرفه فإنه لا يقبل فيه التزكية»[٢٦٢].

قوله والأربعة اثنين: قال في الديوان: «وإن زكى أمينان أحد الشاهدين، ثم زكيا الآخر بعد ذلك فجائز، وإن انفرد كل واحد من المزكيين بواحد من الشاهدين بالتزكية فلا تجوز تزكيتهما حتى يزكي كلّ واحد من الشهود أمينان»[٢٦٣].

---

[٢٦٠] الديوان: ج٢، ورقة ٢٣ أ.

[٢٦١] الرازي، مختصر الصحاح: ص٢٧٣، مادة (زكى).

[٢٦٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢٦٣] الديوان: ج٢، ورقة ٢٣ ب (بتصرف).

ولا يجاوزون ذلك ولا يزكي الرجل إلاّ من كان عنده ثقة، أو من عرف على ما يشهد عليه، ولينزع منه تزكيته[٢٦٤] إذا حكم الحاكم ذلك، فإذا نزعها قبل أن يحكم الحاكم فلا يحكم بتلك الشهادة، وإن لم ينزعها منه حتى حكم الحاكم بها قضية أخرى

قوله ولا يجاوزون ذلك: قال في الديوان: «إلى اثنين وثلاثين»[٢٦٥]. قال المحشي (رحمه الله): «ويمكن التوفيق بينهما بأن يحمل كلام المصنف على الشاهد الواحد وكلام الديوان على الشاهدين»[٢٦٦].

قوله أو من عرف: قال المحشي (رحمه‌الله): «أي بأن يعرف بأنّ شهادته حق»[٢٦٧].

قوله حتى حكم الحاكم: قال المحشي (رحمه‌الله): «هذا إذا لم يغيب، وأما إذا غابوا ففيه أقوال راجع الديوان»[٢٦٨].

أقول عبارة الديوان: «وإن زكى الأمناء الشهود مرة واحدة فحكم بهم ثم أتوا بعد ذلك أخرى فشهدوا عنده في خصومة أخرى فإنه إن كان معهم في المنزل ولم ير منهم شرًّا فإنه يحكم بهم، وإن غابوا عنه سنة أو أكثر فلا يحكم بهم، ومنهم من يقول: أربعة أشهر، ومنهم من يقول: يحكم أبدا ما لم ير منهم ما يبطل شهادتهم»[٢٦٩].

---

[٢٦٤] في نسخة (ج) وينزع منه تزكية.

[٢٦٥] الديوان: ج٢، ورقة ٢٣ ب.

[٢٦٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢٦٧] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢٦٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢٦٩] الديوان: ج٢، ورقة ٢٣ ب.

فالمزكون ضامنون لذلك إذا شهد الشاهد بباطل ما لم ينزعوا منه تزكيتهم، ويجوزه أيضا الحاكم في الشهادة ما لم ينزعوا منه تزكيتهم أو يحدث فيه أمر يمنعه من جواز الشهادة، ولا بأس أن يزكي أحد الشاهدين صاحبه، ولا يزكي الوالد شهود ولده في الأموال، ولا يقبل الحاكم التزكية عن من عرف بسوء الحال.

والتزكية جائزة في الظهور والكتمان، وإذا أراد الرجل أن يزكي الشاهد فإنه يقول: هذا الرجل عندي أمين مزكى.

قوله فالمزكون ضامنون ...الخ: ينظر هل يضمنون في الحكم فقط، أو يضمنون فيما بينهم وبين الله أيضا، فإن ضمنوا فيما بينهم وبين الله فهي مصيبة خفية، جلّ الناس عنها غافلون، وذلك على ما شهدناه يزكي الرجل من كان في زعمه أمينا في الأموال، ولا ينازعه من ذلك قط، ولا يدري ما يحدث بعد ذلك من إحسان أو إساءة، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله، نعم إن حدث فيه ما يمنعه من جواز الشهادة كالجنون فقد استراح المزكي من النزع، والله أعلم.

قوله وإذا أراد الرجل أن يزكي الشاهد فإنه يقول هذا الرجل أمين مزكى ...الخ: قال في الديوان: «وإنما يقول المزكون إذا أرادوا أن يزكوا الشهود أنّ هؤلاء الشهود ثقات عندنا جائزون في الشهادة، أو يقولون هم مسلمون، أو مؤمنون، أو صالحون، أو صادقون، أو ضارون، أو متّقون، أو يقولون هم أمناء مزكون عندنا، أو يقولون لا نعرف فيهم إلاّ الخير، فقولهم في هذا كله تزكية لهم، وإن قالوا هذا الرجل عندنا مزكى فلا يجوز قولهم في هذا، فإن قالوا أمينا مزكى =

وتجريح الشهداء جائز في الظهور، وأما في الكتمان فلا، وتركنا ما وراء ذلك من الإختلاف.

والتجريح إذا شهد شاهدان على رجل بشيء من الحقوق، فأتى المشهود عليه بشاهدين فيجرحانهما، وذلك أنهما يخبران أن هذين الشاهدين يعملان الكبائر، ولا يحسنان وضوءهما، ولا يعرفان التحيات، أو ممن يمسح على الخفين في الوضوء، أو ما أشبه ذلك، وإن أراد المدعي أيضا أن يأتي بشاهدين آخرين يجرحان هؤلاء الذين جرحوا شهوده فله ذلك، وكذلك ما لم يبلغ التجريح بين شهود المدعي والمدعى عليه، والله أعلم وأحكم.

مسألة في الدعاوي والشهادات

وإذا ادّعى رجلان فدانا أو دارا فادعاه أحدهما بالشراء، وادعاه الآخر بالهبة فلا يقعد كل واحد منهما فيه لصاحبه، وكذلك إن ادعاه

= فذلك جائز»[٢٧٠].

قوله وتجريح الشهداء جائز في الظهور: أقول ظاهر كلام الديوان جوازه في الحالين، حيث قال: «والتجريح في قولنا جائز في جميع الشهادات في الأموال والأنفس وما دونها، والحدود والنكاح والطلاق والعتاق وغيره من الحقوق كلها، وإنما يجرّح الشاهدين شاهدان أمينان لكل واحد منهما، وإن جرّح شاهدان واحدا من الشاهدين أولا ثم رجعا إلى الآخر فجرّحاه فإنّ تجريحهما جائز، وكذلك إن =

---

[٢٧٠] الديوان: ج٢، ورقة ٢٤ أ.

أحدهما بالميراث، وادعاه الآخر بالهبة، أو بالشراء، أو بالحيازة، فلا يقعد كل واحد منهما فيه لصاحبه، ومنهم من يقول من ادعاه بالحيازة هو القاعد فيه دون من ادعاه بالميراث، أو بالشراء، أو بالهبة، ثم مدعي الميراث، ثم مدعي الهبة، ثم مدعي الشراء.

وإذا ادّعى رجلان في فدان فادعاه أحدهما كله، وادّعى الآخر بعضه أو تسمية منه، أو ادّعى الأشجار دون الأرض. قال الشيخ ﷺ لا يقعد كلّ واحد منهما لصاحبه فيما تنازعا فيه، وأما الذي لم يتنازعا فيه فقد قعد فيه من ادعاه، وقال غيره: من ادّعى الكل فهو القاعد فيه.

وكذلك من ادّعى الجوالق وما فيها من الطعام، وادّعى الآخر ما فيها دون الجوالق، أو ادّعى الجوالق دون ما فيها، فجواب الشيخ ﷺ فيها مثل جوابه في التي قبلها، وقال غيره بما ذكرنا من الاختلاف.

وإذا ادّعى رجلان دابة فادعاها أحدهما بالشراء، وادّعاها الآخر

= جرّحاهما بمرّة واحدة فإنه جائز»[٢٧١]. قال: «ويجوز تجريح النساء إذا كنّ مع الرجال، ولا يجوز تجريحهنّ إذا لم يكن معهنّ الرجال، ولا يجوز تجريح غير الأمناء من الناس»[٢٧٢].

قوله الجوالق: كالغرائر ونحوها[٢٧٣].

---

[٢٧١] الديوان: ج٢، ورقة ٢٤ أ.

[٢٧٢] الديوان: ج٢، ورقة ٢٤ أ.

[٢٧٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

بالنتاج، فالقاعد فيها من ادّعاها بالنتاج.

وإذا ادّعى رجل نفي شيء وهو في يد أحدهما فالقاعد فيه من كان الشيء في يده[٢٧٤] وعلى من ادّعاه وليس هو في يده البيّنة، ولا يمنع أيضا من كان ذلك الشيء في يده من استخدامه لذلك الشيء، وأما أن يبيعه، أو يهبه، أو يصيّره فيما فيه ذهاب العين فلا يجد ذلك حتى يوقّف عليه صاحب البيّنة، أو يحلّفه عليه.

وإذا عرف الأمناء شيئا مما تقبضه الأيدي في يد رجل ثم تنازعه هو ورجل آخر عند الحاكم فإن الأمناء يبلغون له أنهم عرفوا ذلك

قوله وهو في يد أحدهما: قال المحشي (رحمه الله): «يعني بخلاف الأصول فإنه سيأتي أنه لا يمين فيه على القاعد والله أعلم، فليحرر. الفرق والظاهر أنه عدم الإنتقال بالجواز فيما ينتقل، والانتقال به فيما لا ينتقل، والله أعلم»[٢٧٥].

قوله مما تقبضه الأيدي: قال المحشي (رحمه الله) : «الظاهر إنما قيّد به ليكون عليه اليمين عند عجز صاحبه عن البيّنة كما يفهم من قوله أولا، أو يحلّفه عليه يعني بخلاف ما لا تقبضه الأيدي من الأصول، فإنه سيأتي أنه إذا أقعده فيه الحاكم بالمشهور فعجز صاحبه عن البيّنة فإنه لا يمين عليه كما سيأتي، والله أعلم، فليحرر»[٢٧٦].

---

[٢٧٤] هذا طبقا لقاعدة: «اليد دليل الملك».

[٢٧٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢٧٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

الشيء في يد هذا الرجل [دون هذا الرجل][٢٧٧]، ويكون هو القاعد فيه.

وإذا ادعى رجلان دابة وقد مسكها أحدهما من رجلها والآخر من رأسها، فالقاعد فيها من أمسكها من رجلها، وكذلك إذا ركبا عليها القاعد فيها من ركب قدام صاحبه، وإن أمسكاها من رسنها جميعا فمن تمسك منها بيده عند رأس الدابة[٢٧٨] فهو القاعد فيها، ومنهم من يقول القاعد فيها من أمسكها من حيث تمسك.

وإذا ادعى رجلان في شيء أحدهما عبد والآخر حُرٌّ فادّعاه العبد أنه لمولاه، وادعاه الحر لنفسه، والشيء في أيديهما جميعا فأتى كل واحد منهما بالبيّنة فهو بينهما نصفان بين الحر وبين مولى (أي: سيد) العبد.

وكذلك إن ادعى رجلان شيئا وهو في أيديهما جميعا فأتى كل واحد منهما ببينة فهو لأعدلهما شهادة، فلا يلتفت في ذلك إلى كثرة الشهود، فإذا تكافأت البينتان في العدالة فهو بينهما نصفان، وإذا لم تكن لهما بينة فليحلف كل واحد منهما أنه له دون صاحبه، فيقسمانه بينهما نصفين فمن أبى منهما على اليمين فليس له شيء.

قوله فأتى كل واحد منهما ببيّنة: قال المحشي (رحمه‌الله): «يعني وأما إذا أتى بها القاعد وحده فإنها تقبل»[٢٧٩].

---

[٢٧٧] إضافة من نسخة (ج).

[٢٧٨] في نسخة (أ) و(ج) فمن مسك منهما بيده عندما يلي رأس الدابة ... .

[٢٧٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

وأما إن اختصما في شيء وهو في أيديهما جميعا فجعلاه في يد أمين حتى يأتي كل واحد منهما ببينة إلى أجل أجّله لهما الحاكم، فقال كل واحد منهما لذلك الأمين إن لم آت ببينة يوم كذا وكذا فادفع هذا الشيء إلى صاحبي، فإنه يدفعه له كما أمره، وليس عليه شيء ولا تنفعه شهادته إن أتى بها بعدما دفع الأمين الشيء إلى خصمه.

وكذلك إن ادعى رجل امرأة أو عبدا فضرب له الحاكم أجلا يأتي فيه ببينة، فإن لم يأت بها عند الأجل فليحجر عليه الحاكم أن لا يقرب المرأة ولا العبد، فلا تنفعه شهادته إن أتى بها بعد ذلك لأن حجر الحاكم مثل حكمه.

وإن ادعى رجلان في شيء فادعاه أحدهما لنفسه وادعاه الآخر أنه رهن عنده أو وديعة أو أمانة أو عارية، فمن نسب الشيء إلى غيره في تلك الوجوه فهو القاعد فيه دون من ادعاه لنفسه، ومنهم من يقول القاعد فيه من ادعاه لنفسه دون خصيمه.

وإذا ادعى رجلان شيئا وهو في يد أحدهما فهو القاعد فيه دون صاحبه، وعلى المدعي البينة، وإن لم تكن له بينة فله اليمين على من كان الشيء في يده، وإن أتى كل واحد منهما ببينة فهو للذي لم يكن الشيء في يده وتركنا ما اختلفوا فيه.

وإذا ادعى رجلان امرأة أو خادما عند الحاكم فاقعدتا في أنفسهما أحد الخصمين دون الآخر فهو للقاعد فيهما دون صاحبه، ومنهم من يقول لا يقعد فيهما بقولهما.

وإذا ادعى رجلان امرأة أو خادما عند الحاكم فاقعدتا في أنفسهما أحد الخصمين دون الآخر فهو للقاعد فيهما دون صاحبه، ومنهم من يقول لا يقعد فيهما بقولهما.

وأما إن قالت المرأة زوجي فلان بن فلان أو قالت الخادم سيدي فلان بن فلان غير الأول، فيرفع الحاكم الخصومة بينهما فيكون من نسبتا إليه أنفسهما هو القاعد فيهما، فإن أبى وانتفى منهما فيرجع الخصمان المدعيان على خصومتهما كما كانا.

وإن ادعى رجل عبدا وهو طفل، والطفل ينكر ذلك فلا يمنع من خدمته، وأما أن يبيعه أو يهبه أو غير ذلك مما يؤدّي إلى اتلافه وخروجه من ذلك البلد فلا يترك إلى ذلك، وعليه أيضا نفقته حتى يبلغ، وينصب الحاكم الخصومة بينهما، وأما إن خاف عليه أن يتلفه فيجعله في يد أمين وينفق عليه الذي ادعاه حتى يبلغ، وأما إن ادعاه الطفل أنه مولاه وانكر هو أن يكون مولاه فلا يشتغل بقول الطفل في ذلك ولا يلحق عليه نفقته حتى يبلغ.

وإذا ادعى رجل إلى رجل أنه عبده فعليه البينة فإن أراد أن يحبسه

قوله **زوجي فلان**: يعني غير أحد الخصمين[٢٨٠].

قوله فإن أبى وانتفى منهما: بأن اعترف أن الزوجة والخادم ليستا له، فالخصمان الأولان على خصومتهما.

---

[٢٨٠] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

له الحاكم حتى يأتي ببينته فله ذلك وينفق عليه حتى يأتي بالبينة.

وكذلك المرأة إن ادعاها رجل والمرأة تنكر ذلك فكلفه الحاكم البينة إلى أجل معلوم، فإن طلب المدعي إلى الحاكم أن يحلفها بالأيمان أن تُوفِيَ عند أجل سماه له لشهادته فله ذلك، وإن طلب الضمين فله ذلك، وإن لم يجد ضمينا وأراد حبسها فله ذلك أيضا وعليه نفقتها حتى يأتي بالبينة، وكذلك العبد على ما ذكرنا، وإن لم تكن له بينة فله اليمين على المرأة، وكذلك العبد.

وكذلك أيضا إن ادعت المرأة على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد إلى رجل أنه مولاه فأنكر الرجل أن تكون هذه المرأة امرأته، أو أن يكون هذا العبد عبده فعلى العبد أو المرأة البينة، فإن لم تكن لهما بينة فعليه لهما اليمين، ولا تكون لهما نفقة عليه حتى يأتيا ببينتهما، وإن طلبت المرأة إلى الحاكم أن يحلفه لها بطلاقها ثلاثا أن يوفي لها عند إحضارها بالبينة فلها ذلك.

وكذلك إن ادعاها هو أيضا فلها أن يحلفه لها بطلاقها ثلاثا إن لم يأت ببينة عند الأجل الذي أجله لهما الحاكم.

وإن ادعت امرأة أمينة متولية إلى زوجها أنه طلقها ثلاثا وهو معروف بكثرة الأيمان بالطلاق، ولم تجد بينة فإن التهمة جائزة عليه، ولا يطلع من السجن حتى يقرّ بالرفع عنها، وقد فعل ذلك أبو موسى[٢٨١] في

[٢٨١] لعلّه يقصد به أبو موسى الجلالي، وقد تقدم تعريفه. (حقق).

ولايته لرجل فرفع نفسه لما رأى أنه يسجن، وللحاكم أيضا أن يحلفه بطلاقها ثلاثا لا يفترق معه أو بشيء يصل به إلى حنثه.

وقد فعل ذلك أبو عبد الله بن أبي عمرو[٢٨٢] أنه حلّف رجلا لا يغيب عنه، ثم دخل له في الحانوت فقال للمشائخ: قد تغيبت عنه، فقالوا له: نعم فحكم بفراقها.

وقد حكم في مثل هذا أيضا أنه حلّف رجلا على مثل ذلك أن يوفي إلى سجن بجادو[٢٨٣] في هذا اليوم وهما بشروس وذلك عند غروب الشمس، وهي أيضا على نواحي الجبال، وإنما طلب في ذلك حنثه واتبعه الأمناء حتى غابت الشمس.

وإذا ادعى العبد إلى مولاه أنه قد أعتقه فعليه البينة ولا يمنعه مولاه من طلب البينة، فإن لم تكن له بينة فله اليمين، ويمنع أيضا مولاه أن لا يخرجه من ذلك البلد حتى يأتي بالبينة عند الأجل الذي أجل له الحاكم.

وإذا اشترى رجل خادما فاستخدمها حتى مات فادعت عند الورثة أنها حرة فلا يثبت عليها الرق بذلك، وأما إن استخدمها حتى ماتت وتركت عنده أولادا فادعوا أنهم أحرارا فقد ثبت عليهم الرق

---

[٢٨٢] أبو عبد الله بن أبي عمرو بن أبي منصور إلياس التندمرتي، حي بعد (٣٥٧ هـ)، أحد شيوخ ناحية طرابلس بليبيا، قال عنه أبو زكرياء الورجلاني في سيرته: «... وكان شيخهم [أي ناحية طرابلس] ومن ترجع إليه أمورهم ... وكان هو الذي ولي أمورهم في ذلك الزمان». معجم أعلام الإباضية: ج٤، ص٤٩٠، رقم ٦٣٦ (بتصرف).

[٢٨٣] جادو: إحدى قرى جبل نفوسة بليبيا.

وعليهم البينة، لأن أمهم قد ماتت على الرق.

وإذا اشترى رجل أمة فولدت عنده أولادا فادعت أنها حرة و لم يجد مولاها البينة فسبيل أولادها كسبيلها إذا كانوا أطفالا وا لله أعلم.

وقال الشيخ ﷺ الإسلام هو القاعد في الناس من الشرك في موضعه، والحرية من العبودية، والطفولية من البلوغ، والحضور من الغيبة، والحياة من الموت، والحلال من الحرام، والطهارة من النجاسة. وا لله أعلم.

باب الدعاوي في المعاملات

وإذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير بالسلف فجحدهم له فأراد أن يستمسك به فإنه يقول للحاكم: اعطني حقي من هذا الرجل فيقول له الحاكم: ما تدعي قبله؟ فيقول لي: عليه عشرة دنانير بالسلف، فحبسهم لي فأعطنيهم منه، فيقول له الحاكم: ما تقول أنت فيما يقول، فيرد الجواب كما استمسك المدعي حرفا بحرف، فإن أقرّ أخذه بالأداء، وإن أبى أن يعطيه فيحبسه في السجن، وليس لسجنه وقت دون الأداء، وإن أبى أن يرد الجواب فليجبره على رد الجواب، وإن ردّ الجواب وأنكر

قوله في موضعه: قال المحشي (رحمه‌الله): «أي في بلد يكون الغالب فيه الإسلام، أي: التوحيد، بخلاف ما إذا كان الغالب فيه الشرك»[٢٨٤].

قوله وإن أبى أن يعطيه: أي بعد الإقرار.

قوله وقت دون الأداء ...الخ: قال المحشي (رحمه‌الله): «أي وقت ينتهي إليه، يعني إلاّ =

---

[٢٨٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

فليكلف الحاكم المدعي البينة فيضرب له أجلا يأتي فيه بالبينة إلى ذلك، فإن طلبه المدعي إلى الحاكم أن يحلفه له الحاكم في الأيمان ليوفي له عند حضور البينة فله ذلك، وإن طلبه إليه أن يعطيه حميلا فله ذلك أيضا. ورضى الحميل إلى الحاكم وليس إلى المدعي، وإن لم يجد الحميل فطلب المدعي أن يحبسه له في السجن فله ذلك، فإن أتى ببينة عند الأجل فشهدوا له على نحو الدعوة فيجبره الحاكم على أداء ما شهد به الشهود عليه، فإن لم تكن له بينة فأراد أن يحلفه فيقول للحاكم: حلّفه لي فيقول الحاكم: أنحلفه لك؟ فيقول: نعم. ثم يقول للمدعى عليه أتحلف له؟ فيقول: نعم. حلّفه لي، ثم يقول للمدّعى عليه: أتحلف له؟ فيقول له: نعم. [ثم] يكلّف المدعي أن يأتي بالمصحف فإن أتى به فليأخذه الحاكم منه فليستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ سورة والطور إلى قوله: ﴿**فويل**

= تبيّن إعساره كما هو معلوم»[٢٨٥].

قوله فليكلّف المدعي أن يأتي بالمصحف ...الخ: المصدَّر به في الديوان أنه يكلّف المدعى عليه بذلك ليعطي المدّعي، ثم ذكر القول الذي هنا ثانيا، قال: ليأخذ حقّه[٢٨٦].

قوله فليستعذ ...الخ: زاد في الديوان: «ويسمي، ويقرأ فاتحة الكتاب» وزاد أيضا: «بعد قراءة والطور إلى ما ذكر، ويقول: ﴿**ربّ أحكم بالحق وربّنا** -

---

[٢٨٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

[٢٨٦] الديوان: ج٣، ورقة ١ ظ.

يومئذ للمكذبين﴾[الطور/١-١١]، ثم يقول الحاكم للمدعي أتحلفه لك فيقول له: نعم حلفه لي، فيقول له الحاكم: أتحلف بالله الذي لا إله إلاّ هو الضار النافع المدرك المهلك المان على المسلمين المنتقم من الكافرين، وأن يَذَرَكَ إلى قوتك ويزوّي ما أحسن به إليك، وينزع البركة من بين يديك ومن خلفك، وأن يصيبك بما أنذر به في هذا المصحف، وأن يزوّي عنك ما أحسن به إليك، وينزع ما تيسّر به فيه إليك، أنت في هذا الوقت ما لهذا الرجل قبلك هذا الذي يدّعيه إليك لشيء يسميه من قبل كذا وكذا فيقول له الحاكم: حلفت فيقول له: نعم حلفت فيرفع له المصحف إلى وجهه فيقبله. فإن أبى أن يحلف فليسجنه حتى ينعم باليمين، وإن حلفه أيضا باليمين الغاموس دون المصحف فلا بأس.

وإن قال المدعى عليه يمين المضرة يدعي إليّ فلا يشتغل الحاكم بقوله في هذا أو في غيره من المعاملات فلا ينزع المدعى عليه من اليمين إذا وجب عليه بها، وإن قال: لست بأهل من يحلف بالمصحف فليكلفه الحاكم أن يأتي بأمينين يقولان للحاكم: هذا الرجل عندنا ليس بأهل من

= **الرحمن المستعان على ما تصفون**﴾ [الأنبياء/١١٢]»[٢٨٧].

قوله فيقول له نعم: عبارة الديوان: «ثم يقول: المنكر نعم، ووجهه في المصحف»[٢٨٨].

---

[٢٨٧] الديوان: ج٣، ورقة ١ ظ.

[٢٨٨] الديوان: ج٣، ورقة ١ ظ.

يحلف بالمصحف، وهذا إذا لم يعرفه الحاكم، وأما إن عرفه بالصلاح والولاية فلا يكلفه أن يأتي بالأمناء على ذلك فليحلّفه له بالغاموس.

وكذلك في جميع الأيمان ينزع فيها المتولى من يمين المصحف إن طلب ذلك سواء في التعديات أو في المعاملات ويحلفه بالغاموس إن أراد المدعي ذلك، وإن عرفه الحاكم بسوء الحال فلا يشتغل بادعائه أنه غير مستحق ليمين المصحف، وأما إن أجاب اليمين حين وجب عليه، ثم ادّعى أنه غير مستحق ليمين المصحف فلا يشتغل بقوله بعد إجابته لليمين، ومنهم من يقول له ذلك.

وكذلك إن أجاب اليمين في وجوه التعديات ثم ادّعى بعد ذلك يمين المضرة فلا يقبل منه ذلك، وأما إن أقرّ بأنه له عليه عشرة دنانير من قبل السلف أو غيره وقد استوفاهم أو أبرأني منهم أو أمرني أن أدفعهم إلى فلان بن فلان وقد دفعتهم إليه فعليه البينة في ذلك كله ويجزيه فيه الخبر عنه، فإن لم تكن له بينة حلف المدعي أنه ما استوفاهم منه ولا أبراه ولا أمره بدفعهم إلى فلان بن فلان ثم يؤدي المدعى عليه ما قال، وإن قال المدعي حلفه لي بأني قد استوفيت منه فليس له ذلك، وإن قال المدعى عليه لا أحلف حتى يحضر الدنانير فله ذلك.

وإن كان المدعي امرأة حاملة فلتأخذ الدنانير وله عليها أن تعطيه حميلا يأتي بها بعد وضع حملها فلتحلف، وإن طلب المدعى عليه أن

يحلفها بيمين الغاموس فله عليها ذلك ولو كانت حاملة، و[أما][٢٨٩] إن ماتت قبل أن تحلف أو قبل أن تضع حملها فورثتها يقومون مقامها ويحلفون على علمهم.

وكذلك إن مات المدعي قبل أن يحلف فورثته يقومون مقامه، وإن كان المدعي خليفة الغائب أو اليتيم فاستمسك بديونهم وأقرّ المدعى عليه، وادّعى أنّ الغائب قد استوفى أو أبى اليتيم فلا يعطَى ما أقرّ به ويحيي يمينه حتى يحضر الغائب أو يبلغ الطفل أو يفيق المجنون فيحلفهم، فيحلف اليتيم على علمه، وأما إن نسب المدعى عليه الاستيفاء إلى الطفل أو إلى المجنون فلا يشتغل بقوله، وإن ردّ الاستيفاء إلى الخليفة بنفسه فعليه أن يحلف، فإن لم يحلف فهو ضامن لذلك المال.

وأما إن أنكر المدعى عليه دعوة المدعي بوجه من وجوه المعاملات التي تردّ فيها الأيمان، وقال حلفه لي بأن له عليّ كذا وكذا من قبل كذا وكذا فله ذلك إن كان ذلك مما باشره المدّعي، وأما ما لم يباشره فلا يردّ عليه فيه اليمين.

ويردّ المدعى عليه اليمين على المدعي[٢٩٠] فيما يدعي قبَلَه ما لم

قوله التي تردّ فيه الأيمان: قال المحشي (رحمه‌الله): «أي التي باشرها بنفسه»[٢٩١].

---

[٢٨٩] إضافة من نسخة (ج).

[٢٩٠] في نسخة (ب) و(ج): ويردّ اليمين المدعى عليه على المدعي ...

[٢٩١] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ و.

يجبه، فإن أجابه فلا يدرك رده على المدعي، وإن ادّعى المدعي أن لا يحلف حتى يحضر المال فلا يدرك عليه ذلك، لأن المال لم يجب له حتى يحلف، وإن كان المدعي خليفة الغائب أو اليتيم أو المجنون أو امرأة حاملة فردّ عليهم المدعى عليه اليمين فليس عليه الأداء حتى يقدم الغائب فيحلف أو يفيق المجنون أو تضع المرأة حملها أو يبلغ الطفل فيحلفوا، لأن المال لم يجب لهم حتى يحلفوا.

قوله فيحلفوا: قال المحشي (رحمه الله): «أي: ولا يأخذون المال إلاّ بعد الحلف لأن المال ...الخ»[٢٩٢].

تنبيه: رد اليمين على من باشر الفعل بنفسه على ما فيه من التفصيل هو مذهب الربيع، وأما ابن عبد العزيز فقال: لا أحوّلها عن موضعها الذي وضعها فيه النبيء ﷺ.

قال في الديوان: «وإذا ردّ المدّعى عليه اليمين على المدّعي، ورضي بذلك المدّعي فلا يرجع عليه في قول ابن عبد العزيز، وقال لا أحوّلها عن موضعها الذي وضعها فيه رسول الله ﷺ، وقال الربيع بن حبيب رضي الله عنه: يجوز ردّها، وقال: لا أرى ردّها إلاّ عدلا، ويرجع اليمين على المدعي في المعلوم كلّها من التعديات والمعاملات، وأما المجهول فلا يرجع فيه ...» إلى أن قال: «وإن ادّعى رجل على رجل أنه أفسد في ماله بالتعدية و لم يجد البيّنة على من ادّعى عليه فردّ عليه المدعى عليه اليمين، وقال له: أحلف لي أني أفسدت في مالك، فأرغم لك؟ فلا يجوز ردّ اليمين في هذا، لأنه إذا حلف له على ذلك لم تنقطع دعواه، وكذلك إن أقرّ أنّه =

---

[٢٩٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

وأما إن ادّعى رجل على رجل أن له عليه عشرة دنانير بالسلف أو ما أشبه ذلك من وجوه المعاملات، فردّ الجواب المدعى عليه فأنكر وقال: ليس له عليّ عشرة دنانير بالسلف بل له عليّ خمسة بالسلف، فإنه يجبر على الخمسة التي أقرّ بها ويحلف على الخمسة الأخرى من غير استئناف الدعوة.

وأما إن استمسك به وقال: لي عليه عشرة دنانير بالسلف وأنكر المدعى عليه، وقال: ليس له عليّ عشرة دنانير بالسلف بل له عليّ عشرة دنانير بوجه كذا أو كذا من غير السلف، أو قال بل له عليّ عشرة أمداد شعيرا بالسلف أو ما أشبه ذلك مما خالف الدنانير، فلا يجبر على هذا الإقرار إلاّ بدعوة مستأنفة، ويكون الحاكم شاهدا عليه هو ومن حضر

= أفسد في ماله فأعطاه شيئا، فقال له: هذه قيمة ما أفسدت في مالك، وقال له المدعي: بقي لي عندك من قيمة ما أفسدت لي، وأنا أحلف لك، فلا يرجع عليه اليمين، لأنه إذا حلف أنه بقي عليه شيء فأتاه به أيضا فادّعى أنه بقي له عليه مما أفسده ...» إلى أن قال: «فتكون يمينه لا تنقطع بشيء، وإنما يرجع اليمين في شيء محدود أو معلوم، إذا حلف عليه المدعي صارت له، وانقطع عنه الدعوى، وأما هذا ونحوه فلا»[٢٩٣].

قوله إلاّ بدعوة مستأنفة: أي لأن دعوى المدّعي بعشرة دنانير، فلا يكون هذا الإقرار جوابا له، نعم قد أجابه بما أشغل ذمته به، فإن التفت إليه المدعي، وادّعاه زيادة على دعواه الأولى جبره الحاكم على ذلك، وإلاّ فلا، والله أعلم.

---

[٢٩٣] الديوان: ج٣، ورقة ٤ ظ.

معه في مجلسه.

وإن ادّعى عليه أنّ له عليه كذا وكذا قلل زيت أو قصع شعير بالسلف أو ما أشبه ذلك من الأوعية التي ليست بعيار فإنه يسترد له الحاكم الجواب، فإن أقرّ أخذه بالأداء وإن أنكر فليحلف له، ولا يكلف الحاكم[٢٩٤] المدعي البيّنة لأنّ البينة لا تقوم على شيء مجهول، ولا يرد فيه اليمين أيضا في هذا وما أشبهه ولو كان من المعاملات، ما لم يحضر ذلك الوعاء، فإذا حضر ذلك الوعاء فادّعى عليه أنّ له عليه كذا وكذا من قبل كذا وكذا بهذا الوعاء تجوز فيه البيّنة ويرد فيه اليمين، وأما إن ادّعى عليه أنّ له عليه شعيرا أو دراهم أو دنانير لم يعلم وزنها ولا عددها ولا كيلها بالسلف فلا يسترد له الحاكم الجواب، إلاّ أن يقول قد أعطيته مفتاح بيتي أو مفتاح خزانتي أن يسلف منه حاجته، وقد أسلف منه هذه الأشياء فمسكهم لي فليسترده الحاكم الجواب على هذا الحال، فإن أقرّ أخذه بالأداء فليؤد ما شاء، ويلحق عليه المدعي اليمين إن لم يبق عليه شيء ولو أنه أتى بما أراد وإن أنكره فله عليه اليمين، ولا تقوم البيّنة على هذا ونحوه

قوله ولو كان من المعاملات: أشار (رحمه الله) إلى منع رد اليمين في التعديات، وهو قول ذكره في الديوان حيث قال: «ومنهم من يقول لا يجوز رد اليمين في التعديات كلها، حاضرا كان أو غائبا، والله أعلم»[٢٩٥].

---

[٢٩٤] في نسخة (ج): سقطت كلمة الحاكم.

[٢٩٥] الديوان: ج٣، ورقة ٤ ظ.

ولا يرد فيه اليمين أيضا، وإن أقرّ المدعى عليه بذلك وادّعى أن المدعي قد استوفى فعليه البيّنة، فإن لم تكن له بيّنة فليحضر ما شاء وليحلف أنه ما بقي إليه شيء إن طلب إليه ذلك المدعي، ثم يحلف المدعي بأنه لم يستوف بعد ذلك فيؤخذ.

إذا ادعى رجل إلى رجل أن له عليه كذا وكذا دينارا من قبل بيع الأصل أو الثياب فإنه يستردده الحاكم الجواب ولو أنه لم يذكر اختلاف أنواع الأصل وأجناس الثياب.

وأما إن ادّعى عليه بأنّ له عليه كذا وكذا ديناراً من قبل بيع الحيوان أو الطعام فلا يستردده الحاكم الجواب حتى يذكر من أي جنس من الحيوان أو بأي نوع من الطعام، وليس عليه أن يذكر أسنان الحيوان وألوانها إلاّ في السلم، فعليه أن يذكر الأسنان وألوان الضأن، وأما الإبل والبقر والمعز فليس عليه أن يذكر الألوان، ويجزي عنه ذكر الأسنان، وإن

قوله ولا يرد فيه اليمين أيضا: أي لما تقدّم من أنها لا تردّ في المجهول.

قوله وإن أقرّ المدّعى عليه بذلك: أي بما لم يعلم كيلها ولا وزنها، فليحضر المدعى عليه ما شاء مما تبرأ به ذمته، ويحلف ما بقي عليه شيء إن اتهمه المدعي وطلب إليه ذلك، ثم لا يأخذه المدعي، ولا يتسلمه حتى إن لم يستوف دينه، هذا محصل كلام المصنّف، والله أعلم.

قوله لم يستوف بعد ذلك: أقول: بعدُ مبني على الضم، وليس مضافا إلى ذلك، حتى يكون معربا منصوبا، ولفظ ذلك معمول ليستوف، والمعنى: ثم يحلف المدعي أنه لم يستوف ذلك بعد فيأخذه، والله أعلم.

استمسك به فقال لي عليه كذا وكذا دينار من قبل بيع الذهب أو الفضة فلا يسترد له الحاكم الجواب خصمه[٢٩٦].

وكذلك كل ما لا يجوز بيعه إلاّ يدا بيد فلا يسترده الحاكم خصمه الجواب على ذلك.

وإذا سأل رجل رجلا سلف دينار فأعطاه له، ولم يقل: أسلفته لك فجحده له بعد ذلك، فله أن يستمسك به بأن له عليه دينارا بالسلف فأمسكه لي فأعطنيه منه إذا أعطاه أول مرة على حال السلف، وأما إن طلبه أول مرة أن يسلف له الدينار فأمره أن يرسله إليه مع عبده أو طفله

قوله وكذلك كلّ ما لا يجوز بيعه إلاّ يدا بيد: أقول: ومثل ذلك ما لا يجوز بيعه أصلا كالنمر والقرد وغير ذلك.

قوله مع عبده أو طفله: قال المحشي (رحمه الله): « يعني عبد الطالب أو طفله، بخلاف عبد المطلوب منه أو طفله فإنه إذا تلف يكون من ضمانه لأنه بمنزلته، كما يؤخذ مما ذكره صاحب الإيضاح (رحمه الله) في باب إرسال الدين، أقول: هذه المسألة مذكورة فيما يأمر به صاحب الدين غريمه أن يجعله لدينه في باب إرسال الدين، حيث قال: «وإن أمر صاحب الدين غريمه أن يقضي دينه لابنه الطفل، أو لعبده، أو لعبد غيره أو طفل غيره، وغيرهم من الناس، فأعطاه لهم الغريم كما أمرهم فقد برأ لفعله ما أمر به، وأما عبد الغريم أو طفله إن أعطاهما بإذن صاحب الدين فلا يبرأ به ذلك حتى يصل المال إلى صاحبه، لأنّ عبده وطفله بمنزلته، وعند بعض أنه يجزيه ذلك، ولم يعتبروا شيئا مما ذكرناه، وإن أمره أن يرسله مع من جاء به =

---

[٢٩٦] في نسخة (ب) و(ج): فلا يسترده الحاكم خصيمة الجواب على ذلك ...

أو غيره ممن أمره بإرساله إليه فأرسله إليه فتلف الدينار قبل أن يصل إليه فجحده له بعد ذلك، فله أن يقول يعطيني حقي من هذا الرجل لي عليه دينار بالسلف وليس عليه أن يذكر مع من أرسله إليه في دعوته، وإن ذكر ذلك فلا يضره ذلك فذلك أوثق له.

= من قِبَله من الناس فأرسله له فلا يبرأ به ذلك حتى يصل الدين إلى صاحبه، لأنّ هذا مجهول، والمجهول لا يصحّ الأمر فيه، وعند بعض أنه قد برأ حيث لم يخالف ما أمر به، وإن كان مجهولا، وأما إن سمّى له من يرسله معه فأرسله معه فقد برأ من الدين»[٢٩٧].

أقول ظاهر تصديره بالقول الأول هنا أيضا أنه الصحيح عنده، ولا يخفى ما فيه من الحرج إذا كان عاما في الديون والأمانات والودائع، فإنه كثيرا ما يقول صاحبها لمن هي قبله أرسله مع من تستحسن به، ويرسله مع من يحسن فيه الظن، فإن كان ضامنا فلا يرسل إلاّ مع من عيّنه له فربّما تخلّف المعيّن عن السفر لعذر من موت أو غيره فلا ينتفع صاحب المال بماله عند خوف الضمان على القول الأول.

والظاهر والله أعلم هو القول الثاني إذا أرسله مع الأمين لعدم المخالفة، وهو ما عليه عمل الناس في زماننا والله تعالى أعلم.

بقي النظر في كلام المحشي (رحمه الله) حيث فرض المسألة في ضياع الدين وتلفه، حتى أنه فصل بين عبد الطالب وطفله، وبين عبد الغريم وطفله، في اللزوم والضمان وعدمهما[٢٩٨]، وليس كلام المصنّف في التلف بل قال: «فجحده بعد =

---

[٢٩٧] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٦، ص١٢٠.

[٢٩٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

وإذا باع رجل لرجل أشياء مختلفة في صفقة واحدة بثمن معلوم فجحده المشتري ذلك، فإنه يقول في دعوته: لي عليه كذا وكذا ديناراً من قبل بيع كذا وكذا، ويذكر أجناس الأشياء على اختلافها فأمسكهم لي فأعطنيهم منه فليسترد له الحاكم خصمه الجواب، وأما إن باع له أشياء مختلفة في صفقات مختلفات بثمن معلوم فجحد له المشترك فأراد أن يستمسك به فإنه يقول: لي عليه كذا وكذا ديناراً كذا وكذا، منها من قبل بيع كذا وكذا، ومنها كذا وكذا من قبل بيع كذا وكذا فليسترد له الحاكم خصمه الجواب، وهذا إذا أراد أن يحلفه، وأما البيّنة فلا تقوم له على ذلك

= ذلك». وفي صورة الجحد لا فرق خصوصا مع قول المصنف أو غيره ممن أمره فجحده اللهم إلاّ أن يجاب عنه بأنه لم يقصد تفسير كلام المصنّف، بل قصد هذه المسألة استطرادا لفائدة جازاه الله بإحسانه وأدخله دار كرامته، والله أعلم.

قوله بثمن معلوم: قال المحشي (رحمه الله): «يحتمل أن يكون من غير تفصيل ما لكل واحد، فيكون ماشيا على القول بجواز ذلك، أو يكون مع التفصيل فيكون اتفاقا»[٢٩٩].

أقول: لم يبيّن ما هو المعمول من القولين على الإحتمال الأول، والمصدّر به في الإيضاح عدم الجواز، حيث قال: «ويجوز بيع الشيء الواحد بأثمان مختلفات، حضرت الأثمان أو لم تحضر، أو حضر بعضها، أو لم يحضر بعضا من جميع ما يجوز به البيع، وأما أشياء مختلفات بثمن واحد فلا يجوز إلاّ إن سمى لكلّ واحد منها ما ينوبه من الثمن، لأنه إن لم يسمّ صار ثمن كل واحد منها =

---

[٢٩٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

لأنّ الشهود لا يجمعون شهادات مختلفات في شهادة واحدة. وقال الشيخ ﷺ لا يجمع المدعي في دعوته دعوات مختلفات الأحكام شبه التعدّيات والمعاملات وما يتداوله الأيدي وما أشبه ذلك مما تختلف أحكامه، فلا يجمعهم في دعوة واحدة.

وإذا استمسك رجل برجل عند الحاكم بشيء معلوم فكلّفه الحاكم البيّنة على ذلك بعد إنكار خصمه فأراد أن يستمسك به بدعوة أخرى قبل انقضاء الدعوة الأولى فلا ينصت إليه الحاكم في تلك [الخصومة][٣٠٠]، وكذلك إن حكم له الحاكم بالدعوة الأولى فأراد أن يستمسك بمثلها فلا ينصت إليه أيضا إلاّ إن قال في أول ادعائه: لي دعاوي كثيرة مثل هذه الدعوة، أو تكون في دعوته زيادة أو نقصان أو اختلاف الأجناس أو يفترقوا

= مجهولا، وبعض جوّز ذلك لأنه صفقة واحدة، وعلى هذا يجوز وإن اختلفت الأثمان»[٣٠١].

قوله بمثلها: قال المحشي (رحمه الله): «كأن يكون كل منهما من المعاملة وأما بمغايرها فلا يجوز، لأنه تقدّم أنه لا يجمع دعوات مختلفات»[٣٠٢].

قوله أو اختلاف الأجناس: قال المحشي (رحمه الله):«كأن يكون جنسا ويبدّل له غيره»[٣٠٣].

---

[٣٠٠] أثبتناها من نسخة (ج)، بينما في نسخة (أ) و(ب) سقطت منهما كلمة الخصومة.

[٣٠١] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٥، ص١٩٤-١٩٥.

[٣٠٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

[٣٠٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

من عند الحاكم فيغيبوا عنه بقدر ما تقع المعاملات بينهما ثم يرجع بعد ذلك.

وأدنى ما يحلف عليه الحاكم في المصحف ربع دينار، وما دون ذلك فبأسماء الله، وأما الجواب فليستردده الحاكم على القليل والكثير ويجبر عليه، ويسترد الحاكم الجواب في الدعوة على دينار ودرهم ولا يسترده على دينار إلاّ درهما ولا على دينار إلاّ حبة،ويسترد على قيراط الذهب ولا يسترد على قيراط الفضة، وإنما يسترده في ذلك إذا استمسك المدعي بدراهم، ويسترد على الخراريب ويسترد على الدنانير البراهيمية والقاسمية وأما غيرها فلا، إلاّ إن ذكر المدعي السكة المعروفة، وإنما يجبر الحاكم على التسمية في الدينار على الدراهم ويسترد الحاكم الجواب على دينار ونصف، ومؤدي ونصف درهم ونصف، ولو لم يقل المدّعي دينار ونصف

قوله على دينار إلاّ درهما: قال المحشي (رحمه الله): « لأنّ هذا استثناء من غير الجنس»[٣٠٤].

أقول: ينظر ما الحكمة في عدم استرداد الجواب في مثل ذلك، وهو المسمى عند العربية بالإستثناء المنقطع، وهو واقع كثيرا.

قوله على التسمية في الدينار... الخ: قال المحشي (رحمه الله): « ذكروا في البيوع أنه لا يفارقه إذا وقع مثلا بتسمية من الدينار حتى يقبضها، لأن لا يؤدي إلى صرف المؤخر لعدم وجود التسمية، والله أعلم»[٣٠٥].

---

[٣٠٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

[٣٠٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

دينار، ومؤدي ونصف مؤدي وما أشبه ذلك، وإن قالها فهو أجود.

وإن ادعى رجل على رجل أنّ له عليه دينارا من قبل كذا وكذا ولم يذكر نقصانه فأقرّ بذلك المدعى عليه وقامت عليه البيّنة إنما يجبره الحاكم في ذلك على دينار وازن.

وإن ادّعى رجل إلى رجل أن له عليه كذا وكذا دينارا أو كذا وكذا مؤديا شعيرا فردّ المدّعى عليه الجواب فأقرّ، وادّعى أنه إنما عليه كذا وكذا دينارا بميزان بلدة سمّاها وكذا وكذا مؤديا شعيرا بعيار بلد فلان غير البلد الذي هما فيه فإنه يؤخذ على ما أقرّ به، فليحلف على ما بين الموازين والعيارات، وهذا إذا لم تكن له بيّنة على ما ادّعاه.

وإذا أسلف رجل لرجل شعيرا فلا يدركه عليه في غير ذلك البلد إلاّ أن يكون مما لا يأخذه الحميل، فإذا كان مما لا يأخذه الحميل فيدركه عليه في كلّ بلد إلاّ في الحجاز لا يدرك عليه شيئا، وكذلك غير ذلك من

قوله مما لا يأخذه الحميل: قال المحشي (رحمه‌الله): «هو ستة عشر، ويبة[٣٠٦] بوييبة، ابناين من عمنا أبي عزيز (رحمه‌الله)، وذكروا مقدار ذلك [نحو] ستة أصواع بالصاع الجربي، وعلى هذا فالظاهر أنّ المراد بالحميل: الحامل على الظهر، والله أعلم»[٣٠٧].

---

[٣٠٦] الويبة جمعه ويبات وهي: اثنان وعشرون أو أربعة وعشرون مُدًّا (المنجد في اللغة والأعلام: ص٩٢٢)، مادة: ويب.

[٣٠٧] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

الحبوب، وأما إن باع له سلعة بكذا وكذا من الشعير وما أشبه ذلك من الحبوب فإنه يدركها عليه في كلّ بلد.

والوجوه التي يقول فيها المدّعي لي عنده الوديعة والعارية والأمانة والمضاربة، والغلط والربا فيهما قولان، وما سوى ذلك فإنما يقول لي عليه كذا وكذا، والمستودع والمضارب والمستعار القول قولهم في اتلاف

أقول ذكر في حاشيته على البيوع بعدما ذكر ما تقدّم ما نصّه: « ولينظر ما الحكمة في أنّ ذلك وما دونه لا يدركه إلاّ في البلد الذي أقرضه إياه فيه، وأكثر من ذلك إذا أقرضه إياه يدركه في كلّ بلد إلاّ الحجاز والمناسب بحسب ما يظهر إنما هو العكس، والله أعلم، ولكن لا حظّ للنظر مع وجود الأثر»[٣٠٨].

قوله وكذلك غير ذلك من الحبوب: قال المحشي (رحمه الله): « يعني وأما الدنانير والدراهم فيدركها في كل بلد، لا فرق بين الحجاز و غيره، ولا بين القليل وغيره»[٣٠٩].

قوله والوجوه التي يقول... الخ: قال المحشي (رحمه الله): « هو مبتدأ وخبره قوله الوديعة وما عطف عليه، يعني: أنه لا يحتاج إلى ذكر العدد المدّعى به في هذه الوجوه، والغلط والربا فيهما قولان: هل يحتاج [فيهما][٣١٠] إلى ذكر أولا»[٣١١].

قوله القول قولهم: قال المحشي (رحمه الله): « ظاهره أنه مصدقون في ذلك من غير =

---

[٣٠٨] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٦، ص١٠٩ .

[٣٠٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

[٣١٠] هذه الإضافة سقطت من الحاشية.

[٣١١] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

الأشياء التي هي في أيديهم، وكذلك ورثتهم إن ادّعوا أن الأشياء قد هلكت في أيدي أبائهم، وأما إن ادّعوا أنها قد هلكت في أيديهم فلا يصدقون في ذلك، وأما إن أنكر المستودع والمضارب والمستعار من أن يكون عندهم شيء فقامت عليهم البيّنة في ذلك، ثم ادّعوا التلاف فلا يصدّقوا في ذلك إلاّ أن يأتوا بالبيّنة.

وإن أنكر المدّعى عليه ما يدّعوا قبله من الدعاوي، ثم ادّعى الإستيفاء فإن لم تكن لهم بيّنة فلا يدرك اليمين على المدعي بأنه لم

= يمين ولعلّهم إذا كانوا أمناء »[٣١٢].

أقول: ومع ذلك يشكل مع قول أصحابنا الأمينُ أمينٌ وعليه اليمين، على أنّ قوله: القول قولهم لا يفيد ظاهره أنه بغير يمين لما اشتهر من أنهم متى قالوا: القولُ قوله مع يمينه. قال صاحب الإيضاح (رحمه‌الله): في آخر المضاربة: «وإن اختلفا (يعني المضارب مع ربّ المال) في رأس المال فالقول قول المضارب، وعلى صاحبه البيّنة على الزيادة التي ادّعاها»[٣١٣].

ولا يقال إن المحشي (رحمه‌الله) استظهر ذلك من قوله بعد في حق ورثة المضارب، وأما إن ادّعوا أنها هلكت في أيديهم فلا يصدقون في ذلك، فيفهم منه أن المضارب مصدق فلا يمين عليه، لأنا نقول معنى قوله لا يصدقون لابدّ من إقامتهم البيّنة على عذرهم في هلاكها لأنهم غير مأذون لهم في التصرف في مال القراض بعد موت موروثهم، ونظير ذلك ما سيأتي قريبا في كلام المصنّف من قوله:«وإن أنكر المستودع والمضارب...» إلى أن قال: « فلا يصدّقون في ذلك =

---

[٣١٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

[٣١٣] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٧، ص٣٢.

يستوف، وكلّ ما وجب عند الحاكم بالإقرار أو بإقامة البيّنة، فادّعى المدعى عليه بعد ذلك أنه دفعه إلى المدعي فعليه البيّنة، فإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين على المدعي.

وكذلك الضمين والمستودع والمضارب والمستعير إذا قالوا لأصحاب الأشياء هذه أشياؤكم فالقول قولهم مع أيمانهم، وعلى أصحاب الأشياء البيّنة على تلك الأشياء أنها ليست بأشيائهم.

وكذلك المرتهن إذا دفع الرهن إلى الراهن بعدما أخذ حقه فقال الراهن هذا ليس رهيني فالقول قول المرتهن مع يمينه.

وكذلك الصنّاع إذا قالوا لأصحاب الأشياء هذه أشياؤكم التي أجرتمونا عليها فالقول قولهم مع أيمانهم، وعلى أصحاب الأشياء البيّنة،

= إلاّ أن يأتوا بالبيّنة، والله أعلم، فليحرر»[٣١٤].

قوله وكلّ ما وجب عند الحاكم ...الخ: الظاهر أن قوله وكل مبتدأ وخبره محذوف دلّ عليه ما قبله، أي: فلا يمين على المدعي بل لابدّ للمدعى من إقامة البيّنة حيث أنكر أولا.

قوله بالإقرار: قال المحشي (رحمه الله): «لعلّ المراد بعد الإنكار، وأما لو أقر ابتداء وادّعى الإستيفاء فإنه يدرك عليه اليمين كما تقدّم»[٣١٥].

قوله وكذلك الصنّاع إذا قالوا لأصحاب الأشياء ... إلى قوله وتركنا ما اختلفوا فيه: أقول نص الشيخ عامر (رحمه الله) في الإيضاح على أنّ هذا القول هو المأخوذ به غير أنّ نظره اقتضى خلاف ذلك، حيث قال: «وإن اختلف صاحب =

---

[٣١٤] أنظر ص من هذا الكتاب.

[٣١٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

وتركنا ما اختلفوا فيه، وإذا مات الصّانع فكلّ ما تركه في بيته أو في حانوته فورثته هم القاعدون فيه إلاّ ما قامت عليه البيّنة إنه لغيرهم.

وكذا إذا مات الرجل في بيت كان فيها بكراء أو بعارية فورثته هم القاعدون في ما كان فيه دون أصحاب البيوت إلاّ ما قامت عليه البيّنة أنه لغيرهم.

وإذا كان لليتيم خليفتان قد استخلفهما أبوه عليه معا أو عشيرته فمات أحدهما أو زال عقله فلا يسترد الحاكم الباقي منهما الجواب على

= الثوب والصبّاغ، فقال الصبّاغ هذا ثوبك، وقال ربّ الثوب ليس هذا ثوبي، فقد ذكر في الأثر أنّ القول قول الصبّاغ مع يمينه، وعلى صاحب الثوب البيّنة، ويجزيه الخبر فيها، فإن أتى بالبيّنة أنّ هذا ليس بثوبه فليؤخذ الصبّاغ أن يأتي بثوبه، وإن لم تكن له بيّنة حلف الصبّاغ بأن هذا ثوبه، ثم يأخذه صاحبه، فإن أيقن أنّ هذا ثوبه فليأخذه أيضا ...» إلى أن قال: « إن أيقن أنه ليس بثوبه فليقضه في ثوبه ...» إلى أن قال: « ومنهم من يقول في ذلك كلّه القول قول ربّ الثوب مع يمينه، وعلى الصبّاغ والغاصب، والمرتهن، البيّنة بأنه ثوبه» قال: «والقول الأول هو المأخوذ به».

والذي يوجبه النظر عندي هو القول الثاني لأن كلّ ثوب أتى به الصبّاغ فيقول ربّ الثوب: ليس هذا بثوبي فيحتاج فيه إلى البيّنة على القول الأول، وبتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية له، لأن الصباغ ربّما يتشاكل عليه الثوب و لم يعلمه، وا لله أعلم، قال: «وأما إذا قال ربّ الثوب هذا ثوبي، وقال الصبّاغ لا بل هذا ثوبك، فالقول قول الصباغ، وعلى ربّ الثوب البيّنة، لأنه مدّع لما في يد الصبّاغ =

ما يدّعى قبل اليتيم، ولا يسترد له أيضا فيما يدعيه لليتيم إذا علم الحاكم بذلك، وإن لم يعلم فليس عليه شيء، وكذلك الضمينان مثل الخليفتين.

= هذه المسألة بخلاف الأولى»[٣١٦].

أقول وقع في كلام الشيخ عامر (رحمه الله) تعارض حيث نصّ على أن القول الأول عليه العمل، واقتضى نظره العمل بالثاني، فإذا وقعت هذه النازلة فهل نعمل بما عليه العمل سابقا، أو بما ظهر للشيخ عامر (رحمه الله)، والظاهر والله أعلم العمل بما ظهر للشيخ لما ذكره الشيخ أحمد الشماخي (رحمه الله) في السيّر[٣١٧]، أن قوله هو المعتمد، كما هو معلوم. ونقل المحشي عبارة السيّر في أول كتاب البيوع[٣١٨]، كما يعمل بالوقوف عليه، ويدلّ لما قاله أيضا: «أن الشهادة على النفي من قبيل شهادة التهاتر، وهي غير مقبولة في مثل هذه الصورة»[٣١٩].

قوله وكذلك الضمينان مثل الخليفتين: ظاهره بل صريحه أن الضمينين إذا ضمنا رجلا في دين له على آخر، واستمسك المضمون له بأحد الضامنين عند الحاكم فلا يسترد الحاكم الجواب حتى يحضرا معا، وليس بظاهر بل المتبادر أنه إذا كان ضمانهما ضمان أداء فلا أقل من أن يغرم شطر ما ضمن فيه، ويتبع المضمون له الضامن الآخر بالشطر الباقي، ولكن لا حظّ للنظر مع وجود الأثر، وقد راجعت المنهاج في باب الكفالة والضمان ولم أجد فيه هذه الصورة، وهي تعدّد الضامن فليراجع، والله أعلم.

---

[٣١٦] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٦، ص٣٢٠-٣٢١ (بتصرف).

[٣١٧] أحمد بن سعيد الشماخي، السيّر: ج٢، ١٩٩.

[٣١٨] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٥، ص٣-٤.

[٣١٩] المحشي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٦، ص٣٢٠ (بتصرف).

وإذا كان لرجل على رجل دين أو كانت عنده وديعة فاستمسك به أحد من الناس فادّعى عليه إن ما كان لفلان بن فلان عليه بالسلف أو كان له عنده بالوديعة أو ما أشبه ذلك أنه له بالهبة من قبله وهذا الرجل يعلم ذلك فردّ المدعى عليه الجواب فأقرّ بذلك كلّه فلا يجبره الحاكم بإقراره ذلك لأنه إقرار على الغير، إلاّ أن تكون للمدعي بيّنة على ذلك، وإن أنكر ذلك المدعى عليه و لم تكن للمدعي بيّنة فله عليه اليمين بأنه لم يعلم أنه للمدعي بالهبة من قبل فلان بن فلان، وإن كانت له بيّنة فالخبر يجزيهم في ذلك كله.

قوله إذا كان لرجل على رجل دين... الخ: قال المحشي (رحمه الله): «يؤخذ منه جواز هبة الدين، ولعلّه مبنيّ على الراجح من المذهب من أن الهبة لغير الولد لا تتوقف على القبض وا لله أعلم»[٣٢٠].

أقول: بيان هذه المسألة أنّ من كان عليه دين لرجل أو وديعة عنده له عالم بأن صاحبها تصدّق بها على الرجل الطالب لتلك الوديعة مدعيا أن صاحبها وهبها له وأقرّ بذلك المستودع عنده، أو المدعيان عند الحاكم لكونه عالما بذلك، فلا يجبره الحاكم بإقراره، لأنه إقرار على الغير، والإقرار على الغير لا يجوز، إلاّ إن كانت للمدعي بيّنة على الهبة، إلاّ أنّ في قوله: وإن أنكر ذلك المدعى عليه، و لم تكن للمدعي بيّنة فله عليه ... الخ. تأملا، فإنه لا تظهر ليمينه فائدة، حيث كان إقراره لا يفيد ولو علم بالصدقة، اللهم إلاّ أن يقال أن المدعي له بيّنة على الصدقة، وأنكر المدعى عليه الدين أو الوديعة أن تكون عنده، وا لله أعلم.

---

[٣٢٠] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

وإذا استقرض رجل من أحد الشريكين أو اشترى منه سلعة أنه يدفع ذلك الثمن أو القرض لمن استقرضه منه، أو اشتراه منه ولو بعدما افترقوا أو قبل أن يفترقوا، وكذلك إن سلّف لأحدهما أو باع له سلعة فإنه يستمسك بالذي أسلف له أو باع له ولو بعدما افترقوا أو قبل أن يفترقوا، وأما العقيدان إذا أسلف الرجل لأحدهما أو باع له سلعة فإنه يستمسك بأيهما شاء ويستردده له الحاكم الجواب ويستشهد عليه ويجبره له بذلك عند الدعوة والشهادات، وكذلك إن أسلف أحد العقيدين لرجل

قوله من أحد الشريكين: قال المحشي (رحمه‌الله): «المراد بهما غير العقيدين بدليل المقابلة، وبدليل ما ذكره الشيخ أبو ساكن (رحمه‌الله) في كتاب البيوع في باب وضع الدين[٣٢١] حيث قال: «وكذا العقيدان [بمنزلة رجل واحد] يضع لمن شاء منهما ما لم تنفسخ عقدتهما، فإذا انفسخت عقدتهما فلا يضع لكل واحد منهما إلاّ ما نابه ...الخ، والله أعلم».[٣٢٢]

أقول: الظاهر أنه أراد بالعقيدين ما يشمل المتفاوضين ومن عقدت لهما الشركة من أبيهما فتكون الأولى في كلام المصنف في شركة العنان، وليس الشريكان فيها كرجل واحد، بخلاف الصورة الثانية فالشريكان فيها كرجل واحد كما يفهم من كلام المصنف، ومن كلام صاحب الإيضاح، والله أعلم.

قوله ويجبره له بذلك : قال المحشي (رحمه‌الله): «يعني ما لم تنفسخ عقدتهما، فإذا انفسخت فالظاهر أنه لا يجبر إلاّ على حصته، ما لا يدفع له بعد الإفتراق إلاّ حصته =

---

[٣٢١] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٦، ص١٤٣.

[٣٢٢] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

أو باع له سلعة فإنه يستمسك به أيهما شاء ويجبره له بذلك أيضا ويشهد عليه، وكذلك خليفة الغائب واليتيم إذا باع من أموالهما شيئا، ولم يقبض ثمنه حتى بلغ الطفل، أو قدم الغائب، فإنّه يستمسك بالمشتري إذا جحد الثمن أيّهما شاء، وإن استمسك به الخليفة فلا يدّعي بلسان الخليفة، ولكن يخبر بأنه خليفة قبل ذلك، ويخبرون بما دارت به الأفعال في هذه الوجوه التي ذكرناها كلها.

والعقيدان إذا أراد أحدهما أن يدعي بما فعل صاحبه، أو يدّعي قبله، أو يدّعي الغائب، أو الطفل ما باع خليفتهما من أموالهما أو ما

= والله أعلم »[٣٢٣].

قوله إذا جحد : قال المحشي (رحمه‌الله) : « الظاهر أنّ هذا القيد لا مفهوم له، وأنّ الحاكم كذلك ما لم يجحد، اللهم إلاّ أن يقال أنه لا يقال استمسك به إلاّ عند الجحود »[٣٢٤].

وقوله ما لم يجحد لعلّه وإن لم يجحد، والله أعلم.

قوله ويخبرون بما دارت به الأفعال... الخ : صورة المسألة في الغائب، ويقاس عليها اليتيم أن يقول الغائب بعد قدومه للحاكم كنت غائبا ولي خليفة فباع لهذا الرجل الشيء الفلاني وأنا غائب فاعطني حقي منه، أو ما يقرب من هذا المعنى، والله أعلم.

قوله والعقيدان ...الخ: قال المحشي (رحمه‌الله) : «في هذا [التركيب] عدم الموافقة =

---

[٣٢٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ (بتصرف).

[٣٢٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ظ.

يدّعى قبلهما.

وكذلك الوكيل إذا باع سلعة رجل لرجل فجحده الثمن إنه يستمسك بالمشتري أيهما شاء، ويذكر كل واحد منهما كيف دار الفعل، ويدفع المشتري أيضا الثمن إلى أيهما أحب إذا علم بذلك.

ولا ينصب الحاكم الخصومة لكل شيء حرام كائنا ما كان، ولا ينصب الحاكم الخصومة بين أهل الريبة، ولا يعطي الحق لمن لم يعط منه الحق، ولا يسترد الحاكم الجواب فيما جاوز المقدار في أثمان الأشياء نحو:

رجل ادّعى على رجل مئة دينار من قبل بيع الشاة أو السكين أو ما أشبه ذلك والله أعلم وبه العون والتوفيق.

باب في دعوى العبيد

والعبد المأذون له في التجارة والمسرّح والمحجور عليه شرعا سواء

= للقواعد العربية»[٣٢٥].

أقول: وجه عدم الموافقة أن قوله إذا أراد أحدهما ...الخ. إذا فيه شرطية، وليس بعدها ما يصلح للجواب، ويمكن أن يقال: إنّ الجواب محذوف دلّ عليه السوابق واللواحق، أي: فيخبران بما دارت به أفعالهما، أو فيستمسك كلّ واحد بغريم صاحبه، ويخبر بما دارت به الأفعال، وذلك لأنهما بمنزلة رجل واحد، فيكون جملة الشرط والجزاء هو خبر المبتدإ، والله أعلم.

قوله والمسرّح: قال المحشي (رحمه الله): «وجدت في بعض التقاييد أنّ المسرِّح: هو =

---

[٣٢٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٣ ب.

في تعديتهم، ولا يجاوز في ذلك قيمة رقابهم، وأما المعاملات فأحكامهم[٣٢٦] فيها مختلفة، فما أقرّ به العبد المأذون له في التجارة فسيّده مأخوذ به ما دام في ملكه، ولو جاوز قيمته[٣٢٧] ما لم يسترب، فإذا خرج من ملكه فلا يقبل عليه إقراره، ولا على ورثته إذا مات لأنه ليس بمأذون له في التجارة عند الورثة.

وإذا استمسك العبد المأذون له في التجارة بشيء من المعاملات دون خصيمه، فإن الحاكم يسترد له خصيمه الجواب، ويحلّفه له إذا أنكر، ويجبره إذا أقرّ، أو قامت عليه البيّنة له ويشهد[٣٢٨] له الشهود أيضا، ولو لم يحضر مولاه.

وكذلك إن ادّعى إليه رجل بشيء من المعاملات فليسترد له الحاكم الجواب، ويحلفه إن أنكر، ويجبره على الأداء إن أقرّ، أو قامت عليه البيّنة بغير حضرة مولاه،وإذا استمسك العبد المأذون له في التجارة بمولاه بشيء من المعاملات مما كان في يده من أموال الناس فإنه يستردده له الحاكم الجواب، ويجبره على الأداء إذا أقرّ أو قامت عليه البيّنة، ويحلفه

= الذي سرّحه سيّده ليقوّت نفسه»[٣٢٩].

---

[٣٢٦] في نسخة (ج): فأحكامهما فيه مختلفة ...

[٣٢٧] في نسخة (ج): ولو جاوز رقبته ...

[٣٢٨] في نسخة (ب) و(ج): ويشهدون له ...

[٣٢٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

أيضا إن أنكر، ويستمسك الرجل بمولى العبد المأذون له في التجارة بما كان له على العبد، ويسترد له الحاكم الجواب، ويحلفه له إن أنكر، ويجبره على الأداء إن أقرّ، أو قامت عليه البيّنة، فإن أنكر المولى أن لا يكون له عبد يسمى فلانا، وعلى المدعي البيّنة على ذلك.

وإن أقرّ بالعبد وأنكر أن يكون مأذونا له في التجارة فعلى المدعي البيّنة على ذلك، ويجزيه في ذلك الخبر، وكذلك التي قبلها، فإن لم تكن له بيّنة فله اليمين على مولاه بأنه لم يأذن له في التجارة.

وإن أذن رجل لعبده في التجارة وأخذ الديون وأخذ مولاه الديون من قوم آخرين فإن الغرماء ينزلون في العبد جميعا، وما في يد مولاه فيأخذونه بالحصص جميعا، وتركنا ما اختلفوا فيه.

والشريكان إذا أذن أحدهما لعبدهما في التجارة لا يكون بذلك مأذونا حتى يأذنا له جميعا، وكذلك إن أذنا له جميعا فلا يزول إذا حجر عليه أحدهما حتى يحجرا عليه جميعا.

وإذا أذن الرجل لعبده أن يتجر في سلعة معلومة أو يعمل صنعة معروفة فهو مأذون له في جميع الأشياء.

قوله والشريكان : قال المحشي (رحمه‌الله) : « لعلّ المراد غير العقيدين »[٣٣٠].

قوله فهو مأذون له في جميع الأشياء: قال المحشي (رحمه‌الله): «نظير هذا ما ذكروه في المقارض من أنّه إذا اشترط عليه صاحب المال أن لا يتّجر إلاّ في سلعة =

---

[٣٣٠] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

وخليفة الغائب واليتيم إذا أذن لعبدهما في التجارة فلا يجوز له ذلك، فإن فعل فهو ضامن لما أخذ من الديون.

وإذا حجر رجل على عبده المأذون له في التجارة ألا يتجر فعليه أن يرفعه من السوق فليستشهد بذلك لكي يعرفه الناس، وكذلك الورثة إذا مات الذي أذن له.

= معروفة فإنه لا يلزمه ذلك لما فيه من الحرج بخلاف ما إذا اشترط عليه أن لا يتّجر في سلعة معروفة، فإنه لا يلزمه ذلك فليراجع الإيضاح»[٣٣١].

أقول عبارة الإيضاح: «وللمضارب أن يشترط على ربّ المال أن يتّجر في أجناس معلومة، وفي ضرب من التجارة معلوم، وفي بلد معلوم، وبلدان معلومة، ولربّ المال عليه مثل ذلك من الشروط، وليس له أن يتعدّى شرطا رسمه له، فإن تعدّى كان ضامنا، وإن اشترط عليه أن يتّجر في جنس من السلع معروفا، فإن ذلك لا يلزمه لأن التجارة لا تكون في سلعة واحدة، ويعظم الغرر بذلك، وأما إن اشترط عليه أن لا يشتري جنسا من السلع، فذلك جائز»[٣٣٢].

أقول أيضا فالظاهر أنه في صورة العبد المأذون له في التجارة أن يتّجر في سلعة مخصوصة، ولو لم يكن مأذونا له في جميع الأشياء لوقوع الحرج على من يعاملهم العبد حيث رأوه يتّجر في تلك السلعة وتعدّى العبد واتّجر في غيرها وعاملوه في ذلك، وأما العبد فلا حرج عليه في قصره على التجارة في سلعة واحدة، لأن المال لسيّده والربح والوضيعة له وعليه، والله أعلم، فليحرر.

---

[٣٣١] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

[٣٣٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٧، ص١١-١٢.

وأما العبد المسرّح إذا استأذن فإنه يدرك على مولاه ما يقابل رقبته، ولو أنه لم يخرجه من ملكه، ويستردده الحاكم الجواب لمن استمسك به شيء من المعاملات، ويحلّفه له إن أنكر، ولا يجبره له إن أقرّ

قوله وكذلك الورثة ... الخ : يعني والله أعلم إن حجّروا على العبد الذي أذن له موروثهم فلابدّ لهم أن يرفعوه من السوق، ويستشهدوا عليه ليعرف الناس أنه محجور عليه لتقدّم الإذن له من موروثهم، والله تعالى أعلم.

قوله وأما العبد المسرّح إذا استأذن فإنه يدرك على مولاه ما يقابل رقبته : أقول معنى كلامه على ما ظهر لي أنّ المسرّح إذا استأذن في التجارة، وأذن له سيّده في ذلك وتداين وخسر فلا يلزم سيّده إلاّ ما يقابل رقبته، بخلاف المأذون له غير المسرّح فإنه يلزمه جميع ما يترتّب على العبد كما تقدّم، والله أعلم، فليحرّر.

قوله من المعاملات: قال المحشي (رحمه الله) : «يعني وأما التعدّيات فتدرك في الحال، أي يدرك ما يقابل رقبته»[٣٣٣].

أقول: ينظر ما معنى قوله في الحال فإنّ ما يقابل رقبته يضمنه سيّده في الحال أيضا في المعاملات، نعم حاصل الفرق بين المأذون له وبين المسرّح غير المأذون له :

ـ أنّ الأول يلزم السيّد ما جاوز رقبته أيضا، ويجبر العبد على الأداء إن أقرّ، ويحلّفه الحاكم إن أنكر، ولو من غير حضور سيّده.

ـ بخلاف المسرّح لا يحلّفه الخصم ولا يجبره على الأداء إلاّ بعد حضور سيّده، كما يفهم من كلام المصنّف، ثم ظهر أنّ ما كتبه المحشي (رحمه الله) على ما سيأتي قريبا في المحجور عليه، حيث قال المصنّف: «وأما العبد المحجور عليه فلا يدرك =

---

[٣٣٣] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

أو قامت عليه البيّنة، وكذلك إن استمسك هو بأحد من الناس فليستردده له الحاكم الجواب، ولا يحلفه له إن أنكر، ولا يجبره له إن أقرّ حتى يحضر مولاه، [فإذا حضر مولاه][٣٣٤] فليحلفه له إن أنكر، ويجبره له إن أقرّ أو قامت عليه البيّنة، وأما العبد المحجور عليه فلا يدرك على مولاه شيئا مما كان عليه من المعاملات ما لم يخرج من ملكه، فإذا خرج من ملكه فليدرك عليه ما يقابل رقبته إذا أحيا المدعي دعوته، فإن لم يحيها فلا يدرك عليه شيئا.

وإذا استمسك رجل بالعبد المحجور عليه بشيء من المعاملات فليستردده الحاكم الجواب، فإن أقرّ لم يجبره على الأداء، وإن أنكر حلّف.

وكذلك إن استمسك العبد[٣٣٥] المحجور عليه برجل بشيء من المعاملات فليستردده الحاكم الجواب، ويحلفه له إن أنكر، ولا يجبره له على الأداء إن أقرّ، ما لم يحضر مولاه، فإذا حضر مولاه فليجبره له على الأداء عند الإقرار، ويحلّفه له عند الإنكار[٣٣٦]، والله أعلم وأحكم وبه العون والتوفيق.

= على مولاه شيء مما كان عليه من المعاملات ما لم يخرج من ملكه، فإذا خرج من ملكه فيدرك ما يقابل رقبته ... الخ».

فالمراد بالحال، أي: وإن لم يخرجه من ملكه، بخلاف غير المأذون له، والله أعلم، فليحرر.

قوله ولا يجبره له على الأداء إن أقرّ : يعني إلاّ بعد حضور سيّده بدليل ما بعده =

---

[٣٣٤] إضافة من نسخة (ب) و(ج).

[٣٣٥] سقطت كلمة العبد من نسخة (ب).

[٣٣٦] يوجد تقديم وتأخير بين النسخ المعتمدة، بينما في نسخة (ج) سقطت منه جملة: ولا يجبره له على الأداء ... الخ.

باب في رد الأشياء بالعيوب من المبيوعات

وإذا اشترى رجل من رجل سلعة بثمن معلوم فوجد فيها عيبا كان فيها من قبل الشراء فأراد ردها على صاحبها فإنه يقول للحاكم أعطيني حقي من هذا الرجل فيقول له الحاكم ما تدعي قبله فيقول المدعي اشتريت منه هذه السلعة بثمن معلوم كذا وكذا وقد استوفاه وفيها هذا العيب ولم يره لي فخذه لي أن يرد لي مالي وهذه سلعته إذا كانت السلعة مما تقبضه

= قال في كتاب الضمانات: «وجنايات العبد كلها على سيّده في ما يقابل رقبته، إلاّ ما جعله فيه فأفسد فيه أكثر من رقبته، فسيّده ضامن لذلك كلّه، وكذلك جنايات الأطفال والمجانين الذين تجنّنوا في طفوليتهم فعلى أبائهم ...»[٣٣٧].

[**قوله السلعة** : وجدت في بعض التقييدات أنها بكسر السين، وفي المختصر الضبط بالقلم[٣٣٨]، كذلك الأرش قال في حاشية البيوع بفتح الهمزة[٣٣٩]، قال في الصحاح : الإرش : ديّة الجراحات[٣٤٠]، وأما في العرف فظاهر كلامه (رحمه الله) يدلّ على أنّ المراد به قيمة العيب مطلقا جرحا كان أو غيره[٣٤١].

قوله ولم يره لي : ظاهره أن الإراءة كافية، وكلام الإيضاح صريح في أنه لابدّ =

---

[٣٣٧] كتاب الضمانات: ورقة ١٠.

[٣٣٨] الرازي، مختار الصحاح: ص٣٠٩ مادة (سلع).

[٣٣٩] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٥، ص٢٤٤.

[٣٤٠] الجوهري، الصحاح: ج٣، ص٩٩٥، باب الشين، فصل الألف، مادة (أرش).

[٣٤١] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٥، ص٢٤٤.

الأيدي من الحيوان والحبوب والأمتعة أو شيء مما يكال أو يوزن أو يمكن حضوره عند الحاكم أو حضور بعضه فإن لم يحضر فلا يستردده الحاكم خصمه الجواب ما خلا الأصل فليستردده الحاكم خصمه الجواب فإن أنكر البيع جميعا فعلى المشتري البيّنة فإن لم تكن بيّنة حلف البائع ما باع له هذه السلعة و لم يكن فيها هذا العيب.

= من الإراءة والإخبار ووضع اليد عليه إن كان مما تمكن رؤيته، وإن كان مما لا تراه العين فلا تراه العين، فلابدّمن الإخبار به، حيث قال : «وكلّ عيب تراه العين وتقصده، فإن البائع يقصده ويضع يده عليه ويخبر المشتري بأنه عيب، وإن أخبره و لم يضع يده فإنه لا يجزيه، لأنّ الرؤية أظهر من الخبر، وكذلك إن وضع عليه يده و لم يخبره بأنه عيب فلا يجزيه، لأن الرؤية أظهر من الخبر، وكذلك إن وضع عليه يده و لم يخبره بأنه عيب فإنه لا يجزيه ذلك إلاّ على قول من قال معرفة المشتري بالعيب يجزي على البائع ولو لم يخبره به، وكل عيب لا تمكن فيه الرؤية فإنه لا يجزيه فيه الوصف، ويخبر بأنه عيب، وعند بعض أن كل عيب ظاهر تراه العين ليس على البائع أن يخبر به، ولا يدرك المشتري أن يردّه بالعيب بعد علمه به» إلى أن قال : «ومنهم من يقول ولو رآه المشتري، وعلم به فإنه يدرك ردّ الشيء المعيب ولو علم بعيبه، لأنه ربّما أن يكون غير عارف بأن ذلك عيب ولو علم به.

وعلى القول الأول أنه يلزمه بعد علمه به، ويدرك عليه البائع اليمين بأنه ما علم به. وعلى قول الآخرين لا يدرك عليه اليمين»[٣٤٢].

---

[٣٤٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٥، ص٢٤٥-٢٤٦.

وأما إن أقرّ بالبيع وادّعى أن العيب حدث عند المشتري فعلى المشتري البيّنة وإن لم تكن له البيّنة حلف البائع ما باع له هذه السلعة إلاّ وهي سالمة من العيوب، وأما إن أقرّ بالعيب وادّعى أنه قد أراه العيب فعليه البيّنة فإن لم تكن له بيّنة حلف المشتري بأنه لم يره العيب.

وكذلك إن ادّعى البائع أن المشتري قد أقرّ برضا السلعة أو استعملها بعدما علم بالعيب أو عرضها للبيع بعدما علم بالعيب أو سألني الإقالة فعليه البيّنة بما يدعي، فإن لم تكن له بيّنة حلف المشتري على ذلك كله إذا لم يتبيّن الضرر من البائع في ذلك.

وأما إن أقرّ البائع بالبيع وادّعى أن العيب أنما حدث عند المشتري فعلى المشتري البيّنة إن هذا العيب كان في السلعة قبل شرائه إياها إذا كان العيب مما يمكن حدوثه في قول بعضهم وقال بعضهم لا يحكم الحاكم

واستظهر المحشي (رحمه‌الله): «القول بأنه لا كلام للمشتري بعد رؤية العيب والعلم به حال العقد، قال: لأنه إذا كان يلزمه فيما بينه وبين الله إذا رآه بعد ذلك ورضي به، فكيف لا يلزمه إذا رآه وقدم عليه خصوصا إذا علم أنه عيب فإنه ينبغي أن يكون محل الاتفاق، والله أعلم»[٣٤٣][٣٤٤].

قوله لا يحكم الحاكم بالإمكان: قال المحشي (رحمه‌الله): «يعني إذا كانت العادة تقتضي بأنه من عند البائع، فإنه يردّ عليه شيئه، وإن كان يمكن في العقل حدوث ذلك عند البائع، لأن الأمور إنما يحكم فيها بالعادة الجارية، إلاّ بالإمكان العقلي =

---

[٣٤٣] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٥، ص٢٤٥ (بتصرف).

[٣٤٤] هذه الإضافة انفردت بها نسخة (أ).

بالإمكان وليؤخذ البائع على الرد وهو المأخوذ به عندنا، وإن حدث عند المشتري عيب آخر في السلعة فلا يدرك ردها على البائع بالعيب الأول ولكن له أن يأخذ الإرش وكذلك إذا هلكت السلعة عند المشتري فإنه يدرك إرش ذلك العيب وكذلك إن هلك بعضها وا لله أعلم ويجزي الخبر في العيوب إذا قال الشهود قد أرى العيب البائع العيب للمشتري أو كان مع الصفقة في الحيوان أو في الأصل وغير ذلك من المبيوعات وا لله أعلم وأحكم.

= وا لله أعلم، وهذا مخالف لما ذكره صاحب الإيضاح (رحمه‌الله) في كتاب البيوع، حيث قال: «وفي الأثر عن رجل اشترى خادما من رجل فمكث ما شاء ا لله يوما أو يومين فنظر إلى يديها[٣٤٥] فوجدهما بدون إصبعين، فرجع إلى صاحبه فقال : لا أعلم هذا في خادمي، فكيف يجري عليه اليمين على علمه أو البتات، وكيف أيضا في الدابة إذا وجد فيها كيّة لا يجر عليه الحدث في يوم أو يومين أو ثلاثة، كيف يجري اليمين على البائع على علمه أو البتات، وقد قال لا أعلم في دابتي هذا الشيء، قال يحلف على علمه، وهو قول الربيع، وقد قال إخوة يوسف : ﴿**وما شهدنا إلاّ بما علمنا وما كنّا للغيب حافظين**﴾ [يوسف/٨١]، وأما ما لا يمكن إحداثه فكان شريح قاضي عمر ﷺ وعامة العلماء يقولون ما يحدث وما لايحدث الحكم فيه واحد، لأن الحديث أتى أنّ «البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر»، ولا يعجز ا لله أن يكون في أسرع من اللمحة، فإنما أحب للمدعى عليه من جهة الإستحسان إذا رأى في سلعته ما يقال إنّ هذا يمكن أن يكون فيه =

---

[٣٤٥] في الأصل (أي الإيضاح) فنظر إلى ثدييها فوجدها بغير إصبعين.

= قبل البيع رأيت له أن يقبل سلعته، وإن كان يحدث[٣٤٦] في الحكم غير ذلك لما لزم الحاكم من نطق الحديث عليه أن البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر»[٣٤٧].

أقول: ويرجح ما ذكره صاحب الإيضاح ما ذكروه في الأيمان من ترجيح الإمكان العقلي، وهو أنّ من حلف على الغيب يكون حانثا كمن حلف على استقرار البحر أو الجبل أو نحو ذلك، فإن العقل يجوز زوال ذلك، وإن كانت العادة جارية بخلاف ذلك والله أعلم، فليحرر»[٣٤٨].

أقول: رأيت في نظم ابن عاصم[٣٤٩] تفصيلا حسنا في اليمين على البتّ والعلم، حيث قال:

وحيث لا يثبت في الغيب القدم ... كان على البائع في ذلك قسم
وهو على العلم بما يخفى وفي ... غير الخفيّ الحلف بالبتّ اقتفي
وفي نكول بائع من اشترى ... يحلف والحلف على ما قرّرا

قال شارحه: «تقدّم أنه إذا وقع النزاع في قدم العيب وحدوثه، ولم يثبت واحد منهما، فالقول قول البائع مع يمينه، فإذا قلنا يحلّفه، فهل يحلف على البت أو =

---

[٣٤٦] كذا في الأصل، أما في المخطوط يجد بدل يحدث.

[٣٤٧] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٥، ص٢٧٩ (بتصرف).

[٣٤٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

[٣٤٩] ابن عاصم: (...-٢٩٩ هـ = ... ٩١١م)، محمد بن عاصم بن يحيى، أبو عبد الله: من فقهاء الشافعية، من أهل أصبهان، كان كاتبا لقاضيها، وصنّف كتبا كثيرة. (الزركلي، الأعلام: ج٦، ص١٨١).

= على العلم، فيه تفصيل، فإن كان العيب مما يخفى حلف على العلم، وإن كان ظاهرا لا يخفى حلف على البت، فإن حلف المشتري وردّ وحلّفه كما ذكر في البائع على العلم في الخفيّ، وعلى البت في الظاهر». انتهى المراد منه وهو تفصيل حسن.

خاتمة في مسألتين ذكرهما صاحب الإيضاح (رحمه الله) أختم بها هذا الباب :

«**إحداهما:** إذا باع الرجل جارية بجارية، وقبض واحد منهما جاريته ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عيبا فإن ابن عبد العزيز كان يقول: يردّها، ويأخذ جاريته، فإن البيع قد انتقض، وبه نأخذ، وكذلك قول الربيع، وقال ابن عبّاد: يردّها ويأخذ قيمتها صحيحة ...

ثانيهما: وإذا اشترى الرجل جارية بعبد وزاد معها مئة درهم، ثم وجد بالعبد عيبا، وقد ماتت الجارية عند المشتري، فإن ابن عبد العزيز يقول : يردّ العبد ويأخذ مئة درهم وقيمة الجارية صحيحة، وإن كانت الجارية هي التي وجد فيها العيب، وقد مات العيب ردّ الجارية وقسّم قيمة العبد على مئة درهم، وعلى قيمة الجارية، فيكون له ما أصاب من مئة درهم، ويردّ ما أصاب في قيمة الجارية، وكان الربيع يقول في هذا : إن وجد بالعبد عيبا ردّه، ويأخذ قيمته صحيحا، وكانت الدراهم التي في يده له، والله أعلم»[٣٥٠].

وكتب على ذلك المحشي (رحمه الله) ما نصّه: «الظاهر أن في العبارة قلبا، والمناسب أن يقول: عبدا بجارية ومئة درهم، ثم وجد بالعيب عيبا، وقد ماتت الجارية =

[٣٥٠] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٥، ص٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧.

باب في الدعاوي في التعدية

وإذا غصب رجل من رجل شيئا فأراد أن يستمسك به عند الحاكم فإنه يقول أعطني حقي من هذا الرجل فيقول له الحاكم ما تدعي قبله فيقول له أكل لي كذا وكذا بالتعدية فأعطني حقي منه فليستردد له الحاكم الجواب فإن أقرّ أخرج منه حق التعدية وأجبره على الأداء، وإن

= عند البائع ...» إلى أن قال: «ويجوز أن يكون اشترى بمعنى باع، فلا حاجة إلى القلب، وكتب على قوله فيكون له ... الخ، الضمير راجع إلى من مات عنده العبد، والمعنى أنه من مات عنده العبد ما يخصّ إلى المئة درهم، ويردّ أي : ويدفع من قيمته لصاحبه ما يخصّ قيمة الجارية، قال : وبيان ذلك أن يفرض أن العبد الميت قيمته ثلاثمئة درهم، وأن الجارية قيمتها مئة درهم، فتقسّم ثلاثمئة على مئتين فيكون لكل مئة مئة وخمسون، فيمسك مئة وخمسين، ويدفع مئة وخمسين، فلو فرضنا الجارية قيمتها ثلاثمئة فإننا نقسّم قيمة العبد وهو ثلاثمئة مثلا على أربعمئة فيخصّ المئة خمسة وسبعون، فيمسكها ويدفع الباقي لصاحب العبد، قال : والظاهر أن الجارية المعيبة تقوم عند إرادة القسمة صحيحة كما أخذها صحيحة لأن لا يظلم فيها، يخصّها من قيمة العبد، والله تعالى أعلم »[٣٥١].

قوله فليستردد له الحاكم : أي يطلب من المدعى عليه الجواب بالإقرار أو الإنكار، فإن أقرّ أخرج منه حق التعدية، أنظر هل أراد بحق التعدية ردّ ما غصب منه بعينه إن وجد، وردّ قيمته إن أتلفه فقط، أو أراد بحق التعدية ما هو زائد على ذلك من تأديبه، وهذا هو الظاهر بدليل قوله في صورة الإقرار جبره الحاكم على الأداء =

---

[٣٥١] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٥، ص٢٥٦.

أنكر فعلى المدعي البيّنة، فإن أتى بها أجبره الحاكم على الأداء ويخرج منه حق التعدية، فإن لم تكن له البيّنة فله اليمين ولا يرجع فيه اليمين أيضا، وكذلك غيرها من التعديات مما حضر أو لم يحضر والتهمة في التعديات كلها جائزة وينزع أيضا فيها من يمين المضرة إن ادّعى ذلك المدعى عليه

= ويخرج منه حق التعدية، وانظر ما قدر ذلك، ولعلّه باجتهاده والله أعلم، فليحرر.

قوله وكذلك غيرها من التعديات : جزم المصنّف بعدم رجوع اليمين في التعديات، فكأنه هو الراجح، وإلاّ فقد صرح في الديوان بوجود قولين، وصدّر بجواز رجوع اليمين، حيث قال : « ويرجع اليمين على المدعي في المعلوم كلّها من التعديات، والمعاملات، وأما المجهول فلا يرجع فيه، وكلّ ما كان حاضرا فجائز فيه ردّ اليمين، ومنهم من يقول : لا يجوز ردّ اليمين في التعديات كلّها حاضرا كان أو غائبا »[٣٥٢].

أقول : يؤخذ من الديوان العلّة في عدم جواز ردّ اليمين في المجهول في التعديات، وهي عدم انقطاع اليمين حيث قال : « وإن ادّعى رجل على رجل أنه أفسد في ماله بالتعدية، ولم يجد البيّنة على ما ادّعى عليه فردّ عليه المدّعى عليه اليمين، وقال له : أحلف لي أني أفسدت في مالك فأرغم لك، فلا يجوز ردّ اليمين في هذا، لأنه إذا حلف له على ذلك لم تنقطع دعواه، وكذلك إن أقرّ أنه أفسده في ماله فأعطاه شيئا فقال له : هذه قيمة ما أفسدت لك، وقال له المدعي : بقي لي عندك من قيمة ما أفسدت وأنا أحلف لك، فلا يرجع عليه اليمين، لأنه إذا حلف أنه بقي عليه شيء فأتاه به أيضا، فادّعى أنه بقي له عليه مما أفسد له فيقول له =

---

[٣٥٢] الديوان: ج٣، ورقة ٤ب.

إذا كان ممن يستحق النزوع أو ممن تبيّن أنه مظلوم، وأما غيرها فلا ينزع من يمين المضرة فيه إلاّ المتولى ولو لم يباشروا ذلك الفعل، وإن ادّعى عليه

= أيضا : أنا أحلف لك أنه بقي عليك شيء فتكون يمينه لا تنقطع بشيء، وإنما يرجع اليمين في شيء معدود أو معلوم، إذا حلف عليه المدعي صار له وانقطعت عند المدعي، وأما هذا وما أشبهه فلا، وقيل في هذا غير ذلك، والله أعلم»[٣٥٣].

قوله إذا كان ممن يستحق النزوع: لعلّ صورته أن يدّعي رجل على رجل بشيء ولم يجد بيّنة عليه فيطلب يمين المدعى عليه، فيقول المدعى عليه : يريد مني يمين مضرّة، وتقوم قرينة للقاضي على ذلك، سياق كلامهما كما يدلّ عليه كلام المصنّف لمن تبيّن له أنه مظلوم، والله أعلم.

فائدة : قال في الديوان: «ويمين المضرّة : وهو أن يتهم الأمناء المدعي أنه إنما أراد المدعي أن يحلف المدعى عليه على ما ليس له عليه، فأراد يمين المضرّة»[٣٥٤].

قوله وأما غيرها ... إلى قوله ولو لم يباشروا ذلك الفعل: أقول الضمير في قوله غيرها عائد إلى التهمة، والمعنى أنّ التهمة ينزع من يمين المضرّة فيها الأمين المتولى وغيره ممن تبيّن له أنه مظلوم، وأما غير التهمة فلا ينتزع من اليمين من ادّعى التهمة، إلاّ المتولّى.

فقوله: ولو لم يباشروا ذلك الفعل راجع لقوله وأما غيرها أي التهمة، مما ينزع من يمين المضرّة، أي لا ينزع المدعى عليه من يمين المضرّة إن ادّعاها في غيرة التهمة، سواء باشر الفعل أم لا، والله أعلم. كذا كتبت ثم ظهر بعد التأمل =

---

[٣٥٣] الديوان: ج٣، ورقة ٤ ظ.

[٣٥٤] الديوان: ج٣، ورقة ٤ ظ.

أنه أكل له شعيرا لم يعرف كيلها أو دراهم لم يعلم وزنها بالتعدية فإنه يسترد له الحاكم الجواب ولا يشبه هذا بالمعاملات فإن أقرّ أخرج منه حق التعدية ويجبره على الأداء فيؤدي ما شاء ويحلف أنه ما بقي شيء وإن أنكر حلف ولا تمكن البيّنة في المجهول إلاّ أن يأتي بالخبر فيخرج منه حق التعدية من غير أن يجبره على الأداء إلاّ أن يكون ذلك الشيء حاضرا بعينه فتجوز فيه البيّنة ولو أنه مجهول غير معروف ما فيه من الكيل والوزن وما يتخاين فيه الشركاء فيما بينهم أو من كانت في يده أمانة أو وديعة أو عارية أو مضاربة أو تخونه خليفة الغائب أو اليتيم من أموالهما فإنما يستمسك المدعي في ذلك كلها بخيانة ولا تجوز فيه التهمة ولا ينزع فيه أيضا من يمين المضرة، وإذا استمسك رجل برجل عند الحاكم أنه غصب

= الشديد أن الضمير راجع إلى التعديات، فيكون المعنى أن التعديات ينزع فيها من يمين المضرّة من يستحق النزوع وهو المتولّى، ومن تبيّن أنه مظلوم، وأما غيرها أي غير التعديات فلا ينزع من يمين المضرّة فيه إلاّ المتولّى.

قوله ولا يشبهه هذا بالمعاملات : وذلك لأنه تقدّم أن المدعي إذا ادّعى على أحد شيئا مجهولا فلا يسترد الحاكم له الجواب، حيث قال : وأما إن ادّعى عليه أنّ له عليه شعيرا أو دنانير أو دراهم لم يعرف كيلهما ولا وزنهما ولا عددهما بالسلف، فلا يسترد له الحاكم الجواب، إلاّ أن يقول قد أعطيته مفتاح بيتي ... الخ. فعلم من كلامه (رحمه الله) أن الدعوى في المجهول يسترد الحاكم الجواب فيها في التعديات دون المعاملات، والله أعلم.

قوله ولا ينزع فيه أيضا من يمين المضرّة: قال المحشي (رحمه الله): «يعني ولو =

منه شيئا كان في يده شبه العارية والوديعة فإنه يسترد له الحاكم خصمه

= كان المدعى عليه بالخيانة أمينا بخلاف التهمة»[٣٥٥].

قوله شبه العارية: هي مشدّدة الياء، قال الجوهري: «كونها منسوبة إلى العار، لأنه لو كان كذلك لقالوا يتعيّرون لأنّ عار عينه ياء، والعارية عند غيره مأخوذ من المعاورة، وهي الأخذ والعطاء، يتعاونون من جيرانهم، أي: يأخذون ويعطون»[٣٥٦] وحدّها ابن عرفة: «فحدّها مصدرا بتمليك منفعة مؤقتة لا بعوض، فيخرج بقوله منفعة تمليك الانتفاع، لأن العارية فيها ملك المنفعة، وهو أخصّ من الانتفاع، لأنّ له أن يعبّر لمثله بخلاف الانتفاع، وخرج بقوله مؤقتة تمليك المنفعة المطلقة كما إذا ملك العبد منفعة نفسه ووهبها إياه فإنه يصدق عليه، وليس بعارية، وقوله لا بعوض أخرج الإجارة لأنها بعوض». انتهى المقصود من شرح ابن عاصم، وفي قوله وهو أخص من الانتفاع لأن له أن يعيّر من مثله نظر، فالظاهر المنع إلاّ بإذن المعير، فلينظر ما هو الحكم عندنا، والله أعلم.

قال شيخنا (رحمه‌الله) ما هو الحكم عندنا[٣٥٧].

قوله والوديعة: قال في شرح ابن عاصم: «تستعمل في عرف الفقهاء اسما =

---

[٣٥٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

[٣٥٦] الجوهري، الصحاح: ج٢، ص٧٦١، مادة (عور).

[٣٥٧] أقول: الحكم عندنا ما استظهره (حفظه‌الله) كما هو صريح الديوان وعبارته: «ولا يجوز أن يكون ذلك الشيء ولا أن يعيره لغيره، فإن فعل ذلك فهو ضامن لذلك الشيء، والكراء جميعا وجائز لمن استعاره له أن يستنفع به عسى أنه جوّز صاحبه ذلك، وقال غيره: لا يستفع به إلاّ إن كان المستعير أمينا فيما ذكر في الكتاب، انتهى ما وجدت مكتوبا في الهامش». ــ هذا ما وجد مكتوبا في الهامش بخط حمو بن باحمد بابا وموسى عن القطب أطفيش.

الجواب فإن أقرّ جبره على الأداء وإن أنكر فلا يحلف له أن رجى البيّنة أن يأتي بها صاحب الشيء وكذلك خليفة الغائب واليتيم ولا يحلف لهما فيما يدعيان من أموال الغائب واليتيم حتى يبلغ اليتيم أو يقدم الغائب إن رجا لهما البيّنة وإن لم يرجها لهما فليحلفه له وكذلك التي قبلها، وإذا غصب رجل سيفا أو ثوبا أو ما أشبه ذلك من المتاع والآنية وما أشبه ذلك فاستمسك به صاحب الشيء عند الحاكم فأقرّ المدعى عليه وقال هذا الشيء الذي غصبت منه وأنكر المدعي أن يكون هذا الشيء شيئه، فالقول قول الغاصب مع يمينه، وعلى صاحب الشيء البيّنة وكذا إن قال هكذا غصبته مقطوعا أو مكسورا، وقال المدعي بل غصبته وهو صحيح فالقول قول الغاصب مع يمينه، وعلى المدعي البيّنة أنه غصبه صحيحا،

= ومصدرا، فحدّها مصدرا».

قال ابن عرفة: «نقل مجرد حفظ ملك ينقل». قال الرصّاع: «وإنما قال: مجرّد حفظ، ولم يقل حفظ، ليخرج ما فيه نقل الحفظ مع التصرّف بالوكالة، وأما الوديعة فليس فيها إلاّ مجرّد الحفظ، ويخرج الإيصاء، فالإسم الوديعة، والمصدر الإيداع، أي: يستعمل بمعناهما، وأخرج بقوله: ملك إذا أودع ولده الصغير لحفظه، فإنه ليس وديعة، وقوله ينقل: أخرج به ما لا ينقل من الأصول كالربع، وجملة ينقل صفة ملك».

قوله وكذلك التي قبلها: أي ما إذا استمسك رجل برجل عند الحاكم أنه غصب ما بيده شبه العارية والوديعة، فيفصل فيها مثلما ذكر، والله أعلم.

وإذا غضب رجلان أو أكثر من ذلك من رجل شيئا فوجد أحدهما فإنه يستمسك به بجميع ما اغتصبوه منه ويجبره له الحاكم إن أقرّ على ذلك بجميعه ويدرك هو أيضا على صاحبه ما ينوبه مما غرم ويخبر كل واحد منهم إذا أراد ان يستمسك به كيف دار الفعل من أوله وأما إن غصب رجل من أناس شتى شيئا فأدركه الفعل فأراد أن يستمسك به فلا يستمسكه إلاّ

قوله على ذلك: يتعلّق بقوله ويجبره، وكذلك قوله بجميعه راجع لقوله على ذلك، وليس متعلق بأقرّ على ما يتوهّم، أي: ويجبره الحاكم على ذلك بجميعه إن أقرّ، والله أعلم.

قوله ويدرك وهو أيضا على صاحبه: أي الغاصب على صاحبه الغاصب الثاني ما ينوبه مما أعطى للمغصوب منه.

قوله ويخبر كل واحد منهم: الظاهر أن يقول منهما لأن فرض المسألة أن المغصوب منه وجد أحد الغاصبين فقط، ومعنى قوله كيف دار الفعل بأن يخبر المغصوب منه الحاكم إن هذا مع صاحبه غصبا مني هذا الشيء أو الشيء الفلاني، وإذا أراد الغاصب أن يستمسك بصاحبه ليأخذ منه ما ينوبه مما غرمه يخبره بالقصة أيضا، والله أعلم.

قوله فلا يستمسك به إلاّ بحصته: قال المحشي (رحمه الله): «وإنما لم يستمسك إلاّ بحصته لئلا يستمسك الغاصب بصاحب الحق بعد ذلك»[٣٥٨].

وعندي في هذا التعليل نظر، فإذا كان للغاصب أن يستمسك بصاحب الحق بعد ذلك فله أن يخاصمه عند الحاكم من أول مرة، فلا يمكنه الحاكم من الجميع، وعلى =

---

[٣٥٨] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ و.

بحصته من ذلك الشيء، ومن كان له سهم معروف في شيء كان بينه وبين شريكه نحو نصفه أو ثلثه أو ربعه أو ما أشبه من ذلك فغضب منه شيئا فأراد أن يستمسك بالغاصب بدون حصته في التسمية فليس له ذلك إلاّ أن يستمسك بحصته جميعا لا يزيد عليها ولا ينقص، وقيل غير ذلك إن استمسك بدون حصته، وإن استمسك بدون حصته أو بأكثر منها فأراد أن يبطل دعوته فله ذلك ولو بعدما ردّ الجواب المدعى عليه وهذا في التعديات، وأما في المعاملات فلا يبطل دعوته بعدما ردّ الجواب المدعى عليه في الأصل ويبطلها في غيره ويدرك المدعي اليمين على المدعى عليه

= هذا فالمناسب والله أعلم أن يقال في التعليل: لأنه ليس له تسلّط على الغاصب إلاّ في حقه أو بوكالة من المغصوب عنه، والله أعلم، فليحرر.

قوله وهذا في التعديات: أقول الإشارة إلى جواز إبطال دعوته بعدما ردّ الجواب المدعى عليه، وانظر لم أجاز له إبطال دعوته بعدما ردّ الجواب، ولعلّه لكون المدّعى عليه ليس له حق في المدعى فيه، والكلام في الزيادة والنقصان بين الشركان، والله أعلم، فليحرر.

قوله في الأصل ويبطلها في غيره: ينظر لم فرّق في المعاملات بين الأصل فلا يبطل دعوته فيه في المعاملات، وبين غيره، فيجوز أن يبطلها فيه ولعلّه لقلّة الغلط في منابه في الأصول عادة بخلاف المنتقلات لكثرتها، فهي مظنة الغلط والدهون فيها، فاغتفر فيها اختلاف الدعوى قبل الحكم، والله أعلم، فليحرر، فإني لم أر في علة ذلك نصا يعوّل عليه.

إذا أبطلت شهادته إذا كان أصل الدعوة صحيحا، وإن لم يكن صحيحا فليس له اليمين ولا يستأنف الدعوة ولا يلحق على الرجل فعل وارثه بالتعدية إلاّ إن أحيا المدعي دعوته في حياة الميت أو ادّعى الميت قد أوصى به أو ادعى أنه أمره أن يدفع إليه شيئا، والوديعة إذات مات صاحب الوديعة فجحدها المستودع أن تكون عنده الوديعة فلا يستمسك به ورثة صاحب الوديعة بالتعدية، وأما ما أفسد الطفل من أموال الناس بالتعدية

قوله إذا أبطلت شهادته ... إلى **قوله ولا يستأنف الدعوة**: أقول لعلّ صورتها أن يدعي معاملته في وقت معيّن، ويقيم على ذلك شهادة فبطلت شهادته ويثبت المدعى عليه أنه في ذلك الوقت غائبا مثلا، فبطلت دعواه، ولا يستأنف دعوة أخرى، وليس له اليمين أيضا، والله أعلم.

قوله إلاّ إن أحي: قال المحشي (رحمه الله): «سيأتي صفة الإحياء»[٣٥٩].

قوله فلا يستمك به ورثة صاحب الوديعة بالتعدية: قال المحشي (رحمه الله): «بل يستمسكون بالخيانة كما يستمسك بها موروثهم كما تقدم»[٣٦٠].

ولعلّ وجه المناسبة أنه إذا مات صاحب الوديعة وأنكر ورثته المستودع كان خائنا فيما ائتمنه عليه صاحبها، وإذا مات المستودع بفتح الدال، وجحدها ورثته كانوا متعدين في تلك الوديعة حيث لم يردّوها لصاحبها، وليسوا بأمناء في ذلك حتى يستمسك لهم صاحبها بالخيانة، والله أعلم.

قوله وأما ما أفسد الطفل في أموال الناس بالتعدية ... إلى **قوله ولو كان** =

---

[٣٥٩] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ ظ.

[٣٦٠] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ ظ.

فإن أباه ووليه إذا لم يكن له أب يؤخذان به ويوديانه من أموالهما ولو كان للطفل مال سواء في هذا الدماء والأموال، وأما إن ادّعى رجل إلى رجل أنه أمر طفله أو عبده بالتعدية فغصب منه كذا وكذا فليسترده له الحاكم الجواب، وكذلك إن ادّعى إليه أنه أطلق مواشيه بالتعدية فأكلت أشجاره أو زرعه بالتعدية أو غير ذلك من ماله.

= **للطفل مال**: أقول فيه مخالفة لما ذكره صاحب الضمانات، فإنه صريح في أن الوليّ يؤدي من مال الطفل إذا كان له مال وكان فساده في الأموال، حيث قال: «ومن أفسد طفله شيئا من أموال الناس فوالده ضامن لذلك إن لم يكن للطفل مال، وإن كان للطفل مال فمن ماله يغرم ذلك الفساد، وأما ما أفسد ابن ابنه الطفل في أموال الناس فليس عليه شيء إلاّ إن كان للطفل مال فيغرمه من ماله».

فهما قولان متعارضان، ينظر ما هو المعمول به، وفي ظني أن هناك قولا بالتفصيل بين فساده فيما دون الثلث، والثلث فما زاد، فليراجع.

ثم راجعت الضمانات فوجدت القول بالتفصيل في الجناية في الأنفس وما دونها، حيث قال: «وجنايات الأطفال والمجانين الذين تجننوا في طفوليتهم فعلى أبويهم، وإذا كانت جنايتهم في الأنفس وما دونها فليس على أبويهم إلاّ ما دون الثلث، والثلث وما فوقه على عواقلهم، فإن كان لهم مال فإن أبويه يعطونها من أموالهم وإن لم يكن لهم مال فمن مال أبويهم»[٣٦١].

والظاهر أن الضمير في يعطونها للدية التي قدرها الثلث فما فوق، وهو القدر الذي=

---

[٣٦١] كتاب الضمانات: ورقة ١.

وأما إن ادّعى عليه أنه أمر عبد غيره بالتعدية أو طفل غيره بالتعدية فأفسد له كذا وكذا من ماله فلا يسترده له الحاكم خصمه الجواب على هذا الحال، وإذا استمسك الولد بوالده أنه أكل له شيئا من ماله بالتعدية فلا يسترد له الحاكم الجواب، وأما إن ادّعى عليه أنه ضربه أو ادّعى عليه

= على العاقلة، فتكون العاقلة يؤدونها ابتداء ثم يرجعون بها على وليّ الطفل فيؤديها لهم من مال الصبي إذا كان له مال، وإلاّ فمن ماله، وأما ما دون الثلث فالظاهر أنه يعطيه من ماله ولا يرجع به على مال الصبي، فإن الكصنّف هنا جزم بأنها على الوليّ لا فرق بين الدماء والأموال ولا بين ما دون الثلث، وبين الثلث فما فوق، فلا أقل من أن يحمل كلام الضمانات على أن ما دون الثلث لا يرجع به في مال الصبي ولا ما ذكر في الديوان[٣٦٢] من أن جناية الأطفال في أموالهم هو المذكور في الدعائم حيث قال:

ومن ماله المجنون يدفع ما جنى نكاحا وأكلا والصبي المرشح[٣٦٣]

والله أعلم، فليحرر ما هو المعمول، والظاهر قول الدعائم الموافق لكلام الديوان.

قوله وأما إن ادّعى أنه أمر عبد غيره ... الخ: وجهه ظاهر وهو أن عبد غيره لا سلطنة له عليه، والغرور القولي ليس فيه ضمان، وليس عليه غير الإثم، والله تعالى أعلم.

قوله وإذا استمسك الولد بوالده ... الخ: لعلّه إنما يسترد الحاكم الجواب الولد في ذلك لكون الوالد يباح من مال ولده قدر النفقة لقوله ﷺ: «أنت ومالك =

---

[٣٦٢] الديوان: ج ، ورقة

[٣٦٣] ابن منظور، الدعائم: ص١٠٢. المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٤ ظ.

شيئا من المعاملات أو ادّعى عليه قسمة من المواريث فإن الحاكم يسترد له الجواب وأما إن استمسك الوالد بولده أنه أكل له من ماله شيئا بالتعدية فإنه يسترد له الحاكم الجواب وأما إن استمسك الرجل بعبده أو بامرأته فادّعى إليهما أنهما أكلا كذا وكذا من ماله بالتعدية فلا يستردهما له الحاكم الجواب إلاّ أن يكون شيئا جاوزا فيه المقدار أو مما يكون فيه الفساد وإذا استمسك رجل برجل عند الحاكم فادّعى في دعوته أن فلان بن فلان أخذ من ماله كذا وكذا بالتعدية فاستودعه عند هذا الرجل فإنه يسترد له الحاكم الجواب ويجبره على الأداء إن أقرّ ويخرج

= لأبيك»[٣٦٤]، فإنهم استشكلوه لتعارضه مع قوله أيضا: «كل أحد أحق بماله حتى الوالد والولد»[٣٦٥]، وأولوا الحديث الأول بأوجه منها: إن احتاج إلى النفقة يجب على الولد إنفاقه كما هو معلوم، وقد بسط الكلام عليه صاحب الإيضاح[٣٦٦] (رحمه الله)، والله أعلم.

قوله ويجبره على الأداء إن أقرّ: أقول ينظر كيف عامله بإقراره وجبره على الأداء مع أن اعترافه بما ادّعاه المدعي فيه الإقرار عن الغير بالنسبة لاعترافه بأن فلان بن =

---

[٣٦٤] رواه أبو داود في كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم ٣٥٣٠، بلفظ: «أنت ومالك لوالدك»، والبيهقي (الكبرى) في كتاب النفقات (١٠) باب نفقة الأبوين رقم ١٥٧٥١.

[٣٦٥] أخرجه الدار قطني في سننه: ج٤، ص٢٣٥، رقم ١١٢. والبيهقي في كتاب المكاتب (٤) باب من قال يجب على الرجل مكاتبة عبده ...، رقم ٢١٦١٨. مرسلا.

[٣٦٦] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٢٤٩.

منه حق التعدية، وإن ادّعى رجل إلى رجل أنه دخل بيته أو داره أو فدانه بالتعدية فلا يسترده له الحاكم الجواب إلاّ إن قال أفسد فيه كذا وكذا بالتعدية وإذا ادّعى رجل على رجل أنه استقى من بئره أو جبه أو فدانه بالتعدية فلا يستردده له الحاكم الجواب، وأما إن ادّعى إليه أنه أفسد في

= فلان أخذ من ماله ووضعه عندي، فالمتبادر لأفهامنا القاصرة أن ترجى حجّته للأخذ بأن يبعث الحاكم للأخذ، ويبحث عن وجه أخذه إياه فإن تبيّن أنه أخذه بالتعدية فحينئذ يجبر على الإعطاء، ويخرج حق التعدية من المستودع ومن المستودع عنده إن علم، وا لله أعلم، فليحرر.

قوله وإن ادّعى رجل إلى رجل انه دخل داره أو بيته ... الخ: أقول أما عدم استرداده الجواب البنسبة لدخوله الفدان من غير دعوى الفساد فظاهر، وأما بالنسبة لدعوى لدخوله الدار أو البيت فغير ظاهر خصوصا إذا كانت الدار محتوية على الحريم، اللهم إلاّ أن يقال لو كان كذلك لدخل في الفساد، فيدخل في الإستثناء من قوله: إلاّ أن قال فأفسد فيه كذا وكذا، وا لله أعلم.

قوله من بئره أو جبه: الظاهر أن الجبّ أخص من البئر، قال في مختصر الصحاح: «الجبّ هي: البئر التي لم تطو بالحجارة»[٣٦٧].

فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فكلّ جبّ بئر، ولا عكس كما هو ظاهر، وإنما لم يسترد الجواب لمن ادّعى ذلك لنهيه ﷺ عن بيع فضل الماء[٣٦٨].

---

[٣٦٧] الرازي، مختار الصحاح: ص٩١، مادة (جبب).

[٣٦٨] رواه الترمذي في كتاب البيوع (٤٤) باب ما جاء في بيع فضل الماء، رقم ١٢٧١. وأبو داود في كتاب الإجارة، باب في بيع فضل الماء، رقم ٣٤٧٨.

ذلك شيئا بالتعدية فإنه يسترده له على هذا الحال، وإن استمسك رجل برجل عند الحاكم فادّعى إليه أنه حرث فدانه أو أرضه بالتعدية فليس له أن يذكر في دعوته الدابة والمحراث والبذر غير أنه يقول حرثه وأفسده بالتعدية، وكذلك إن ادّعى إليه أنه كسر ساقية فدانه أو جبه فليس عليه أن يذكر بماذا كسره، وإن استأجر رجل أجير فبنى له في أرض غيره جدارا بالتعدية أو استأجره أن يقطع أشجار رجل بالتعدية فقطعها فالمدعي إنما يستمسك بالذي فعل ذلك ولا يستمسك بمن استأجره وأما في حدوث المضرات فإنه يستمسك بأيهما أحب وأن يستمسك رجل برجل أنه باع فدانه أو شيئا من ماله بالتعدية فإنه يسترد له الحاكم

= قال في الإيضاح بعد الكلام في الخلاف في معنى الحديث ما نصّه: «ولعلّ بعضهم حمّل الحديث على العموم في كلّ ماء، وفي قولهم (رحمهم الله) ما يدلّ على ذلك وذلك أنهم أجازوا أن يستقي الرجل من جبّ غيره بلا إذن فهذا يدلّ على ما قلناه»[٣٦٩].

قوله فالمدعي إنما يستمسك بمن فعل ذلك ولا يستمسك بمن استأجره: أقول ظاهره لا فرق بين أن يكون الأجير عالما بأن الأرض والغروس للغير أو غير عالم، وإن كان عالما فضمنناه ظاهر، وإن لم يكن عالما وظنّ أن الأرض لمن آجره وغرّه فلا يظهر كونه ضامنا وحده، وانظر هل يرجع بما ضمن على المستأجر في صورة غير العلم لأنه الظالم، والظالم أحقّ أن يحمل عليه، لم أر في ذلك نصا، فليراجع، والله أعلم.

قوله وإن استمسك رجل برجل أنه باع فدّانه أو شيئا من ماله بالتعدية ...إلى =

---

[٣٦٩] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص١٥.

الجواب فإن أقرّ التعدية ويأخذه برد ذلك إذا كان مما تقبضه الأيدي، وأما الأصل فيدركه صاحبه ولا يمنع له وكذلك إن استمسك به أنه زوج وليته بالتعدية فيستردد له الحاكم الجواب، فإن أقرّ ضربه الأدب وإن أنكر فيدرك عليه اليمين، وكذلك إن استمسك بالشهود والمرأة والزوج على هذا الحال ويضرب الحاكم من أقرّ عنده بفعل التعدية ما قلّ منها وما كثر ويحبسه عليه، وإن ادّعى رجل إلى رجل عند الحاكم فقال اتهمته أنه أكل من مالي كذا وكذا بالتعدية فإنه يستردده الحاكم الجواب فإن أنكر فعليه

= **قوله وأما الأصل فيدركه صاحبه ولا يمنع له**: أقول صريح كلامه (رحمه‌الله) أن البائع إذا تعدّى على مال الغير وباعه وأقرّ به بعد ذلك أنه لغيره يمضي إقراره على المشتري، ويأخذه صاحبه من غير بيّنة فيشكل عليه ما هو المشهور من أنّ البائع لا قول له ويزيدنا إشكالا قول المحشي (رحمه‌الله) في باب الإستحقاق من كتاب البيوع في آخر الباب قبيل باب الصرف عند قول الماتن فإن الخصومة عليه أي على المشتري ما نصّه: «وأما اليمين إذا توجهت فالظاهر أنها على البائع، فلو ادّعى على المشتري أنه عالم بحقه في ذلك فطلب منه اليمين، فالظاهر أنه تتوجه عليه أيضا، وفائدة توجيه اليمين على البائع مع أنه لا يصدق إذا أقرّ أنه تلزمه قيمة ما باع، والله أعلم، فليراجع وليحرر، فإني لم أر في ذلك نصا، ولكن القواعد تقتضيه»[٣٧٠].

أقول إذا كان كلام المصنّف محمولا على ظاهره ظهرت ثمرة توجه اليمين على البائع بغير ما ذكره المحشي (رحمه‌الله) وهو أنه إذا نكل عن اليمين وأقرّ ردّ الشيء =

---

[٣٧٠] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٣، ص٤٣.

اليمين أخرج منه حق وإن أقرّ جبره على الأداء ويخرج منه حق التعدية، وإن أنكر وقال لا أحلف لك ولكن خذ الذي ادعيت به إليّ فأبى المدعي أن يأخذ إلاّ أن يحلف أو يقرّ فله ذلك، وإن استمسك رجل برجل عند الحاكم فادّعى إليه أنه رماه بالتراب بالتعدية أو بالبزاق أو جعل له السقفلة فيستردده له الحاكم الجواب ويضربه النكال إن أقرّ ويحلفه إن أنكر وهذا إذا بلغت المدعي في هذه الوجوه فإن لم تبلغه فإنما عليه الأدب في البزاق والسقفلة وأما التراب فالتعزير ومن فعل عبده

= المبيع لصاحبه ويغرم البائع الثمن للمشتري، فهذا ما يفهم من كلام المصنّف والله تعالى أعلم.

قوله السقفلة: بحثت عليها في القاموس ولم أجدها فيه، فليراجع في غيره.*

قوله ويضربه النكال إن أقرّ ... إلى **قوله وهذا إذا بلغت المدعي**: حاصل كلامه (رحمه الله) أنّ هذه الأمور الثلاثة التي ادّعى المدعي أنه رماه بها المدعى عليه إن وصلت إلى المدعي فعليه النكال، وإن لم تصل إليه ففيها تفصيل، فالأدب في البزاق والسقفلة والتعزير في التراب، وكأنه (رحمه الله) جعل التراب أشدّ فلذا جعل تأديبه بالتعزير.

تنبيه: الفرق بين هذه الأنواع الثلاثة على ما ذكره الشيخ اسماعيل (رحمه الله): «أنّ الأدب ما دون العشرين، والتعزير ما دون أربعين، والنكال فوق الحدّ أو دونه، يعني بحسب ما يرى الحاكم، والله أعلم»[٣٧١].

---

[٣٧١] اسماعيل الجيطالي، قواعد الإسلام: ج٢، ص٢٣٠.

* بحثنا عنها في لسان العرب لابن منظور ولم نجدها كذلك، فلعلّ الكلمة عامية من عامية طرابلس بليبيا.

شيئا من أفعال التعدية فأراد بيعه أو إخراجه من ذلك البلد قبل أن يخرج منه حق التعدية فلا يتركوه إلى ذلك حتى يخرجوا منه حق التعدية وإذا حبس الرجل على حق التعدية فأراد صاحب ذلك الشيء طلوعه من الحبس ليصطلح معه فلا، وأما إن جاء الشهود الذين اتهموه على فعل التعدية فنزعوا قولهم فإذا اتهمه الحاكم فلا يشتغل بقولهم، وأما إن لم يتهمه فليطلقه من الحبس، وإذا استمسك الرجل بعبده عند الحاكم فادّعى إليه أنه ضربه بالتعدية فإنه يسترد له الحاكم الجواب فإن أقرّ أخرج منه حق التعدية، وإن أنكر سأل مولاه البيّنة فإن أتى بها أخرج منه حق التعدية، وإن لم تكن البيّنة حلف العبد وتقف عليه التهمة أيضا ويستحلف عليه من يخاصمه إذا لم يقم بالخصومة، وكذلك العبد إن استمسك بمولاه أنه

قوله أو أخرجه: هكذا في النسخة التي بيدي بصيغة الماضي وليس بظاهر، ولعلّ إخراجه بصيغة المصدر بدليل قوله بعد فلا يتركونه إلى ذلك، ثم ضمير المفعول في يتركونه راجع إلى سيّد العبد، وأما ضمير الفاعل فيحتمل عوده إلى الحاكم، وأتى فيه بضمير الجمع للتعظيم، ويحتمل عوده إلى الحاكم والمتعدى عليه، والله أعلم.

قوله فإن اتهمه الحاكم: قال المحشي (رحمه الله): «أي حكم بالتهمة، فإن القاعدة أن الرجوع بعد الحكم لا يشتغل به، ويضمن الشهود الذين اتهموه، أي شهدوا عليه بالتهمة، أي التعدية»[٣٧٢].

وانظر ما يضمنون في الشهادة على التهمة المترتّبة عليها حبس المتهوم إذا رجعوا =

---

[٣٧٢] المحشي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ ظ.

ضربه بالتعدية فإن يسترده الحاكم الجواب فإن أقرّ المولى أخرج منه حق التعدية ويوقف عليه التهمة والبيّنة ويحلفه إذا أنكر ويستخلف عليه من يخاصمه، وقال الشيخ أبو محمد: إذا استمسك رجل برجل عند الحاكم أنه قتل كلبه بالتعدية أو قطه فلا يسترده له الحاكم الجواب وأما الكلم المعلم فإنه يسترده له الحاكم الجواب إذا قتله بالتعدية، وكذلك إن ادّعى ثمنه من قبل بيع وأما غير المعلم فلا يسترد الجواب من قتله بالتعدية ولا على ثمنه إذا استمسك به البائع وكذلك القط وإذا أمر رجل عبده بفعل التعدية فإنه يدرك عليه جميع ما فعل ولو جاوز قيمته ويخرج منهما حق التعدية جميعا، وا لله أعلم وأحكم وبه العون والتوفيق.

مسألة في المشهور

والحيازة في الأصل وإذا عرف الفدان في يد رجل ثم عرف فيه

= بعد الحكم، وا لله أعلم، فليراجع.

قوله وإذا أمر رجل عبده بفعل التعدية ... إلى **قوله ويخرج منهما حق التعدية:** أقول تقدّم له (رحمه‌الله): أنه إذا دعا رجل على رجل أنه أمر طفله أو عبده بالتعدية فغضب منه كذا وكذا فليسترد له الحاكم الجواب، فلو ذكر الحكم هناك لأغناه عن ذكره هنا وحصل المقصود مع الإقتصار، وا لله أعلم.

قوله في المشهور: قال المحشي (رحمه‌الله): «بأن يقولوا شهر عندنا هذا الفدان لفلان أخذا من كلام صاحب الإيضاح (رحمه‌الله)[٣٧٣] حيث قال في كيفية تبليغ المشهور =

---

[٣٧٣] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص١٣٤.

بعد ذلك رجل آخر ثلاث سنين متواليات يحرث ويحصد ويعطي ويمنع وصاحبه الأول حاضر ولم يغير من ذلك شيئا ثم بعد ذلك عارضه فيه فذكر عن الشيخ أبي محمد الويسلاني عن أبي يحيى الفرسطائي (رحمه الله) أنه قال: يشهدون له بالمشهور، وأما غيره من المشائخ قالوا لا يشهدون له بالمشهور إذا عرفوا الأصل لغيره وكذلك اختلافهم في الحيازة وسواء في ذلك عارضه من عرف له الأصل الأول أو غيره من الناس، وأما إذا لم يعرفوا الأصل لغيره فمكث فيه ثلاث سنين على نحو ما قلنا فإنهم يشهدون له بالمشهور، وأما إن مات بعد الثلاث سنين فليشهدوا لورثته بالميراث، وإذا عرف الرجل في الفدان ثلاث سنين فعورض فيه فشهد له الشهود بالمشهور فيقعده فيه الحاكم ولا يزيله أحد منه إلاّ بالبيّنة القاطعة ولا يقبل عليه فيه التهمة ولا يدرك عليه اليمين أيضا

= «وإنما يقول الأمناء إذا أرادوا أن يبلغوا المشهور شهر فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني قسّما ما كان لهما من الأصل من ميراث أبيهما فلان بن فلان الفلاني»[٣٧٤].

قوله وكذلك اختلافهم في الحيازة: يعني فعلى قول الشيخ أبي محمد يشهدون للحائز ولو عرفوا الأصل لغيره، وعلى قول غيره من المشائخ فلا يشهدون للحائز بالحيازة إذا عرفوا الأصل لغيره، والله أعلم.

قوله ولا يدرك عليه اليمين: قال المحشي (رحمه الله): «لأنه لا حيازة بين الشركاء =

---

[٣٧٤] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ ظ.

إذا تبيّن أن المدعي بذلك استمسك، وإذا ادّعى رجل عند الحاكم أن الفدان الذي لفلان بن فلان في مكان يسمى بكذا وكذا وهو له بالشراء وكذلك الرجل غائب فأتى على ذلك بخبر الأمناء فيقعده فيه الحاكم، وإن أتى الغائب بعد ذلك وهو ينكر ذلك فلا يدخله المدعي بعد ذلك إلاّ بالبيّنة وكذلك إن لم يكن غائبا، وأما إن مات في غيوبته فأتى ورثته فأنكروا أن يكون وارثهم قد باع فدانه فمنهم من يقول لهم ما لوارثهم في ذلك ومنهم من يقول يقعد لهم فيه، وأما إن مات المدعي للشراء فقدم

= طالت المدة أو قصرت كما هو معلوم، وقد رأيت في بعض كتب أصحابنا ما نصّه: «وذكر مسألة رجل باع لرجل أرضا وهو القاعد فيها فكان المشتري يعمرها فجاء مدع فادّعى أنّ له تسمية من تلك الأرض، الجواب في ذلك أنّ البيّنة على المدّعي، فإن كانت له بيّنة على ذلك فليأخذ تلك التسمية، فإن لم تكن له بيّنة فله على المشتري يمين منقطع إن أراد». وكأنه أراد بقوله يمين منقطع أنه يحلف على القطع لا على العلم»[٣٧٥].

أقول لم يظهر لي وجه لكلام المحشي (رحمه الله) هنا إذ ليس من كلام المصنّف هنا ما يدلّ على أن المعارض عارض بالبعضحتى يكون شريكا، اللهم إلاّ أن يقال: أراد المحشي (رحمه الله) إيراد فائدة مناسبة للمقام، إلاّ أنه لا يظهر الإتيان بصيغة التعليل لأنه يوهم أنه تعليل لقوله ولا يدرك عليه اليمين أيضا ... الخ، والله أعلم.

قوله إذا تبيّن أنّ المدعي بذلك استمسك: الظاهر أنّ المراد بأن المدعي القاعد المستمسك بالمشهور لا المدعي المعارض، والله أعلم.

---

[٣٧٥] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ ظ.

الغائب عند ورثته فأنكر البيع فلا يقعدوا له فيه، وإذا حكم الحاكم الفدان لرجل بحضرة من الشهود ثم عورض فيه بعد ذلك فإن الحاكم يدفع عنه الذي عارضه، وإن مات ذلك الحاكم فحدث حاكم آخر ثم عورض فيه فمن شهد عند الحاكم حين حكمه له فليشهد له عند الحاكم الآخر فيحكم له به ويجزيهم الخبر في ذلك، وإذا عرف شيء من الحيوان في يد رجل ثلاثة أيام فمن عارضه فيه بعد ذلك فليشهدوا له عليه بالمشهور، وإن مات بعد الثلاثة أيام فليشهدوا لورثته بالميراث، وكذلك إذا تناسل عنده بعد الثلاثة أيام فليشهدوا له على ذلك النسل بالنتاج. وقال الشيخ ﷺ روى أبو محمد وارسفلاس عن أبيه عن جده عن أبي يحيى الفرسطائي عن أبي هارون الجلالمي الحيازة في قول أهل الحجاز عشر

= وقال المحشي (رحمه الله): «لعلّ المراد بقوله بذلك أي: بالتهمة على التعدية وباليمين قال: وسيأتي نظير هذه العبارة في باب إحياء المواريث، يعني بخلاف ما إذا ادّعى عليه أنه باعه أو وهبه له، أو نحو ذلك، والله أعلم»[٣٧٦].

قوله وهو المأخوذ به عندنا ... إلى **قوله: وفي قول أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة** ﷺ **عشرون** ... الخ: أقول: ذكر في الترتيب أنّ أبا عبيدة ﷺ روى حديثا عن النبيء ﷺ أنه قال: «من حاز أرضا وعمرها عشر سنين والخصم حاضر لا يغيّر ولا ينكر فهي للذي حازها وعمرها ولا حجة للخصم فيها»[٣٧٧].

---

[٣٧٦] المحشّي، حاشية على كتاب الأحكام: ورقة ٤ ظ.

[٣٧٧] رواه الربيع بن حبيب في كتاب الأحكام باب (٣٥) رقم٦٠١، أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس مرفوعا.

سنين وهو المأخوذ به عندنا، وفي قول أهل المدينة خمس عشر سنة، وفي قول أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة ﷺ عشرون سنة، وقال بعض خمس وعشرون سنة، وقال بعض ثلاثون سنة، وقال بعض خمس وثلاثون سنة، وقال بعض أربعون سنة ، وقال بعض خمس وأربعون سنة، وقال بعض خمسون سنة، وإنما تكون الحيازة إذا عرف الرجل في أرض عشرين سنة يعمرها ويعطي فيها ويمنع و لم يعارضه فيها أحد، ثم عارضه فيها عارض مما كان حاضرا في تلك العشرين فإن الشهود يشهدون له فيها بالحيازة

قال المحشي (رحمه الله) بعد نقل هذا الحديث المسند إلى أبي عبيدة، ونقل كلام المصنف ما نصّه: «والعجب لأبي عبيدة (رحمه الله) كيف عدل عن الحديث الذي رواه مع أنه لم يذكر له معارضا، فالمناسب العمل بما ورد به الحديث، وا لله أعلم»[٣٧٨]. وقال في قوله ولا حجة للخصم فيها: «يعني ولا له بيّنة، ولا يدرك يمينا على الحائز»[٣٧٩]. وقال المحشي (رحمه الله) أيضا: «هذا الحديث عليه العمل بالجزيرة في زماننا على ما أدركنا عليه مشائخنا (رحمهم الله)، وا لله أعلم»[٣٨٠].

قوله في قول أهل المدينة خمس عشرة سنة: أقول لعلّ هذا القول غير مشهور عندهم، فإنّ مالكا يعمل بقول أهل المدينة، والمشهور عندهم عشر سنين، وألحقوا بذلك التسعة والثمانية، قال ابن عاصم في منظومته:

---

[٣٧٨] المحشّي، حاشية الترتيب على الجامع الصحيح: ج٣، ص٢٣٧.

[٣٧٩] المحشّي، حاشية الترتيب على الجامع الصحيح: ج٣، ص٢٣٨.

[٣٨٠] المحشّي، حاشية الترتيب على الجامع الصحيح: ج٣، ص٢٣٧.

ولا يجزيهم في ذلك إلاّ الشهادة وهذا إذا لم يعرفوا الأصل لغيره أول مرة

والأجنبي أن يجز أصلا بحق	عشر سنين فالتملك استحق
وانقطعت حجة مدّعيه	مع الحضور عن خصام فيه
إلاّ إذا ثبت حوز بالكراء	أو ما يضاهيه فلن يعتبرا
أو يدعي حصوله تبرعا	من قائم فليتبيّن ما ادّعا
أو يحلف القائم واليمين له	إن ادّعى الشراء منه معلمه

وقال في الشرح: «يعني من حاز حنوتا أو دارا أو أرضا أو غيرها من الأصول بوجه شرعي كالشراء والإرث، وعلى كون الوجه شرعيا نبّه بقوله بحق، واحترز من الحوز بغصب أو تعدّ فلا عبرة به، إلى أن قال: وطول حوزه لذلك كعشر سنين وما قاربه كالتسع والثمان، والحائز أجنبي ليس قريبا له، ولا شريكا معه، وهو في تلك المدة يتصرّف في الشيء المحوز بأوجه التصرفات كتصرّف المالك في ملكه، وينسب إليه ذلك الملك، إلى أن قال: والقائم المذكور عالم بجواز الحائز وتصرّفه وادّعاء ملكيته، عالم بأن ذلك له، ولم يدع شيئا طول المدة المذكورة، ولا مانع له من الكلام من خوف ولا غيره من قرابة أو صهر أو صغر أو حجر أو غير ذلك، فإن دعوى هذا القائم لا تسمع، وأطال في بيان ذلك إلى أن قال: على الناظم اشتراط تصرّف الحائز بالهدم والبناء ونحوهما، يعني كالغرس كما في ابن الحاجب، وادعاء الحائز الملكية لأن الحوز لا ينفع إلاّ لمدّعيها، وجهل الأصل إما ما علم أصله فلا ينفع فيه الحيازة، وكذا يشترط علم القائم أنّ المحوز ملك له ...الخ. قال: وإليها أشار إليه الشيخ خليل بقوله: وإن حاز أجنبي غير شريك، وتصرّف ثم ادّعى حاضر ساكت بلا مانع عشر سنين لم يسمع ولا بيّنته. وقال في الرسالة: «ومن حاز دارا على حاضر عشر سنين تنسب إليه وصاحبها =

وأما إذا عرفوا الأصل لغيره فقد ذكرنا ما في ذلك من الإختلاف، وذكرنا أيضا أنه إذا مكث فيه ثلاث سنين وذلك المدعي حاضر ثم غاب أربع عشرة ثم قدم فمكث فيها بعد ذلك ثلاث سنين ثم عارضه أنهم يشهدون له بالحيازة في بعض القول وقال بعضهم لا يشهدون له بالحيازة حتى يمكث فيها عشرين سنة متوالية وسواء في هذا عمره بنفسه أو عبيده أو أجرائه أو أولاده ولا تجوز الحيازة على غائب ولا على مجنون ولا على طفل ولا تجوز الحيازة بين الشركاء ولا للولد تحت والده والله أعلم وأحكم، وبه العون والتوفيق.

مسألة في الشركة

وإذا لم يعرف لرجل شيء من المال وقد ثبت عليه الفلاس أو لم يثبت عليه، وقد كان له أولاد فتفرقوا في البلاد وقدم كل واحد منهم

= حاضر عالم لا يدعي شيئا فلا قيام ...» إلى أن قال: «وفي المغرب عن أبي وهب عن عبد الجبار عن عمر عن ربيعة عن سعيد بن المسيّب يرفع الحديث إلى النبيء ﷺ أنه قال: «من حاز شيئا عشر سنين فهو له»[٣٨١] ... الخ». فتراه لم يزد القول بزيادة مدة الحوز على العشر، والله أعلم.

قوله وهذا إذا لم يعرفوا الأصل لغيره: تقدم ما فيه الخلاف بين الشيخ أبي محمد وغيره، وقد بيّناه أول الكتاب، والله أعلم.

قوله ولا تجوز الحيازة على غائب ولا على مجنون ... الخ: ظاهره ولو كان =

---

[٣٨١] لم نقف على تخريجه.

بطائفة من المال فوالدهم هو القاعد فيما في أيديهم، وكذلك إذا قدموا بعد موت وارثهم، فالشركة بينهم ثابتة فهم شركاء فيما في يد كل واحد

= لهؤلاء خلائف، وفيه نظر، فليراجع.

قوله فوالدهم هو القاعد فيما في أيديهم: قال في الإيضاح: «وإنما جعلوا الوالد هو القاعد فيما في يد أولاده فيما يوجبه النظر، لأن الأصل أنهم خدم لأبيهم وما في يد الخديم هو على هذه الصفة، فالقاعد فيه المستخدم كالعبيد مع ساداتهم، وأعظم من هذا قوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»[٣٨٢]، فثبت بهذا أن ما في يد الولد القاعد فيه أبوه في ظاهر الحكم إلاّ إذا حازه الأب ...الخ»[٣٨٣].

قال المحشي (رحمه الله) في حاشية البيوع: «قوله في ظاهر الحكم يعني وأما فيما بينه وبين الله فما في يده دون كل أحد لأنه ليس بعبد فما سعى فهو له وليس للوالد في الحقيقة في مال ولده إلاّ ما يقوم به من النفقة والكسوة وما نحو ذلك بدليل أنهم ذكروا في باب الزكاة أنه يجوز للرجل أن يدفع زكاته لولده البالغ. قال بعضهم: وإن لم يجزهم عن نفسه فلو كان هو القاعد في مال ولده وله انتزاعه لكان بمنزلة من يدفع لنفسه، وبدليل أنهم قالوا لا تلزمه نفقة ولده البالغ فلو كان كالعبد مع سيده للزمته نفقته وليس كذلك، والله أعلم». قال: «لكن تأويل السؤالات يدلّ على أن الوالد له مال ولده حقيقة وحكما حيث قال في نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض «أنت ومالك لأبيك» أي: من أبيك، لأن الوالد أصل، والولد فرع، والمال فرع الفرع»[٣٨٤]. ثم قال المحشي (رحمه الله) أيضا: =

---

[٣٨٢] تقدّم تخريجه رقم ٣٦٤.

[٣٨٣] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٥٢.

[٣٨٤] السوفي، السؤالات: ورقة ٥٢ و.

منهم وكذلك إن سافروا بعد موت وارثهم ولم تعرف بينهم قسمة فاستفاد كل واحد منهم شيئا من المال فهو أيضا بينهم على ما ذكرنا في ظاهر الأحكام إذا لم يحزهم والدهم في حياته ومعنى الإحازة أن يعطيهم

= «وحمل قومنا هذا الحديث على غير هذا قال العلقمي في حاشيته يعني: على «الجامع الصغير» وسببه كما في ابن ماجة عن جابر بن عبد الله أنّ رجلا قال: يا رسول الله إن لي مالا وولدا وأن أبي يريد أن يجتاح مالي ...»[٣٨٥] بمثناة تحتية ثم جيم فمثناه فوقية فألف فحاء مهملة، أي: يستأصله. قال الخطابي: ويشبه أن يكون ذلك إنما هو بسبب النفقة عليه، وأن مقدار ما يحتاج إليه من النفقة عليه شيء كثير لا يسعه عفو ماله والفضل منه إلاّ بأن يحتاج أصله ويأتي عليه فلم يعذره النبيء ﷺ ولم يرخص له في ترك النفقة، وقال له: «أنت ومالك لأبيك» على معنى أنه إن احتاج إلى مالك أخذ منه قدر الحاجة كما يأخذ من مال نفسه، فإما أن يكون أراد إباحة ماله بحيث يحتاجه ويأتي عليه لا على هذا الوجه، فلا أعلم أحدا ذهب إليه من الفقهاء». إلى أن قال: وسيأتي في كلام المصنّف يعني الإيضاح في باب ما يكون على المرتهن من الحقوق ما يدلّ على هذا حيث قال: «والأصل في هذه المسألة أن الوالد إذا أخذ شيئا من مال ولده لحوائجه فما لم يتصرف فيه فهو موقوف على الولد المنزوع منه، لأن المباح للوالد من مال ولده قضاء الحاجة ...الخ»[٣٨٦].

قوله في ظاهر الأحكام: قال المحشي (رحمه الله): «يعني وأما فيما بينه وبين الله فهو =

---

[٣٨٥] ابن ماجة، كتاب التجارات (٦٤) باب ما للرجل من مال ولده، رقم ٢٢٩١.

[٣٨٦] المحشي، حاشية على الإيضاح: ج٤، ص٥٢-٥٣.

شيئا من ماله يحوزهم به عن نفسه، فإذا فعل فيصير لكل واحد منهم ما استفاد بعد ذلك من المال، ولا تجوز الإحازة للطفل في طفوليته ولا للمجنون في جنونه إلاّ أن يحوزهما إخوتهم الكبار العقلاء بهبة واحدة، ويقبل الكبير على نفسه وعلى أخيه الصغير، وما استفاد الولد من غير مال أبيه من الهبة والميراث فلا يكون له ذلك إحازة،

= له فإنه ليس بعد لأحد»[٣٨٧]. وتقدم نقل كلامه أيضا من حاشية البيوع.

قوله ويقبل الكبير: قال في حاشية البيوع: «ينظر هل يصحّ ان يقبل الكبير للكبير إذا كان غائبا مثلا وأراد والدهم أحازه الجميع والظاهر نعم، لأن الصغير والمجنون والغائب أحكامهم واحدة وهل يجوز أيضا أن يقبل الأجنبي للصغير أو للكبير إذا غاب ولو لم يكن وكيلا له، والظاهر نعم إذا وجد القبول والقبض، قال: وينظر أيضا ما لو غاب أحد أولاده مثلا وأشهد أنه أحازه عن نفسه بما في يده هل يجزي الولد ذلك ويعد قبضه حينئذ لما في يده قبولا أو لابدّ من القبول بالفعل، والظاهر الأول لما فيه من التسوية بين أولاده، ولأن هذا بمنزلة الهبة والهبة يصحّ فيها القبض ما لم يرجع الواهب أو يمت، والله أعلم فليحرر ذلك».

أقول: إنما صحّ القبض في شرط صحة لخلاف القبض في الرهن فإنه لابدّ من القبض في الحال، فإن لم يقبض في الحال بطل لقوله تعالى: ﴿**فرهان مقبوضة**﴾ [البقرة/٢٨٣]، كما نصوا عليه والله أعلم.

قوله فلا يكون له ذلك إحازة: أي لا يكون ما استفاد الولد من غير مال أبيه نفسي فكل ما سعيت فهو لك ليس لي فيه شيء» إلى أن قال: «وكذلك ما =

---

[٣٨٧] المحشي، حاشية على الأحكام: ص٤ ب.

وأما الابنة إذا زوجها أبوها وأخرجها إلى زوجها فإن ذلك يكون إحازتها، وإذا قسم الرجل لأولاده أصلا من غير أن يهب لهم فكان كل واحد منهم في طائفة من ذلك الأصل ثم استفاد كل واحد منهم مالا لنفسه فالقاعد في ذلك كله أبوهم، وكذلك إذا مات أبوهم فهم شركاء في ما في يد كل واحد منهم إلاّ أن تكون الهبة في حال حياة والدهم، وكذلك إن مات كل واحد منهم فالقاعد فيما ترك أبوه دون من سواه من ورثة الولد.

وإذا وهب الرجل لابنه نصف ماله في الأصل أو ثلثه أو ربعه أو غير ذلك من التسمية فمات أبوه قبل أن يقسم ذلك الأصل فجحده الورثة

= إحازة بل لابدّ من لفظ الإحازة.

قال في الإيضاح: «ومعنى الإحازة أن يعطيهم بوهم من ماله شيئا ويحيزهم به عن نفسه، ويقول لهم: أحزتك بهذا الشيء عن وهب له أبوه ولو كان ما وهب له تسمية من أصله من غير إحازة على هذا الحال حتى يقرّ له بالإحازة بذلك عن نفسه»[٣٨٨].

قوله وأما الابنة ... إلى **قوله فإن ذلك يكون إحازتها**: قال في الإيضاح عقب هذه العبارة: «لأنها خرجت بذلك من تحت أمره»[٣٨٩].

قوله أو غير ذلك: قال المحشي (رحمه الله): «يعني إن لم يخرج من الأصل المشترك إلى ما هو خاص به، فلو خرج إلى ما هو خاص به دونهم فكل ما سعى فهو له =

---

[٣٨٨] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٥٣-٥٥.

[٣٨٩] نفس المصدر السابق: ج٤، ص٥٦.

ذلك فلا يجزيه في ذلك إلاّ الشهادة، وإذا مات بعدما اقتسما ذلك الأصل فيجزيه في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة على العطية والقسمة جميعا، وأما إن وهب له مكانا معروفا فمات أبوه فجحده الورثة ذلك فلا يجزيه في ذلك إلاّ الشهادة.

والشركاء إذا قعدت لهم الشركة فاقتسموا شيئا من أصلهم أو شيئا مما اشتركوا من الثمار والحيوان وغير ذلك فلا تقعد لهم الشركة بعد ذلك فما استفاد كل واحد منهم فلنفسه دون غيره والشركاء إذا استفاد أحدهم مالا لنفسه دون شركائه من قبل هبة أو ميراث أو ما أشبه ذلك فكل ما استفاده بعد ذلك فهو القاعد فيه دون شركائه ما لم يعرف أنه من المال المشرك فما سواه من الشركاء فكل ما استفاد فهو بينهم.

وإذا قعدت لهم الشركة فمات أحدهم فورثه بعض الشركاء دون بعض أو دخلت لأحدهم ميراث أو هبة فاخلطها مع المال المشترك فكل ما استفادوا بعد ذلك فينزلون فيها على رؤوس أموالهم بالسوية فيأخذ كل واحد منهم ما ناب حصته من تلك الفائدة وما ينوب ما أدخله من خارج.

= وكل ما سعوا فهو لهم كما بيّنه في الإيضاح[٣٩٠].

قوله وما ينوب ما أدخله من خارج: قال المحشي (رحمه الله): «هذا في غير الولد وأما هو مع والده إذا اشترك معه أصلا فتوقف العلماء في الولد هل ينزل مع =

---

[٣٩٠] المحشي، حاشية على الأحكام: ص٤ب وحاشيته على الإيضاح: ج٤، ص٦٠-٦١ (بتصرف)

والشركاء إذا اشترى أحدهم أصلا أو حيوانا أو متاعا أو ما أشبه ذلك فاستشهد بأنه إنما اشترى ذلك لنفسه دون شركائه فلا يشتغل بقوله وهذا إذا قعدت لهم الشركة، وإذا اقتسم الشركاء فاستفاد كل واحد منهم أصلا أو حيوانا أو متاعا أو ما أشبه ذلك ثم خرج الانفساخ في قسمتهم فما استفاد كل واحد منهم فهو القاعد فيه دون شركائه، وكذلك رجل مات وترك ابنين وابنة فخرجت الابنة عند زوجها فاقتسم اخوانها ذلك الأصل الذي بينهما فجوزت القسمة واتبعت كل واحد منهما بسهمهما أو اتبعت به أحدهما دون الآخر فما استفاد كل واحد منهما بعد ذلك فهو القاعد فيه فلا تدرك نصيبها فيه، وكذلك إذا لم يقتسما فكل ما

= والده في الفائدة منزلة غيره من الشركاء أو لا، كما أظهره في الإيضاح»[٣٩١].

قوله ثم خرج الانفساخ ...الخ: أقول قال في الإيضاح في توجيه ذلك وفرّق بين تلك المسألة ومسألة ما إذا خرج وارث لم يعلموا به ما نصّه: «وإذا اقتسم الشركاء الذين قعدت لهم الشركة فخرج في قسمتهم انفساخ فإنّ الشركة غير قاعدة لهم فما استفاد كلّ واحد منهم فهو القاعد فيه دون شركائه، وأما إن خرج بعد قسمتهم وارث لم يعرفوا به فكلّ ما استفادوه قبل القسمة أو بعدها فهو بينهم، والفرق بين هذه المسألة والمسألة الأولى، أن الانفساخ الداخل على القسمة من جهة الغرر مما زادوا أو نقصوا في صفاتها ليس بمنزلة قسمة مال الغير إذ لا تستحق اسم قسمة، والأولى يقال لها قسمة منفسخة»[٣٩٢]، والله أعلم.

---

[٣٩١] المحشي، حاشية على الأحكام: ص٤ب.

[٣٩٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٦٢-٦٣.

استفاد فلا تدرك فيه شيئا إلاّ ما علم أنه من ذلك الأصل فكل ما استفادا وهي عندهما فتدرك فيه نصيبهما، والشركاء إذا اقتسموا فاستفاد كل

= قال المحشي (رحمه‌الله) بعد نقل كلام الإيضاح: «والظاهر أن الاستحقاق كظهور الوارث لأنهم قسّموا مالهم وما ليس لهم»[٣٩٣].

قوله إلاّ ما علم أنه من ذلك الأصل: قال المحشي (رحمه‌الله): «ظاهره أنّ ما تبيّن أنه مستخرج من ذلك الأصل تدرك فيه حصتهما، وظاهر كلام الإيضاح يدلّ على أن لا تدرك شيئا من الغلة مطلقا، حيث قال في هذه المسألة: فادّعت في الحيوان والعروض والحبوب سهمها فإنها لا تلحق شيئا إلاّ في الأصل، إلاّ ما كان معروفا من تركة الميت فيكون لها فيها سهمها، اللهم إلاّ أن يقال معنى قول صاحب الإيضاح: إلاّ ما كان معروفا من تركة الميت، أي: أنه مستخرج من تركة الميت» فيرجع إلى ما قاله المصنّف، ويؤيدّ هذا التأويل قول صاحب الإيضاح في المسألة التي قبل في حق اختصاص أحد الشركاء حيث قال: «إلاّ ما قامت عليه البيّنة من الغلّة أنها من الأصل المشترك إن كان يدركون حقيقة ذلك»[٣٩٤].

إلاّ أني سمعت من بعض مشائخنا في الجزيرة أنهم يحكمون بظاهر كلام الإيضاح في مسألة الأخت من أنها لا تدرك إلاّ فيما كان معروفا أنه متروك للميت، والله أعلم، قال: وهذا كلّه في ظاهر الأحكام، وأما فيما بينه وبين الله فإنه: «لا يحلّ مال امرئ مسلم إلاّ بإحدى ثلاث...»[٣٩٥] كما هو معلوم، والله أعلم =

---

[٣٩٣] المحشي، حاشية على الأحكام: ص٥ أ.

[٣٩٤] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٦٠-٦١.

[٣٩٥] لم نقف على تخريجه بهذا اللفظ.

واحد منهم شيئا ثم خرج بعد ذلك وارث لم يعلموه فكل ما استفادوه فهو بينهم قبل القسمة أو بعدها، والله أعلم وأحكم، وانظر في هذه المسألة.

مسألة في إحياء المواريث

وإذا مات رجل وترك أولادا ذكورا وإناثا فتزوجت الإناث بعد

= فليحرر[٣٩٦].

قال وقد يقال لا منافاة بينهما، وأن كلام المصنّف هنا محمول على يتعلّق بالأصل، وأما مسألة المنتقلات فنصه فيها موافق لنصّ صاحب الإيضاح، حيث قال: «فلا تدرك عندهم شيئا مما استفادوا من الأصل والحيوان والثمار وما أشبه ذلك بعد خروجها، إلاّ ما علم أنه من تركة الميت»[٣٩٧]. فلا تكرار ولا منافاة والله أعلم فليحرر[٣٩٨].

قوله وانظروا في هذه المسألة: تقدّم توجيه ذلك فيما نقلناه من كلام الإيضاح، ثم رأيت المحشي (رحمه الله) نقلها ثم قال: «والظاهر أن الاستحقاق كظهور الوارث لأنهم قسّموا ما لهم وما ليس لهم، فإن الاستحقاق كذلك»[٣٩٩].

قوله مسألة في إحياء المواريث: قال المحشي (رحمه الله): «الحكم عند مشائخنا في الجزيرة على القول بأنه لا يبطل الحق تقادمه، وهو أحد القولين في الديوان =

---

[٣٩٦] المحشّي، حاشية على الأحكام: ص٤ب و٥أ.

[٣٩٧] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٦١ (بتصرف).

[٣٩٨] المحشي، حاشية على الأحكام: ٥أ.

[٣٩٩] نفس المصدر والصفحة.

موت والدهن أو في حياته فخرجن إلى أزواجهن فمات إخوانهن فتركوا أولادا فأردن أن يأخذن ميراثهن من أبيهن عند أولاد اخوانهن فلا يدركن عندهم شيئا إلاّ إن أحيين ميراثهن من أبيهن عند اخوانهنّ في حياتهم.

وكذلك إذا متن وتركن أولادا فأراد أولادهن أن يأخذوا ميراث أمهاتهم عند أخوالهم فلا يدركوا أيضا شيئا من ذلك إلاّ إن أحيى أمهاتهم ميراثهن في حياتهن، وقد قيل: إنّ المرأة لا يقعد لها بنوا أخيها في ميراثها من أبيها ما دامت حية، وإذا غابت المرأة في حياة أبيها عند أبيها أو من عند زوجها، أو زال عقلها في حياة والدها عند أبيها أو عند زوجها فليس عليها أحياء إذا مات أبوها أو مات أخوها وترك أولادا فلتأخذ ميراثها من عند أولاد أخيها من غير أحياء، وكذلك إن ماتت هي فليأخذ ورثتها ميراثها من عند إخوتها من غير أحياء.

وإن غابت المرأة بعد موت والدها من بيت والدها أو من بيت زوجها فماتت وتركت أولادا فلا يدركون ميراثها عند أخوالهم إلاّ إن أحيت أمهم ميراثها في حياتها.

وكذلك إن مات أخوها وترك أولادا فلا تدرك ميراثها من أبيها عند أولاد أخيها إلاّ إن أحيتها في حياة أخيها وليس على غائب ولا مجنون ولا طفل إحياء.

وأما إن مات أبوها وقعدت في الأصل مع إخوانها فمات أخواتها وتركوا أولادا فلا يقعد لها أولاد أخيها في ميراثها لأنها كانت في الأصل معهم، وكذلك إذا كانت أمها حية وهي في الأصل فليس عليها إحياء،

وكذلك جدها أبو أبيها وجدتها أم أبيها فليس عليها إحياء ما داموا في الأصل الذي كان لها فيه سهم، وأما جدتها أم أمها فلا تنفعها.

وإذا مات الرجل وترك أخاه من الكلالة وأخاه الشقيق فقعد أخوه من الكلالة في الأصل حتى مات الشقيق فلا يقعد أولاده لأخيه من

= وعليه فلا حاجة إلى الإحياء وهو المناسب لقولهم: لا حيازة بين الشركاء»[٤٠٠].

قوله فلا يقعد أولاده لأخيه من الكلالة: قال المحشي (رحمه الله): «المناسب بحسب الظاهر من سياق كلامه وما يؤخذ من الديوان[٤٠١] أن يقول: فلا يقعد لأولاد أخيه الشقيق، ولعلّ في النسخة سقطا كما هو ظاهر، وذلك لأن مسألة موت أحد الشقيقين فيها أربع صور:

إحداها: المذكورة.

الثانية: هي ما إذا قعد الشقيق حتى مات أخوه الكلاليّ فلا يقعد لأولاد أخيه من الكلالة.

الثالثة: هي ما إذا قعد الشقيق حتى مات فلا يقعد أولاده لأخيه من الكلالة.

الرابعة: هي ما إذا قعد الكلاليّ حتى مات وخلف أولادا فإنّ المصنّف (رحمه الله) ذكر أنهم قاعدون لعمّهم.

والمناسب لما نقلنا عن الديوان أنهم لا يقعدون لعمّهم، وهو المناسب لما ذكره من كون أولاد الشقيق لا يقعدون لأخيه من الكلالة، والله أعلم[٤٠٢]، فليراجع.

---

[٤٠٠] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ و.

[٤٠١] الديوان: ج٣، ورقة ٢٨ ظ.

[٤٠٢] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ و.

الكلالة، وإن مات الكلالي فأولاده قاعدون لعمهم، وكذلك الزوج والزوجة على هذا الحال.

وإذا مات الرجل وترك ابنا وابنة فخرجت الابنة إلى زوجها فباع أخوها جميع المال أو باع منه بعضه فإن الابنة تدرك ميراثها عند المشتري، وإن ماتت ولم تحي ميراثها في ذلك المال عند المشتري فلا يدرك أولادها عند المشتري شيئا، وكذلك إن مات المشتري فلا يدرك أولادها عند المشتري شيئا، وكذلك إن مات المشتري فلا تدرك ميراثها عند أولاده في ذلك المال إلاّ إن أحيتها في حياة المشتري.

وإذا مات الرجل وترك ابنا وابنة ومات الابن وترك أولادا وهو في الأصل حين مات فأرادت الابنة أن تأخذ ميراثها من أبيها عند بني أخيها فجحدوها أن تكون وارثة فأتت على ذلك بينة، فلما ثبت أنها وارثة فادّعوا أنها لم تحي ميراثها فلا يقبل قولهم في ذلك، وكذلك إن قالوا لم

قوله فأولاده قاعدون لعمّهم: لعلّه لا يقعدون لعمّهم كما يؤخذ من الديوان[٤٠٣] على القول بأنه يحتاج في الميراث إلى الإحياء، حيث قال: «وأما إن خرج الأخ وبقيت الأخت في الأصل تعمره فمات الأخ وترك ورثته فلا تقعد لهم عمّتهم، وليست بمنزلة الأخ إذا قعد في الأصل وخرجت الأخت، وكذلك الإخوة إذا كانوا ذكورا كلهم فخرج بعضهم وبقي بعضهم في أصل أبيهم فلا يقعد منهم من قعد في الأصل لورثة إخوته، ولا يقعد ورثتهم لورثة الذين خرجوا، وهذا الذي =

---

[٤٠٣] الديوان: ج٣، ورقة ٢٩ و.

يترك جدنا الذي هو أبونا مالا فأتت على ذلك ببيّنة فادّعوا أنها لم تحي ميراثها فلا يقبل قولهم في ذلك أيضا، وإذا لم يحي الوارث ميراثها فلا يقبل قولهم في ذلك أيضا، وإذا لم يحي الوارث ميراثه في حين يكون عليه إحياء فكل من قعد له في ميراثه فلا يقعد له فيما كان عند غيرهم مما في أيدي الناس من الودائع والديون.

وإذا لم يحي الوارث ميراثه فلا يبريه ذلك من الوصية والديون التي كانت على وارثهم.

وإذا قعد بعض الورثة لبعض في الميراث فلا يدرك المقعود له على القاعد اليمين ولا التهمة على التعدية في ذلك الأصل إذا علم أنه به استمسك، وأما إذا أراد أن يأخذ ما يقابل نصيبه من ثمار ذلك الأصل من حيث لم يشعر به و لم يجعل على نفسه سبيلا فله ذلك وجائز لمن يعامله في ذلك إذا علم، كما أن الذي قعد له في الميراث فلا يعامله من علم ذلك في شيء لعله من ذلك الذي قعد له فيه.

وإذا مات الرجل وترك ابنين وابنة فخرجت الابنة إلى زوجها

= ذكرنا من القعود للأخت وورثتها إنما كان بين الإخوة للأب والأم، أو للأب، وأما غير هؤلاء من الورثة مثل الإخوة من الكلالة والأم والزوج والزوجة وغيرهم من الأجداد والجدات والعصبة فلا يقعد لهم أحد ولا يقعدون لأحد ...».

فتراه لم يجعل القعود بين الكلال وغيره، ولا بين الزوجين. انتهى، قاله المحشي[٤٠٤].

---

[٤٠٤] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ و.

فمات أخوها و لم يترك غيرها وأخاها فلا يقعد لها في ميراثها من أبيها فيما يقابل سهم أخيها، وكذلك الزوجة فلا يقعد لها في ميراثها من أبيها فيما يقابل نصيب زوجها، وكذلك العصبة، وكذلك إذا كثر الإخوة وفنوا عن آخرهم فلا يقعد لها في ميراثها من بقي منهم وإن مات آخرهم وترك أولادا فإنهم يقعدون في جميع تلك المواريث إذا لم تحي.

وإذا مات الرجل وترك ابنا وابنة فأحيت الابنة ميراثها من أبيها عند أخيها فمات أخوها ثم أحيت أيضا ميراثها من أبيها عند ابن أخيها عند الشهود الآخرين فذلك جائز ولو لم تحي عند الشهود الأولين.

وإذا مات الرجل وترك ابنا وابنة فخرجت الابنة إلى زوجها فمات

قوله فلا يقعد لها في ميراثها: قال المحشي (رحمه الله): «يعني بخلاف ما لو خلّف ولدا»[٤٠٥] أقول: عبارة المتن هكذا مات الرجل وترك ابنين وابنة فخرجت الابنة إلى زوجها فمات أخوها و لم يترك غيرها وأخاها فلا يقعد لها في ميراثها من أبيها فيما يقابل سهم أخيها.

أقول: معنى قوله فيما يقابل سهم أخيها أنّ منابها من أبيها نصفه عند أخيها الميّت، ونصفها عند أخيها الباقي، والأخ الباقي إنما يقعد لها في النصف الذي قبله من جهة ميراثها. قال المحشي (رحمه الله): «بخلاف ما لو خلّف الأخ الهالك ولدا فإنه يقعد لعمّته حينئذ، وا لله أعلم»[٤٠٦].

قوله وكذلك العصبة: أي لا يقعدون لها.

---

[٤٠٥] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ و.

[٤٠٦] نفس المصدر السابق والصفحة.

أخوها ثم إن ابن أخيها باع بعض ذلك الأصل أو باعه كله ثم أقرّ بميراث عمّته فيما باع فإنه تدرك ميراثها فيما باع بإقراره ذلك.

وأما إن تزوج رجل امرأة فأصدق لها ثلاثة أرباع ماله في الأصل أو نصفه أو ما أشبه ذلك فباع الزوج بعض ذلك الأصل ثم أقرّ بأن للمرأة كذا وكذا بالمهر فلا يجوز إقراره في ذلك على المشتري.

وإذا أرادت المرأة أن تحي ميراثها من أبيها عند أخيها فإنها تحضر الشهود وتخبرهم بأنها قد أحيت ميراثها من أبيها فلان بن فلان في الأصل عند أخيها فلان بن فلان بعد أن يعلم الشهود بموت أبيها وحياة أخيها في ذلك الوقت ويجزيهم في ذلك الخبر ولم يحتاجوا في ذلك إلى علم الأصل بأنه كان أو لم يكن.

وإذا خرجت المرأة من عند اخوتها بعد موت أبيها فأرادت أن تأخذ ميراثها من اخوتها فلا تدرك عندهم شيئا مما استفادوه من الأصل والحيوان والثمار وما أشبه ذلك بعد خروجها إلاّ ما علم أنه من تركة الميت، وما ادعوه من الأصل أنه فائدة بعد خروجها فعليهم البيّنة.

وكذلك من تزوج امرأة وأصدقها نصف ماله من الأصل وما

قوله ثم أقرّ بميراث عمّته: قال المحشي (رحمه الله): «يعني بعد ذلك، فيستثنى من قولهم البائع لا يكون قوله حجة أي أقرّ بذلك أم قامت بذلك حجة كما هو ظاهر»[٤٠٧].

---

[٤٠٧] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ ظ.

أشبهه من التسميات ووقف عليه البيّنة بذلك، فما ادّعى الزوج من ذلك الأصل أنه فائدة فعليه البيّنة.

وكذلك إن ذكرت المرأة ما استفادت بعد التزويج في دعوتها أول مرة فعليها إخراجه بالبيّنة فكل من ادّعى منهم الفائدة في الأصل فعليه إخراجها.

وكذلك من باع لرجل جميع ماله في الأصل في بلد معروف بحدوده الأربعة، ثم ادّعى البائع شيئا من ذلك الأصل أنه أفاده بعد البيع فعليه إخراجه أيضا بالبيّنة وكل هذه الوجوه ايضا يجزي فيهما الخبر دون الشهادة، وأما إن ادّعى البائع مكانا معلوما أنّه لم يدخل في البيع فلا يقبل منه قوله في ذلك بعدما يدعي المدعي ويشهد الشهود ولم يذكروه، والله أعلم.

وإذا مات الرجل وترك ابنة وأباه فقعد الابن في ذلك الأصل الذي ترك أبوه حتى مات وترك أولادا فلا يدرك عندهم جدهم شيئا إلاّ

قوله ما استفادت: قال المحشي (رحمه‌الله): «لعلّه ما استفادته»[٤٠٨].

قوله بحدوده: قال المحشي (رحمه‌الله): «أي بحدود البلدان الدمنة، لا يحتاج فيها إلى تحديد المواضع المبيعة، بل يكفي فيها تحديد البلد، كأن يقول: جميع ماله في جبل نفوسة من لالوت إلى تغرمين، ومن المورج إلى الأحواض»[٤٠٩].

---

[٤٠٨] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ ظ.

[٤٠٩] نفس المصدر السابق والصفحة.

بالحيازة إذا لم يكن في الأصل، وكذلك إذا مات الجد فلا يدرك أعمامهم شيئا إلاّ بالحيازة، وكذلك الجدة أم أب الأب والجدة أم أب الأم وكذلك الأم أم الميت ومن كان في الأصل فلا يحتاج إلى الحيازة فيما تدور به المواريث.

وإذا اشترك الإخوان في مال فغاب أحدهم وسافر بطائفة من ذلك المال فمات في غيبوبته وترك أولادا فلا يقعدون لعمهم فيما في أيديهم، ولا يقعد لهم هو أيضا في ما كان في يده، وكذلك إن مات الحاضر وترك أولادا فلا يقعدون للغائب في ما في أيديهم، كما لا يقعد لهم الغائب في ما في يده.

وإذا قسم الرجل لأولاده ولم يهب لهم فمات وقعد كل واحد منهم فيما في يده حتى مات أو ماتوا جميعا وتركوا أولادا فأولاد كل واحد منهم قاعدون لعمهم فيما ترك أبوهم، وكذلك العم هو قاعد لبني أخيه فيما كان في يده، وأما ما دام الإخوة في الحياة فلا يقعد كل واحد منهم لصاحبه والشركة لهم ثابتة إلاّ أن تكون الهبة في حياة والدهم.

قوله وإذا اشترك الإخوان ... الخ: قال المحشي (رحمه الله): «ظاهره أن عدم القعود هاهنا إنما هو لأجل الغيبة من أحد الجانبين، ومن باب أولى إذا كانت الغيبة من الجانبين، وأما إذا كانا حاضرين وخلّفا أو خلّف أحدهما أولادا فسيأتي بيان ذلك وما كان فيه من التأويل»[٤١٠].

---

[٤١٠] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ ظ.

وإذا مات الرجل وترك ابنين وترك أصله مفترقا في المنازل، وقعد كل واحد منهما في منزل حتى مات أحدهم وترك أولادا، فلا يقعدون لعمهم في ذلك الأصل ولا يقعد لهم هو أيضا فيما كان من الأصل في المنزل الذي هو فيه أيضا.

وأما رجل مات وترك ابنين فقعد أحدهما في الأصل وخرج آخر إلى منزل آخر فتزوج فيه وقعد فيه حتى مات وترك أولادا فإنّ أولاده لا يدركون عند عمهم شيئا إلاّ إن أحيا أبوهم ميراثه في ذلك الأصل، وكذلك إن مات الذي هو في الأصل وترك أولادا فلا يدرك عندهم عمهم شيئا إلاّ بالحيازة، والله أعلم وأحكم وبه العون والتوفيق.

قوله فلا يقعدون لعمّهم في ذلك الأصل: قال المحشي (رحمه الله): «ظاهر التقييد بالأصل يقتضي أنهم يقعدون له في المنتقل، ويقعد لهم فيه، وظاهر كلام الإيضاح أنّ الشركة قاعدة لهم في جميع ما في أيديهم ما لم يحدث لهم مال أو تعرف بينهم قسمة، لا فرق في الأصل وغيره، وهو الظاهر وعليه فيكون مفهوم القيد مفهوم الموافقة، وإنما خصّ الأصل بالذكر لأنّ الكلام فيه والله أعلم، فليحرر، اللهم إلاّ أن يفرق بين الإخوة وأولادهم، كما فرّق في المسألة التي قبلها، والمسألة التي بعدها، والله أعلم[٤١١].

قوله إلى منزل آخر: قال المحشي (رحمه الله): «أي من غير التركة لتفارق المسألة الأولى، ثم بقية كلامه يقتضي أن الأخ يحتاج إلى الإحياء عند أخيه وهو مخالف =

---

[٤١١] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ ظ.

مسألة في القسمة

والقسمة بين الشركاء جائزة فيما اشتركوه من الأموال، وليتق الله من حضرها ولا يحيف إلى أحد من الشركاء دون آخر فإنها حق من حقوق الناس، ويجبرهم الحاكم أيضا على القسمة في كل ما تمكن فيه

= لكلام الديوان المتقدم حيث قال: «وكذلك الإخوة إذا كانوا ذكورا كلهم فخرج بعضهم وبقي بعضهم في أصل أبيهم فلا يقعد منهم من قعد في الأصل لورثة إخوته ولا يقعد ورثتهم أيضا لورثة الذين خرجوا ... الخ»، وإذا كانوا لا يقعدون فكيف لا يدرك عليه، والله أعلم، فليحرر، وهذه عندنا في الجزيرة لا يحتاج إليه لأن الحكم عندهم لا يبطل الحق تقادمه[٤١٢]، والله أعلم.

قوله مسألة في القسمة: أقول القسمة من حيث هي تفصيل المقسوم إلى أجزاء عدّتها بقدر عدّة أجاد المقسوم عليه، والقسمة المرادة هنا هي كما قال المحشي (رحمه الله): «تمييز بعض الأنصباء من بعض، والقسام الذي يقسّم الأشياء بين الناس»[٤١٣]. وعرّفها ابن عرفة بأنها: «تصيير مشاع من مملوك مالكين فأكثر معينا ولو باختصاص تصرّف فيه بقرعة أو تراض».

قال ابن عاصم: «وتصير مضاف للمفعول الأول، والمفعول الثاني هو قوله معينا، يعني: أنّ القسمة هي أن يصير القاسم الشيء المقسوم المشاع المملوك لاثنين فأكثر معينا، أي: يصيّره معينا بعد أن كان مشاعا».

قوله ويجبرهم الحاكم...الخ: أقول: زاد في الإيضاح قوله: «وهي مخالفة للبيوع =

---

[٤١٢] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٥ ظ.

[٤١٣] عامر بن علي، الإيضاح: ج٤، ص٧٥.

القسمة إذا ادّعى ذلك بعضهم إلى بعض في الأصل والحيوان والمتاع والحبوب وغير ذلك من الأموال المشتركة، وتركنا ما اختلفوا فيه من قسمة خدام المواريث.

= من وجوه: أحدها: القسمة يجبر عليها الشركاء، والبيع لا يصحّ إلاّ بالتراضي من المتبايعين. والثاني: القسمة من شرط جوازها الجنس، والبيع يجوز في الجنس وغير الجنس. والثالث: لا يجوز في القسمة الجزاف، والبيع يجوز فيه الجزاف، لأن المقصود في القسمة تبيين سهام الشركاء، وإنما اشتبهت البيع من جهة المعاوضة ولذلك كانت تقاس على البيع في بعض المواضع»[٤١٤].

قوله وتركنا ما اختلفوا فيه من قسمة خادم المواريث: وفي نسخة خدّام المواريث[٤١٥]، أقول: لم أفهم ما أراد به، فليراجع، والله أعلم.

ثم رأيت في باب القسمة من كتاب البيوع ما يدلّ على أنّ المراد بها الخدم الموروثة إذا أريد قسمتها قسمة منافع، بأن ينتفع بها كلّ واحد منهما مدة معلومة فإنّه لا جبر فيها على قسمتها كذلك، حيث قال: «وأما قسمة منافع الرقاب فإنها تكون بالنهايات إمّا بالأزمان وإما بالأعيان، وذلك أن ينتفع كلّ واحد منهم بالشيء مدّة محدودة، والشيء باق على أصل الشركة، وأما الأعيان مثل أن يسكن هذا دارا مدّة من الزمان، ويسكن هذا دارا تلك المدة بعينها، والدار باقية على أصل الشركة بينهم، قال: وهذا فيما يوجبه النظر، إنما يجوز في استخدام العبيد والدواب وسكن الدور والحوانيت واستعمال الآلات ولبس الثياب وما =

---

[٤١٤] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٨٥.

[٤١٥] وهذا ما تثبته أيضا النسخ المعتمدة.

وجواز القسمة عند حضور جميع الشركاء.

وإذا استمسك رجل برجل عند الحاكم فادّعى إليه أن يقتسما الأصل الذي بينهما بالميراث أو بالهبة أو بالشراء أو غير ذلك فلا يسترد له الحاكم الجواب خصمه حتى يذكر المدعي بأي وجه اشتركوا فيه ويذكر من ورثوا عنه، وأما الهبة والشراء فليس عليه ذكر البائع والواهب، فإن أقرّ المدعى عليه جبره الحاكم على القسمة، ويضرب لهما أجلا يأتيان فيه أن يقتسما إلى ذلك الأجل قسمة لم تكن فيها مضرّة، ويحلفهما الأيمان، فإن طلب المدعي إلى المدعى عليه الحميل فله ذلك إذا خاف أن يعطله وتبيّن للحاكم ذلك، ولا يستقصي الحاكم في ذلك أيضا.

= أشبه ذلك، ولا يكون إلاّ باتفاق من الشركاء، والمدة في ذلك ما اتفق عليه إلاّ مدة لا يعيش إلى منتهاها فلا تجوز لأنها غرر وضرر، فإن هلكت الدواب والعبيد أو مرضوا أو هدمت المساكن في مدة أحد الشركاء فإنه يدرك على شركائه قيمة الخدمة والنفقة في حال مرض الدواب والعبيد وانهدام البيوت فيردّ من شركائه ما بقي له من ذلك»[٤١٦].

ثم رأيت المصنّف في آخر باب القسمة صرّح بهذه المسألة، ولو اطّلعت عليها أولا ما كتبتها، والله أعلم.

قوله عند جميع حضور الشركاء: صوابه عند حضور جميع الشركاء[٤١٧]، وفي نسخة جميع الشركاء بدون لفظ حضور.

---

[٤١٦] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٧٧-٧٨.

[٤١٧] وهو ما أثبتته النسخة المعتمدة.

ويحضر كل واحد منهما أمينيه فيقسمان لهما قسمة لا ضرر فيها، وإن أبى على القسمة جبره بالسجن حتى ينعم بالقسمة أيضا، وإن أنكر أول مرة وقال: لم يكن هذا بابن فلان والدي، أو لم يشترك معي أصلا نقسمه معه فعلى المدعي البيّنة بأنه ولد فلان بن فلان، ولم يجزه في ذلك إلاّ الشهادة لأنه نفاه من النسب فإن أتى بالبيّنة جبره الحاكم على القسمة، وإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك عليه اليمين بأنه ليس بابن فلان.

فإن ردّ الجواب المدعى عليه وقال قد كان وارث ورث معنا وهو أخونا وابن عمنا أو غيرهما ممن يشترك معهما في الميراث فعلى المدعي الوارث البيّنة، ويجزي في ذلك الخبر أيضا، فإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك

قوله أميناه: لعلّه أمينيه[٤١٨]، والمناسب ترك لفظ كلّ لأن يقول: ويحضران أمينين فيقسّمان لهما ...الخ. والله أعلم.

قوله فقوله فإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين: علّل ذلك في الإيضاح: «بأنه غيب ولا يلزم اليمين على الغيب، ولأنّ المدعى عليه لو قال: لم أدر أنّك ابن فلان؟ ولا أصدّقك على قول أنّك ابن فلان، حتى تبيّن ذلك لكان له لا ذلك، واليمين إنّما يلزم المدعى عليه فيما يوجبه النظر إذا لم ينسب إليه الفعل في شيء يمكن أن يعرفه مما لا تصحّ فيه بيّنة، ولا يكون غيبا، ولا ثابت المعرفة بشرط أن تكون الدعوى للمدّعي»[٤١٩].

قال محشّيه (رحمه‌الله): «قوله في شيء متعلّق بقوله يلزم، وقوله مما لا تصحّ فيه بيّنة =

---

[٤١٨] وهو ما أثبتته النسخة المعتمدة.

[٤١٩] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص١٠٨.

= أي مما لا توجد فيه مع إمكان الوجود، وأما ما لا يمكن أن توجد فيه كأفعال القلب فلا يمين، وا لله أعلم»[٤٢٠].

ثم رأيت المحشي (رحمه‌الله) بسط الكلام على هذا الضابط في جوابه على مشائخ بني مصعب* فقال: «فقوله في شيء متعلّق بقوله يلزم، وليس متعلّق بقوله لم ينسب لعدم ظهوره، بل قوله إذا لم ينسب إليه الفعل قيّد، أشار به إلى أنه إذا نسب إليه الفعل يلزمه اليمين عند الإنكار مطلقا إلاّ في مثل الزنا والقذف، وا لله أعلم. والتقدير والمدعى عليه إذا لم ينسب إليه الفعل إنما يلزمه اليمين في شيء يمكن أن يعرفه مما لا تصحّ فيه بيّنة، ولا يكون غيبا ولا ثابت المعرفة بشرط أن تكون الدعوى للمدعي، فقوله في شيء يمكن أن يعرفه أخرج به ما لا يمكن أن يعرفه كالذي في ثخوم الأرض وغور البحار». إلى أن قال: «وقوله ولا يكون غيبا مخرج نحو إنكار الوارث الذي يمكن وجوده، كما ذكر في الإيضاح، وقوله ولا ثابت المعرفة مخرج بنحو من تمسّك بالوارث الذي لا يوجد الميّت إلاّ منه إذا ادّعي عدمه فأنكر ذلك مثل الأب والجد والأم كما ذكره في الإيضاح أيضا، وقوله بشرط أن تكون الدعوى للمدعي، يعني: أو بمنزلة من كانت الدعوى له كخليفة اليتيم والمجنون، ومخرج لمن كانت دعواه لغيره كالوكيل فإنه لا يحلّف من أنكره إذا لم يوكّل على التحليف، ولا يحلّف». إلى أن قال: «فكلّ ما ورد علينا جزئيّ من ذلك أمكننا أن نستخرج حكمه من هذا الضابط، وا لله أعلم»[٤٢١]. أقول: ومع هذا كلّه لم يتّضح لي قوله: لم ينسب إليه بصيغة النفي =

---

[٤٢٠] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٤، ص١٠٨.

* بنو مصعب هم بنو ميزاب في الجزائر وأهلهم من زناتة، وهم إباضية وكانت العلاقات بينهم وبين جربة ونفوسة متصلة لم تنقطع.

[٤٢١] جوابات أبي ستّة: ص ٨٦-٨٧. (مطبوعة مع كتاب صوم الديوان).

اليمين على المدعي وليؤخذ على القسمة.

= والظاهر لي أن يقول: إذا نسب إليه، أي: المدّعى عليه الفعل في شيء يمكن أن يعرفه مما لا تصحّ فيه بيّنة ... إلى آخر ما ذكره من صفات ذلك الشيء.

وأما قول المحشي (رحمه الله) : أشار به إلى أنه إذا نسب إليه الفعل يلزمه اليمين مطلقا عند الإنكار، فغير مسلم، فإن هذه القيود كلّها أو غالبها بالنسبة إليه كما دلّ عليه كلامه في محترزات القيود والله أعلم. فليتأمّل بالإنصاف اللّهم إلاّ أن يراد بالفعل فعل الجوارح الظاهرة، والله أعلم، فليحرر.

قوله وليؤخذ على القسمة: يعني أنّ إقراره على غيره لا يتمّ، ويتمّ إقراره على نفسه، ويأخذ من أقرّ له من حصّته خاصة، وصورة القسمة في ذلك أن تفرض فريضة الإنكار أولا، ثم فريضة إقرار المقر ثانيا، ثم ينظر بين الفريضتين ما بينهما من النسب الأربعة، ويحصل جامعة لهما فتقسّم على فريضتين الإقرار والإنكار، فما خرج فهو جزء السهم الذي يضرب فيه فيعطى للمنكر ما له من فريضة الإنكار فقط مضروبا في جزء سهم فريضته، ويفرض للمقرّ ما له على تقدير الإنكار وما له على تقدير الإقرار ويعلم قدر كلّ منهما، والزائد والفضل بينهما يدفعه لمن أقرّ به فيدخل النقص عليه خاصة، ولنضرب لذلك مثلا يقاس عليه:

رجل خلّف ابنين وأقرّ أحدهما بالثالث وأنكره الآخر، ففريضة الإنكار من اثنين، وفريضة الإقرار من ثلاثة، والاثنان والثلاثة متباينان، وحاصل ضرب أحدهما في كامل الآخر ستة وهي الجامعة، فتقسّم على فريضة الإنكار وهي: اثنان بثلاثة هي جزء السهم، وتقسّم أيضا على فريضة الإقرار وهي ثلاثة، يخرج وهو جزء سهم مسألة الإقرار، فللأخ المنكر سهم مضروب في جزء سهم فريضة الإنكار وهو ثلاثة بثلاثة، وللأخ المقرّ من فريضة الإقرار واحد مضروب في جزء سهمهما =

وإن قال قد ترك وارثنا ورثة دوننا مثل أبيه أو جده أو ممن لا يمكن أن يكون الميت إلاّ منه مثل الأم أو الجدة فأنكرهم المدعي فعليه البيّنة بأنّ الميت لم يترك غيرهم هو والمدعى عليه، فإن أتى بالبيّنة أخذ على القسمة ويجزيه في ذلك الخبر أيضا، فإن لم تكن له البيّنة فلا يدرك عليه اليمين ولا يوخذ على القسمة، وإن قال المدعى عليه ما ورث هذا وارثنا وإنما هو عبد لم يرثه، أو هو قتل وارثنا، أو قال هذا مشرك، أو كان المدعي امرأة فقال قد طلقها وارثنا في حياته ثلاثا فعليه البيّنة في هذه الوجوه كلها، فإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك عليه اليمين إلاّ في طلاق المرأة إذا لم يتهم بالضرر في ذلك.

وإن نسب المدعى عليه هذه الوجوه إلى نفسه وقال لم أرث من

= وهو اثنين باثنين، وله من فريضة الإنكار ثلاثة، فيفضل بيده واحدفيعطيه لمن أقرّ به، ويقاس على ذلك لو تعدّد المقرّين فتعدّد المسائل بتعدّد المقرّين كما هو مذكور في محلّه وهو كتب المواريث، والله تعالى أعلم.

قوله ما ورث هذا وارثنا حياته وإنما هو عبد ... الخ: هكذا فيما رأيناه من النسخ بإثبات لفظ حياته ولم يظهر لذكره معنى اللهم إلاّ أن يقال معنى قوله: ما ورث، أي: ما قرب لوارثنا مدة حياته، فأطلق الإرث على القرابة مجازا من إطلاق اسم المسبّب على السبب فيكون معنى التركيب: هذا ما قرب لوارثنا مدة حياته، وإنما هو عبد ... الخ، وهذا وإن كان بعيدا من ظاهر العبارة أحسن من إهماله لوجوب حمل كلام العاقل على أحسن الوجوه، والله تعالى أعلم.

قوله وإن نسب المدعى عليه هذه الوجوه إلى نفسه وقال لم أرث ...إلى **قوله** =

أبي شيئا وإنما أنا عبد أو يهودي أو أنا الذي قتلته فعلى المدعي البيّنة بأن هذا قد ورث معه فإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين ويجزيه الخبر أيضا في ذلك، وإن قال المدعى قد تصدقت بسهمي على المساكين أو قد وهبته لفلان الغائب أو بعته منه فلا يبريه ذلك وليوخذ على القسمة، وكذلك إن قال وهبت سهمي لشريكي فأبى المدعي أن يقبل الهبة فلا يبريه ذلك

= **فعلى المدعي البيّنة** ... الخ: قد ذكر هذه العبارة في كتاب البيوع[٤٢٢]، وكتب عليه المحشي (رحمه‌الله) ما نصّه: «يعني أنه ليس بعبد ولا يهودي وإنما هو موحد، وأن القاتل غيره مثلا فيجبر حينئذ على القسمة لأنه قد تبيّن أنّ دعواه ذلك لأجل تعطيل حقّ الغير، لكن في قبول هذه البيّنة تأمّل من وجهين:

أحدهما: أنه مناف لظاهر قوله: لأنّ ذلك إقرار على نفسه، والإقرار بمنزلة البيّنة فيلزم تعارض البيّنتين، والظاهر أنّ الإقرار أقوى فيترجّح، اللهم إلاّ أن يضعف بتهمة تعطيل الغير

الثاني: أنه يقتضي صحّة بيّنة من نفى نفسه عن الميراث مع أنه قد أكذب بيّنته، اللهم إلاّ أن يقال: إنّما يلزم ذلك لو أقامها بنفسه، والله أعلم»[٤٢٣] فليحرر.

قوله وإن قال المدّعى عليه قد تصدّقت بسهمي على المساكين ... إلى **قوله لفلان الغائب** ...الخ: قال المحشي (رحمه‌الله): «يؤخذ منه جواز الهبة لفلان الغائب والبيع، ولعلّه حينئذ يكون موقوفا إلى قول الغائب وردّه»[٤٢٤].

---

[٤٢٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص١١٢-١١٣.

[٤٢٣] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٤، ص١١٢-١١٣.

[٤٢٤] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ و.

أيضا، وكذلك إن قال استزفت مال وارثي لأكله ولا أقسمه فلا يبريه ذلك أيضا.

وإن قال المدعى عليه: مال أبي حرام فلا يبريه ذلك، وكذلك إن قال: شاعت فريضتنا لم تعلم قسمتها فلا يبريه إلاّ أن يأتي بالبيّنة على إشاعتها.

وإن قال المدعى عليه: قد كان على وارثنا من الديون ما قد أحاط بما ترك فعليه البيّنة في ذلك ويجزيه في ذلك الخبر، وكذلك إن قال قد أوصى وارثنا بكذا وكذا من الوصايا فعليه البيّنة ويجزيه في ذلك الخبر، وإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين.

= أقول: ومفهوم قوله لفلان الغائب: أنه لو كان للحاضر لكانت دعوته بينه وبين المشتري والموهوب له إن ثبت ذلك، وإلاّ فعليه أن يقاسمه كما هو ظاهر، والله أعلم.

قوله وإن قال المدّعى عليه مال أبي حرام فلا يبرئه ذلك: قال في الإيضاح: «إلاّ إن كان ذلك معروفا، فإن الحاكم لا يجبر الشركاء على ما فيه الريبة، ولا يحضر الشهود لقسمة ...الخ»[٤٢٥].

قوله قد كان على وارثنا من الديون ... إلى أن **قال ويجزيه في الخبر:** أقول علّله في الإيضاح: «بأنّ هذا إثبات دين من غير مالكه، ولذلك لا يدرك اليمين أيضا على الورثة لأنه ليس مدّعيا»[٤٢٦].

---

[٤٢٥] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص١١٥.

[٤٢٦] المصدر السابق: ج٤، ص١١٦.

وأما إن قال المدعى عليه وارثنا حي لم يمت فعلى المدعي البيّنة بأن وارثهم قد مات ولا يجزيهم في ذلك إلاّ الشهادة، وإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين، وكذلك الحاكم لا ينصب الخصومة بينهما إذا كان يعلم وارثهم حتى يعلم بموته، وأمّا إن لم يعرف وارثهم فليس عليه في ذلك شيء أن يستقصى في حياته ومماته.

وإن قال المدعى عليه قد اقتسمنا الأصل الذي اشتركناه من قبل

قوله فلا يدرك اليمين: أي على أنّه ميّت قال في حاشية البيوع: «أنظر هل يدرك عليه ما علم بموته، لأن العلم بالموت أمر ممكن، والظاهر أنه يدرك عليه اليمين على العلم في جميع ما أنكر فيه العلم بالموت، ويرشد إلى ذلك قوله بعد في الطلاق يمكن أن تعرف به المرأة، والله أعلم»[٤٢٧]، فليحرر.

قوله وإما إن لم يعرف وارثهم ... إلى **قوله أن يستقصي الظاهر**: أن قوله أن يستقصي في تأويل مصدر بدل شيء في قوله فليس عليه في ذلك شيء، وانظر ما معنى قوله ليس عليه أن يستقصي في حياته ومماته، مع أن الأصل هو الحياة، ومن ادعى الموت فعليه البيان سواء علمه الحاكم أم لا، والله أعلم، فليحرر.

قوله وإن قال المدعى عليه قد اقتسمنا... إلى **قوله و يجزيه في ذلك الخبر**: قال المحشي (رحمه‌الله): «قال في الايضاح: «لتساويهما في الادعاء لأن كل واحد منهما تصح دعواه في قسمة ذلك المال المشترك، ولذلك لا يدرك اليمين أيضا إن لم تكن بينة، لأن المدعي لايحلف، وإنما اليمين على المدعى عليه»[٤٢٨].

---

[٤٢٧] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٤، ص١١١.

[٤٢٨] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص١١٨.

كذا وكذا فعليه البيّنة، ويجزيه في ذلك الخبر، ولا يدرك اليمين إن لم تكن له بيّنة وليؤخذ على القسمة، وما لم تكن فيه القسمة من الأموال فلا يجبر الحاكم الشركاء بعضهم لبعض على قسمته ولا يبعه، ولا تجوز القسمة في الأموال إلاّ بالقيمة، إلاّ في ما يكال أو يوزن فليس عليهم فيه قيمة ولا يحتاجون إلى التبرية إذا اقتسموا بالكيل أو الوزن.

قال: وإنما جعله مدعيا للقسمة في ذلك كما ذكر، وصريح كلام الديوان[٤٢٩] في كتاب الأيمان يدل على أن منكر القسمة يحلف، حيث قال: « باب، وكل ما باشر الرجل بنفسه من البيع والشراء والتولية والإقالة والهبة والرهن والقسمة، وإنما يحلف الحاكم في ذلك له على البتات...الخ». قال: أقول: وهو المناسب لقوله ﷺ: «البينة على من ادعى...» الحديث»[٤٣٠].

قوله ومالم تكن فيه القسمة من الأموال فلا يجبر الحاكم الشركاء بعضهم ...الخ: قال في حاشية البيوع: «خالف مالك في هذه فذهب الى أنه يجبرهم، يعني: على البيع إزالة للضرر، وفي كتاب القسمة[٤٣١] للشيخ أبي العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد بن بكر (رحمهما الله) ما هو صريح في قول مالك، حيث قال =

---

[٤٢٩] الديوان: ج٣، ورقة ٣ ظ.

[٤٣٠] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص١١٩.المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦و.

[٤٣١] أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر (٥٠٤ هـ/١١١٠م) أصل أسرته من نفوسة من فرسطا. أخذ العلم عن أبيه أبي عبد الله محمد بن بكر (٤٤٠ هـ/١٠٤٨م)، وكان من أهم تلاميذه. سكن وادي أريغ ثم تحوّل إلى تمولْست في الجنوب التونسي وبها صنّف كتبه. ثم رجع إلى وادي أريغ ثم إلى تماوْط (ورجلان)، وكانت وفاته بوادي أريغ. ر. الدرجيني، الطبقات: ج٢، ص٤٤٢. الشماخي، السيّر: ص٤٢٣. أبو العباس الفرسطائي، القسمة وأصول الأرضين: ص٩٠.

والقسمة على خمسة أوجه: إذا اقتسموا الشركاء فتواهبوا فيما بينهم، أو تبرأ كل واحد منهم إلى شريكه، أو تبايعوا فيما بينهم فلا يدركون الغبن فيما بينهم بعضهم على بعض ما لم يدخله المجهول في

= بعدما ذكر ما قاله المصنف (رحمه الله): «ومن العلماء من يقول في الشريك أن يجبر على أن يبيع أو يشتري في الشيء التي لا تمكن فيه القسمة إذا دعاه شريكه إلى ذلك، وإن أراد أن يَبيعاه جميعا أو يشترياه جميعا فليتزايدا عليه حتى ينتهيا في زيادتهما إلى من أراده فليأخذه قلّ ذلك أو كثر، وكذلك إن أرادا بيعه فإنّهما ينقصان من ثمنه حتى ينتهي إلى من أراد بقلة الثمن فليأخذه، وقيل: إذا كان فيهما من له الأكثر فإن العدول يقوّمونه ويعطي صاحب الأكثر صاحب الأقل قيمة نصيبه، ومنهم من يقول: يقوّمه العدول فيقترعون عليه ولو كان فيهم من له الأكثر، فمن وقعت قرعته عليه منهما فليأخذه ويعطي لشريكه قيمة حصته، وأمّا إن أرادا جميعا بيعه لغيرهما فلهما ذلك ويقسّمان ثمنه، ومن العلماء من يقول: فيما لا تمكن فيه القسمة من جميع المشترك أن لا يصيب فيه الشريك منع المنافع بينهم ويقتسمون منافع ذلك على قدر حصته ...الخ»[٤٣٢].

قوله والقسمة على خمسة أوجه: أقول: حاصل هذه الأقسام على ما يفهم من كلامه أنها قسمة مواهبة ومباراة ومبايعة وقرعة وتخاير، وحكمها مختلف بالنظر إلى إدراك الغبن وعدم إدراكه، فالثلاثة الأولى لا يدرك الغبن فيها مطلقا، وقسمة التخاير يدرك فيها مطلقا، وقسمة القرعة فيها تفصيل إن دخل فيها المجهول من العمل بالزيادة أو النقصان فلا يدرك فيها الغبن، وإلاّ فيدرك كما يؤخذ من كلام المصنّف.

---

[٤٣٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٩٠.

العمل من الزيادة والنقصان ووقع الاختلاف إذا كانت الزيادة في السهم المغبون، أو كان النقصان في السهم الغابن والمجهول في الزيادة والنقصان نحو سقي الفدادين بالمطر والحرث وقطع الأشجار وما أشبه ذلك في العمل مما يكون فيه زيادة الشيء أو نقصانه، وأما إذا تخايروا فيما بينهم فالغبن يدرك فيما بينهم ولو مع حدوث الزيادة والنقصان والوجوه التي تكون حدودا في القسمة والبيع والصداق والوصية والهبة نحو الطريق النافذة والأودية الجائزة ونواصي الجبال والمنازل والجدارات والكد، أو هذا إذا اقتسموا بالنواحي.

ويتواخذون الشركاء فيما بينهم على قسمة الآبار والعيون بالدول قسمة لم يكن فيها ضرر، وكذلك يتواخذون فيما بينهم على حصاد زرعهم، ودرس أنادرهم، وبنيان ما انهدم من بيوتهم، والغيران وإصلاح ما فسد من الفدادين والسواقي، وكذلك إذا اشتركوا [في] ساحة فوضعوا فيها أندارهم فللأوسط أن يأخذ الطرفانيين بالدرس لكي يمكنهم الدرس وكذلك يتواخذ الشركاء فيما بينهم ليجعلوا الحارس على قصورهم

قوله مالم يدخله مجهول: قال المحشي (رحمه الله): «أو يموت أحد المقتسمين ولو مع حدوث الزيادة، بل ولو مات المقتسمون أو أحدهم»[٤٣٣].

وقوله: ولو مع حدوث الزيادة لعلّه مع عدم حدوث الزيادة كما هو ظاهر، والله أعلم.

---

[٤٣٣] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ ظ.

وأندارهم وفدادينهم.

وإذا اقتسم ثلاثة نفر فدانا لهم فجاز الغبن من الطرفاني إلى الطرفاني الآخر فلصاحب الطرف المغبون أن يرد ذلك الغبن إلى حصة الوسطاني مما يلي سهمه، ولا يدرك عليه أن يعطوه الشيء اليسير من ذلك الغبن في الطرف الآخر، ولا تجوز القسمة على الغبن إذا علموا به ولو أنهم

قوله فجاز الغبن من الطرفاني إلى الطرفاني: أقول عبارة الإيضاح هي بلفظها، ولا يخفى ما فيها، والمناسب والله أعلم أن يقول: فلصاحب الطرف المغبون أن يأخذ الغبن من الحصة الوسطى مما يلي سهمه، ويأخذ صاحب الوسطى قدره من الطرف الغابن، ولا يدرك عليه ...الخ. فزاد في الإيضاح في آخر العبارة: «لأنه ضرر والضرر لا يحلّ، والله أعلم».

قوله ورثة الغائب بعد غيوبته: مفهومه إنما ورثه قبل غيوبته لا يأخذ الخليفة على قسمه، ولقد صرّح بذلك صاحب الإيضاح[٤٣٤]، لأنّ الطالب للقسمة له أن يستمسك بشريكه قبل غيبته ليقسم معه، فالتفريط جاء من قبله فلا يجبر الوليّ والخليفة على القسمة.

قال في الإيضاح: «مع أنه لا يقضى على غائب بخلاف ما حدث للغائب بعد غيبته، فيجب أن يستخلف له العشيرة خليفة ليقسم مع شركائه، وقاس على ذلك ما عليه من الديون التي ترتبت عليه بعد غيبته والتي قبل غيبته»[٤٣٥]، فليراجع، والله تعالى أعلم.

---

[٤٣٤] عامر بن علي الشّماخي، الإيضاح: ج٤، ص٨٦.

[٤٣٥] نفس المصدر والصفحة.

اتفقوا على ذلك.

ويؤخذ الأب على القسمة مال ابنه الطفل، وكذلك خليفة الغائب واليتيم فيما ورثه الغائب بعد غيبوبته ولا يجبر الحاكم العقيدين على القسمة فيما بينهما، وإن اقتسما شيئا فلا يكونا عقيدين بعد ذلك، ولا يجبر الحاكم على قسمة ما اختلط من أموال قوم نحو تخليط الأنادر بالسيل والريح، وكذلك ما اختلط من سوالعهم مما يكال أو يوزن إذا اختلط من غير شركة عقدوها.

ويتواخذ الشركاء فيما بينهم على تلقيح نخلهم وجناية ثمارهم، وإذا اتفق الشركاء على استخدام عبيدهم أو دوابهم بالأشهر فهلكت الدواب والعبيد أو ماتوا أو غضبوا فمن أصيب له شيء مما ذكرنا في شهره فله أن يرد على شركائه قيمة الخدمة والنفقة في حال مرض العبيد

قوله ولا يجبر الحاكم العقيدين على القسمة فيما بينهما: ينظر ما الحكمة في عدم جبرهما على القسمة، فلو أراد أحدهما الانفصال، وامتنع الآخر يكون عدم الجبر ضررا عليه ولم أر هذه العبارة في كلام صاحب الإيضاح.

قوله وإذا اتّفق الشركاء ...الخ: هذه المسألة هي التي أشار إليها سابقا بقوله: وتركنا ما اختلفوا فيها من قسمة خدام المواريث ...الخ، ونقلنا بيانها من الإيضاح[٤٣٦]، والله أعلم.

---

[٤٣٦] انظر صحيفة ١٨٢ ـ من هذا الكتاب ـ.

والدواب. وكذلك إن اتفقوا على سني دورهم أو حوانيتهم بالأشهر أو بالسنين فانهدمت المساكين في شهر أحدهم أو غصبها منه سلطان فله أن يرد عن شركائه ما بقي من ذلك، ولا يتواخذ الشركاء فيما بينهم أن يسافروا بمراكبهم أو يواجروها، وكذلك العبيد والدواب والمساكن.

ولا تجوز قسمة الأصل وفيه ثمار قد أدركت وكذلك البيع إلاّ أن

قوله وكذلك إن اتفقوا: قال المحشي (رحمه الله): «إنما عبّر بالاتفاق لأن الحاكم لا يجبرهم على مثل هذه القسمة»[٤٣٧].

قوله ولا تجوز قسمة الأصل وفيه ثمار قد أدركت، وكذلك البيع إلاّ أن يستثنوها: أقول: لعلّ عدم الجواز على قول الربيع وابن عبد العزيز، وأما على قولهما وإن اتّفقا على جواز البيع فتكون القسمة أولى بالجواز وإن اختلفا في الثمرة هل هي للبائع أو للمشتري، قال في الإيضاح: «وفي الأثر وإذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل، وفيها ثمر، ولم يشترط شيئا فإن ابن عبد العزيز كان يقول: الثمرة للبائع إلاّ أن يشترط ذلك المشتري، والله أعلم، وكذلك بلغنا عن النبيء ﷺ، وكان الربيع يقول: الثمرة للمشتري لأنّ ثمرة النخل من النخل»[٤٣٨].

وأطال المحشي (رحمه الله) في حاشية البيوع في بيان ذلك، وآخر كلامه نصّه: «والذي ظهر لي الحكم بقول ابن عبد العزيز في النخل لأجل الحديث، يعني: قوله ﷺ: «من باع نخلا قد أبرت فثمرته للبائع، إلاّ إن اشترطها =

---

[٤٣٧] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ ظ.

[٤٣٨] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص١٥٧-١٥٨.

بالحدود فليس عليهم أن يذكروا في حين التبرية ما يكون في ذلك الأصل من المقابر والمساجد والغيران والآبار والأنهار وما أشبه ذلك، وكذلك في البيع والهبة والصداق والشهادة والحكم، وبالله العون والتوفيق إلى مراشد العلوم وهو بكل شيء عليم.

= المبتاع»[٤٣٩]، قال: وبقول الربيع في غيرها لأجل التعليل».

قوله وليس عليهم أن يذكروا في حين التبرئة ما يكون في ذلك الأصل من المقابر ...الخ: أقول أما المقابر والمساجد إذا كانت في أرضهم لغيرهم فظاهر، فإنه ذكر في البيوع أنه لا يحتاج إلى استثنائها، وعلّل بأنها لم تكن من أرضه، قال: «وإن كانت المقبرة أو المسجد أو المصلّى له فإنه لا بدّ أن يستثنيها عند البيع لأنه وإن كان لا يحلّ له أن يستنفع بهذه الأشياء فهي من أرضه»[٤٤٠].

قوله والآبار والأنهار: أقول: في كون الآبار والأنهار إذا كانت في أسهم بعض الشركاء، ولم يقصد دخولها في تلك الأسهم لا يحتاج إلى استثنائها نظر. قال في الإيضاح: «وكذلك أيضا يستثني في بيعه المقصود ما فيه من الماء إن كان فيه في وقت البيع، لأنه إن باعه مع ما فيه من الماء فقد باع معلوما ومجهولا في عقدة واحدة، وذلك لا يجوز لأن ما فيه الماء مجهول، والله أعلم»[٤٤١].

ثم ظهر أنّ المصنّف عبّر بالدّمنة: وهي عبارة عن جميع ما يملك في البلد في =

---

[٤٣٩] رواه الربيع في كتاب البيوع (٣٣) باب في بيع الخيار وبيع الشرط، رقم ٥٧٢ من حديث أبي سعيد الخدري. انظر عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص١٥٧-١٥٨.

[٤٤٠] نفس المصدر السابق: ج٣، ص١٥٦.

[٤٤١] نفس المصدر السابق والصفحة.

= عرف أهل الجبل، وقد صرّح في الإيضاح[٤٤٢] بجواز ذلك، وعلّل ذلك بأنّ هذا عموم والعموم يصلح فيه الخصوص ولا يخرج عن معناه، وا لله تعالى أعلم.

خاتمة: تكلّم المصنّف (رحمه الله) على أحكام القسمة وشروطها وما يتعلّق بها و لم يتعرّض لكيفيتها اتّكالا على ذكرها في كتب الفرائض، ولابأس من التعرّض لشيء منها، فأقول وبا لله التوفيق:

لابدّ في قسمة التركات من تصحيح المسألة ليعلم هل هي عائلة أو عادلة أو ناقصة.

فالعائلة من العول، وهي: زيادة في السهام ونقص من الأنصباء.

والعادلة هي التي استغرقت الفروض التركة، و لم يفضل شيء للعاصب.

والناقصة هي التي بقي منها شيء للعاصب.

ثم بعد تصحيحها لك في القسمة أوجه، منها:

ـ أن تنسب نصيب كلّ وارث إلى المسألة بعولها إن كانت عائلة، وبدونه إن كانت غير عائلة، وتأخذ بتلك النسبة من التركة، فذلك الجزء الذي له من التركة سواء كانت عينا أو مكيلا أو موزونا أو عروضا أو حيوانا أو أصولا، وهذا الوجه أعم لأنه يتأتى فيما تمكن فيه القسمة وفيما لا تمكن، وسواء كانت الفريضة عائلة أو غير عائلة بخلاف ما هو المشهور عند العامة، والفلاحة من القسمة على مخرج القيراط وهو الأربعة والعشرون فإنه لا يصحّ في الفريضة العائلة كما هو معلوم.

ـ ومنها أن تقسم عدد التركة إن كانت عينا أعني دراهم ودنانير أو مكيلا أو =

[٤٤٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص١٦٤.

مسألة فيما يكون للوارث وما يكون عليه

وما كان للرجل من الحقوق على الناس في قسمة المواريث

= موزونا أو قيمة العروض والحيوان والأصول على العدد الذي صحت منه المسألة، وتضرب الخارج فيما بيد كل وارث يكون المجتمع ما يجب له من التركة ومنها أن تضرب ما بيد كل وارث في عدد التركة وتقسم المجتمع على العدد الذي صحّت منه المسألة، فالخارج وهو ما يصحّ لكل وارث. مثال ذلك: زوج وأم وابنة وأخت لأب، وقومت التركة بمئة دينار، فأصل المسألة من اثني عشر، للزوج ثلاثة، وللأم اثنان، وللابنة ستة، وللأخت واحد، فإن شئت دفعت للزوج ربع المئة، وللأم سدسها، وللابنة نصفها، وللأخت سدسها، وإن شئت ضربت ثلاثة للزوج في المئة، وقسمت الخارج على الاثني عشر، وإن شئت بدأت بقسمة المئة على المسألة وتضرب لكل وارث ماله من المسألة في الخارج يحصل ما له من المئة، وفيه غير ذلك ومحل ذلك كتب الفرائض، والله تعالى أعلم.

فائدة: محل ما ذكرنا من القسمة على المسألة إذا لم يقع صلح في التركة فإن صولح بعض الورثة بعين وأسلم الأصول لسائر الورثة فأسقط سهمه من العدد الذي صحت منه المسألة وأقسم الأصول على الباقي وهي المحاصة، أو أجمع سهام الذين أخذوا الأصول تكن المحاصة أقسم عليها الأصول يخرج ما يجب لكلّ وارث منها، مثاله: أم وابنان وابنة والتركة عشرة ودار، أخذت الأم العشرة وأسلمت الدار للبنين، فأصل المسألة من ستة أسقط منها واحدا نصيب الأم يبقى خمسة يقسّم الدار عليها، فلكلّ ابن خمسان وللابنة خمس، وكذا لو اقتسموا العين وباع أحدهم حصته من الأصول لسائرهم على قدر سهامهم العمل سواء، والله أعلم.

والديون من قبل السلف والسلم وأثمان المبيوعات فهو لورثته من بعده من غير حياة، وكذلك ما لزم الرجل مما ذكرنا فهو لازم لورثته من بعده من غير أن يحييه من ادّعاه إليهم، وإذا باع رجل لرجل بيعا على أنه بالخيار إلى أجل معلوم فمات قبل الأجل فورثته يقومون مقامه في الدفع والقبول في

قوله وإذا باع رجل لرجل بيعا على أنه بالخيار إلى أجل معلوم ...الخ: أقول لم يحك المصنّف (رحمه الله) خلافا في بيع الخيار، ولعلّ القول بجوازه هو المعتمد عليه، قال في الإيضاح: «اختلف العلماء في بيع الخيار، قال بعضهم: جائز والدليل لهم قوله ﷺ: «من اشترى شاة محفلة فهو بالخيار والنظر إلى ثلاثة أيام إن شاء ردّها وردّ معها صاعا من تمر»[٤٤٣]، وقوله ﷺ: «المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا»[٤٤٤]، وقال بعض: لا يجوز الخيار لأنه بيع وشرط، وقال آخرون: البيع جائز والشرط باطل، وأطال في بيان المدة وغير ذلك، ولم يرجح شيئا من الأقوال إلاّ أنه يفهم من تقديم القول بالجواز، والاستدلال بالحديثين أنه المعتمد، ولعلّ من منع ذلك لم يثبت عنده إلاّ الحديثان أو يخصّ الأول بالمحفلة، والثاني بخيار المجلس على ما فيه من الخلاف، والله تعالى أعلم». فليحرر.

قوله فمات قبل الأجل فورثته يقومون مقامه...الخ: قال في الإيضاح:«ويرثون =

---

[٤٤٣] رواه مسلم في كتاب البيوع (٧) باب حكم بيع المصرّاة، رقم ٢٤، والبيهقي في كتاب البيوع (٥٨) باب الحكم فيمن اشترى مصراة، رقم ١٠٧٢٠ من حديث أبي هريرة.

[٤٤٤] رواه أبو داود في كتاب البيوع، باب في خيار المتبايعين رقم ٣٤٥٦، والنسائي في كتاب البيوع (٩) باب ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه رقم ٤٤٧٩، من حديث ابن عمر مع زيادة في آخره.

حياة المشتري وبعد مماته، وكذلك إن اشترط المشتري الخيار فمات قبل المدة فلورثته ماله على ما ذكرنا في البيع.

= ما له من الحق في الخيار كما يرثون ما له لأنّ الخيار في هذا من صفة البيع ومنهم من يقول في المشتري إذا مات وقد اشترط لنفسه الخيار، أنّ البيع لازم لورثته، قال: وذلك فيما يوجبه النظر، إنما لم يكن لورثة المشتري الخيار لأن الميراث لا خيار فيها وذلك الشيء إنما صار لهم من قبل الميراث لا من قبل البيع والله أعلم» قال: «وإن مات الذي لم يشترط الخيار منهما فالذي اشترط الخيار على اختياره إن شاء دفع وإن شاء قبل»[٤٤٥].

أقول: بقي الكلام في حكم الإقالة إذا تطوّع للبائع بالإقالة لأجل أو من غير أجل، فمات البائع قبل مضيّ الأجل هل يقوم ورثته مقامه فيرثون ما له من الإقالة التي تطوّع بها المشتري له لأنهم بمقامه فمن شاء منهم دفع للمشتري ما قبض موروثه ويأخذ ما باعه بالإقالة، أو حيث وقعت الإقالة لموروثهم فلا تنتقل إليه بعده، لم أر في ذلك نصا، وعند غيرنا فيه خلاف، ولا يبعد أن يكون فيها خلاف عندنا أيضا قياسا على بيع الخيار لما في كلّ من التوقف، إلاّ أن الخيار توقّف بتّه على إمضاء يتوقع كما عرّفه بذلك بعضهم، وبيع الإقالة وإن كان بتّا إلاّ أنه وقع العقد على التزام التطوّع للمبايع بالإقالة، والبتّ له قسط من الثمن، والإقالة في الغالب تقع بثمن أقلّ من البتّ بدليل أن المشتري إذا أراد أن يبتّ له البائع يزيد له في الثمن كما هو مشاهد في عمل الناس، والله أعلم. فليحرر بنصّ صريح.

---

[٤٤٥] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٤٧٣-٤٧٤.

وكذلك ما لزم الرجل من قبل الكفالة والحوالة فهو لازم لورثته، وأما ضمين الوجه إذا مات المضمون عنه فقد بري الضامن، وإذا مات الضامن فقد بري ورثته، وأما ما لزم الرجل من الأموال من قبل وجوه التعديات فلا يدركه على ورثة المطلوب إلاّ بالحيازة ولا يدركه ورثة الطالب إلاّ بالحيازة.

وكذلك إذا مات المشتري فلا يدرك الشفيع الشفعة على ورثته إلاّ بالحيازة ووقع التنازع في موت الشفيع فقول الشيخ ﷺ في ذلك أن ورثة

قوله من قبل الكفالة والحوالة: أقول: الكفالة والضمانة والزعامة والقيالة شيء واحد، قال ابن عاصم في منظومته:

وسميّ الضمين بالحميل كذاك بالزعيم والكفيل

قال ابن عرفة: «الحمالة: التزام دين لا يسقط طلب من هو عليه لمن هو له، فقوله: لا يسقط في محلّ خفض صفة لدين، وفاعل يسقط ضمير الالتزام، لأن البارز للدين، لأن الضمان لا يسقط الحقّ عن المضمون وإخراج الحوالة، فإن الالتزام المحال عليه للحوالة وإن كان لا يشترط على المشهور، يسقط للمحال بالفتح على المحيل ويصير على المحال عليه». كذا في شرح ابن عاصم، والله أعلم.

قوله ووقع التنازع في موت الشفيع ...الخ: لم يذكر من خالف الشيخ أبا الربيع في ذلك، ولا سبب من قال أنها لا تورث، وذكر جميع ذلك في الإيضاح حيث قال: «وإن مات الشفيع قبل أن يأخذ شفعته على المشتري فلورثته أخذها بعد =

الشفيع لا يحتاجون في ذلك إلى الحيازة واعتلّ في ذلك أن الشفعة قد تورث، وكذلك ما أحدث الرجل من المضرات فمات فلم يدرك نزعها على ورثته إلاّ بالحيازة، وكذلك إن وهب ذلك الشيء الذي حدثت فيه المضرة أو باعه أو أصدقه فلا يدرك النزوع في ذلك على من انتقل إليه الملك إلاّ بالحيازة، وكذلك إذا مات الذي حدثت عليه المضرّة فلا يدرك

= موته أحياها الشفيع في حياته أو لم يحيها، لأن الشفعة تورّث وتباع وتوهب في قول الشيخ أبي الربيع ﷺ، وقال أبو محمد وافي بن عمران[٤٤٦]: إذا مات الشفيع من قبل أن يأخذ شفعته فلا يدركها ورثته عند المشتري إلاّ إن أحياها وارثهم في حياته عند المشتري مثل موت المشتري، فعلى قول أبي محمد وافي بن عمران أنّ الشفيع لّما كان مخيّرا بين أخذ الشفعة وبين تركها وهو على أخذها ما لم يدلّ الدليل على أنه تركها، فإذا مات فهو أدلّ دليل على تركها، لأن الشفعة عنده لا تورّث لأنها حق في مال غير ممتلكه، إلاّ إن أحياها ذلك في حياته، وأشهد أنه على شفعته، فإذا مات و لم يأخذها فورثته بمقامه، وعلى قول الشيخ أبي الربيع أنّ ورثة الشفيع بمقامه لأنّ الشفعة عنده تورّث وتباع وتوهب كسائر الأموال، قال: فإن قال قائل فأين موضع الشبه[٤٤٧] بين الحقوق والأموال فإن الأموال موروثة بالاجماع لأنها متملّكة، والشفعة ما لم يأخذها الشفيع فهي غير داخلة في ملكه، وإنما له الحق فما لم يأخذه فهو غير متملّك له، قيل له لّما كانت الشفعة متعلّقة بالمال، والمال موروث بالاجماع كان الحق المتعلّق بالمال مثله عند =

---

[٤٤٦] في الإيضاح ذكره بلفظ (ابن عمّار).

[٤٤٧] في الإيضاح ذكره بلفظ (الشفعة)، وما أثبته المصعبيّ أصحّ.

نزعها ورثته بعده إلاّ بالحيازة، وكذلك إن باع أو وهب أو أصدق فلا يدرك النزوع من انتقل إليه الملك إلاّ بالحياة.

وكذلك رجل اشترى سلعة فمات فإذا بالسلعة عيب قد كان فيها قبل الشراء فلا يدرك ورثته ردّها على البائع إلاّ بالحياة، وكذلك إن مات البائع فلا يدرك المشتري ردّها عند ورثته إلاّ بالحياة، وأما ما لزم الرجل من الإجارات فمات الأجير أو المستجار أو ماتا جميعا فلا يحتاج في شيء من ذلك إلاّ بالحياة، والله أعلم.

مسألة في موت الغائب

والغائب من خرج من الحوزة، فإذا خرج من منزله فلا تثبت عليه

= صاحب هذا القول كالخيار بين البائع والمشتري، لأنه حقّ متعلّق بالمال، غير أن الخيار وجود الأجل فيه يدلّ على بقاء الحق إلى الأجل ولو مات أحد المتبايعين فكان ذلك كالشرط بينهما بخلاف حق الشفعة وهو الذي يوجبه النظر، والله أعلم، قال: وأما إن مات المشتري قبل أن يأخذ الشفيع شفعته فلا يدركها الشفيع بعد موته عند ورثته إلاّ إن أحياها في حياته، لأن الميراث أقوى من الشفعة ...الخ، والله أعلم»[٤٤٨].

قوله أو وهب: قال المحشي (رحمه الله): «لعلّه مع علم من حدّثت عليه بدليل قوله إلاّ بالحياة، وأما لو لم يعلم فالظاهر أنه لا يفوته الطلب بتركها»[٤٤٩].

---

[٤٤٨] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٣٨١-٣٨٣.

[٤٤٩] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ ظ.

الغيبة حتى يعلم أنه خرج من الحوزة، فإذا خرج من الحوزة فالغيبة عليه ثابتة ما لم يرجع إلى منزله ولا يموت الغائب بطول الدهر، وتركنا ما فيه من الاختلاف لئلا يطول الكتاب ويستحق اسم الغائب من انهدم عليه الجدار والغار والجبل وما أشبه ذلك مما لا يقدر على نزعه.

وكذلك من حمله السيل والدابة والمتخلف عن الرفاقة فقد اختلفوا فيه فقيل فيه بالفقد وقيل بالغيبوبة.

وكذلك اختلافهم فيمن حمله السيل ويبلغ خبر موت الغائب وارثه أو مدبره أو واصيه أو غريمه أو زوجته أو من له الميراث على يده، ويجزي عنه في ذلك الخبر ما لم يقع الإنكار من الورثة، ويجزيهم في ذلك أيضا مشهور أهل الجملة إذا لم يسترابوا و لم يقع الإنكار، فإذا وقع الإنكار فلا يجزي في ذلك إلاّ شهادة الأمناء، وإذا أحيا الرجل غيابته ثم أراد بعد ذلك أن يبلغ موته فلا يقبل له في ذلك إلاّ الأمناء، وأما إذا جاء ثلاثة نفر من أهل الجملة بخبر موت الغائب ثم أتى بعد ذلك ثلاثة آخرون يخبرون بحياته فلا يشتغل بقولهم، وأما إذا جاء أمينان بحياته فهو حي، وأما إذا جاء أمينان عند الحاكم بخبر موت الغائب فأتى بعد ذلك أمينان آخران بخبر حياته فلا يشغل بقولهما أيضا، وكذلك إذا جاء ثلاثة نفر من أهل الجملة فلا يشتغل بقولهم.

فإذا ثبت موت الغائب عند الحاكم فأتى أمينان أو ثلاثة نفر من

قوله بطول الدهر: قال المحشي (رحمه‌الله): «يعني بل بالخبر»[٤٥٠].

---

[٤٥٠] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ ظ.

أهل الجملة فقالوا: قد ترك ولدا ولم يخبروا باسمه ولا بأنه ذكر أو أنثى فقد ثبت نسبه ولا يترك إلى قسمة ماله حتى يستبين ذلك.

ومن خرج من الحوزة ولم يجاوز ستة أميال فلا يثبت عليه اسم غائب حتى يجاوز ستة أميال مع خروجه من الحوزة.

وذكر مسألة نزلت في زمان أبي هارون الجلالمي[٤٥١] أن أناسا خرجوا من خصوصهم وتركوا مريضا لم يخلفوا وراءهم في الخصوص إلاّ النساء والصبيان، فأتوا بعد ذلك فلم يجدوه ووجدوا قبرا محدثا وقلن لهم النساء قد مات وهذا قبره، فجعل لهم أبو هارون أن يثبت بذلك موته وأبى على ذلك غيره من المشائخ.

وذكر أيضا مسألة نزلت في زناتة غارت على قوم فقتلوا منهم رجلين أخوين فقالوا لهم قد قتلنا فلانا قبل فلان فجعل لهم أبو زكرياء أن يثبت بذلك موته ويجزي في ذلك قولهم بأن فلانا مات قبل فلان.

وإذا ثبت موت الغائب عند الحاكم فأنفذ وصيته ورثته وقضوا ديونا كانوا عليه وأخذوا ديونا كانوا له، وقسموا أمواله، وتسروا إماءه، ونكحت امرأته، ثم قدم بعد ذلك فجميع ما أنفذ ورثته من وصيته فهو مردودٌ هم ضامنون له، وما عتقوا من إمائه التي ترك فعتقهم مردود، وما اشتروه من ماله فاعتقوه فعتقهم جائز مع ضمانهم الثمن، وما باعوا من

قوله وما اشتروه من مال...الخ: يؤخذ منه أنّ من تعدّى على مال الغير فاشترى =

---

[٤٥١] راجع ترجمته في السيّر للشماخي: ج١، ص٢٣٥.

ماله أو وهبوه أو أصدقوه فهو مردود، وما استغلوا من ماله من الغلة من الثمار وغيره فهو مردود مع أخذهم العناء منه، وما نزعوا من الفسيل من أرضه فردوه إلى أرضهم فغرسوه في أرض الغائب فليتصالحوا بالقيمة في ذلك أو يردوا كل شيء إلى موضعه الذي نزعوه منه، وما تسروا من الإماء فنسبهم ثابت فيما ولدوا معهن من الأولاد ويغرموا قيمتهم للغائب يوم ولدوا في قول بعضهم، وقال بعضهم: أربعون درهما لكل واحد منهم، وقال بعضهم: يوم يتخاصمون ما لم تكن تلك الأولاد من ذوي الأرحام محرم على الغائب، والمرأة مردودة عليه ولو بعد تزويجها ونسب الزوج الآخر ثابت.

وإذا غاب الغائب وأتى رجل وأقرّ بقتله فإنه يقتل به ولا تنكح امرأته ولا يقسم ماله بذلك، وأما إن أقرّ بقتله ثلاثة نفر فإنهم يقتلون به وتنكح امرأته ويقسم ماله.

وأما إذا غاب الغائب فأتى رجل فدخل في أصله فادّعى أنه قد

= منه فأعتقه، إنّ عتقه ماض، ويضمن المال، وكذلك إذا كان المشتري أمة فتسرّاها فإنه يثبت نسبه، والظاهر أنّ الأولاد له في هذه الصورة حيث ضمن المال، ولعلّ هذا على أحد القولين، وا لله أعلم. قاله المحشي (رحمه الله)[٤٥٢].

قوله ويغرموا قيمتهم للغائب: قال المحشي(رحمه الله): «يعني فهم عبيد للغائب وأولاد للمشتري فيدفع قيمتهم، وإن لم يرض السيّد بذلك لأنه معذور، وا لله أعلم»[٤٥٣].

---

[٤٥٢] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ظ.

[٤٥٣] نفس المصدر والصفحة.

اشتراه منه فلا يترك فيه حتى يأتي بالبيّنة أنه قد اشتراه منه، وإذا غاب الطفل وترك خليفة فبلغ أترابه فقد زالت خلافته فيستخلفون له خليفة آخر، والله أعلم وبه العون والتوفيق.

مسألة في إقرار المريض

والصحيح للوارث وغيره، وإذا أقرّ الرجل البالغ الصحيح العقل على نفسه بدين جاز عليه إقراره في صحته ومرضه، وإذا أقرّ الرجل لقوم بديونهم وأوقف عليه الشهادة قوم آخرون فإنهم يخاصمون جميعا على قدر أموالهم، وكذلك إن أقرّ لهم في صحته وأقرّ لقوم آخرين في مرضه، وأما إن أقرّ لقوم في حياته وأقرّ ورثته للآخرين بعد موته فلا يجوز إقرارهم في ذلك حتى يستوفي الأولون أموالهم فيلزمهم إقرارهم على أنفسهم بعد ذلك فيما بقي، وإذا أحاطت الديون بمال رجل فما عتق أو باع أو تصدّق أو وهب من ماله فهو جائز.

قوله حتى يستوفي الأولون ... الخ: هذا ظاهر إذا لم يعلم من أقرّ له المريض بدين من أقرّ له من الورثة، والظاهر أنه يلزمه اليمين إذا ادّعي عليه العلم فأنكر والله أعلم، قاله المحشي (رحمه الله)[٤٥٤].

قوله فهو جائز: يعني حتى يحجر عليه الحاكم، واختلفوا إذا قامت البيّنة ولم يحجر عليه الحاكم[٤٥٥].

---

[٤٥٤] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ ظ.

[٤٥٥] نفس المصدر السابق والصفحة.

وإذا مات الرجل وقد أحاطت الديون بماله فلا يجوز للورثة فيما ترك بيع ولا هبة ولا عتق ولا قسمة حتى يفكوه من الغرماء إلاّ أن يبيعوا على أن يوصلوا الأموال إلى أربابها.

وإذا مات الرجل وقد أحاطت الديون بماله وترك حيوانا أو رقيقا فمؤونتهم ونفقتهم في ذلك المال على بعضهم من بعض، ولا يلزم الورثة من ذلك شيء لأنهم لم يرثوا فيه شيئا إلاّ أنهم يولون ذلك الأمر بأنفسهم في النفقة والبيع وما أشبه ذلك، ولا يلزم أصحاب الديون من ذلك شيء حتى يأخذوا ديونهم.

وإذا كان لرجل على أبيه دين فمات أبوه وترك غرماء غيره فإنه ينزل مع الغرماء فيما ترك من المال وسواء كان دينه من سبيل المعاملات أو من سبيل التعديات، وأما إن أقرّ له أبوه من جهة العدالة فلا ينزل مع الغرماء بها في المال، وكذلك إن مات الابن فلا يدرك ورثته عند الأب

قوله فإنه ينزل مع الغرماء: قال المحشي (رحمه‌الله): «يؤخذ منه أنه يدرك ذلك على الورثة قبل القسمة إذا لم يوجد الغرماء مثلا، ولو كان ذلك على جهة التعدية مع أنهم يقولون لا يردّ فعل الأب في مال ولده، فعلى هذا لا يردّ ولكن يدرك عليه في تركته، والله أعلم، فليحرر. فعلى هذا يفرّق بين التعدية والنزوع في أنّ التعدية يدركها في تركته، ولا يدرك النزوع كما يؤخذ من كلامه بعدُ، إلاّ إذا كان باقيا بعينه أو بثمنه عند بعضهم، والله أعلم»[٤٥٦].

---

[٤٥٦] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٦ ظ-٧و.

شيئا مما أقرّ له به من العدالة.

وكذلك إن نزع الوالد من مال ولده شيئا ثم مات الابن قبل أن يصرفه الأب في حوائجه فلا يدرك ورثته عند الأب شيئا، وأما إن مات الوالد قبل أن يصرفه في حوائجه فهو لمن نزعه منه دون من سواه من الورثة، ووقع الاختلاف إذا باعه و لم يصرف ثمنه في حوائجه.

قوله دون من سواه: قال المحشي (رحمه الله): «وذلك لأنه لا يباح للوالد من مال ولده إلاّ قدر حاجته فما فضل فهو للولد»[٤٥٧].

قوله ووقع الاختلاف إذا باعه ... الخ: يعني أنّ ما نزعه من ابنه بعينه إذا وجد بعد موت والده، أو وجد بعضه فهو أولى به من أرباب الديون، وأما ثمنه إذا وجده لم ينفقه ففيه قولان و لم يرجح واحدا منهم.

فائدة: فيما إذا أنكره الأب فيما عليه و لم يجد بيّنة تشهد له فهل يحلّفه أو لا يمين على الأب في ذلك؟ خلاف. ولكن ذكر في المنهاج حيلة في ذلك ونصّه: «وليس للولد على والده يمين، وفي بعض القول أنّ له عليه اليمين، والقول الأول أحبّ إليّ، وللوالد اليمين على ولده، وللوالدة اليمين على ولدها، وقال محمد بن محبوب (رحمه الله): إذا ادّعى الولد على الوالد حقّا فعجز عن البيّنة، فإنّ الحاكم يقول لهما: إن شئتما أن تحلفا برأيكما على هذا الحق الذي ادّعاه ولدكما إليكما، وإن شئتما أن تردّا عليه اليمين حلّفناه وأوصلناه إلى حقّه، فإن حلفا له فقد حلفا برأيهما وبريا من دعواه، وإن ردّا إليه اليمين حلّفه الحاكم على حقّه، وأوصله إليه من مالهما إلاّ أن يبرأ الوالد نفسه من مال ولده، فإذا أبرأ نفسه منه برء، وإن =

---

[٤٥٧] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٧ و.

وإذا أحاطت الديون بمال رجل وأقرّ لرجل بأن عليه له وديعة وهي غير معلومة إلاّ أنه قال: عندي كذا وكذا بالوديعة فينزل مع الغرماء صاحب الوديعة في تركة الميت، وأما إذا كانت الوديعة قائمة بعينها فأقرّ له بها فليأخذها صاحبها دون غيره من الغرماء، والله أعلم وأحكم وبه العون والتوفيق.

= كرها أن يحلفا [يعني] الوالدين ولا يحلّفانه فإنّ ذلك عليهما ويجبران على اليمين فإن لم يفعلا حبسهما الحاكم على عصيانهما إيّاه ...الخ، والله أعلم»[٤٥٨].

فائدة ثانية: تتعلّق بما بين الولد ووالده في التعديات، قال في المنهاج أيضا: «وإن جرح رجل ابنه جرحا حبسه الحاكم على الحدث لا على الحق الذي لولده، فإن صحّ عليه ذلك وقاس الحاكم الجرح جاز له ذلك، يأخذه الحاكم بأداء الحقّ إلى ولده أو إلى من يقوم مقامه، فإن لم يؤدّ الحقّ الذي لولده فلا حبس عليه، ولكن لا يجوز للوالد أن يبرأ نفسه من أرش ولده إلاّ أن يبريه منه الولد بعد بلوغه في أكثر قول المسلمين، وأما سائر الحقوق فللوالد أن يبريء نفسه من مال ولده ويبرأ من ذلك كان الولد صغيرا أو كبيرا طلب حقّه أو لم يطلب»[٤٥٩].

قوله فينزل مع الغرماء: قال المحشي (رحمه‌الله): «إنما ينزل معه ولم يقدّم عليه لأنّ قوله عندي كذا وكذا بالوديعة يحمل على أنّ ذلك في ذمّته، وأنه تصرّف فيها ولم يتعرّض (رحمه‌الله) لصورة ما إذا قال له عليّ وديعة ولم يذكر عددها ولم يعيّنها، وقال له عليّ دين ولم يبيّن قدره، وأظنّ أنّه ذكر في كتب المشارقة أنّ الراجح =

---

[٤٥٨] الرستاقي، منهج الطالبين: ج١٠، ص٢٢٦-٢٢٧ (بتصرف).

[٤٥٩] نفس المصدر السابق: ج٩، ص١٦٦.

مسألة في المحاصصة بين الغرماء

وإذا مات الرجل وقد أحاطت الديون بماله فقالت ورثته

= أنه لا يعطى شيئا»[٤٦٠]، والله أعلم. فليراجع.

قوله مسألة في المحاصصة بين الغرماء: تكلم المصنّف (رحمه الله) على حكم المحاصصة بين الغرماء، ولم يتكلم على كيفيتها لكونها معلومة في الكتب الحسابية، وفي كتب المواريث، ولا بأس من ذكر شيء منها وذلك: أن المحاصة تكون بالكيفيات وبالكميات، فالأولى: فيما إذا أريد المحاصّة فيما لا ينقسم كعبد وخشبة، وفيما ينقسم. والثانية: فيما ينقسم من الأثمان والمثمّنات، وكيفية ذلك: أن تجمع الديون وتعمل فيها ما تقدّم في قسمة التركات بأن تنسب كلّ حصة من الديون إلى مجموعها، وتأخذ بتلك النسبة من الموجود من التركة، وهذه القاعدة مبنيّة على الأعداد الأربعة المتناسبة، وهي التي نسبة أوّلها إلى ثانيها كنسبة ثالثها إلى رابعها، ومن خواصها أنّه إذا جهل أحد الطرفين يقسّم على الطرف المعلوم مسطّح الوسطين، وإذا جهل أحد الوسطين يقسّم على الوسط المعلوم مسطّح الطرفين يحصل المجهول من كلّ منهما، مثال ذلك: اثنان وأربعة وثلاثة وستّة فإنّ الاثنين نصف الأربعة، والثلاثة نصف الستّة كما هو معلوم عند من تعاطى علم الحساب، ولنرجع إلى ما نحن فيه، فنقول: قولنا نسبة كلّ حصة من الديون فهذا طرف معلوم، وقولنا إلى جملة الديون فهذا وسط معلوم أيضا، وقولنا كنسبة ما يخصّ كلّ حصة من الموجود فهذا وسط مجهول، وقولنا إلى الموجود فهذا طرف رابع معلوم، فالمجهول الثالث فيسطّح الطرفان ويقسّم على الوسط المعلوم الذي =

---

[٤٦٠] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٧ و.

شأنكم وما ترك غريمكم فإنا لا نقربوه ولا نبيعه فافعلوا فيه ما شئتم فلهم ذلك في قول بعضهم، وقال بعضهم عليهم أن يبيعوا ويدفعوا الأموال إلى أربابها بالحصص.

وإذا قالت الغرماء للورثة نأخذ تركة وارثكم بما كان عليه أموالنا

= هو مجموع الديون يحصل الطرف المجهول وهو ما ينوبه من التركة، أو من مال المديان، ومثال ذلك مديان عليه لزيد عشرة ولعمرو عشرون ولبكر ثلاثون، ووجد له خمسة وعشرون فمجموع الديون ستون، فإذا أراد قسمة الموجود بالمحاصّة يضرب كلّ حصّة في الموجود وهو خمسة وعشرون، ويقسّم الحاصل على الستين، ولا يخفى بقية العمل على التفصيل، والله تعالى أعلم.

قوله شأنكم وما ترك ...الخ: أقول في المختصر: «الشأن: الأمر والحال»[٤٦١]، والظاهر أنه منصوب على الإغراء بتقدير الرموز أو نحو ذلك.

قوله وقال بعضهم عليهم أن يبيعوا ...الخ: هذا القول هو الذي اختاره صاحب الإيضاح (رحمه الله) حيث قال: «وعليهم، يعني: الورثة أن يبيعوا ما ترك وارثهم، ويوصلوا لأصحاب الديون ديونهم، وهذا من حقوق وارثهم عليهم»[٤٦٢].

قوله وإذا قالت الغرماء للورثة ناخذوا: هكذا في النسخة التي في يدي بالواو، والصواب إسقاطها[٤٦٣] لأن المضارع المبدوء بالنون لا يبرز فاعله، مع كون الواو ضمير غيبة لا ضمير تكلّم كما هو معلوم، والله أعلم.

---

[٤٦١] الرازي، المختار: ص ٣٢٦، مادة (شأن).

[٤٦٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص١٤٣.

[٤٦٣] وهو ما أثبتته النسخة المعتمدة.

فأبت الورثة ذلك فلهم ذلك إذا تكافأت الديون بالمال، وإذا كانت الديون أكثر من تركة الميت فرضي الغرماء أن يأخذوها في جميع ما كان لهم على الميت فلهم ذلك وليس هذا كالوجه الأول، لأن هذا مما يبرئ الميت من الديون فبذلك يكون فيه الخيار إلى الغرماء، وإن أخذوها في أموالهم فحدثت أموال أخرى ولم يشعروا بها أول مرة فليس لهم الرجوع إلى الورثة فيما لم يعلموا به أول مرة حين رضوا ما أخذوا وما أخذوا في جميع أموالهم.

وإذا أحاطت الديون بمال رجل فحكم الحاكم بأدائه إلى الغرماء

قوله إذا تكافأت الديون: هكذا في النسخة التي بيدي بفائين، وصوابه بهمزة بعد الفاء[٤٦٤]، والمعنى إذا تساوت الديون مع التركة. قال في المختصر في هذه المادة: «وكلّ شيء ساوى شيئا فهو مكافئ له» إلى أن قال: «والتكافؤ: الاستواء»[٤٦٥]، ويقال: المسلمون تكافئ دماؤهم.

قوله وليس هذا كالوجه الأول ...الخ: قد يؤخذ منه أنه لا يجوز للورثة الامتناع من تمكين أرباب الديون من التركة في صورة عدم وفائها بالديون لما في ذلك من براءة ذمّة موروثهم كما أشار إليه المصنّف (رحمه الله).

قوله فيما لم يعلموا به أوّل مرة: أقول: ينظر قوله فيما لم يعلموا هل له مفهوم أو لبيان الواقع، والظاهر أنهم إذا علموا بشيء زائد على ما أخذوا وأبرؤوا ذمة المديان من باب أولى أنه يبرأ، وليس لهم الرجوع إلى الباقي، والله أعلم، فليحرر.

---

[٤٦٤] وهو ما أثبته النسخة المعتمدة.

[٤٦٥] الرازي، المختار: ص ٥٧٣، مادة (كفأ).

فإنما ينزل فيه الغرماء على قدر أموالهم، وليس على الحاكم أيضا أن يضمن للغرماء بالرد إذا خرج غرماء آخرون، فإن خرجوا فلا يدركوا عند الأولين شيئا بعد ما حكم لهم الحاكم ما لم يقوموا في حال الخصومة، وكذلك إذا كان من الغرماء من كان له مال مؤجل ولم يبلغ أجله فلا يدرك معهم لأن أموالهم متعلّقة بالذمة.

قوله غرماء آخرين: صوابه آخرون[٤٦٦] لأنه صفة لمرفوع كما هو ظاهر.

قوله وكذلك إذا كان من الغرماء من كان له مال مؤجّل إلى **قوله لأنّ أموالهم متعلّقة بالذمة**: أقول: في كون الدّين المؤجّل لا يحاصصهم بدينه نظر لأنه لولا ماله بحسب الظاهر لم يعاملوه إلى أجل كالمرأة إذا تزوجته بمهر مؤجّل، فلولا ما عرفت من ماله في الظاهر لما تأجّلت بمهرها، بل ولا تزوّجته، والذي صرّح به في المنهاج أنه لا يحاصص من حضرت ديونهم ولا يوقف إلى بلوغ الأجل، حيث قال: «فإن كان عليه ديون إلى أجل، أو صداق لزوجته آجل، دخلوا مع غرمائه في ماله. ويوقّف إلى محلّ حقوقهم. وتكون غلّة ذلك المال الموقوف لصاحب المال حتى يحلّ الحق، أو يكون بين الديّان الذين حقهم عاجل. وإن لم يكن في المال وفاء فهو بين أهل الحق العاجل والآجل، في قول أبي المؤثر. وإذا تحاصص الذين صحّت ديونهم على الهالك. ثمّ صحّ عليه حقّ لرجل من بعد، لحقهم بحصّته على قدر ما يلزم كلّ واحد»[٤٦٧].

نعم إن كان قيامهم بعد الخصومة، وحكم الحاكم فليس لهم ذلك، وحينئذ لا =

---

[٤٦٦] وهو ما أثبتته النسخة المعتمدة.

[٤٦٧] الرستاقي، المنهاج: ج١١، ص٥٧-٥٨ (بتصرف).

وإن مات الرجل وقد أحاطت الديون بماله فاستمسك غرماؤه بالورثة عند الحاكم فوجب لهم أموالهم فلا يجبرهم الحاكم حتى يضمنهم بالرد إذا حدث غيرهم من الغرماء فإذا حدث غيرهم ردوا ما ينوب الآخرين بالحصص، وأما إن أخذوا الأشياء بقيمتها فنتجت وتناسلت في أيديهم فحدث غيرهم من الغرماء فعليهم أن يردوا الأشياء وما زادت، وكذلك إذا أخذوا الأصل بالقيمة فعليهم أن يردوا الغلات، وكذلك إذا باعوا الأشياء فعلى من اشترى أن يردوها ويردوا الزيادة والغلة في الأصل والنسل في الحيوان، ويدرك الغرماء الأولون عند الأخرين العناء فيما تعنوا من البنيان وغيرهم من عمران الأصل ولهم أيضا ما أدخلوا من خارج من النقض في البنيان والغرس والفدادين وما أشبه ذلك، ويدركون عليهم أيضا ما انفقوا على العبيد والحيوان مع ردهم الخدمة والغلة جميع ما أخذوا.

= فرق بين من حلّ ديونه وبين من لم يحل، والله أعلم.

هنا فوائد ذكرها في المنهاج ولا بأس بالتنبيه عليها ليعلم حكمها:

«**الأولى**: إذا قضى المدين ولده شيئا من ماله، بدين له في صحّته. ثم مات الأب فلا يرجع الديّان على الولد بشيء مما قضاه إيّاه أبوه. وكذا إن أعطاه في الصحّة شيئا من ماله وأحرزه في صحّة أبيه، ثم مات الأب فلا يرجع عليه الديّان بشيء مما قضاه أو أعطاه. وإن قضى ولده في المرض حاصصه الديّان بما قضاه إيّاه في المرض. وقيل: لا تجوز قضاؤه لابنه وعليه دين لغيره. وغير الولد أحقّ بالقضاء.

وإذا مات الرجل وقد أحاطت الديون بماله فما عمل فيه الورثة من البنيان والغرس والحفر في الغيران وما أشبه ذلك من العمران في الأصل فلا يدركون على الغرماء قيمة العناء في ذلك إلاّ ما أدخلوه من خارج من النقض والغرس.

وإذا مات الرجل وقد أحاطت الديون بماله وترك أم ولده فلا تخرج حرة لأن ولدها لم يرث فيها شيئا، ويشهد للورثة بتفليسه إذا أحاطت الديون بمال وارثهم و لم يكن لهم غير ذلك، وما لم يحضر أجله من أموال بعض الغرماء فلأربابها أن يرفع لهم أنصابهم بالحصص من ذلك المال حتى

ثانيها: «إن قضى المدين بعض غرمائه دون بعض، قبل الرفعان، جاز قضاؤه. وأما بعد الرفعان فلا يجوز إلاّ بالحصص» قال: «وعن موسى بن علي: إنّ قضاءه وبيعه وعطيّته جائزة ما لم يحجّر عليه ماله»[٤٦٨]، وحكى في ذلك أقوالا، فليراجع.

ثالثها: من أقرّ بوديعة عنده لأحد من الناس، فوجدت بعينها فهي لصاحبها دون الغرماء. وإن اقترضها أو أتلفها، فصاحبها والغرماء يتحاصصون في ماله»[٤٦٩].

تنبيه: قال في المنهاج: «وإذا اختلف المقضاء والغرماء بعد القضاء، فقال المقضاء: اقتضيت منه قبل رفعانكم، وقال الغرماء: بعد الرفعان، فالقول قول المقضاء مع يمينه أنه اقتضى قبل أن يرفعوا عليه بحقّهم»[٤٧٠].

قوله وما لم يحضر أجله من أموال بعض الغرماء فلأربابها أن يرفع لهم =

---

[٤٦٨] الرستاقي، المنهاج: ج١١، ص٥٩.

[٤٦٩] المصدر السابق: ج١١، ص٦٠.

[٤٧٠] نفس المصدر السابق والصفحة.

يبلغ أجل أموالهم، ومنهم من يقول حين مات المديان فقد حلت أموالهم ويأخذون من ساعتهم، ولا يشهدون للرجل بالتفليس إذا كان له على الناس دين أو عليه للناس دين و لم يحل أجله وقد كان له من المال ما يقابل ذلك الدين فلا يشهدون له بالتفليس أيضا.

= **أنصباءهم** ...الخ: فيه أنّ كلامه هنا مناف لما تقدّم في قوله، وكذلك إذا كان من الغرماء من كان له مال مؤجل و لم يبلغ أجله فلا يدرك معهم لأن أموالهم متعلّق بالذمة إلاّ أن يقال معنى قوله لا يدرك معهم أنه لا يدرك أن يأخذه قبل الأجل، وأما توقيفه إلى بلوغ الأجل فلهم ذلك إذا طلبوا التوقيف إلاّ أنّ التعليل بقوله لأنّ أموالهم متعلّق بالذمة ينافي ذلك ويمكن وا لله أعلم الجواب بوجه آخر، وهو أنّ الكلام الأول إذا لم يطلبوا التوقيف إلى بلوغ الأجل وهذا إذا طلبوه وهذا هو الظاهر كما تقدّم نقله عن المنهاج من أنّه يستوثق لصاحب الدين الذي لم يحل أجله أو يقال ما تقدّم فيما إذا كان المديان حيّا وهذا فيما إذا كان ميّتا بدليل التعليل بقوله لأنّ أموالهم متعلّق بالذمة، وا لله أعلم.

قوله ومنهم من يقول: قال المحشي (رحمه‌الله): «هو مذهب مالك، واختار صاحب الإيضاح (رحمه‌الله) القول الأول لأن الأجل له قسط من الثمن فإذا أخذ قبل الأجل فقد أخذ أكثر من حقّه»، وا لله أعلم، فليحرر[٤٧١].

أقول: أما قوله أنّ القول الثاني هو مذهب مالك فهو كذلك: قال شارح ابن عاصم عند قول الناظم:

وحلّ ما عليه من ديون إذ ذاك كالحلول بالمنون

مانصّه: «قال ابن وهب، قال مالك: ومن مات أو فلس فقد حلّ الدين الذي =

---

[٤٧١] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٧ و (بتصرف).

وإذا مات الرجل ولم يترك وارثا وقد أحاط الديون بماله فإن الغرماء يأخذون من ما وجدوا من تركة الميت مما يكال أو يوزن فيقضوه في أموالهم، وأما الأصل والحيوان والمتاع فإن الحاكم هو وجماعة المسلمين يستخلفون لتلك التركة خليفة فيبيعها ويدفع للغرماء أموالهم بالحصص فإن فضل منه شيء تصدّق به على الفقراء.

وإذا مات الرجل وقد أحاطت الديون بماله فباع الورثة ما ترك

= عليه، وإن كان إلى أجل».

وأما قوله: واختار صاحب الإيضاح (رحمه الله) القول الأول، فأقول ما نصّ عبارته: «واختلفوا هل يحلّ الدين بموت المديان أم لا؟ قال بعض: لا يحلّ الدين [بموت المدين] ولا يدركه صاحبه حتى يبلغ أجله وهو الذي يوجبه النظر، وعند بعض: أنّ الدين يحلّ بموت الغريم لأنه متعلّق بذمته قبل الموت، فلمّا مات رجع إلى التركة، وحلّ لصاحبه أخذه، إلاّ السلف فإنه إلى أجله» قال: «وعلى قول من قال: لا يحلّ الدين بموت الغريم فإنه يأخذ من حلّ دينه حصّته ويتوقّف لصاحب الدين الذي لم يحل دينه إلى حلول دينه» قال: «وإن نما ذلك في يد الورثة فإنه يكون في النّماء أصحاب الديون شرعا سواء، وإن تلف ذلك في يد الورثة من غير تضييع منهم فإنّ صاحب الدين يرجع على أصحاب الديون الذين قد حلّت ديونهم فيحاصصهم فيما أخذوا لأنّ ما ترك الميت قد تعلّق به جميع الديون، وإنما تأخير من لم يحلّ دينه في المطالبة، والله أعلم»[٤٧٢].

---

[٤٧٢] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٦، ص١٠٣-١٠٤ (بتصرف).

وارثهم فقضوا الغرماء ديونهم ثم استحقّ بعد ذلك ما باعه الورثة فإنه يرجع المشتري على الورثة بما أعطاهم من ماله ولا يرجع الورثة على الغرماء إلاّ إن علم أن الذي أخذه الغرماء ثمن ذلك الشيء الذي استحقّ بعينه، وأما إذا مات الرجل وترك خليفة وورثة وترك غرماء فإنه يستمسك الغرماء بالورثة دون الخليفة، وأما الأقرب والأجنب فيدركان وصاياهما عند أبيهما أحبابين الخليفة والورثة، وا لله أعلم.

قوله إذا كان له للناس عليه دين لم يحل أجله: المناسب أن يقول إذا كان للناس عليه، أو تكون اللام بمعنى على، والمعنى أنّ من كان عليه ديون للناس لم يحل أجلها، وعنده من المال ما يفي بها وليس عنده فضل على تلك الديون فلا يشهد له بالتفليس من طلبت منه الشهادة، لأنّ الديون بذمته غير حالّة والحاضر عنده من المال في ملكه فلا يتأتّى الشهادة عليه بالفلس كما هو ظاهر، وا لله أعلم.

قوله ولا يرجع الورثة على الغرماء إلاّ إن علم ...الخ: فعلى هذا إذا باع الورثة ما لموروثهم إذا أحاط الدين بماله، وأرادوا دفع الثمن لأرباب الديون فإنهم يحضرون الشهود عند قبض الثمن مع أرباب الديون ليعاين الشهود ذلك، أو يقبلوهم بالمشتري ليبرؤوا عند الاستحقاق، وا لله أعلم.

قوله فإنه يستمسك بالورثة دون الخليفة: أنظر لم فرّق بين الديون والوصيّة في ما ذكر؟ ولعلّه لكون الديون كانت بذمة الهالك فلما مات انتقلت للتركة، وهي في أيديهم فهم المطلبون بها دون الخليفة على الوصيّة فلها اعتباران: فمن جهة كون التركة في أيديهم يطالبون بها، ومن جهة كون الخليفة مستخلف عليها يطالب بها الأقرب والأجنبيّ الموصى له، وا لله أعلم، فليحرر.

مسألة في التفليس

والمفلس من ليس له شيء من المال ولا ما يقع عليه اسم مال ما خلا لباسه من أدنى الثياب والمحقور من النعال والكرزية والسكين والمزراق الذي لم يكن دونه شيء ولا يكون الرجل مفلسا إلاّ بشهادة الأمناء وهي واجبة على الناس كغيرها من الشهادات، وكذلك الشهادة بالحياة والموت والنسب.

قوله والمفلس من ليس له شيء من المال: أقول هذا التعريف من المصنّف للمفلس يناسب ما ذكره ابن عرفة في تعريف التفليس العام، لأنّ التفليس عندهم عام وخاص. قال في شرح ابن عاصم: «التفليس أعمّ وأخص، فالتفليس الأخصّ، قال ابن عرفة: حكم الحاكم بخلع كلّ مال لمدين لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه، قال والأعمّ قضاء ذي دين على مدين ليس له ما يفيء به، وتعرّض لمحترزات قيوده وما يتعلّق بذلك، فليراجع».

أقول: بنوا على التفليس العام: منع من أحاط الدين بماله من التبرّع بماله ولو لم يفلّسه الحاكم، وعندنا ليس الحكم كذلك، لأنّ الدين متعلّق بالذمة فله أن يفعل في ماله ما شاء ما لم يفلّسه الحاكم، وهو المسمّى عندهم بالخاص.

تنبيه: قال في المنهاج: «والمفلس هو الذي يقضي عليه الحاكم بحقوق ثبت عليه، ويصحّ عنده إعدامه، وهو أن يقول الحاكم في مجلس الحكم: اعلموا أنّي قد فلّست فلان بن فلان فلا تبايعوه، أو قد حكمت عليه بالإفلاس فلا تبايعوه، ثم يفرض عليه الحاكم فريضة لغرمائه كما وصفنا، ولا حبس عليه، وليس عليه =

قال أبو محمد فيما لا يضيق على الناس التزكية والتهمة والروية في حدوث المضرات ونزعها وثبوتها، وكذلك النزع من أيمان المضرات والمصاحف، وكذلك قول الشيخ ﷺ.

وإذا استمسك رجل برجل عند الحاكم فادّعى أنه وليّه وادّعى إليه النفقة بعد إقراره على نفسه بالتفليس فإن الحاكم يسترد له خصمه الجواب فإن أنكر بأن يكون هذا وليّه وأن يكون مفلسا فعلى المدعي البيّنة

= كفيل ...»[٤٧٣] إلى آخر ما أطال في ذلك، فليراجع، والله أعلم.

قوله وهي واجبة على الناس ...الخ: أي: على من علم أحواله، أو طلبت منه الشهادة بها كما هو ظاهر.

قوله وكذلك قول الشيخ: التشبيه والإشارة إلى قول أبي محمد (رحمه الله)، يعني: أنّ قول الشيخ كقول أبي محمد فيما يجب، وفيما لا يجب، كما هو ظاهر من كلامه، وليس قوله: وإذا استمسك ...الخ، مقول قول الشيخ، كما قد يتوهّم لفساده، والله أعلم.

قوله وإذا استمسك رجل برجل إلى **قوله فادّعى إليه**: فالظاهر أن يقال فادّعى عليه، اللهم إلاّ أن يقال إنّ الضمير للحاكم وضمنه معنى الانتهاء، أي: أنهى دعوته في طلب النفقة إلى الحاكم بعد إقرار الطالب على نفسه بالفلس، وادّعى أيضا أنه وليّ، وأنكره المطلوب في الدعوتين أو في إحداهما فعليه إثبات ذلك ...الخ.

قوله وإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين: أي: على أنّه ليس بقريب له، أو =

---

[٤٧٣] الرستاقي المنهاج: ج١١، ص٦١.

بأنه وليّه وأنه مفلس، فإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين، وإن قال المدّعى عليه: أنا مفلس مثله أو كان بمنزلتي ولي مثلي فعليه البيّنة بذلك.

وإذا وجبت النفقة على الولي فليجبره عليها الحاكم بالضرب وعلى الكسوة بالحبس، وتجب النفقة على الأولياء على قدر ميراثهم من وليّهم ثم ما نابهم بعد ذلك من التسمية في النفقة على الموسع قدره وعلى المقتر قدره، وتجب على الكلالي وغيره من الورثة ما خلا من ورث بالزوجية إذا لم يكن من ذوي العصبة قيل في الكلالي غير ما ذكرنا، وأما المرأة التي لها زوج فليس لها على أوليائها شيء من النفقة غنيا كان زوجها أو فقيرا.

وإذا ثبت على رجل أنه مفلس فأتى رجل من الناس فقال له: قد أعطيتك هذا الشيء، أو قال له: لك عليّ كذا وكذا من قبل كذا وكذا، فلا يزيل ذلك عنه إفلاسه إن أبى قبول الهبة أو جواز إقرار المقر.

وكذلك إذا نزع الشهود قولهم عن شهادة تفليسه فلا يبرأ ذلك وليّه من ادّعاء النفقة إذا حكم بها عليه وقد قيل غير ذلك والله أعلم.

وإذا كان وليّ المفلس يتيما أو مجنونا أو غائبا فإنه يأخذ عشيرته على الخلافة والحبس على ذلك في السجن وعلى غيره من الدعاوي فيما

= على أنّه ليس بمفلس، يعني: والله أعلم لأنّه حينئذ يكون غيبا وعدم توجّه اليمين عليه على القطع ظاهر لما بيّناه، وأما على العلم فغير ظاهر، والله أعلم.

قوله أو كان بمنزلتي وليّ مثلي: أي: فيؤدّي معه النفقة، وكذلك لو ادّعى أنّ له وليّا وهو أقرب منه فعليه إثبات ذلك.

يلزمهم من الخلافة ولا يبرأ من أنعم منهم بالخلافة حتى ينعم غيره ويستخلفوا.

وكذلك الشركاء إذا أخذوا على إقرار عبيدهم فمن أقرّ منهم فلا يبرئه ذلك حتى يقروا جميعا، وإذا استخلفوا لهؤلاء خليفة فليؤخذ على النفقة بالضرب كغيره من الأولياء، وإذا تبرأ من الخلافة فهو بريء بذلك إذا كان خليفة العشيرة، وأما خليفة الغائب بنفسه وخليفة الأب على ولده

قوله بالضرب: أي: لأنّ النفقة مما لا بدّ منها فورا، بخلاف الكسوة فيكتفي فيها بالحبس إلى أن يذعن لها كما هو ظاهر، والله أعلم.

فائدة: ذكر المصنّف (رحمه الله) حبس المديان، ولم يتعرّض لمدة حبسه إذا طال، ولم يوف بحقوق أربابها، وكأنّه جعل ذلك إلى اجتهاد الحاكم أو جماعة المسلمين، وعند قومنا في ذلك تفصيل تعرّض لذلك ابن عاصم مع شارحها ولابأس بنقل ذلك ليطّلع عليه. قال الناظم:

وحيث ما يجهل حال من طلب ... وقصد اختباره بما يجب

فحبسه مقدار نصف شهر ... إن يكن الدّين يسيرا لقدر

والحبس في توسّط شهران ... وضعف ذين في الخطير الشأن

وحيث جاء قبل بالحميل ... بالوجه ما للسجن من سبيل

وضبط في الشرح، أن يسيروا بالدريهمات، ولم يذكر قدر الخطير والمتوسط، والله أعلم. وهنا مسائل ذكرها في المنهاج تناسب المقام:

- منها إذا أذعن المطلوب للحق هل يؤخذ بالكفيل؟ قال: «فإن بذل العطاء والتسليم للحق هل يؤخذ بالكفيل، فقول: يؤخذ بالكفيل إلى أن يحضر خصمه =

فلا يبرئه ذلك والله أعلم.

وأما إذا كان مال الغائب معه غيوبته فإن خليفته يسلف إليه أو يتديّن إليه ويؤخذ بذلك إذا قام بالحبس لا بالضرب كغيرها من النفقة إذا أبى على الأداء لأنها ليست مما يوقت.

وإن سلّفوا إليه شيئا ثم قدم فإذا أولي دونه أو كان معه في الدرجة أو ثبت أن الذي أخذ النفقة له مال من حيث لا يشعر فإن الغائب يؤخذ بذلك كلّه في ظاهر الأحكام، وأما فيما بينه وبين الله فإن ذلك على الولي الذي كان معه في المنزلة نصيبه، أو الولي الذي كان دونه، أو على من أخذه إذا كان له مال في حين أخذه إياه.

وإذا ادّعى وليّ المفلس أنه استفاد مالا فعليه البيّنة ويجزيه في ذلك

= ولا حبس عليه إذا أحضر الكفيل. وقول: لا حبس عليه ولا كفيل، إذا دان بالعطاء ...» الخ.

- ومنها: «من [كان] عليه لآخر حقّ، فرفع عليه في غير بلده، فقول: لا يحبسه الوالي إلاّ في بلده، ولا يلحقه غريمه إلى بلده. فإن أوفى وإلاّ حبسه له الوالي في بلده، ويكتب له الوالي أقرّ عنده بالحق، [أي]: بصحّة الحقّ عنده إلى الوالي الآخر». إلى أن قال: «وقال أبو عبد الله: أرى عليه أن يدفع إليه حقّه في موضع الحكم عند الوالي».

أقول: حيث كان في المسألة قولان فللحاكم أن يجتهد في الأخذ بأيّهما بحسب الحال والتيسير، والله تعالى أعلم.

- ومنها: «التفصيل في الدّين للذي يحبسه عليه من غير نظر في غناه وفقره، والدّين الذي ينظر فيه، قال (رحمه الله): «والدّيون التي يجوز الحبس عليها، هي كلّ =

خبر الأمناء وليس عليه يمين إن لم تكن له بيّنة على الفائدة.

وإذا ثبت على الرجل أنه مفلس فلـه أن يـأخذ نفقتـه هـو وأولاده الصغار وليس عليه أن يثبت لهم التفليس ولا يدرك نفقة الزوجة أحد من الأولياء ما خلا الوالد على ولده فإنه يأخذ نفقة امرأته الواحدة والأربعـة، وأما الجد فلا يدرك إلاّ نفقة واحدة.

وإذا كـان الرجـل يـأخذ النفقـة علـى نفسـه وأولاده الصغـار فـلا يدركونها بعد بلوغهم إلاّ باستئناف الدعوة وإثبات التفليس على أنفسهم.

= دين ثبت عن عوض يستغني به، لأنّه في الظاهر مستغن بالمال إذا حصـل في يـده، ولأنّه ممتنع عن الأداء مع التمكّن. قال: وكلّ ديـن لم تكـن هـذه صفتـه لم يجبر[٤٧٤] فيه، حتّى يعلـم أنّـه عنـى» قـال: «وذلـك مثـل مـا يتحمّلـه مـن الغـرم في الأروش والديّات وصدُقات النساء ومثل ذلك مما لا يكون قـد أخـذ عليـه الضـامن، أو منـه عوضا من المال. فهذه صفة من لا يبدأ بحبسه حتى يصـحّ غنـاه وامتناعـه مـن الأداء لأنّ الأصل في الناس الفقر، والغنى حادث فيهم»[٤٧٥].

قوله ولا يدرك نفقة الزوجة أحد من الأولياء ما خلا الوالد ...الخ: يعني أنّ القريـب المحتاج إلى النفقة إذا كان له زوجة فيلزم الأقرب أن ينفقه وحده دون زوجته.

فائدة: فرّق أبو مسألة[٤٧٦] (رحمه‌الله) بـين نفقـة الزوجـات ونفقـة الأوليـاء، بـأنّ نفقـة الزوجة هي المفروضة المقرّرة، ونفقة الأولياء على قدر ما يقوّتهم فليراجع، والله أعلم.

---

[٤٧٤] في الأصل: لم يحبس.

[٤٧٥] الرستاقي، المنهاج: ج١١، ص٣٤-٣٦ (بتصرف).

[٤٧٦] أبو العباس أحمد، أبو مسألة: ص١٤٠.

وإذا كان الرجل يأخذ النفقة من ابنته أو أخته وله أولاد صغار فله أن يأخذ نفقتهم من ابنته دون أخته لأنها عمتهم ليست ممن ترثهم.

وإذا كانت المرأة حاملة ولحملها ذلك مال فإن صحت حياته فليس في ذلك ما يزيح عن أوليائها نفقتها إذا كانت مفلسة.

وإذا ثبت إفلاس الرجل ونادى عليه السلطان فمن باع له شيئا أو أسلفه شيئا مما لا يشعر بإفلاسه أخذ سلعته أو ما أسلفه دون غيره من الغرماء لأنه بمنزلة السارق، والله أعلم وأحكم.

مسألة في الصلح

والصلح مرغب فيه للخبر الوارد عن النبيء ﷺ أنه قال: «الصلح خير الأحكام وسيد الأحكام»[٤٧٧] مع ما فيه من خصال عشر إحداهن:

قوله وإذا كانت المرأة حاملة ...الخ: أقول: إنّما لم يكن لها النفقة في مال حملها مع تبيّن الحمل لكونه غائبا، ولا يقضى على غائب، ويتصّور وجود حمل المال للحمل بالوصيّة أو الميراث مثلا من أبيه أو غيره، والله أعلم.

قوله لأنه بمنزلة السّارق: أقول: لأنّ السرقة عرّفوها بأخذ المال خفية، وإنّما لم يكن سرقة بل بمنزلتها، لأنّ ما أخذه بالعوضية من صاحبه لا خفية في ذلك، وإنّما أخفى وصفه بالفلس فكان بمنزلة السارق لذلك، والله أعلم.

قوله مسألة في الصلح: أقول الصلح اسم مصدر، والمصدر هو الصلاح بكسر الصاد، قال في المختصر: «والصلاح بالكسر مصدر المصالحة، والاسم الصلح =

---

[٤٧٧] رواه الربيع في مسنده بلاغا، وفصّله إلى روايتين: رقم ٥٩٦.

إنّه موافق لكتاب الله ﷻ حيث يقول: ﴿**لا خير في كثير من نجواهم إلاّ من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس**﴾ [النساء/١١٤]، وهو أيضا موافق لسنة رسول الله ﷺ، وتحبه الملائكة، ويصل الرحم، ويرضي

= يذكّر ويؤنّث، وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحا بتشديد الصاد ...الخ»[٤٧٨].

والظاهر أنه أراد بالاسم اسم المصدر لأنّهم عرّفوه في علم النحو بأنه ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بنقص بعض الحروف لفظا أو تقديرا وغير خاف أنّ الصلح نقص الألف عن الصلاح الذي هو المصدر كما هو ظاهر، والله أعلم.

ثم إنّ المصنّف (رحمه الله) تعرّض للحكمة ولما فيه من الفضائل، ولم يتعرّض لتعريفه على عادته في هذا الكتاب، وعرّفه ابن عرفة من حذّاق فقهاء قومنا: «بأنه انتقال من حقّ أو عوض بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه».

قال الشارح لابن عاصم: وزاد عن الرصاع قوله: عن حقّ أو دعوى قال: «والأول الصلح عن الإقرار، والثاني الصلح عن الإنكار، قال: وبعوض يتعلّق بانتقال، وخرج به الانتقال بغير عوض، قال: وقوله لدفع نزاع يخرج به بيع الدّين وما أشبهه، وقوله أو خوف وقوعه يدخل فيه الصلح عن المحجور وما أشبهه»[٤٧٩].

قوله حيث يقول لا خير في كثير من نجواهم ...الآية: أقول: قال في الكشاف في تفسير الآية: «﴿**من نجواهم**﴾، من تناجى الناس ﴿**إلاّ من أمر بصدقة**﴾، إلاّ نجوى من أمر [بصدقة] على أنه مجرور بدل من كثير، كما تقول: لا خير في =

---

[٤٧٨] الرازي، المختار: ص ٣٦٧، مادة (صلح).

[٤٧٩] نفس المصدر السابق

الفريقين، وفيه نجاة الحاكم من الجور والعالم من الميل في الفتيا، والشاهدين من الزور، والمزكي من إثم التزكية، مع ما فيه من الفضل الكبير للصلحاء بكل كلمة حسنة.

والصلح الجائز على وجهين: أحدهما رجل وقع على رجل ظلما وعدوانا فاعتدى على ماله فإن الصلحاء يقولون في ذلك للمظلوم إئذن لنا

= قيامهم إلاّ قيام زيد، ويجوز أن يكون منصوبا على الانقطاع، بمعنى: ولكن من أمر بصدقة ففي نجواه الخير، وقيل: المعروف القرض، وقيل: إغاثة الملهوف، وقيل: هو عام في كلّ جميل، ويجوز أن يراد بالصدقة الواجب، وبالمعروف ما يتصدّق به على سبيل التطوّع، وعن النبيء ﷺ: «كلام ابن آدم كلّه عليه لا له إلاّ ما كان من أمر بمعروف أو نهي عن منكر أو ذكر الله»[٤٨٠]، وسمع سفيان رجلا يقول: ما أشدّ هذا الحديث، فقال: ألم تسمع الله، يقول: ﴿**لا خير في كثير من نجواهم**﴾ فهو هذا بعينه، أو سمعته يقول: ﴿**والعصر إنّ الإنسان لفي خسر**﴾[العصر/١-٢]، فهذا هو بعينه، وشرط في استحباب الأجر العظيم أن ينوي فاعل الخير عبادة الله والتقرّب إليه وأن يبتغي به وجهه خالصا لأنّ الأعمال بالنيّات».

أقول: يؤخذ من استدلال المصنّف (رحمه الله) بالآية وبالحديث أنّ الصلح قد يكون واجبا لما ذكره في السؤالات أنّ من جملة ما يدلّ على الوجوب: «مدح الفعل والفاعل»[٤٨١]، فيحمل وجوب الصلح على ما إذا جهل الحكم بين الخصمين =

---

[٤٨٠] رواه الترمذي في كتاب الزهد (٦٢) باب منه رقم ٢٤١٢، وابن ماجة في كتاب الفتن (١٢) باب كفّ اللّسان في الفتنة رقم ٨٦١، من حديث أم حبيبة.

[٤٨١] السوفي، السؤالات: ورقة ٢٢١ ظ.

أن نرفع عنك ظلم هذا الظالم بما وجدنا دفعه عنك من مالك، ثم يقولون للظالم: ما نحن بمحبيك هذا الشيء، وذلك عند حجزهم عن دفع ظلمه عنه.

والوجه الثاني: رجلان تخاصما في شيء ولم يدر المحق منهما من المبطل، فللصلحاء أن يصلحوا بينهما بجهد رأيهم بعد أن يهبا لهم ذلك الشيء ويتبرأ كل واحد من الخصمين إلى صاحبه كل ما يدعيه من الدعاوي، فمن تعلّق منهما بعد ذلك بصاحبه فيأتوا بذلك ويجزيهم الخبر

= أو خيف الفتنة مثلا. وقال في شرح منظومة ابن عاصم عقب قولها:

والصلح جائز بالاتفاق ... لكنّه ليس على الإطلاق
وهو كمثل البيع في الإقرار ... كذاك للجمهور في الإنكار
فجائز في البيع جاز مطلقا ... وفيه وما اتقي بيعا يتّقى
كالصلح بالفضة أو بالذهب ... تفاضلا أو بتأخر أبي

ما نصّه: «والمراد بالجواز، والله أعلم الجواز الأعمّ الشامل الواجب والمندوب والمباح والمحرّم والمكروه ومثل ذلك»، وأطال في بيان الأبيات ومتحرزات قيودها، فليراجع.

بقي الكلام في شيئين: جوّز هؤلاء الصلح فيهما، وظاهر كلام المصنّف (رحمه الله) المنع، أحدهما: الصلح عن إقرار، ظاهر كلام المصنّف (رحمه الله) المنع من الصلح فيه حيث جعل الصلح في شيئين، وليس صورة الإقرار منهما.

الشيء الثاني: الصلح عن اليتيم، صريح كلام المصنّف (رحمه الله) المنع من الصلح =

في ذلك ويعرض الحاكم عن دعاويه إلاّ ما كان منهما بعد الصلح.

ولا يجوز الصلح للخليفة في مال اليتيم والمجنون والغائب ولا ما استخلف عليه من الوصايا.

ولا يجوز للناس الصلح في ما كان في أيديهم من أموال الناس من الأمانات والودائع والعاريات، ولا يجوز الصلح في ما ذكرنا ولا يحضر له.

= فيه، وصريح كلام القوم جوازه، ولكن قولهم الثلاثة: أمرهم فيما يصلح لهم اليتيم والغائب والمسجد ربّما يدلّ على الجواز إذا ظهر للوليّ النفع له في الصلح بأن يكون الوليّ طالبا لحقّ الطفل من المنكر و لم يجد بيّنة تشهد لليتيم وتوجّه اليمين على الخصم، وأذعن لليمين وصولح على أن يدفع لليتيم بعض الدين فداء من اليمين، فإن أخذ بعض الدين خير له من يمين خصمه كما هو ظاهر، اللهم إلاّ أن يحصل على ما إذا ادّعي في مال اليتيم من غير بيّنة فلا يصالح في ذلك إذ لا منفعة له في ذلك، وهو الظاهر، وا لله أعلم.

فائدة: قال في المنهاج: «ولا ينبغي للقاضي إذا تبيّن القضاء، أن يصلح بين الناس عند قطع الحكم بين الخصوم، لأنّ ذلك يقع موقع التوهين، عن إنفاذ الحقّ. ولكن يجعل للصلح رجلا ممن يثق به، يلي ذلك بين الخصوم، حتى لا يتكلّم الحاكم في ذلك بشيء، لأنّ ذلك أقوى في إعزاز الحق وإن كان عزيزا». قال: «واختلفوا في الصلح في المجهولات. فقال من قال: جائز ما لم ينقض أحدهما. وقيل: يجوز [النقض] للجاهل منهما. وقيل: للعالم ما للجاهل منهما، إذا تراضيا[٤٨٢] بعد العلم» إلى أن قال: «ومن الصلح الذي لا رجعة فيه هو: أن =

---

[٤٨٢] في الأصل: إذا لم يرضيا بعد العلم. تأمّل.

= يقول لخصمه قد أصلحتك على كذا وكذا درهما[٤٨٣]، أو كذا وكذا من النخل أو الأرض أو الحبّ أو التمر الذي يدّعيه عليّ. ويقول الآخر: قبلت. وقد برئت إليك من هذا المال الذي ادّعيته عليك. فإذا قال هذا، وهو على مقدرة من الذي يطالبه به، [وهو عارف به] ومقرّ به المدّعى عليه ثبت هذا الشرط وهو الصلح والبرآن» إلى أن قال: «وأما الصلح على الإنكار، ففيه النقض لمن نقض بين المتصالحين»[٤٨٤].

أقول: لعلّ المراد إذا اطّلع المدعي على البيّنة تشهد له بما ادّعاه بعد الصلح، أو أقرّ المدعى عليه بعد الصلح بما ادّعي عليه، ولعلّه محمول على غير الصورة التي ذكر أنه لا رجعة فيه، وإلاّ لنافى كلامه هنا ما تقدّم والله أعلم.

فائدة ثانية: أختم بها هذا الباب في حكم الصلح الصادر من المحبوسين، قال في المنهاج: «وإذا ارتفع إلى الإمام رجلان وتداعيا في شيء من الحق الذي يجب عليهما فيه الحبس، فحبسهما الحاكم لبعضهما البعض، فاصطلحا في الحبس، وأشهدا على أنفسهما: أنّه لا يرجع أحدهما يدّعي على صاحبه دعوى، وأبرّ كلّ منهما صاحبه وأخرجهما الحاكم من الحبس بإذن منهما، ثم أراد أحدهما أو كلاهما نقض ذلك الصلح، فإنّ لهما ذلك، لأنّ الصلح في الحبس لا يثبت ولا يلزم، لأنّ المحبوس مقهور بالحبس مذلول به، والصلح لا يكون إلاّ عن طيب نفس ورضى واختيار، وكذا الإقرار في الحبس =

[٤٨٣] عبارة غير واردة في الأصل.

[٤٨٤] الرستاقي، منهاج الطالبين: ج٩، ص٧٠-٧١.

مسألة في الاستخراج

والاستخراج إنما هو رجل ادّعى إلى رجل بدعاوي فأراد الصلحاء أن يصلحوا بينهما فاستشهد المدعي على المدعى عليه في سر أنه إنما تبرأ إليه بدعاويه لاستخراج حقه منه، ويستبروهما الصلحاء فيما بينهما ثم يستمسك المدعي المدعى عليه عند الحاكم فيأتي بشهوده على ذلك، ويجزيهم في ذلك الخبر، وإن أبرأه من الاستخراج فلا يشهدون له بعد ذلك فقيل له هل يجوز الاستخراج بين الشركاء فقال الله أعلم، وقال غيره بجوازه، والله أعلم.

مسألة في التسعيروغيره مما ينبغي للحاكم أن يفعله

وليس للحاكم أن يسعر للناس أموالهم للخبر الوارد عن النبيء ﷺ

= لا يثبت إلاّ أن يقرّ به قبل دخوله أو بعد خروجه»[٤٨٥].

قوله وإن أبرأه من الاستخراج ...الخ: كأنّه أراد بالإبراء من الاستخراج أن يشهد أنّه أبطل ما عنده من الاستخراج، وهو المسمى في زماننا بالايداع، فإن أشهد على إبطاله وطلب بعد ذلك من شهود الاستخراج والإيداع أن يشهدوا له فلا يشهدون له بعد إبطاله كما قال المصنّف (رحمه الله)، والله أعلم.

قوله وليس للحاكم ...الخ: فيه أنّ سوق الكلام لا يناسب الترجمة، فلو قال مثلا: وغير ذلك مما لا ينبغي للحاكم أن يفعله، وما ينبغي أن يفعله لكان أظهر =

---

[٤٨٥] نفس المصدر السابق والصفحة.

أنه سئل عن التسعير سنة فامتنع منه فقال: «القابض والباسط هو المسعر ولكن اسألوا الله»، وأما السوق والقائم المعروف وما دار به من المنازل فلأهله أن يردوا إلى سعره أسعارهم.

وإذا قدم العير العظيم إلى بلد فخاف أهل البلد أن يقع الغلاء في بلدهم فأرادوا منعهم من البيع فليس لهم ذلك، ولكن لهم أن لا يبيعوا أموالهم إلاّ بما أحبوا من الثمن.

= قاله المحشي (رحمه الله)[٤٨٦]، والله أعلم.

قوله ولكن أسأل: أقول هكذا في النسخة التي بيدي بصيغة المضارع المسند إلى ضمير المتكلّم، ولعلّه تحريف من الناسخ، والأصل ولكن اسألوا الله[٤٨٧]، فيكون قد أمرهم أن يطلبوا الله تعالى مثلا أن يبدّل الغلاء بالرخاء بعدما نهاهم عن التسعير، وإن صحّت الرواية كذلك فيكون سؤالا منه ﷺ، وعلى كلّ حال مفعول السؤال محذوف لقصد التعميم على حدّ قوله تعالى: ﴿**والله يدعوا إلى دار السلام**﴾[يونس/٢٥]، أي: كلّ أحد كما نصوا عليه في باب أحوال متعلّقات الفعل، والله أعلم.

قوله أن يردوا ... أسعارهم: أي: إذا تبايعوا في المنازل يريدون إسعارهم إلى سعر سقوفهم، وظاهر سياق كلام المصنّف (رحمه الله) حيث ذكره عقب الكلام على التسعير أنّ لهم المنع على الزيادة على ما في سقوفهم، والله أعلم.

قوله وإذا قدم العير العظيم ...الخ: أقول: العير الإبل، التي تحمل الميرة وهي =

---

[٤٨٦] المحشّي، حاشية على الأحكام: ورقة ٧ و.

[٤٨٧] وهو ما أثبتته النسخة المعتمدة.

ولأهل البلد إخراج سكان منازلهم إذا آذوهم وضروهم.

ولا يجوز اتخاذ عيارين مختلفين في سوق أو في منزل، وكذلك المثقال والرطل والقنطار.

ولأهل المنزل أن يمنعوا أهل الحوانت والأسواق أن يحدثوا عليهم ما لم يثبت عليهم.

وللحاكم أيضا أن يحجر على أهل الكتاب عن بيع الرطوبات في

= بكسر العين كما في كتاب الله[يوسف/٨٢]، ولعلّ مراده أنّها جاءت لتحمل الطعام إلى بلادها فلذلك خافوا من الغلاء، ولكن لا يناسب قوله بعد ذلك، ولكنّهم لهم أن لايبيعوا أموالهم إلاّ بما أحبّوا، فإن كان المراد بأموالهم غير الطعام فمعلوم أنه لا يكون إلاّ بالتراضي، وإن كان المراد بالعير الذين يحملون إليهم الطعام فلا يكون ذلك مظنّة لخوف الغلاء بل الأمر بالعكس، والله تعالى أعلم، فليحرر.

ثم ظهر أنّ قوله لهم أن لا يبيعوا ...الخ: المراد بهم أهل البلد، والله أعلم.

قوله إذا أذوهم وضرّوهم: لعلّ المراد بإيذائهم كثرتهم وغلاء أسعارهم بسببهم إذا وقع الغلاء في البلد، فينبّه الحاكم على ذهاب كلّ إلى بلده ليخفّ الأمرعلى أهل البلد كما يقع ذلك في بعض المدن عند خوف الغلاء من التنبيه على ذلك، والله أعلم.

قوله عن بيع الرطوبات في سوق المسلمين: أي لنجاسة البلل منهم وهذا هو الأحوط، وفي ذلك خلاف. قال المحشي (رحمه‌الله): «وظاهر القرآن والسنة يدلّ على طهارة أهل الكتاب، واستدلّ بالحديث والقرآن كما هو مقرّر معلوم، وأما =

سوق المسلمين إذا لم يكونوا فيه قبل ذلك ويجعل الحاكم على كل سوق قائم يقوم بمصالحه يعير على أهل السوق العيارات والأرطال والموازين ويتخذ في ذلك أهل الصلاح عيارا معروفا يعبرون به تلك العيارات وكذلك الرطل والقفير والمثقال ويكون موضوعا غير مستعمل ويحبسون في ذلك على ما ذكرنا من الزيادة الفاحشة والنقصان الفاحش.

وكذلك بيع المغشوشات يحبسون عليهم فمن ذلك اختلاط الزيت

= قوله تعالى: ﴿**إنّما المشركون نجس**﴾ [التوبة/٢٨]، فمحمول على غير أهل الكتاب عند بعضهم، والله أعلم»[٤٨٨].

قوله إذا لم يكونوا فيه قبل ذلك: ينظر ما معنى قوله لم يكونوا فيه قبل ذلك، ولعلّ المراد أنهم يمنعون من بيع الرطوبات في الأسواق ما لم يسبق المسلمين في السوق بأن عقدوه لأنفسهم يتبايعون فيه، ثم طرأ عليهم المسلمون، وأما حمله على تقادم الزمان بخلاف هذا فغير ظاهر، والله أعلم، فليحرر.

قوله والقفير: القفيرمكيال معروف، وهو: ثمانية مكاكيك، والمكوك مكيال، وهو: ثلاثة كليجات، والكليجة: منا وسبعة أثمان منا، والمنا: رطلان، والرطل: اثنا عشر أوقية، والأوقية: أستار وثلثا أستار، والأستار: أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال: درهم وثلاثة أسباع درهم، الدرهم: ستة دوانق، والدانق: قيراطان، والقيراط: طسوجان، والطسوج: حبتان، والحبة: سدس ثمن درهم، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزء من درهم، والجمع مكاكيك.

---

[٤٨٨] المحشّي، حاشية على الأحكام:ورقة ٤ظ.

بالماء واختلاط اللحم الأعجف بالسمين، وكذلك اختلاط الصوف الذي تباع بالوزن بالتراب وغيره مما يزيدها الثقل.

ولا يخفى ما فيه من مخالفة ما في كتاب الوضع[٤٨٩] في بعض ما ذكر عند الكلام على النصاب في باب الزكاة، والله أعلم، فيكون في الأوقية سبعة مثاقيل ونصف مثقال، لأنّك إذا ضربت الأستار وثلثي أستار في أربعة مثاقيل ونصف مثقال حصل ما ذكر، وبيان ذلك أن تضرب بسط كلّ منهما في بسط الآخر، وتقسّم الحاصل على مسطّح المقامين يحصل ما ذكر، فبسط الأستار وثلثيه خمسة، ومقامه ثلاثة، وبسط الأربعة والنصف تسعة، ومقامه اثنان، فإذا ضربنا خمسة بسط الأول في تسعة بسط الثاني حصل خمسة وأربعون، وإذا أقسمناها على ستة مسطّح المقامين حصل سبعة ونصف كما ذكرنا، كما لا يخفى على من له معرفة بضرب الكسور وقسمتها، وأما صاحب الوضع (رحمه الله) فذكر أنّ الصاع أربعة أمداد، والمدّ رطل وثلث، والرطل خمسة عشر أوقية، والأوقية عشرة دراهم، والدرهم قيراطان، والقيراط ثلاثون حبة من الشعير، والله أعلم.

قوله الأعجف بالسمين: قال في المختصر: «العجف: الهزال، وبابه طرب، فهو أعجف والأنثى عجفاء، وعجف بالضم لغة فيه، والجمع عجاف على غير قياس لأنّ أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال، ولكنّهم بنوه على سمان، والعرب قد تبني الشيء على ضدّه كما قالوا: عدوة بناء على صديقة، وفعول إذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء، وأعجفه أهزله»[٤٩٠].

قوله التي تباع بالوزن: مفهومه أنّ التي تباع جزافا لا بأس بخلطه التراب، وفيه =

---

[٤٨٩] أبو زكرياء، كتاب الوضع: ص١٧٦.

[٤٩٠] الرازي، المختار: ص٤١٤، مادة (عجف).

ويحجر أيضا على أهل الخبز والشواء إذا لم يحسنوا الأشياء بالطبخ ويحبس أيضا على جميع المغشوشات على اختلاف أصنافها.

وكذلك التجار الذين يحبسون أموال الناس، وكذلك من عرف بجحود أموال الناس من السماسرة وشهر بذلك، وكذلك بيع الريبة في الأسواق ومبتاعها وأكلها.

ويحجر الحاكم على النساء الحرائر دخول الأسواق واختلائهن بالرجال.

وكذلك المجذوم وغيره من أهل العلل الذين يتهمون الناس عليهم ويحجر عليهم أن لا يولوا بيع الرطوبات من أموالهم في الأسواق كذلك

= نظر، لأنّ التي تباع كذلك يعتبر فيها ذلك فينبغي أن ينهى من تعمّد ذلك مطلقا، والله أعلم.

قوله وكذلك بيع الريبة: كأنّ المراد بها المكروهات، فيكون المحرّم من باب أولى، وأراد بها الشبهة، لأنّ الأشياء عندنا ثلاثة، حلال، حرام، وشبهة كما هو معلوم والله أعلم.

قوله ومبتاعها: أي: مشتريها، قال في المختصر: «الابتياع: الاشتراء»[٤٩١]، وذكر قبل ذلك أنّ البيع من الأضداد، وحيث سبق بيع الريبة تعيّن أنّ المبتاع هو المشتري والله أعلم.

قوله يتّهمون الناس عليهم: الظاهر أنّ ضمير الجمع راجع للعلل، فالظاهر أن يقول يتّهمون عليها، ويمكن إرجاعه لأهل العلل، وفيه بعد، والله أعلم.

---

[٤٩١] الرازي، المختار: ص٧١، مادة (بيع).

اتخاذ الصناعات والاستقاء من الآبار والأجباب التي فيها مجامع الناس.

ويحجر أيضا على الساحر والكاهن والطبيب الذي لم يحسن الطب إذا اعتلّ الناس بسببهم.

وكذلك النائحة والمغنية، وكذلك من اتخذ شيئا من المنكرات والملاهي.

ومن تقدّم من ما نهاه الحاكم عنه مما ذكرنا وغيره فليؤدّبه الحاكم بالضرب والسجن.

والقوام على الأسواق يقوم على حفظ مواقيتها ببيع كل شيء في وقته على ما جرت به العادة في جميع السوالع، وليحسن في ذلك انتظار

قوله والكاهن: قال في المختصر: «الكاهن معروف، والجمع كهّان وكهنة، وقد كهن من باب كتب، أي: تكهّن وكهن من باب ظرف، أي: صار كاهنا، وقوله معروف يعني: وهو الذي يخبر عن المغيبات»[٤٩٢] والله أعلم.

قوله وكذلك النائحة والمغنيّة: قال في المختصر: «التناوح: التقابل، ومنه النوائح لتقابلهنّ، وناحت المرأة من باب قال، ونياحا أيضا بالكسر، والاسم النياحة ...الخ»[٤٩٣]. وانظر هل المراد بالنائحة والمغنية من كان ذلك عادتها، وإن لم يحصل ذلك منهما في السوق، أو من صدر ذلك منها في السوق، وهو الظاهر، والله أعلم، فليحرر.

قوله وليحضر في ذلك انتظار اجتماع الناس: هكذا في النسخة التي في يدي =

---

[٤٩٢] الرازي، المختار: ص٥٨١، مادة (كهن).

[٤٩٣] الرازي، المختار: ص٦٨٤، مادة (نوح)

اجتماع الناس.

ويحجر الحاكم أيضا على اللعابين والفساق إذا عرفوا بذلك.

ويخرج الحاكم الحق ممن يجمع بين الرجال والنساء.

وكذلك الجاسوس على أموال أهل القبلة ودمائهم، وبالله التوفيق.

مسألة في الإجارات

.....

= ولم يظهر لي معناه، ولعلّه تحريف من الناسخ[٤٩٤]، والأصل مثلا وليحافظ في ذلك على انتظار اجتماع الناس، فيكون مناسبا لقوله سابقا يقوم على حفظ مواقيتها ...الخ، والله أعلم، فليحرر، وليراجع نسخة صحيحة.

قوله الجاسوس على أموال أهل القبلة ...الخ: قال في المختصر: «وجسّ الأخبار، وجسّسها تفحّص عنها، ومنه الجاسوس»[٤٩٥].

قوله مسألة في الإجارات: أقول: ذكر المصنّف (رحمه الله) في بعض أحكام الإجارات ولم يتكلّم على تعريفها، لأنّ محلّ البسط عليها في كتب البيوع، ويؤخذ من كتاب البيوع للشيخ عامر (رحمه الله) أنّها بذل عناء بمال، حيث قال: «لأنّ الإجارة شبيهة بالبيوع من جهة ما كانت معاوضة، غير أنّ البيوع بذل مال بمال، والإجارات بذل عناء بمال»[٤٩٦].

---

[٤٩٤] في النسخة المعتمدة وليحسن... وهو الأقرب والأنسب للمعنى.

[٤٩٥] الرازي، المختار: ص١٠٤ مادة (جسس).

[٤٩٦] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٥١٠.

ويسترد الحاكم الجواب في الإجارت في العناء المعلوم على العمل المعلوم، ومن ادّعى المعلوم في العناء من الأجير والمستجير فعليه البيّنة، ولا يسترده في العناء المجهول على العمل المجهول، ويرجع اليمين في معلوم الإجارة.

= وقال شارح ابن عاصم: «تقدّم أول البيوع أنّ البيع ملك الرقبة، والكراء والإجارة ملك المنافع»، ونقل صاحب المعيار عن بعضهم: «أنّ الرقبة لا يملكها إلاّ الله سبحانه، وإنما يملك الآدميّ المنافع فقط، فإن ملكها على الدوام من غير تجديد فهو البيع، وإن ملكها مدة فقط فالإجارة والكراء».

قوله ويستردّ الحاكم الجواب في الإجارة في العناء المعلوم: أراد بالعناء المعلوم: الأجرة المعلومة، والعمل المعلوم: الشيء المستأجر عليه كأربعة دراهم على خياطة ثوب مثلا، وقوله وفي العناء المعلوم على العمل المجهول، كما إذا استأجره بأربعة دراهم لنقل طعام أو رعاية غنم من تعيين مكان ولا زمان، وقوله وفي العناء المجهول على العمل المعلوم كدراهم على خياطة ثوب معلوم، والحاصل أنّه يسترد الجواب في ثلاث صور وهي: ما إذا علم العناء والعمل، أو علم أحدهما، ولا يسترد فيما إذا جهلا معا، والله أعلم.

قوله ويرجع اليمين ...الخ: أي على قول غير ابن عبد العزيز كما تقدّم، وصورة الإنكار إما في مقدار الكراء أو العناء المعلومين، أو في الخلاص وعدمه وما أشبه ذلك، والله أعلم.

وإذا استأجر رجل رجلا لعمل معلوم فنقده الأجرة فماطله في العمل فعليه العمل أو الرد.

قوله العمل أو الرد: ظاهره أنّ عقد الإجارة عقد جائز فلذلك خيّره وفيه خلاف، قال في الإيضاح: «واختلفوا في عقد الإجارات، هل هو عقد لازم مثل البيع والعقود اللازمة، أو عقد جائز وليس بلازم، فمتى أراد أحدهما رجع، قال: وإذا أكرى رجل لرجل دارا أو دابة، أو ما أشبه ذلك فلا يجوز لصاحبها فيها بيع ولا هبة ولا صداق ولا رهن ولا قسمة حتى ينقضي أجل الكراء، لأنّ هذا بمنزلة البيع، ومنهم من يقول: بجواز البيع والهبة والصداق بشرط تمام مدة الكراء بينهما، وأما الرهن فلا يجوز حتى تنقضي المدّة، لأنّ الرهن من شرط صحّته القبض، ولذلك لا يجوز، والله أعلم»[٤٩٧].

قال المحشي (رحمه الله) في قوله من شرط صحّته القبض: «يعني في الحال، فلو لم يقبض بطل، وأما الهبة وما ذكر معها فلابدّ فيها من القبض أيضا لكن لا يشترط كونه في الحال كما هو معلوم، والله أعلم»[٤٩٨].

أقول: قوله وأمّا الهبة وما ذكر معها لابدّ فيها من القبض فيه أنّ القبض شرط في هبة الوالد لولده على ما صحّحه في الإيضاح[٤٩٩]، وشرط هبة غيره القبول فقط كما يعلم بالوقوف عليه.

ثم قال صاحب الإيضاح (رحمه الله): «وإن استأجر رجل رجلا لعمل معلوم بكراء معلوم فعلى الأجير أن يأتي له بالعمل أو الوقت ولا يعطّله عليه وإن أنقده ربّ =

---

[٤٩٧] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٥٤٩-٥٥٠.

[٤٩٨] المحشّي، حاشية على كتاب الإيضاح: ج٣، ص٥٥٠.

[٤٩٩] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٤، ص٤٠٧.

= العمل أجرته فلا يجوز له التصرّف فيها حتى يتمّ عمله، ومنهم من يقول: يجوز له التصرّف بعد قبضه إيّاه، ويكون العمل حقّا واجبا عليه الوفاء بـه لصاحبـه، ومنهـم من يقول: كلّما عمل جزء من العمل جـاز لـه التصـرّف فيمـا يقابلـه مـن الأجـرة، وسبب اختلافهم فيما يوجبه النظر، هل تجب الأجرة للأجير بنفـس العقـد كـالبيع، ويكون العمل حقّا عليه الوفاء به أم لا تجب الأجرة إلاّ بحسب ما يقبض من المنافع، أم لا تجب إلاّ بتمام العمل على ما ظهر من اتفاقهمـا، فمـن وجبـت عنـده الأجـرة بنفس العقد أجاز له التصرف فيها، ومن كانت بحسب ما يقبض من المنـافع لم يجز له التصـرّف إلاّ فيمـا يقـابل مـا عمـل مـن ذلـك وهـو المـأخوذ بـه، إلاّ إن أخذهـا بالضمان فنعم، أعني: ضمان العمل، والله أعلم»[٥٠٠].

وأظنّ أنّ الراجح أنّ عقد الإجارة يكـون لازمـا بالشـرع ونقـد الأجـرة معـا، وأمـا بدونهما أو بأحدهما ففيه خلاف كما تقدّم، والله أعلم.

فرعان: أحدهما فيما إذا اكترى أحد شيئا وأكراه لغـيره بـأزيد فلمـن تكـون تلـك الزيادة، ففي ذلك تفصيـل. قـال صـاحب الإيضـاح (رحمه‌الله) : «وإن أكـرى رجـل لرجل دارا بعشرة دنانير أو ما أشبه هذا ثم أنّ المكتري أكرى الدار أو الدابـة لغـيره بخمسة عشر دينارا فلا تحلّ لـه تلـك الزيـادة، وهـذا بمنزلـة ربـح مـا لم تضمـن في البيوع، إلاّ إن زاد شيئا من عنده من أداتها ومصالحها نحو الباب والمفتـاح والسـرير والفراش أو طين فيها شيئا، أو زاد على الدابة شيئا من أداتها من رسن أو خطام أو سرج أو أكاف ثم استأجر تلك الدار أو الدابـة بمـا زاد عليهـا فلـه أن يحبـس تلـك الزيادة لأنها في مقابلة ما زاد من عنده، وكذلك الـخياط إن استأجـره لـخياطـة =

[٥٠٠] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٥٥١.

وكذلك من استأجر من رجل بيتا أو حانوتا أو ما أشبه ذلك فنقده

= معروفة بأربعة دراهم ثم إنّ الأجير استأجر أجيرا آخر غيره لخياطتها بأقل من ذلك فليس له أن يحبس تلك الزيادة وهي لربّ الثوب إلاّ أن يكون زاد من عنده شيئا من الأدوات التي يستعان بها على الخياطة فله أن يحبس تلك الزيادة»[٥٠١].

الفرع الثاني فيما استأجر رجل رجلا بما فيه النصاب كمئتين درهم على من تكون زكاتها قبل تمام العمل، قال في الإيضاح: «وإن استأجر رجل رجلا بمائتين درهم فزكاتها على رب العمل ما لم يدخل الأجير في العمل، فإذا دخل في العمل فكلّما عمل جزء من العمل استحقّ جزء من الأجرة ولا يسقط رب العمل عند أداء الزكاة إلاّ ما استحقّه الأجير بعمله إلى آخر ما ذكره من الفروع المترتبة على ذلك، فليراجع، والله أعلم»[٥٠٢].

قوله وكذلك من استأجر من رجل بيتا أو حانوتا أو ما أشبه ذلك إلى قوله فله الرّد أو إصلاح تلك الأشياء: أقول الضمير في قوله فله الرد راجع إلى المستأجر وهو المعبّر عنه بقوله: «من استأجر من رجل» وعليه فالمناسب أن يقول: فله الرد وله على ربّ الدار إصلاحها وعبارة الإيضاح: «وإن هدّمت الدار قبل تمام السنة فله على ربّ الدار بنيان داره وإصلاحها، أو الرد لما ينوب الذي بقي من السنة بحسابه إن أبى على إصلاح داره، لأنّ رب الدار في هذا الموضع يمكن أن يصلح داره ولذلك وجب عليه إصلاحها أو الرد» قال: «وإن لم يتم بنيانها إلاّ بعد انقضاء تلك السنة فله على ربّ الدار الرد لما فات من حساب السنة، إلاّ أن يتفقا أن يسكن الآن بقية السنة فلا بأس، وقد قيل: إنّ الذي له السكنى لما بقي =

---

[٥٠١] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٥٥٢-٥٥٣.

[٥٠٢] نفس المصدر السابق والصفحة.

الأجرة فانهدمت المساكن أو غير ذلك مما يمنع استعمال الأشياء فله الرد أو إصلاح تلك الأشياء.

= من السنة دون الرد إلاّ أن يتفقا عليه، وهذا فيما يوجبه النظر على قول من ذهب أن الإجارة بمنزلة البيع، ولكنه إنما يدرك عليه السكنى بعد الأجل، حيث يدرك عليه إصلاحه في الأجل، والله أعلم»[٥٠٣].

قوله أو غير ذلك مما يمتنع استعمال الأشياء: فيه أنّ المانع فيه تفصيل بين الأمر العام والخاص، وهو أنّ الخاص لا يردّ، والعام يردّ على ما في الأثر، قال صاحب الإيضاح: «وإن أكرى رجل لرجل دارا بكراء معلوم وفي سنة معلومة فنقده الأجرة، ثم أنّه سكن فيها نصف تلك السنة فأخذت الدار من يده ظلما أخذها منه سلطان جائر فسكن فيها أو غلقها ومنعه من سكناها حتى انقضى الأجل الذي بينهما فقد ذكر في الأثر أنّه ليس على ربّ الدار ردّ ما ينوب الذي منع فيه من سكنى الدار، إلاّ أن يكون أمر عام بالناس فله عليه الرد لما منع فيها من سكناها بحسابه، وكذلك إن أخذه سلطان جائر فحبسه حتى انقضى الأجل الذي بينهما فلا ردّ على ربّ الدار» إلى أن قال: «وإن حبس أو منع قبل دخوله فيها فله الرّد على ربّ الدار نقد أو لم ينقد، والله أعلم»[٥٠٤].

يعني لأنّ العقد إنّما يلزم في الشروع في العمل، ونقد الأجرة كما تقدّم، وظاهره أنّ التفصيل المذكور هو المعمول عليه عنده، فلذلك لم يتعقّبه بشيء، ووجهه ظاهر، وهو أنّ الخاص مصيبة نزلت بالمستأجر، لأنّه المقصود دون غيره، بخلاف الأمر العام، والله تعالى أعلم.

---

[٥٠٣] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٥٩٦.

[٥٠٤] نفس المصدر السابق: ج٣، ص٥٩٤-٥٩٥.

وللأجراء منع الأشياء التي كانت بأيديهم حتى يأخذوا أجرتهم فإن تلفت الأشياء في أيديهم وهي معمولة فهم ضامنون قيمتها مع أخذهم الأجرة في قول بعض الفقهاء، وقال بعضهم: إنما عليهم قيمتها غير معمولة ولا تكون لهم الأجرة، وكذلك من باع لرجل سلعة فله منعه إياها حتى يأخذ الثمن فإن هلكت في يده فهي بمنزلة الرهن ذهب بما فيه.

قوله وهي معمولة فهم ضامنون قيمتها ...الخ: ظاهر تقديمه القول بضمانها، وهي معلومة ولا أجر لهم أنه المعتمد من القولين، وقدّمه صاحب الإيضاح أيضا، أقول: محلّ الضمان مطلقا إذا مسكها ومنعها من صاحبه حتى يأخذ الأجرة، فتكون بمنزلة الرهن، والرهن بما فيه، فلو تلف الشيء المستأجر عليه عند الأجير من غير منع منه، ففي ذلك تفصيل وخلاف. قال في الإيضاح: «وإن تلف بأمر غالب من سرق أو حرق أو غير ذلك، فلا ضمان عليه، وله أجرته، ولا يذهب عمله باطلا، لأنّ المصيبة إنّما نزلت بالمستأجر، وقد ذكر في الأثر: وإن أتى المستأجر بعذر من اللصوص أو سلب أو مكابرة وأقام على ذلك بيّنة فلا ضمان عليه، ولا كراء له. فعلى صاحب هذا القول إنّما ذهب إليه لأنّ الأجرة إنّما استحيبت في مقابلة العمل، وإذا تلف العمل بتلف محلّه قبل أن يدخل في يد مالكه، بطلت الأجرة، واشتركا في المصيبة، والقول الأول أصحّ»[٥٠٥].

خاتمة: في مسألتين مهمّتين، أختم بهما هذا الباب:

إحداهما: في مسألة اختلف فيها رأي ثلاثة مشائخ من أكابر أصحابنا وهم: ابن عبد العزيز، والربيع بن حبيب، وأبو عبيدة، وذلك وإذا استأجر رجل من رجل =

---

[٥٠٥] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٦١٥-٦١٦.

وإذا استأجر رجل دابة أو عبدا أو بيتا أو حانوتا فلا يجوز لصاحبه رهنه ولا بيعه ولا هبته ولا صدقته ولا قسمته إذا كان لأناس شتى حتى تنقضي مدة الكراء، وكذلك المكتري ليس له أن يكري تلك الإكراء لرجل آخر حتى تنقضي مدة الأول، والله أعلم وأحكم وبه العون والتوفيق.

= بيتا شهرا وسكن شهرين، أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان، قال في الإيضاح: «قد ذكر في الأثر أنّ ابن عبد العزيز يقول له: الأجر فيما سميّ، ولا أجر له فيما لم يسمّ، لأنّه قد خالف، ويضمن ولا يجتمع الضمانة والأجر فيما خالف، وقال الربيع: عليه الأجر فيما خالف إن سلمت الدابة، وإن لم تسلم فعليه الضمان، وليس عليه الأجر، قال: وإذا اكترى الرجل دابة ليحمل عليها عشر ويبات أو ما أشبه ذلك فحمل عليها أكثر من ذلك، فعطبت الدابة فإنّ ابن عبد العزيز يقول: هو ضامن لقيمة الدابة بحسب ما زاد عليها، وعليه الأجرة تامّة إذا كانت بلغت المكان، وكان الربيع يقول: عليه قيمتها تامّة ولا أجر عليها، وفي الأثر قال وائل وفي الخبإ مشائخ من أهل حضرموت فقهاء علماء فسألتهم عن رجل اكترى دابة من رجل إلى موضع معلوم فجاوز الموضع فتلفت الدابة، قال: فأجمعوا أنّه ضامن للدابة، قال: فقلت لهم ما تقولون في الكراء، قال: ما نرى عليه الكراء إذا ضمناه ثمن الدابة، قال: وكان أبو عبيدة غائبا أو نائما فاستيقظ، قال: وقال لي حاجب يا حضرمي: سل الشيخ عن المسألة فسألته، قال: يضمن ثمن الدابة والكراء جميعا، قال: فقال له محمد بن مسلمة: من أين يا أبا عبيدة يضمن الكراء؟ قال: =

تم كتاب الأحكام، بقدرة الملك العلام، والصلاة والسلام على سيد الأنام.

= من حيث لا تعلم»[٥٠٦].

أقول: حاصل كلام المشائخ أن ابن عبد العزيز اعتبر الضمان بالقوة فأزاح عنه الأجرة فيما تعدّى فيه، والربيع يفصل بين أن يقع الضمان بالفعل فلا يلزمه الأجرة، وإن لم يقع الضمان بالفعل بأن سلمت يلزمه الأجرة، وأبو عبيدة يلزمه الأجرة مطلقا، وإذا تأمّلت قول الربيع وجدته يوافق قول ابن عبد العزيز فيما إذا أعطبت، ويوافق قول أبي عبيدة فيما إذا سلمت فهو متوسط بين القولين، وقول أبي عبيدة (رحمه الله) هو الظاهر، لأنّ المتعدّي ظالم، والظالم أحقّ أن يحمل عليه، والله تعالى أعلم.

ثانيها: في حكم السفينة إذا أكراها لقوم فغرقت، قال في الإيضاح: «ليس عليه ضمان ما هلك منها لأنّ الماء عدو، إلاّ أن يكون غرّهم قبل ذلك فدلّسهم بها، أو كان غير عالم بسياسة البحر، فهو حينئذ ضامن، ومنهم من يقول: أنّ صاحب السفينة ليس عليه ضمان ما أصابها من فوقها، ولزمه ما أصابها من تحتها، من خرق أو كسر لأنّ ذلك يكون من تضييعه» إلى أن قال: «وإن خافوا عليها فأرادوا أن يخفّفوا منها شيئا من أموالهم ويلقوه في البحر، فإنّهم يتفقون كيف يؤدّونه على قيمة أموالهم، أو على عدد رؤوسهم كيفما اتّفقوا على أنّهم يغرمونه غير أنّهم لم يقطعوا أمرهم على شيء، فإنّهم يغرمونه على قيمة أموالهم لأنّهم إنّما فدو بذلك أموالهم ...الخ، والله تعالى أعلم»[٥٠٧].

قال شيخنا (رحمه الله) هذا ما تيسّر تقييده، انتهى ما وجد بعون الله.

---

[٥٠٦] عامر بن علي الشماخي، الإيضاح: ج٣، ص٦٠٣-٦٠٥.

[٥٠٧] نفس المصدر السابق: ج٣، ص٦٠٨-٦٠٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحمدك اللهم يامن أرشدتنا إلى الحق والصلح، ورضيت لنا الإسلام دينا ﴿**ومن يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليّا مرشدا**﴾، اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد وعلى إبراهيم وعلى آل إبراهيم وصلّ على أبي زكرياء الجناوني وعلى آل الجناوني في الخالدين إنك حميد مجيد .. وبعد:

ها قد انتهيت عزيزي القارئ من مطالعة كتاب «**الأحكام**» للجناوني، وإتماما للفائدة لا تعجز ولا تبخل بمجهود إضافي متجدّد تنفقه مع صنوه القيّم كتاب «**القضاء والشهادات والدعوات**» للمؤلف والذي لا يقّل أهمية عن الكتاب الأول، وهذه المرة نقدم لك الكتاب خاليا من أي حاشية كما وصل إلينا أول مرة، وعليه فإنه لا يستغرق لك أكثر مما أنفقت من الوقت في الكتاب الأول، والآن إلى:

أ ـ وصف النسخ المعتمدة

الكتاب حقّقنا نصّه من نسختين خطيتين هما:

النسخة الأولى: هي من مكتبة الأستاذ الحاج سعيد محمد بن أيوب بغرداية ضمن مجلد رقم ١١: يتضمن ٢٧ ورقة من ٩٠ورقة إلى من ورقة ٤٣ إلى ورقة ٦٤، في كل ورقة ٢٠ سطرا، مقاسها: ١٧,٨ X ٢٤,٣ سم، ناسخه حمو بن موسى بن يامي القاطن ببلاد بريان لطالبه حمو بن باحمد بن صالح الغرداوي يوم ١٢ ربيع الأول ١٣١٥ هـ، بخط مغربي واضح، تبدأ النسخة بكتاب القضاء والشهادات والدعوات مما ألّفه أبو زكرياء يحيى الجناوني، يبدأ بـ: «وقد قيل أن من أبتلي ...» وينتهي بـ: «ولكن يخرج منه ما وجب عليه من حق الله ويتركه في قراره ومسكنه. تمّ كتاب ... الخ».

النسخة الثانية: ملك مكتبة عشيرة آل يدر ببني يزجن ولاية غرداية، ضمن مجلد رقم ١١٦: يتضمن ١٦ ورقة، مقاسها: ٢١ X ١٦ سم، وهو الأول ضمن مجموع به ٢٣٦ ورقة من ٥ ظ إلى ٢٠ ظ بخط مغربي مقروء، أسود وأحمر على يد ناسخه علي بن سالم بن بيان سنة ١٠٩٠ هـ، حبسه مالكه باحمد بن حمو الميزابي بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٣٢٩ هـ، وتمتاز هذه النسخة عن سابقتها بوضع عناوين جانبية من الناسخ. أوله قوله: «قد قيل أن من ابتلي أن يحكم ...»، وينتهي بـ: «... ويتركه في قراره ومسكنه. تم كتاب ...».

ب ـ عنوان الكتاب

حسب بداية الكتاب يظهر أن الكتاب جزء مستقل عن كتاب الأحكام وعنوانه: كتاب «**القضاء والشهادات والدعوات**»، وأما في نهايته فإن لفظ العنوان يختفي ويظهر عنوان الكتاب السابق بقول الناسخ: «تم كتاب الأحكام المضاف للشيخ أبي زكرياء يحيى الجناوني رحمه الله ورضي عنه». وقد أوقعنا هذا الاختلاف في الاسم إلى أن نحكم بأن هذا الكتاب ملحق بالكتاب الأول، لأن نفس العبارة السابقة وجدناها في نهاية الكتاب الأول.

وعليه فإن عنوان الكتاب الثاني في البداية هو العنوان المتخصص بهذا الكتاب لذلك رجحناه على غيره وأثبتناه في واجهة الكتاب.

ج ـ أهمية الكتاب ومضمونه ومميزاته

يعتبر هذا الكتاب خلاصة للكتاب الأول وتتمة له في بعض المسائل التي لم يتعرض لها المؤلف في الكتاب الأول، فلا يستغني عنه دارس الكتاب الأول إذ يفيده فيما لم يوسّع فيه المؤلف في الكتاب الأول، وهو يتضمن ٢٩ بابا في الشهود وتزكيتهم وتوضيح أداب القاضي وأحكام القضاة وكيفية رفع الدعوى وإثباتها في

مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والاقتصادية للأحياء والأموات، ويبيّن أحكام الحدود الشرعية بتدقيق. وهو يمتاز بالمميزات التالية:

١- إستحضار صور عديدة لحالات مختلفة من قضايا المحاكم القديمة والمعاصرة.

٢- خلوه من الأدلة الشرعية.

٣- مخاطبة القاضي مباشرة في كثير من الحالات.

٤- التداخل وعدم التنظيم في بعض أبوابه، وكأن المؤلف جمعه بصفة غير متواصلة أو هو في حالة غير عادية.

د - عملنا في التحقيق

بعد أن أتممنا تحقيق الكتاب الأول وجهنا عزمنا نحو تحقيق هذا الكتاب، وسلكنا فيه الخطة التالية:

١- تصحيح النص من النسختين أ وب.

٢- وضع عناوين جانبية لفصول الكتاب وفقراته، لأن الكتاب وجدناه كله نصا واحدا.

٣- ترتيب مواضيع الكتاب، لأننا وجدنا فيه تداخلا كبيرا، فضممنا الفقرات ذات الموضوع الواحد مع بعضها البعض.

٤- الفهارس العامة للكتاب ضممناها مع فهارس الكتاب الأول في نهايتهما.

وأخيرا نرجو الله أن ينفع به الخلق، ولا يحرم منه طالبيه، فما كان فيه من توفيق فمن الله، وما كان فيه من نقص فهو من قصورنا، والكمال لله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.

ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا، إنّك نعم المولى ونعم النصير.

أحمد كروم وعمر بازين

بسم الله الرحمن الرحيم

ترتيب كتاب القضاء والشهادات والدعوات

مما ألفه أبو زكرياء يحيى الجناوني رضي الله عنه

قد قيل: إن من ابتلي أن يحكم بين اثنين فقد ذبح نفسه بغير سكين[1]، ومن ابتلي أن يكون حاكما فليذكر حكم الله عليه، وقدرته عليه، ويرد نظره فيما يرد عليه ولا يتغافل عن ذلك، فإنه إنما يخوض في دماء المسلمين وأموالهم وفروجهم.

١) [طرق التحقق من موت الموروث قبل تقسيم التركة]

ومن عرف الحاكم بوجهه ثم جاءه ورثته بعد ذلك ليقتسموا ماله، وليختصموا على تركته، وتعلقوا بمن كان لوارثهم ذلك عليه دين أو وديعة أو عارية، وزعموا أنه قد مات فلا ينصت إلى قولهم، ولا ينصب الخصومة في هذا كله حتى يتبين له موته، وأما إن لم يعرفه بوجهه فجاء ورثته ليختصموا على ماله وتركته، فإنه يشتغل وينصب الخصومة بينهم، إلا إن أنكر أحد منهم موته، فإن أنكر أحد منهم موته فليكلف الحاكم

---

[1] ـ رواه أبو داود في كتاب الأقضية باب في طلب القضاء رقم ٣٥٧١ ورقم ٣٥٧٢ من حديث أبي هريرة بلفظ «من ولى القضاء...» و «من جعل قاضيا...».

من ادعى منهم موته البينة، ويجزي في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة.

٢) [ألفاظ الدعوى في الخصومات]

وإنما يقول الخصم إذا ادعى على خصمه: لي عليه كذا ببيع كذا وكذا، أو يقول: لي عليه كذا وكذا بالسلف، أو تقول المرأة: لي عليه كذا وكذا بالمهر، أو يقول: لي عليه كذا وكذا بالإجارات، أو يقول: لي عليه كذا كذا بإقراره، أو يقول: لي عليه كذا وكذا بالضمان، أو يقول: لي على أبيه فلان ابن فلان كذا وكذا بالعدالة.

وأما الوجوه التي يقول فيها لي عنده كذا وكذا بالوديعة، وكذا وكذا بالعارية والمضاربة، إنما يقول فيهما: لي عنده.

وأما الغلط والربا ففيهما قولان: منهم من يقول: لي عنده، ومنهم من يقول: إنما لي عليه.

٣) [ألفاظ الدعوى في التعديات]

وأما وجوه التعديات كلّها إنما يقول فيها: أعطني حقي من هذا الرجل، أكل لي كذا وكذا بالتعدية فأعطني منه حقي، ولا يقول: لي عليه ولا لي عنده في وجوه جميع التعديات.

ويقول أيضا في التعدية: أكل لي كذا وكذا بالتعدية فيما يؤكل وفيما لا يؤكل ، مثل: السيف، والرمح، والثوب، والسكين، والشاة، والبقرة، لأن هذا ليس يأكله الرجل في بطنه. ويقول: أكله لي بالتعدية، لأنه إذا حمله إلى بيته فقد أكله، لأن ذلك جائز في اللغة أن يقول: أكل

فلان قافلة فلان، وليس فيها ما يوكل، وإنما فيها الصوف،والكتان، والحديد، والنحاس، وجميع ما لا يؤكل، وإنما أكلهم فيه إذا أخذوه منهم وحملوه إلى بيوتهم فقد أكلوه.

وما لا يحمله إلى بيته إنما يقول فيه: هدم حائطي وأفسده بالتعدية، وقطع شجري وأفسده بالتعدية، ويقول أيضا: ضربني بالتعدية، وجرحني بالتعدية.

وأما الأصل فيقول فيه: فعارضني فيه فارفعه منه إذا ادعى إليه أن أرضه أو داره أو بستانه لي هو عليه بالشراء بكذا وكذا من ثمن شيء يسميه فعارضني فيه فارفعه لي منه.

وأما الوجوه التي يقول فيها خذه لي[٢] يقول ذلك في قسمة الأصل فيقول: في تمام دعوته اشتركته أنا وهو خذه أن يقتسمه، وإن كان معهما غيرهما فيذكره، فيقول: اشتركته أنا وهو فلان بن فلان.

وكذلك المضرات كلها في الغرس، والبنيان، والحفر، والحريق الذي يضر، والكناسة التي تضر، إنما يقول في هذا كله وما أشبهه: خذه لي أن ينزع مضرته في هذا كله، وما أشبه ذلك من وجوه المضرة.

وينزل الرجل من يمين المضرة[٣] في جميع وجوه التعديات،

---

[٢] ـ خذه لي: هو من واخذه يواخذه مواخذة، أي: عتاب وجبر وإلزام.

[٣] ـ يمين المضرّة عند الإباضية: هي اليمين التي يقصدها الخصم ليغيظ صاحبه، أو يهينه بها، أو يشغله، أو يتعبه.

وينزع فيه المتولى وغير المتولى إذا تبينت عنده المضرة، وأما يمين المصحف[٤] فلا ينزع فيها إلا المتولى، وقيل: اليمين ينزع منه ولو كان غير المتولى، ولا يضيق على الرجل التهمة والتزكية والنزوع من يمين المضرة، ومن يمين المصْحَف، وإن فعل ذلك فلا بأس عليه إذا تبين الأمر عنده.

٤) [تزكية الشهود]

ومن كان عند الحاكم متولى فإنه يحكم به إذا شهد عنده مع غيره من الأمناء، وإن شهد عنده من لا يعرف منه خيرا ولا شرا فليكلف الحاكم صاحب الشهادة أن يأتي بمن يزكيه، وإن أتى بالمزكّين الأمناء فليحكم به.

وإن شهد عنده من كان يعرفه بسوء الأفعال فلا يحكم به، ولو زكّاه الأمناء.

٥) [الشهادة الجائزة وغير الجائزة]

ولا يجيز الحاكم شهادة الوالد للولد إذا شهد له فيما يكون فيه مال.

وليس شيء يجوز من العبيد شهادة ولا تهمة ولا تزكية ولو كانوا متولين.

---

[٤]ـ يمين المصحف: أو الحلف على القرآن أو المصحف وهو غير جائز عند الإباضية والحنفية، وليس يمينا، لأنّ الحالف حلف بغير الله تعالى، بينما المالكية والشافعية والحنابلة يعتبرونه يمينا، إذا قصد الحالف بالمكتوب فيه وهو القرآن، والقرآن هو كلام الله. (معجم لغة الفقهاء: ٤٨٤).

ولا تجوز شهادة أهل الذمة على الموحدين، وتجوز شهادتهم فيما بينهم بعضهم على بعض كل ملة على أهل ملتها، ولا تجوز شهادة ملة على أخرى.

وأما شهادة المخالفين فإنها تجوز في الأموال إذا كانوا أمناء.

وأما ما تجب فيه البراءة فلا تجوز فيه شهادتهم.

٦) [أماكن استعمال الشهود واليمين والأمناء، والأماكن التي لا تجوز فيها]

١) ولا يشهد الشهود عند الحاكم حتى يحضر المشهود عليه، وإن شهدوا ولم يحضر المشهود عليه فلا تجوز شهادتهم.

٢) وأما التهمة فإنه يتهم ولو لم يحضر، وكذلك شاهد التزكية فإنه يزكي ولو لم يحضر، وتزكية التهمة وتزكية الشهادة بعد الشهادة.

٣) ولا يحلّف الحاكم على الأصل المقصود إليه حتى يرسل الأمناء فيرونه، وكذلك المقعود فلا يقعد فيه حتى يرسل الأمناء فيرونه.

٤) وأما الدمنة[٥] فلا يحتاج فيها إلى ذلك إذا أراد أن يحكمها، أو يقعد فيها أو يحلف عليها، ولا يحتاج أن يرسل الأمناء إلى رؤيتها.

٥) وكل شيء يعرفه من الأصل المقصود إليه فلا يحتاج فيه إلى أن يرسل الأمناء إلى رؤيته.

---

[٥] ـ الدمنة: آثار الناس وما سودوا.

٦) وذكر الشيخ عن أبي زكرياء الألوتي[٦] أنه قال: لا يحلف.

الحاكم على الشفعة في الأصل المقصود إليه حتى يرسل الأمناء.

٧) وقد اختلف في العيب، فقيل: إنه يرسل الأمناء إذا أراد أن يحلف على العيب في الأصل. وقيل عن بعضهم: أنه لا يحتاج إلى إرسال الأمناء إذا أراد أن يحلف على العيب في الأصل المقصود إليه، وما كان يعرفه فلا يرسل إليه إذا أراد أن يحلف عليه والدمنة فلا يحتاج إلى شيء من ذلك كله.

٨) ولا يرجع اليمين في شيء مجهول، ولا فيما لا يباشره المدعي، ولا يرجع اليمين في الأصل ولا في العيوب في الأشياء كلها التي ترد بالعيب.

وذكر الشيخ عن أبي محمد[٧] عن أبي زكرياء[٨] عن أبي

---

[٦] ـ هو أبو زكرياء يحيى بن سفيان الألوتي: هو ممن جرى نسب الدين على يده، ومن علماء القرن ٤ هـ تعلم عند أبي محمد خصيب التمصمصي وغيره، تولى حكم جبل نفوسة بليبيا وكان حاكما عادلا وعالما فاضلا...علي يحيى معمر الإباضية في موكب التاريخ ج٢،ح١،ص ١٧٣.

[٧] ـ الشيخ أبو محمد خصيب بن إبراهيم التمصمصي من أعلام جبل نفوسة في القرن الرابع الهجري، ممن جازت نسبة الدين على يده، أسّس مدرسة في بلدة تمصمص، وتخرّج فيها علماء أجلاّء وعالمات مثل: أم ماطوس ... توفيّ ودفن بالجبل. معجم أعلام الإباضية: ج٢، ص٢٧٢، رقم ٣٤١.

[٨] ـ الشيخ أبو زكرياء بن أبي عبد الله التندمرتي حفيد أبي منصور إلياس من أعلام جبل نفوسة بليبيا في القرن الرابع الهجري، خلف والده وجدّه في حكم جبل نفوسة مدّة ستين عاما، وكان حاكما عادلا زاهدا عفيفا. علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ: ج٢، ح١، ص٢٨٠.

عبد الله[9]: إذا استمسك رجل عند الحاكم فقال: لي على أب هذا الطفل كذا وكذا، أو قال: لي على هذا الرجل كذا وكذا، أو قال: لي على أب هذا الرجل كذا وكذا، فقال: لا يرجع اليمين في هذا كله.

وعن أبي زكرياء الألوتي أنه قال: إذا قال: لي على أبيه كذا وكذا فإنه يرجع اليمين فيه، لأنه باشره المدعي.

وكل مال وجب عند الحاكم بإقرار أو ببينة ثم ادعى من كان عليه المال إلى صاحبه أنه استوفى عنه ذلك فإن كانت له بينة فله، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على صاحب المال أنه لم يستوف ذلك المال عنه.

وكذلك إن ادعى رجل مالا فجحده له فلما وجب عليه اليمين قال له علي هذا المال وقد استوفاه عني، فإن كانت له بينة على ذلك فله ذلك، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على خصمه بأنه لم يستوف عنه ذلك المال.

٧) [كيفية الحلف ومواضعه وأنواعه]

ومن كان متولى أو أمينا إذا وجب عليه اليمين، وقال: إنه ليس بأهل أن يحلف بالمصحف فلا يحلّفه بالمصحف، فيقول للخصم: إن أردت أن أحلّفه لك بالغاموس فأفعل.

---

[9]ـ أبو عبد الله محمد بن جلداسن الألوتي، ممن جرى نسب الدين على يده، ومن علماء القرن الرابع الهجري، ومن أعلام الجبل، تولّى الحكم فيها حينا من الدهر. علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ: ج٢، ج١، ص١٧٧.

وأما إن وجب عنده اليمين على من لا يعرفه بخير ولا بشر فقال: لست أستحق يمين المصحف فليكلفه الحاكم أن يأتي بمن ينزعه من يمين المصحف من الأمناء اثنان أو فوق ذلك.

وأما إن وجب اليمين عنده على من يعرفه بسوء الأفعال، فلا يشتغل بقوله، إذا قال: لا أستحق أن يحلف بالمصحف ولو أتى بمن ينزعه من يمين المصحف، وإنما يقول إذا قال: لا أستحق أن أحلف بالمصحف قبل أن يجيب اليمين، إذا قال له الحاكم احلف له، فيقول له: لا أستحق أن أحلف بالمصحف.

وأما إن قال للحاكم احلف له[10]، ثم قال بعد ذلك: لا أستحق أن أحلف بالمصحف فلا يجد ذلك فقد أوجبه على نفسه، ومنهم من يقول له: أن يقول ذلك ولو بعد ما قال للحاكم نحلف له أن اليمين الغاموس[11] هو اليمين أيضا.

ولا يحلّف الحاكم بالمصحف على أقل من نصف دينار، وقيل: ربع دينار، ويحلّف بالغاموس ولو على أقل من ذلك، ويسترد الجواب أيضا على القليل والكثير، ويحبس أيضا على القليل والكثير إذا وجب عنده بالإقرار وبالشهادة، ويشهد الشهود أيضا على القليل والكثير إذا كانت عندهم الشهادة، أو بإقرار، أو بالمشاهدة.

ولا يحكم الحاكم بالليل إلا أن يكون شيء يفوت مثل حجة

---

[10]ـ في الأصل: نحلف له.

[11]ـ اليمين الغاموس: هي اليمين الفاجرة التي تغمس صاحبها في الإثم.

المسافر إذا خاف أن يذهب أصحابه.

ومن استمسك بخصمه عند الحاكم بدين يدّعيه عليه من قبل [بيع] شيء معروف وهو فاحش بالثمن، فلا يسترد الحاكم خصمه الجواب، مثل:

إن قال للحاكم: لي عليه مائة دينار ببيع السكين، أو خمسين دينارا ببيع الكساء أو القميص، أو بيع شاة أو بقرة وما أشبه ذلك من جميع ما لا يصل أن يباع بذلك الثمن عند الناس، فلا يسترد له الحاكم خصمه الجواب.

ومن قال للحاكم: ليست لي بينة، أو قال: تبرأت من بينتي، ثم أراد بعد ذلك أن يأتي بها وزعم أن له بينة فلا يقبل له الحاكم قوله، ولا يشتغل به، فإن أراد اليمين فليحلف إن شاء.

٨) [الحلف بين الوالدين وأبنائهما]

ولا يحلف الحاكم الوالد لولده إن وجب له عليه اليمين.

وأما الأم ففيها قولان:

- منهم من يقول: يحلّفها لولدها، ومنهم من يقول: لا يحلّفها.

وأما الأب فلا يحلّفه له، ولا يحبسه له إن وجب عليه مال بإقرار أو ببينة.

وكذلك إن استمسك الولد بوالده أن يقتسما الأصل الذي اشتراه فلا يحبسه له الحاكم إن أبى الأب أن يقتسم معه.

ولا يحلّف الحاكم امرأة حاملة بالمصحف إن وجب عليها، ويحلفها بالغاموس. ولا يحبسها إن وجب عليها المال، ولا يضربها إن وجب عليها حق تُضرَب به عليه.

٩) [وجوه لايدرك فيها المدعي اليمين على خصمه، أو أحكام المفلس]

وأما الوجوه التي لا يدرك فيها المدعي اليمين على خصمه منها:

١) رجل ادعى على رجل دينا فوجب له عليه بإقراره أو ببينته، فادعى الذي وجب عليه الدين أنه مفلس فعليه البينة، ولا يجزيه في ذلك إلا الشهادة دون الخبر، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك على خصمه بأنه ليس بمفلس.

٢) وكذلك إن أتى بالبينة أنه مفلس ثم ادعى إليه خصمه أنه استفاد المال فعليه البينة بأنه استفاد المال، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك على خصمه اليمين.

٣) وكذلك إن ادعى إلى وليه أنه مفلس وطلب إليه النفقة وأنكر خصمه أن يكون وليه، فعلى المفلس البينة بأنه وليه، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على خصمه بأنه ليس بوليه.

وكذلك هذا المفلس إن ادعى أنه مفلس و لم يصدّقه وليه أنه مفلس فعليه البينة، ولا يجزيه في ذلك إلا الشهادة دون الخبر.

وإنما يقول من يشهد بالفلاس[١٢]: فلان بن فلان هو مفلس عندي لا أعرف له شيئا من المال إلا أن يكون ما لا أعرف شهدت.

٤) وأما من صح إفلاسه عند الحاكم فادعى إليه خصمه أنه استفاد المال فإنه يجزيه في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة.

ولا يدرك أيضا هذا المفلس على وليّه إذا وجب له عليه نفقته وحقوقه، فادعى المفلس[١٣] أن وليه في الدرجة الفوقانية أو في الوسطانية، فقال وليه: إنما كنت في الدرجة السفلانية في المال، وعلى المفلس البينة بأن وليه هذا الذي يأخذ منه النفقة هو في الدرجة الفوقانية أو في الوسطانية في المال، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على وليه بأنه ليس في الدرجة الفوقانية، ويجزي في ذلك أيضا خبر الأمناء دون الشهادة.

وكذلك إن صح عند الحاكم أن هذا الولي الذي يعطي لوليه النفقة هو في الدرجة الفوقانية في المال وادعى أنه ذهب ماله وهلك من يده، وزعم أنه رجع إلى الدرجة السفلانية فعليه البينة بأنه قد رجع إلى الدرجة السفلانية، ويجزيه في ذلك أيضا خبر الأمناء دون الشهادة، فإن لم تكن له بيّنة فلا يدرك اليمين على هذا المفلس بأنه لم يرجع إلى الدرجة السفلانية في المال.

٥) وكذلك المرأة إذا ادعت النفقة إلى زوجها وحقوقها في جميع ما ذكرنا في هذه الوجوه، إلا أن الزوج لا ينفعه إفلاسه في نفقة امرأته

---

[١٢] – الفلاس: كذا في النسخ... والصحيح: الإفلاس.

[١٣] – في الأصل: الوليّ.

مثل الولي.

٦) وكذلك من ادعى إلى أخيه ليقتسما الأصل الذي ترك أبوهما، فقال أحدهما: إن أباهما قد مات، وقال الآخر: إنه لم يمت، فالبينة على الذي قال إنه قد مات، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على أخيه أنه قد مات.

٧) وكذلك إن اتفقا على موته فقال أحدهما إنه ترك أصلا يورث، وقال له الآخر: إنه لم يتركه، فعلى الذي ادعى أنه قد ترك الأصل البينة، ويجزيه أيضا في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة، فإن لم تكن له البينة فلا يدرك اليمين على أخيه بأن أباهما قد ترك أصلا يورث.

٨) وكذلك إن تصادقا على هذا كله، وقال أحدهما: إنهما قد اقتسما الأصل الذي ترك أبوهما، وقال الآخر: إنهما لم يقتسماه، فعلى الذي ادعى القسمة البينة، ويجزيه أيضا في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على أخيه بأنهما لم يقتسما ذلك الأصل.

٩) وكذلك إن ادعى إلى رجل أن يأتي بوليه فلان، أو عبده فلان، فأنكر المدعى عليه أن يكون فلان بن فلان وليه، أو فلان إبن عبده فعلى المدعي البينة، ويجزيه أيضا في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة، فإن لم تكن له البينة فلا يدرك اليمين على خصمه بأن فلان بن فلان ليس هو بوليه أو عبده.

١٠) وكذلك إن أقر المدعى عليه أن يأتي له به عند الحكم فعليه البيّنة، يجزيه أيضا في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة، فإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على خصمه.

١١) ومن وجب عليه دين عند الحاكم بإقرار أو شهادة ثم أجاب أن يؤديه لصاحبه بعدما أخذه الحاكم على أدائه ثم ادعى بعد ذلك أنه مفلس فليس له ذلك إذا أجاب أن يؤدي المال.

١٢) وأما إن ادعى أنه مفلس إذا وجب عليه المال بإقراره أو ببينته قبل أن يأخذه الحاكم بالجبر على أدائه فله ذلك أو تكون عليه البينة أنه مفلس، ولا يجزيه إلا الشهادة دون الخبر، وإن لم تكن له بينة فلا يدرك اليمين على صاحب المال بأنه ليس بمفلس.

١٣) والأب إذا وجب عليه شيء من أموال الناس بإقرار أو بينة ثم ادعى أنه مفلس وقد كان لابنه مال فلا يشهد له الشهود بالإفلاس إذا كان لابنه مال لأنه جائز له أن يؤدي الديون التي تجب عليه من مال ابنه طفلا كان أو بالغا.

١٤) وأما إن ادعى إليه وليه بالنفقة وادعى أنه مفلس وكان لابنه مال فله ذلك، ويشهد له بالإفلاس من عرف أنه مفلس.

١٥) والعبد إذا عتق بين يدي الحاكم، ثم ادعى في ذلك الوقت النفقة إلى من أعتقه، ولم يتوار عن الحاكم فلا يدركها عليه حتى يأتي بشهادة الإفلاس.

١٦) ومن ثبت أنه مفلس عند الحاكم فإنه يدرك نفقته هو ونفقة أولاده الأطفال من غير أن يستشهد لهم على الإفلاس، فيأخذ نفقته هو ونفقة أولاده الأطفال بإفلاسه ما داموا أطفالا، فإذا بلغوا فلا يدركوا نفقتهم على ذلك الولي حتى يستشهدوا على الإفلاس،ولا يكونوا في ذلك مثل الأطفال.

١٧) ومن كان يأخذ النفقة من أوليائهم من أهل الإفلاس ثم خرج أن له وليا هو أقرب إليه من الولي الذي يأخذ منه النفقة فلا يدرك عليه هذا الولي الذي يأخذ منه النفقة أن يرد عليه ما أخذ منه وكذلك إن خرج له مال حيث لا يعرف به من قبل أن يثبت إفلاسه، ثم طلب إليه وليه الذي يأخذ منه النفقة أن يرد عليه ما أخذ منه فلا يدرك عليه ذلك.

١٨) ومن ثبت أنه مفلس عند الحاكم ثم جاءه من قال له: لك كذا وكذا علي، أو قال له: لك عندي كذا وكذا، فقال له ذلك المفلس: مالي عليك شيء، ولا لي عندك شيء فلا يزيله ذلك من إفلاسه إذا جحد ذلك، أو قال ليس لي عليه شيء.

١٠) [الوجوه التي يؤخذ فيها الولي على الولي]

وأما الوجوه التي يؤخذ فيها الولي على الولي:

١) فإنه يؤخذ الولي على الولي في وجوه التعديات كلها.

٢) ويؤخذ أيضا في نفقة الولي على وليه، ونفقة الزوجة على زوجها. وكذلك نفقة العبد على سيده، ونفقة المعتق على من أعتقه.

٣) ويؤخذ أيضا الولي على وليه أن يأتي بها على قسمة الأصل الذي اشتركوه، ولا يؤخذ الولد أن يأتي بأبيه.

٤) ويؤخذ الوالد على ولده، ولا يؤخذ الأخ على أخيه، إذا كان أبوهما حيا.

٥) وإنما يؤخذ من الأولياء الأقرب فالأقرب كما قربوا إلى من يؤخذوا عليه.

٦) ولا يؤخذ المسلم على المشرك، ولا المشرك على المسلم على جهة[١٤] الولاية، لأنه لا يكون المسلم للمشرك وليًّا ولو كان منه،مثل: أخيه أو أبيه.

٧) وكذلك الحر والعبد إذا كانوا إخوة فلا يؤخذ أحدهم على الآخر.

٨) وكذلك المرأة لا تؤخذ على وليها أن تأتي به عند الحاكم، ويؤخذ هو عليها.

٩) والولي الأدنى إذا كان طفلا أو مجنونا أو عبدا أو غائبا فليؤخذ الذي يليه، ولا يؤخذ هؤلاء على الولاية.

وكذلك التزويج إذا كان الولي الأدنى غائبا في مكان بعيد فليزوج الذي يليه.

وأما النفقة فلا يؤخذ عليها الأبعد إذا كان الأدنى غائبا ولو كان

---

[١٤]ـ في الأصل: على وجه.

في مكان بعيد، ولكن يستخلف للأدنى الذي كان غائبا، فتؤخذ من ماله النفقة.

١٠) والأولياء إذا كانوا كثيرين فللخصم أن يأخذ واحدًا منهم، وله أن يأخذهم جميعا.

١١) وأما العبد إذا اشتركه أناس كثيرة فلا يؤخذ واحد منهم دون سائر الشركاء حتى يحضروا جميعا فيؤخذوا عليه.

١٢) وعشيرة الغائب واليتيم والمجنون إذا أخذوا أن يستخلفوا له خليفة فأجاب واحد منهم أن يستخلف فلا يخلصه ذلك حتى يستخلفوا جميعا، إلا إن كان من أجاب أن يستخلف أربعة يجزون عن غيرهم إذا كانوا أربعة يستخلفون ثلاثة والرابع يكون هو الخليفة.

خليفة الخصومة يكون أمين أو غير أمين، وأما خليفة القبض فلا يكون إلا أمينا.

١١) [كيفية رفع الدعوى على الضعفاء أو لهم]

والعبد والطفل والمجنون والغائب والأعمى واليهودي فلا يسترد فيهم الحاكم الجواب حتى يذكروا فيقول من ادعى إليهم شيئا: اعطيني حقي من فلان بن فلان العبد، أو فلان بن فلان الطفل، أو فلان بن فلان الأعمى، أو فلان بن فلان الغائب، أو اليهودي، وإن حضروا، يقول: اعطني حقي من هذا العبد، أو هذا اليهودي، وإن كان طفلا يتيما غائبا أعمى، فيقول: أعطني حقي من فلان بن فلان اليتيم الغائب الأعمى.

وكذلك من أراد أن يدّعيَ لهم يقول: إنما تكلمت بخلافة فلان بن فلان العبد أو اليهودي أو اليتيم أو الغائب أو الطفل أو الأعمى، فإن لم يذكرهم من ادعى لهم أو من ادعى إليهم فلا يستردهم الحاكم الجواب حتى يذكروهم.

وكذلك الشاهد إن لم يذكرهم في شهادته فلا تجوز شهادته، وأما غيرهم من أهل العلل فلا يحتاج إلى ذكرهم من أراد أن يدّعي لهم أو يدّعي إليهم، مثل: المقعد والمجذوم والمرتعش فلا يحتاج إلى ذكر شيء في دعوتهم، ولا في شهادتهم من أراد أن يشهد لهم أو يشهد عليهم.

١٢) [كيفية إبطال الدعوى من المدّعي]

ومن استمسك برجل عند الحاكم ثم أراد أن يبطل دعوته فله ذلك، فيقول: أبطلت دعوتي التي ادعيت إلى فلان بن فلان في كذا وكذا، ثم يستمسك بعد ذلك إذا زاد في دعوته، أو نقص منها، وذلك النقصان والزيادة تكون في الفريضة، وتكون في عدد الدنانير، وفي نقصانها، وأن يذكر المدعى عليه باسم لم يذكره، مثل: الغائب والطفل والأعمى.

وأما إن تبرأ من دعوته فلا يجد أن يستمسك بخصمه بتلك الدعوة ولو زاد فيها ونقص.

وأما الأصل فإنه يزيد في دعوته وينقص منها ما لم يسترد خصمه الحاكم الجواب، فإن استرد الجواب، ثم أبطل دعوته، أو تبرأ منها، فلا يجد الرجوع إليها بعد ذلك ولو أنه زاد فيها أو نقص منها.

١٣) [تعدد الدعوى وترادفهاعلى شخص واحد أو أكثر]

ولا يترك الحاكم الخصم أن يختصم عنده دعوة على أخرى، ولكن حتى يتفرغ من الدعوة الأولى التي بدأ فيها، ثم يستمسك بأخرى وذلك يكون في خصم واحد.

وأما إن استمسك بخصمه بدعوة ثم استمسك بخصم آخر بدعوة أخرى فله ذلك ولو كانوا أكثر من واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك.

وأما الخصم إذا استمسك به بدعوة، ثم استشهد عليها شاهدين، ثم أراد أن يستمسك به بدعوة أخرى فله ذلك ولو لم يحكم له الحاكم بالدعوة الأولى، وكذلك إن أقر له بما ادعى عليه فوجب له عليه المال فله أن يستمسك به بدعوة أخرى من قبل أن يقبض ذلك المال.

وكذلك إن أنكره فيما ادعى إليه ولم تكن للمدعي بينة فوجب له عليه اليمين فأجاب أن يحلف فله أن يستمسك به بدعوة أخرى من قبل أن يحلّفه، ولكن إن أراد أن يستمسك الرجل بخصمه بدعوة أخرى من قبل أن يحكم له الحاكم بالدعوة الأولى، ولكن يرغب في خصومة الدعوة الثانية فليتبرأ من الدعوة الأولى ويستمسك بالثانية، وإن نسي الحاكم واستردد له خصمه الجواب بالدعوة الثانية من قبل أن يحكم له بالدعوة الأولى فلا بأس بذلك، فلا يبطل بذلك الدعوة الثانية، ولا شهادته إن استشهد عليها وكذلك الدعوة الأولى لا يبطلها ذلك.

ومن أبطل دعوته عند الحاكم فلا يتركه الحاكم أن يدعي بها مرة

أخرى فيزيد فيها أو ينقص منها حتى يتوارى عنه هو أو خليفته.

وأما إن تبرأ من دعوته ثم أراد أن يستمسك بخصمه بدعوة أخرى، ولو لم يتوارى هو ولا خليفته[١٥].

وأما من ادعى لنفسه بدعوة على خصمه عند الحاكم ثم أراد أن يدعي لولده الطفل بدعوة أخرى من قبل أن يتفرغ من الأولى فله ذلك.

وكذلك إن ادعى أول مرة لابنه الطفل دعوة، ثم أراد أن يدعي بعد ذلك لنفسه بدعوة أخرى من قبل أن يتفرغ من الدعوة التي ادعى لابنه الطفل فله ذلك.

وكذلك إن ادعى لابنه الطفل دعوة ثم أراد أن يدعي لابنه الطفل الآخر من قبل أن يحكم له الحاكم بدعوة ابنه الطفل الأول فله ذلك.

ولا يترك الحاكم من يعلّم المدعي دعوته بين يديه، ولا يترك من يعلّم الشاهد كيف يشهد إلا أن يكون غريبا أو ضعيفا لا ينصت إليه.

وأما من أراد أن يرد الجواب ولم يعرف كيف يرده، فإنه يترك من يعلّمه كيف يرد الجواب.

١٤) [كيفية مداينة الورثة إذا مات المدعى عليه]

ومن كان له على رجل مال له فمات الذي عليه المال فإن صاحب المال له أن يستمسك بواحد من الورثة فيوقف عليه بينة إن كانت له بينة، ثم يستدي[١٦] بها سائر الورثة، وله أن يجمعهم جميعا

---

[١٥] ـ أي: فله ذلك.

[١٦] ـ كذا في الأصل، ولعلّه: يستدين. أو معناه: يطلب الأداء.

فيستمسك بهم فيوقف عليهم بينة إن كانت له بينة، وإن لم تكن لـه بينة حلّفهم جميعافي مرة واحدة وهم حضور جميعا.

وأما إن كان استمسك بواحد منهم، و لم تكن لهم بينة فحلفه فلـه أن يستمسـك بغيره مـن الورثـة فيحلّفـه، يفعـل ذلـك بهـم مجتمعـين أو متفرقين.

وأما مـن كـان لـه علـى رجـل مـال فاستمسـك بـه عنـد الحـاكم فيوجب عليه اليمين فمات من قبل أن يحلف، فإن صاحب المال لا يحلّـف ورثته مفترقين، ولكن يحلفهم جميعا بيمين واحد، فإن كان فيهـم طفـل أو غائب فحتى يبلغ الطفل، أو يقدم الغائب، فيحلفـوا جميعـا بيمـين واحـد، فإن وجب على وارثهم الغموس، ورضي به صاحب اليمـين، أو هـو ممـن لا يستحق أن يحلـف بـالمصحف ثـم مـات، فورثتـه يستحقون أن يحلفـوا بالمصحف فلا يـدرك عليهـم خصيـم وارثهـم أن يحلـف بـالمصحف حـين رضي بالغاموس عند وارثهم، أو كان وارثهم عند الحـاكم لا يسـتحق أن يحلف بالمصحف، وقال للحاكم لا أستحق أن أحلف بالمصحف ثم مات، فلا يدرك على ورثته إلا يمين الغاموس.

وأما إن مات وارثهم من قبل أن يقول لا أستحق يمـين المصحـف، فله أن يحلفهم بالمصحف إن كانوا مستحقين لذلـك، وكذلـك إن وجـب على وارثهم في حياته اليمين، فأجاب أن يحلف بـالمصحف ثـم مـات مـن قبل أن يحلف فترك ورثته لا يستحقون أن يحلفـوا بـالمصحف، فـأرادوا أن يقولوا إنهم لا يستحقون وارثهم أن يحلفهم بالمصحف فليس لهـم ذلـك،

ويدرك عليهم خصم وارثهم أن يحلّفهم بالمصحف حين أجاب وارثهم، ولو أنهم غير مستحقين له.

١٥) [ما يمكن أن يسترد فيه الحاكم الخصم وما لا يمكن]

ومن استمسك برجل عند الحاكم فادعى إليه أن له عليه كذا وكذا دينارا ببيع الذهب، أو بيع الفضة فلا يسترد له الحاكم خصمه الجواب، لأنه لا يجوز بيع الذهب والفضة بعضه ببعض إلا يدا بيد، ولا يجوز بيع شيء من ذلك بنسيئة، وكذلك كل شيء من ذلك.

مثل هذا: مثل إن استمسك بخصمه فادعى إليه أن له عليه كذا وكذا زيتا ببيع الزيتون، أو ادعى إليه كذاوكذا تينا ببيع الكراميس[١٧] فلا يسترد الحاكم الجواب في شيء مما ذكرنا، وما كان مثله، وإن استمسك به فقال: لي عليه كذا وكذا دينارا ببيع الغنم فلا يضيق عليه أن يذكر أي جنس من الغنم مثل: المعز والضأن، أو ذكور أو إناث.

وكذلك كل شيء مثل هذا فلا يحتاج إلى فرز جنسه مثل: من ادعى إلى خصمه أن له عليه كذا وكذا دينارا ببيع الحديد أو النحاس، أو بيع الزيت، أو الثمر أو الزبيب، فلا يحتاج إلى ذكر أي جنس هو من هذه الأجناس.

وإن ادعى إليه أن له عليه كذا وكذا قيراطا بالسلف فلا يسترد له الحاكم خصمه الجواب حتى يبين قراريط الذهب، فإذا قال: لي عليه

---

[١٧] ــ الكراميس: التين.

كذا وكذا قيراطا[18] ذهبا فليسترد له الحاكم خصمه الجواب إذا كان ذلك أقل من الدينار، مثل: إن ادعى عشرين قيراطا ذهبا ببيع المتاع، وإذا قال: لي عليه ثلاثون قيراطا ذهبا ببيع المتاع، فيقول له الحاكم: استمسك بالدينار فيما به من القراريط ثم تذكر البقية قراريط.

ولا يسترد الحاكم أيضا الجواب إن ادعى إلى خصمه كذا وكذا قراريط فضة، أو قال لي عليه كذا وكذا قيراطا ولم يذكر ذهبا ولا فضة.

وكذلك إن ادعى إليه فقال لي عليه كذا أو كذا خروبة[19] وكذا وكذا صقلي[20] فلا يسترد له الحاكم خصمه الجواب حتى يقول: لي عليه كذا وكذا درهما أو تسمية معروفة من الدرهم، مثل نصف الدرهم أو ثمن درهم، أو عشر درهم، ولا يسترد أيضا الحاكم الجواب لمن ادعى إلى خصمه أن له عليه دينارا إلا حبة[21]، أو دينارا وحبة.

---

[18] ـ القيراط بكسر فسكون، جمع: قراريط. معيار في الوزن والمساحة اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة.

١ـ مقداره في الوزن يختلف في الفضة عنه عن الذهب، ومقداره في وزن الفضة والأشياء ٤ حبات شعير = ٠,٢٣٤ غرام. وفي الذهب = ٣,٤٢ حبة = ٠,٢٠٠٤ غرام.

٢ـ أما مقداره في المساحة = جزء من ٢٤، وهو من الفدان = ١٧٥ متر.

[19] ـ خروبة = ١ من ٢٤ جزء من الشيء.

[20] ـ الصقليّ، جمع صقلي، وهو نصف الدانق، والدانق سدس الدرهم.

[21] ـ حبّة: بفتح برز القمح والشعير ونحوهما، وحدة الأوزان الشرعية، وهي حبّة الشعير المتوسطة التي لم تقشّر بعد قطع ما دقّ واستطال منها، وهي تساوي جزءا من ثمانية وأربعين جزءا من الدرهم، كما تساوي ٠,٠٨٦ غراما.

وكذلك إن ادعى إليه أن له عليه كذا وكذا دينارا إلا درهما. وأما إن قال: لي عليه دينار ودرهم فإنه يسترد له الجواب.

ولا يسترد أيضا الجواب لمن ادعى إلى خصمه أن له عليه صاع دراهم أو دنانير ببيع كذا وكذا لشيء يسميه. وأما إن قال له أكل لي صاع دراهم بالتعدية فإنه يسترده له الجواب.

وكذلك إن قال له: أكل لي دراهم لم أعرف عددها، أو دنانير لم أعرف عددها بالتعدية، أو ما كان مثل هذا مما يكال أو يوزن، مثل القمح والشعير والثمر والزبيب وما أشبه ذلك.

وأما إن ادعى بأن له عليه جميع ما ذكرنا من الدنانير والدراهم والقمح والشعير والتمر وما أشبه ذلك مما يكال أو يوزن إذا استمسك به عند الحاكم فلا يسترد الحاكم خصمه الجواب حتى يذكر كيله أو وزنه إن ادعى إليه السلف أو بيع شيء معلوم، إلا إن ادعاه عليه من قبل وارث المدعي، فيقول: لفلان بن فلان عليه دنانير لا نعرف عددها بالسلف أو بيع المتاع، وكذلك ما يكال أو يوزن إن ادعى إليه من قبل وارثه فإنه يسترده الحاكم الجواب إن أراد أن يحلّف خصمه.

وأما أن يستشهد فلا يشهد له الشهود بذلك حتى يخبر ما كان معلوما من ذلك الجنس، لأن الشهود لا يشهدون إلا بشيء معلوم محدود، ويحكمه الحاكم جميع ما كان مجهولا غير محدود لا يشهدوا عليه.

وما لم يباشره المدعي فإنه يسترده له الحاكم لخصمه الجواب ومثل ذلك إن قال: لي عليه دنانير لم أعرف عددها بالسلف، أو ببيع

المتاع باعه له فلان بن فلان خليفتي، أو فلان بن فلان عبدي، أو سمساري، أو أجيري، أو دفعت إليه صرتي فتسلف منها دنانير لم أعرف عددها فإنه يسترددده له الحاكم الجواب إذا كان ذلك كله من قبل وجه لم يباشره المدعي.

وأما ما باشره المدعي بنفسه فلا يسترددد له الحاكم خصمه الجواب حتى يذكره محدودا مفروزا بالكيل فيما يكال، أو بالوزن فيما يوزن.

ومن استمسك بالمراهق أو من كان في حد الشبهة عند الحاكم، فقال: لي عليه كذاوكذا دينارا ببيع المال أو غير ذلك مما يباع فلا يسترددد له الحاكم الجواب حتى يعرف بلوغه بالأمناء ينظرون إليه، فإذا نظر إليه الأمناء، فقالوا: إنه بالغ عندهم فلا يسترددد له الجواب أنه بالغ عندهم وهو طفل عنده قبل ذلك.

والطفل لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا طلاقه.

وكذلك إن أقر المتشابه به بفعل يجب به عليه الحق عند الحاكم، ثم أمر الحاكم الأمناء فنظروا إليه فقالوا: إنه بالغ عندهم فلا يخرج منه الحاكم الحق على حد ما يخرجه من البالغ، ولا يخرج منه إلا الأدب، لأن القاعد فيه الطفولية، ولا يكون بالغا عند الحاكم إلا بعد قول الأمناء أنه بالغ عندنا وهو عنده قبل ذلك طفل، ولا يخرج من الطفل إلا الأدب، ولا يضر به النكال مثل البالغ.

[و] يأخذ الحاكم الشركاء أن يحصدوا زروعهم إذا طلب ذلك بعضهم إلى بعض، وكذلك يأخذهم على قطع ثمرة نخيلهم وكرمهم وجمع

زيتونهم ودراس أنادرهم إذا طلب ذلك بعضهم إلى بعض.

ويأخذهم على نفقة حيوانهم إذا ضيعوه، وإنما يأخذ على ذلك بالحبس. وأما نفقة بني آدم فبالضرب يأخذهم.

ولا يحلف الحاكم في المسجد بالمصحف ولا بالغاموس، ويجعل الأيمان فيه لمن أراد أن يحلف بالأيمان ممن كان فيه الحق، أو من أهل الخصومة، وأما الخصومة فإنه ينصبها فيه فيما بين أهل الخصومة.

١٦) [ما يجوز فيه الجبر من الحاكم وما لا يجوز]

ولا يجبر الحاكم على قسم خدم الميراث، ويجبر على قسم خدم التجارة.

ولا يجبر أيضا على قسمة كل شيء تفسده القسمة، مثل: السيف الواحد، والدرقة الواحدة، والثوب الواحد، والسكين الواحد.

ولا يجبر أيضا على بيع كل شيء مما ذكرنا أنه لا يجبر على قسمته.

ولا يجبر أحد على بيع ماله إلا المشرك، فإنه يجبر على بيع عبده إذا أسلم، ولا يترك أن يقيم عند المشركين.

وما كان من المساكن بين الشركاء فلا يجبرهم على قسمتها إلا أن يكون لكل واحد منهم في سهمه ما يضع أداة بيته التي يحتاج إليها، وهو موضع يكون فيه تنوره وقدره وقصعته وقلته وجرته ويرقد فيه ويمد رجليه وكل ما لا تمكن فيه القسمة إلا إن جعلوا بين الأشياء التي يقسمونها شيئا من الدنانير والدراهم فلا يجبر على قسمته.

ومن أجاب القسمة من الشركاء عند الحاكم ثم ادعى بعد ذلك أنه كانت له دعاوي في ذلك الأصل الذي ترك الميت فلا يدرك ذلك، ولا ينصت إليه الحاكم في دعوته حين أجاب القسمة ولم يدّع ذلك أول مرة، وكذلك إن طلب القسمة أيضا عند الحاكم إلى الشركاء ثم ادعى في ذلك الأصل عن الميت دعاوي فلا يدركها بعد ما طلب القسمة.

وأما من طلب القسمة إلى ورثة الميت وأجابها لهم ثم ادعى بعد ذلك في ذلك الأصل عن الميت لابنه الطفل أو ابنه المجنون فله ذلك.

وكذلك إن ادعى هم ليتيم استخلفه عليه عشيرته فله ذلك، ولا يضره إجابة القسمة.

وكذلك إن أجاب القسمة لابنه الطفل ثم ادعى دعاوي في ذلك الأصل عن الميت لنفسه فله ذلك، ولا يضره إجابة القسمة على ابنه الطفل، وكذلك القسمة على ولده الطفل ثم ادعى لولده الطفل الآخر دعاوي في ذلك الأصل فله ذلك.

١٧) [أحكام الإقرار]

وأما من ادعى إلى رجل بمال، وكانت له على ذلك بينة فأراد أن يقر له بذلك المال لما رأى البينة حاضرة، وادعى أنه استوفاه ليحلّفه عليه فلا يتركه الحاكم إلى ذلك، ولينهره ويضربه ويحبسه على ذلك.

وأما إن لم تكن للمدعي بينة، فقال المدعَى عليه: له على هذا الرجل الذي يدعيه إلي وقد استوفاه عني فله ذلك، فإن كانت له بينة بأنه استوفاه عني فقد برئ، فإن لم تكن له بينة فإنه يدرك اليمين على صاحب

المال بأنه لم يستوفه عنه ثم يعطيه، ولا يرجع اليمين في الاستوفاء، ويجزيه فيه خبر الأمناء دون الشهادة.

وذكر أبو يعقوب التغرميني[٢٢] عن أبي الفضل الجرامي أنه قال: يدرك اليمين المدعي على المدعى عليه في الاستوفاء فإذا ادعى إليه، ولو كانت للمدعي بينة على ماله.

وأما إن أقرّ المدعى عليه ببعض ما ادعي إليه وأنكر بعضها ليفسد بذلك شهادته، فلا يتركه الحاكم إلى ذلك، ويحبسه عليه، ويدفع خليفة هذا الذي أراد أن يفعل ذلك ويطرده عن نفسه، ولا يتركه أن يختصم عنده حتى يرتفع، ولا يعود إلى مثل ذلك.

وأما من كان له على رجل آخر دين فمات الذي عليه الدين، فأراد صاحب الدين أن يستمسك به عند الحاكم فاستمسك بأحد الورثة فأقر بما ينوبه فلا يضربه الحاكم على ذلك، ولا يحبسه، لأنه ليس له أن يجحده.

وإنما يفعل صاحب المال إذا أراد أن لا تفسد شهادته، فليستمسك بمن يرجو عنده أن يجحد ولا يقرّ به إلا مثل الطفل أو الغائب أو المجنون إذا كانوا في الورثة، لأن خليفته لا يجوز إقراره إذا أقر بذلك، لأنه إقراره

---

[٢٢] ـ أبو يعقوب التغرميني النفوسي، واحد من أعلام الجبل، حكم جبل نفوسة، فكان من خيرة الحكام اتباعا للحق، ورجوعا إلى دين الله في كلّ صغير وكبير وتواضع للمؤمنين، قال فيه أبو العباس: «أتاه رجل بنميمة فقال: فلان لا يقول هذا: بل هو منك، فقطع عن نفسه النمائم». علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ، ج٢، ح٢، ص٢١٣.

على الغير. وإنما يجوز إقرار من أقر على نفسه.

١٨) [أحكام الضمين وأنواعه]

وإن استمسك برجل عند الحاكم بمال فجحده له فوجب عليه اليمين، فلما وجب عليه اليمين، فقال للخصم: أودّي هذا المال، ولا أحلف له عليه، فقال له خصمه: لا آخذه منك إلا أن تقرّ أو تحلف عليه، فإنه إذا أجاب أن يعطيه له فلا يدرك عليه اليمين ما قال له لا آخذه منك، إلا أن تقر به أو تحلف عليه.

وهذا كله في المعاملات والتعديات جميعا إذا قال: لي عليه كذا وكذا، أو لي عنده كذا وكذا، أوقال: أكل لي كذا وكذا بالتعدية، أو استأكله بغنمه، أو بإبله بالتعدية، أو أفسده لي بالتعدية، إلا إن قال: اتهمته أنه أكل لي كذا وكذا بالتعدية، أو اتهمته أنه أفسد لي بالتعدية، أو اتهمته أنه استاكله بغنمه بالتعدية فجحده ذلك، فلما وجب عليه اليمين، فقال: أعطيه هذا كله، ولا أحلف عليه، وقال: لا آخذه منك إلا أن تقر به أو تحلف لي عليه، فله عليه ذلك لأنه إنما قال: اتهمته، والوجه الأول إنما قال: لي عليه كذا وكذا، أو أكل لي كذا وكذا أو استأكلته لي، أوأفسدته لي بالتعدية، لأن المدعى له أن يأخذ هذا كله فيما بينه وبين الله، لأنه أيقن بذلك، ولو لم يقر له بذلك، والذي قال: اتهمته أنه أكل لي كذا وكذا بالتعدية فلا يجوز له فيما بينه وبين الله أن يأخذ ذلك منه، إلا إن أقر به، لأنه إنما اتهمه،ولو لم يكن على يقين أنه أكله له.

وضمين المال إذا اختلف عليه الخصمان، فقال صاحب المال: لا

أرضى بهذا الضمين، ولا آخذه، فإنما يكون رضاه عند صاحب المال إلا إن تبينت منه المضرة إذا عرض عليه من كان عليه المال الضمناء، فكل من أتى به قال: لا آخذ هذا فلا يشتغل به الحاكم إذا تبينت له في المضرة.

أما ضمين الوجه فإنما يكون رضاه عند الحاكم ليس إلى الخصم، ومن رضي الحاكم فهو، فإن أحب الخصم أخذه وإلا تركه.

وضمين المال إذا مات فإن صاحب المال يدرك على ورثته ذلك المال، وأما ضمين الوجه إذا مات فلا يدرك على ورثته شيئا.

وكذلك إذا مات الذي ضمنه، فلا يدرك على الضمين بعد ذلك شيئا.

وضمين المال إذا جمع المضمون له والمضمون عليه فتبرأ من الضمانة فلا يبرؤه ذلك حتى يرضى له بذلك صاحب المال.

وأما ضمين الوجه إذا جمع بينهما عند الحاكم فتبرأ من الضمانة فقد برئ ولو لم يرض بذلك الخصم وكذلك ضمين النفقة والكسوة والحقوق التي تجب عند الحاكم للولي على وليه، أو للمرأة على زوجها إذا جمع بينهما عند الحاكم فتبرأ من الضمانة، فقد برئ مما يكون في المستقبل.

وأما ما مضى من ذلك فلا يبرأ منه إلا إن أبرأه المضمون له.

ولا يحلّف الحاكم بعض الخصماء لبعض إذا كان بينهم أصل قد اشتركوه حتى يقسموه ثمّ يحلّف بعضهم لبعض بعد ذلك، إلا إن كان ذلك اليمين الذي يريد الخصم أن يحلّف عليه خصمه في ذلك الأصل

الذي اشتركوه بنفسه فله ذلك أن يحلف عليه من قبل أن يختصموه، وإن قال الذي وجب عليه اليمين: قد اشتركنا في ذلك الأصل أنا وهذا الرجل.

- يريد خصمه الذي يريد أن يحلّفه - فعليه البينة، ويجزيه في ذلك الخبر دون الشهادة.

وإن كان الذي بينهم من الأصل الذي لم يقتسموه شيئا لا تمكن فيه القسمة مثل الحانوت والجب والغار وما أشبه ذلك مما لا تمكن فيه القسمة فلا يحلّفه حتى يقتسموه، ولكن إن أراد الذي يريد أن يحلفه فيبيع سهمه من ذلك الأصل الذي بينهم أو يهبه، أو يخرجه من ملكه بوجه من الوجوه فيحلّفه له بعد ذلك إن أراد.

ومن ترك ورثته واستشهد بعضهم على وارثهم ذلك بالديون التي لهم عليه مثل: الصداق والعدالة وما أشبه ذلك من الديون التي تجب لهم على ذلك الميّت، فقال سائر الورثة لمن استشهد منهم على الميت بذلك الدين: ما لنا شيء نؤدي منه ما نابنا من هذه الديون حتى نقتسم الأصل الذي تركه وارثنا، فلهم ذلك، ولا يأخذهم الحاكم بما نابهم من ذلك الدين حتى يقتسموا ذلك الأصل، فإن اقتسموا منه بعضا و لم يقتسموا بعضا فليأخذهم أن يؤدوا مانابهم من ذلك الدين.

وكذلك إن اقتسموا شيئا غير الأصل مما ترك ذلك الميت مثل الشعير والزيت والحيوان والذهب والفضة وما أشبه ذلك مما ترك ذلك الميت قليلا كان أو كثيرا.

ومن ادعى من الورثة أنهم قد اقتسموا ما ذكرنا فعليه البينة، ويجزيه في ذلك خبر الأمناء دون الشهادة، ولكن إن لم يجد البينة فلا يدرك اليمين على خصمه بأنهم لم يقتسموا ما ادعى أنهم قد اقتسموه.

١٩) [من يستخلف له ومن لا يستخلف]

ومن مات وترك بعض ورثته غيابا أو يتامى أو مجانين فإن الورثة يدركون على العشيرة أن يستخلفوا خليفة لغائبهم أو يتيمهم أو مجنونهم، فيقتسموا معهم الأصل الذي ترك وارثهم، وهذا إذا كان غائبا حين مات هذا الميت.

وأما من هرب من الورثة بعد موارثته فلا يدرك الورثة على العشيرة أن يستخلفوا له خليفة يقتسم ذلك الأصل الذي ترك وارثهم.

وكذلك كل من كان له دين أو تباعة على ذلك الميت من الناس فله أن يأخذ العشيرة أن يستخلفوا لمن ذكرنا من الورثة فيوقف عليهم أهل الديون ديونهم.

وأما من هرب أيضا أو غاب بعد موت هذا الميت من الورثة فلا يدرك أهل الديون على العشيرة أن يستخلفوا لهذا الغائب الذي غاب بعد موت وارثه خليفة يستشهد عليه بدينه.

وكذلك إن وجب هذا الدين عند الحاكم على الميت بإقرار أو بينة فمات من قبل أن يؤديه إلى صاحبه، فإن صاحب هذا الدين يدرك على عشيرة ورثته أن يستخلفوا لمن كان منهم غائبا أو يتيما أو مجنونا أو

خليفة فيأخذه بما ينوب ذلك اليتيم أو الغائب أو المجنون من ذلك الدين، وإنما يحبسهم في السجن[٢٣] حتى يستخلفوا.

وأما من غاب منهم بعد موت الميت الذي وجب عليه الدين فلا يدرك صاحب الدين على عشيرته أن يستخلفوا له خليفة فيأخذه بما ينوب ذلك الغائب الذي غاب بعد موت الميت.

وكذلك لو كان في الغيابة حين مات الميت الذي وجب عليه الدين، ثم قدم من غيابته بعد ذلك، ثم غاب أيضا فلا يدرك صاحب الدين على عشيرته أن يستخلفوا له خليفة بما ينوبه من ذلك الدين.

ومن غاب ثم ورث مالا أو أصلا بعد غيابته فعلى عشيرته أن يستخلفوا له خليفة يحفظ ماله وأصله، فإن ضيعوا شيئا حتى تلف فهم ضامنون له.

وأما من غاب بعد ما ورث المال أو الأصل ولم يستخلف عليه خليفة تقوم بماله وأصله، فإن فعلوا ذلك فحسن جميل.

وإن غاب وترك ماله من غير خليفة ثم ورث مالا آخر بعد غيابته فعليهم أن يستخلفوا خليفة لهذا المال الذي ورث بعد غيابته، ولكن إذا استخلفوا خليفة له تقوم بما ورث من المال والأصل بعد غيابته فعلى الخليفة أن يحفظ جميع المال الأول والآخر فإن ضيع شيئا من ذلك فهو ضامن له.

---

[٢٣] ـ في الأصل: المسجد.

وكذلك إن غاب الأول مرة وترك ماله وأصله في يد خليفته أو في يد وكيله، ثم مات ذلك الوكيل أو الخليفة فعلى عشيرة الغائب أن يستخلفوا لغائبهم هذا من يقوم بماله الذي ترك في يد الخليفة أو الوكيل.

والغائب إذا اشترى له وكيله أو خليفته الأصل بعد غيابته، وذلك الأصل مشترك فإن شركاء ذلك الغائب يدركون على عشيرته أن يستخلفوا لهم خليفة يقسم معه ذلك مثل الأصل الذي ترك وارثه في غيابته.

وكذلك إن وهب له تسمية في الأصل المشترك بعد غيابته فإن أولئك الشركاء أيضا يدركون على عشيرته أن يستخلفوا له خليفة فيأخذه بقسمة ذلك الأصل حين وهب له وهو في غيابته مثل ما ورث أيضا وهو في الغيابة.

٢٠) [أحكام المفقود وشهادة أهل الجملة عليه]

وأما المفقود فلا يجوز قول أهل الجملة[٢٤] إذا قالوا: إنه مفقود، ولا يجوز قولهم في ذلك، ولا يكون مفقودا بقولهم.

وكذلك إن صح فقده عند الحاكم، ثم جاء أهل الجملة بعد ذلك فقالوا: إنهم قد رأوه فلا يجوز قولهم في ذلك، ولا يكون غائبا ولا يزول عنه اسم الفقد بقولهم.

وكذلك إن قالوا: إنه قد مات، فلا يجوز قولهم في موته، وهو

---

[٢٤]ـ أهل الجملة: هم الموحدون.

مفقود في حاله.

وكذلك إن قالوا: بعد تمام أجل فقده وحكم بموته وقسم ماله ونكحت زوجته إنهم قد رأوه وهو حي، فلا يجوز قولهم أيضا في ذلك، ولا يكون بقولهم حيا وهو في الأموات.

والغائب إذا جاء رجل واحد من أهل الجملة فأقر بقتله عمدا فإنه يقتل به، ولا يقسم ماله ولا تنكح زوجته بقوله.

وكذلك الاثنان على هذا إن أقرّا بقتله فإنهما يقتلان به، ولا يقسم ماله ولا تنكح زوجته.

وأما إن جاء ثلاثة نفر من أهل الجملة أو أكثر من ذلك، فأقروا بقتله عمدا فإنهم يقتلون به ويقسم ماله وتنكح زوجته.

وأما المفقود إذا أقر أهل الجملة بقتله فإنهم يقتلون بقتله، ولا يقسم ماله ولا تنكح زوجته سواء في ذلك الواحد و الإثنان والثلاثة وأكثر من ذلك.

وأما الأمين الواحد أيضا إذا أقر بقتل المفقود فإنه يقتل به، ولا يقسم ماله ولا تنكح زوجته.

وإن أقر بقتله أمينان عمدا فإنهما يقتلان به، ويقسم ماله وتنكح زوجته.

٢١) [الحدود وأحكامها في الكتمان]

ولا يقف حاكم الكتمان[٢٥] على الحدود في الضرب حتى يزيد عليها، أو ينقص منها، ولا يقف على مئة سوط، ولا على ثمانين، ولا على خمسين سوطا، ولا على أربعين سوطا، ولا على عشرين سوطا، وذلك أن حد الزاني البكر مئة جلدة، والقاذف منهم ثمانين جلدة، وكذلك حد شرّاب الخمر[٢٦] منهم ثمانون جلدة.

وأما حد العبد في شرب الخمر والأمة أربعون جلدة.

وكذلك حد شارب النبيذ المسكر أربعون جلدة، سواء الحر والأمة والعبد والذكر والأنثى أربعون جلدة.

وكذلك الأدب[٢٧] عشرون جلدة، فبذلك لا يقف حاكم الكتمان على هذه الحدود لأنهم يشددون في هلاك من يقف على هؤلاء الحدود في الكتمان، ولكن من أقر عند حاكم الكتمان بالزنى فإنه يحبسه ولا يضر به.

وكذلك إن شهد عليه الشهود بذلك إلا إن كان فيه غير ذلك فيضربه على ذلك الحق.

---

[٢٥]ـ الكتمان: هو مسلك من مسالك الدين عند الإباضية، وهو مثل: عهد الإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة في البصرة (ق ٢ هـ)، وعهد الإمام أبي عبد الله محمد بن بكر في المغرب (ق ٥ هـ).

[٢٦]ـ في الأصل: شارب الخمر.

[٢٧]ـ الأدب: هو نوع من التعزير.

٢٢) [مواضع التعزير]

وأما من أقر عنده بشربه النبيذ المسكر فإنه يحبسه ويضربه فإنما يضربه تسعة وثلاثين سوطا ينقص من التعزير أقل القليل لئلا يقف على أربعين.

وكذلك إن أقر عنده بالوجوه التي يجب عليها التعزير[٢٨] كلها فإنما يضربه تسعة وثلاثين وإن أراد حبسه فليحبسه ما رأى.

وإنما يضرب بالتعزير على النبيذ المسكر وعلى الإشهار بالسلاح، وعلى التداعي بالقبائل في جميع الناس.

وكذلك إن أحثى في وجوه الناس التراب و لم يبلغهم، وإن بلغهم فليضرب النكال.

وقيل عن أبي محمد التغرميني[٢٩] أنه يضربهم التعزير على ترك الصلاة ولا يضرب في التعزير أكثر من التعزير، ولكن أقل منه، وكذلك الأدب لا يضرب فيه أكثر منه، والأقل منه تسعة عشر سوطا.

ومن كسر حجر الحاكم في جميع الوجوه يضربه عليه الأدب إلا إن حجر على أهل الريبة أن لايلتقوا في مواضع الريبة ومن كسر حجره منهم فليضربه النكال.

---

[٢٨] ـ التعزير: المنع، وسمّي التأديب الذي دون الحدّ: تعزيرا، لأنّه يمنع الجاني من معاودة الذنب، وهو ما يقدّره القاضي من العقوبة على جريمة لم يرد في الشرع عقوبة مقدّرة عليها.

[٢٩] ـ أبو محمد عبيدة بن زرور التغرميني، من علماء الجبل، كان في المرتبة السامقة من العلم والورع والاستقامة. علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ: ج٢، ح٢، ص٢١٣.

وكذلك من زوج ولية غيره بغير إذنه، فإنما يضربه على ذلك الأدب.

وكذلك السفاهة كلها بالشتم، إنما يضرب عليه الأدب، مثل من قال لآخر: يا كافر، يا فاسق، يا خائن، يا ظالم، يا سارق، وما أشبه ذلك.

وإذا استمسك رجل برجل عند الحاكم فادعى إليه أنه سماه بهذه الأسماء كلها وما أشبهها فإنه يستردده له الحاكم الجواب فإن أقر ضربه الأدب وإن جحد فإنه يدرك عليه اليمين.

وكذلك من كسر حارس الخط بمواشيه فإنه يضربه على ذلك الأدب.

وكذلك من رعى ماشيته في المقابر أو حشّ[٣٠] منها فإنه يضربه الأدب على ذلك.

٢٣) [كيفية تأديب الأطفال]

والأطفال كلهم إنما يضربون جميعا الأدب على أفعالهم كلها وإنما يضرب الأطفال بالدرة أو بالنعال أو باللوح أو بالمنطقة[٣١]، ولا تكون هذه الدرة من جلد جمل ولا حمار ولا فرس، ولا تكون إلا من جلد بقرة أو بقر مدبوغ.

وإن كان النعال الذي يضرب به الطفل فيه طاقتين فليعد الذي

---

[٣٠] ـ أي من المقبرة.

[٣١] ـ المنطقة: هي الحزام.

أراد ضربه الضربة الواحدة باثنتين، ولا يضرب الطفل إلا على مقعدتيه.

وإن كان طفلا صغيرا فأراد أن يكشف عنه فلا بأس.

وإن كان مراهقا فلا يكشف عنه ثوبه.

وكذلك السوط الذي يضرب به البالغ أنه يكون من جلد بقر ولا يكون غير مدبوغ وطوله ذراع ونصف، وعرضه ثلاثة، أصابع وقيل: أربعة أصابع ويكون بين المهزول والسمين.

ويضرب أيضا البالغ بالجريدة من أوسط جرائد النخل، ولا تكون رطبة ولا يابسة، وتقطع من معظمها عند مبتدإ خروج السلأ[٣٢] منها، ويكون طولها ذراعا ونصفا، وعرضها ثلاثة أصابع، وغلظها ثلاثة أصابع، فإن أرادوا ضربوه على المقعدتين فيكون منبطحا على بطنه فليضربوا بالجانب الأسفل الغليظ.

وإن أرادوا ضربه على أكتافه فليضربوه بالجانب الأعلى الرقيق، ولا يو كّل الحاكم عدد السياط إلا للأمين الذي يثق به فإن لم يجد فليعد لنفسه.

وإن أراد أن يداري بالنظر منه في ذلك فليوكل من رأى في ذلك ويعد أيضا بنفسه، فإن بلغ الجلاد العدد المتفق على ضربه و لم يقل الذي وكّل عليه العدد أن يرفع الضرب فيقول له: هو ذلك.

ومن وجب عليه الأدب مرارا كثيرة، فإنّما يضربه تسعة عشر مرة

---

[٣٢]ـ السلأ: شوك جريد النخل.

واحد ولا يجمع له ذلك كله.

وكذلك التعزير إذا اجتمع في المضروب وجوه يضرب عليها التعزير مرارا كثيرة، مثل: من أقر بشرب النبيذ المسكر مرارا كثيرة ولم يقدر على إخراج الحق منه فإنما يضربه تسعة وثلاثين جلدة مرة واحدة ولا يجمع ذلك كله فيضربه مئة أو أكثر من ذلك، وسواء فيما ذكرنا من اجتمعت فيه وجوه كثيرة يضرب عليها الأدب أو التعزير كانت من وجوه كثيرة واحدة أو من وجوه مختلفة فإنما يخرج منه الأدب والتعزير مرة واحدة، ومثل ذلك من أقر بشرب النبيذ المسكر مرات كثيرة وأقر بإشهار السلاح مرات كثيرة فإنما يضرب التعزير مرة واحدة، والأدب كذلك.

وأما إن حبسه على ذلك فإنه يجمع له ذلك كله، ويطوّل له في الحبس حتى يرضى منه.

وأمّا من اجتمعت فيه وجوه يضرب عليها النكال فإنه يجمعها له كلها فيضربه على ذلك كله مرارا إنّه موافق للعدل، مثل: من أقر بأكل أموال الناس بالتعدية مرارا كثيرة، وأقر أيضا بضرب ناس كثيرة، ولم يخرج منه الحق في ذلك كله فإنه يجمعها له كله فيضربه مرارا من ذلك، مثل: أن يضربه ثلاثمائة أو أربعمائة أو أكثر من ذلك، وكذلك إن حبسه على ذلك فيجمعه له كله.

وإن اشتبه على الذين يعدون الضرب في العدد في الأدب فإنه يعد من فوق، مثل: إن اشتبه له فيما بين اثني عشر وخمسة عشر فيأخذ من

خمسة عشر، ولا يأخذ من اثني عشر.

وكذلك إن غلط في عدد التعزير فإنما يأخذ أيضا من فوق، مثل: إن اشتبه له فيما بين خمس وعشرين وثلاثين فيأخذ من ثلاثين.

وإن اشتبه عليه العدد في النكال فإنه يأخذ من أسفل العدد، مثل: إن اشتبه له عليه فيما بين ستين وسبعين ولا يأخذ من سبعين، ويأخذ أيضا من مئة وخمسين ولا يأخذ من مئة وستين.

ولا يجوز للذي يعد أن يزيد من ذات نفسه في الضرب، أو ينقص ولو رأى أن ذلك وافق عنده لما يستحق، مثل: من اتفق الجماعة على ضربه على مائتين وخمسين، ورأى هو في نفسه إنما يستحق المضروب على ذلك الفعل أقل من ذلك، أو أكثر منه فلا يعد إلا ما اتفقت عليه جماعة المسلمين، ولا يقنع برأيه فيزيد من ذات نفسه أو ينقص.

ويجوز لهم إن اتفقوا على أن يزيدوا، أو ينقصوا، مثل: من اتفق في ضربه ثلاثمائة فوافق من يضربه الضرب الخفيف، فرأوا أن يزيدوا له فلهم[٣٣] ذلك.

وكذلك إن وافق من يضربه ضربا شديدا فلهم أن ينقصوا له من ذلك إذا رأوا ذلك يصلح في الإسلام.

ولا يضربه على الضرب الجديد الذي لم يبرأ حتى يبرأ، ولكن يحبسوه، أو يضربوه على مقعدته.

---

[٣٣]ـ في النسخ المعتمدة : أن يزيدوا له كلهم ذلك.

وكذلك إن كانت على كتفيه قروح أو جراح أو كيات لم تبرأ فلا يضربوه عليها.

وإن كان ذلك مما لا يمكن أن يتقى ويلف بنعال أو جلد فليفعلوا ذلك ويضربوه، وإن كان ذلك مما لا يمكن أن يتقى، فليضربوه على مقعدته أو يحبسوه.

ولا يترك الجلاد من قوته شيئا ويضربه ما قدر عليه، فإن لم يوافق أنفسهم فليبدلوا غيره يضرب ضربا جيدا حسنا.

وإن بدأوا في ضربه بالنهار، ثم جنهم الليل من قبل أن يفرغوا من ضربه، فلهم أن يتموا بالليل.

وأما إن بدأوا في ضربه بالليل فلا يفعلوا ذلك إلا أن يكون شيئا يفوت، مثل: نفقة الولي على الولي، والزوجة على الزوج، إذا كان شيئا يفوت.

٢٤) [أسباب النكال والأدب والتعزير وكيفيتها]

وقد قيل: إنه لا يجب التعزير إلا على كبيرة.

وكذلك النكال لا يجب إلا على كبيرة.

وأما الأدب فإنه يجب على كبيرة وغيرها، ولكنه لا يجب إلا على ذنب.

وما جاوز العشرين فقد دخل في حد التعزير، وما جاوز الأربعين فقد دخل في حد النكال، والنكال ليس له حد محدود.

وقال الشيخ ﷺ إن العبد إذا أبق من سيده فإنه يجب عليه النكال بذلك، وذلك أيضا عيب في العبد إذا باعه سيده.

ومن أكل الميتة والدم ولحم الخنزير بغير ضرورة فإنه ينكّل على ذلك.

وكذلك من أكل نهارا في شهر رمضان من غير عذر ولا ضرورة.

ومن كان يبيع الريبة ويشتريها، ويدنس بها الناس فإنه ينكل على ذلك أيضا.

وأما من كان يأكلها ويشتريها ولا يبيعها فإنه يحبس على ذلك ولا ينكّل.

وأما من كان يحتطب ويحشّ من المقابر ويرعى فيها مواشيه فإنه يؤدب على ذلك بالضرب أو بالحبس.

وأما من حرثها وقلع القبور من أماكنها وهدم المساجد أو المصلى من موضعه فإنه يضرب النكال على ذلك ويحبس عليه أيضا.

٢٥) [مواضع الضرب والحبس في الحكم]

وإنما يجبر الحاكم فيما يستقبله من النفقة بالضرب من غير عدد حتى يؤدي ما جبره عليه لأنه مما يفوت، وأمّا ما مضى من ذلك فإنه يجبر عليه بالحبس لأنه مما لا يفوت.

وكذلك نفقة الحيوان كلها من غير بني آدم إنما يجبر الحاكم صاحبه على نفقته بالحبس، والذي يصر على منع النفقة فإنما يبرأ منه لأنه منع الحق الواجب.

٢٦) [أحكام الحبس والمحبوسين]

ولا يحبس الحاكم الأخ مع أخيه، والأب مع ابنه في موضع واحد إذا اجتمع ناس سفهاء، ولكن يحبسهم واحد بعد واحد، إلا أن يكون شيء يفوت أو شيء كثير يخاف فيه الفساد.

ولا يحبس أيضا الأبرص والمجذوم مع الأصحاء، ولكن يحبسه وحده، أو مع أهل العلل التي توافق علته، ولا يحبسه مع أهل العلل التي لا توافق علته، مثل: أن يحبس المجذوم مع الأبرص فإنه لا يفعل ذلك.

ويكون ذلك أيضا عيبا في النكاح، مثل: الأبرص أن يتزوج امرأة فإذا هي مجذومة فإنه يردها بذلك إن شاء.

وكذلك المجذوم إذا تزوج امرأة فإذا هي برصاء فإنه يردها بذلك إن شاء.

وأما المجذوم إن تزوج امرأة فإذا هي مجذومة مثله فإنه لا يردها بذلك.

وأما المجذوم إذا اشترى خادما فإذا هي برصاء أو مجذومة فإنه يردها بذلك، ولو كانت مثله في العلة.

وكذلك أهل كل علة فإنه يرد في العبيد والإماء بالعيوب اختلفت عللهم أو اتفقت.

وأهل الحبس إذا اتفقوا ومنعوا من ينزل إليهم إذا أراد الحاكم نزوله، فإنه يمنع لهم الطعام والشراب أن ينزل إليهم.

وأما رجل واحد إذا امتنع من الطلوع في الحبس إذا أراد الحاكم

أن يطلعه، فإنه يربط ويطلع إذا كان فيه الحق ليضربه أو كان فيه حقوق الناس مثل: الديون والنفقة وغير ذلك.

ولا يترك أيضا من لم يكن فيه الحق أن ينزل في الحبس ليحدث أهل الحبس إلا أن يكون شيئا يسيرا، مثل: من أراد أن يرسل قريبه، أو ذا رحم منه إذا كان في الحبس عن حاجة لا غنى له عنها فإنه يترك إلى ذلك، فإذا قضى حاجته وسأله عنها وطلع في وقته إلا إن كان يخاف عليه من فساد الحبس، أو أهل الحبس أو شيء يضر الإسلام والمسلين فإنه لا يترك إلى ذلك أو يمنع منه.

ولا يترك أيضا ولا ينزل في وقت واحد من كان يخاف فساده في الحبس، مثل: من كان يعرف منه خلطة سوء قبل ذلك وخاف منها أن يكون الزنى بينهم في الحبس فإنه لا ينزله في وقت واحد، ولكن يفرقهم في النزول واحد بعد آخر، إلا أن يكون شيء كثير من الحق يخاف فواته، مثل: أن يكون فيهما جميعا حق كثير، وإن خاف هروب أحدهما إن تركه إلى غير ذلك الوقت.

وأهل الحبس إذا اقتتلوا في الحبس وجرح بعضهم بعضا في الحبس أو اقتتل بعضهم بعضا فإن الحاكم يزيد لهم في عقوبتهم على ذلك الذي فعلوا في الحبس مثل ما فعلوا في غيره، ويطلع الضعيف منهم إن خاف ما يفوت فيه أن يقتله، أو يمثله إذا كان فيه شيء خفيف أو يضربه إذا كان فيه شيء يضرب عليه، وإن رأى أيضا أن يطلع الظالم منهم ويضربه فعل ذلك إذا رأى أن ذلك أصلح للإسلام.

٢٧) [أحكام أهل الريبة والفساد وما يجب فيه النكال]

ومن وجد من أهل الريبة مع امرأة أو خادم فادعى التزويج أنه زوجها، فذكر الشيخ ﷺ أنه اختلف في ذلك أبو نصر[٣٤] و أبو محمد خصيب التمصمصي، فقال أحدهما: إنهما يتركان ولا يخرج منهما الحق، مثل: ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ادرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم»[٣٥].

وقال الآخر: ليس كل من أراد أن لا يخرج منه الحق فيدعي التزويج فيتركوه لا يخرج منه الحق، وأحوط الأمور عندي في ذلك أن يفتش في ذلك ويسأله كيف تزوج؟ ومن حضر لتزويجه؟ وفي أي يوم تزوجها؟ وفي أي موضع؟ ويقول له: أن يأتي بشهود عند الحاكم فيسألهم عن ما قال، فإن أتى به كما ادعى في الوقت والموضع، ولا يتركه أن يخلو بالشهود فيتفقوا جميعا على ما يقولون له، فإن أتوا جميعا بشيء ثابت ورسخ في قلب الحاكم ومن معه من الأخيار فزالت الريبة عنهم فليتركهم، وإن أتوا بكلام مختلف ومختلط بعضه يفسخ بعضا، وبعضه يخالف بعضا فليخرج منهما حق الله، ويسأل أيضا المرأة عن ذلك كيف كان.

ومن وجد مع امرأة في مكان الريبة وهما جميعا من أهل الريبة

---

[٣٤] ـ أبو نصر زار بن يونس التفسني النفوسي: من علماء نفوسة في القرن الرابع الهجري، كانت ترجع إليه في الفتوى. الشماخي، السيّر: ص٢٩٩.

[٣٥] ـ رواه ابن عدي عن ابن عباس.

فليخرج منهما الحق، وهو النكال، فإن تزوجها بعد ذلك فإن الحاكم لا يفرق بينهما، ولكن يهاجرهما هو ومن معه من أهل الصلاح، ولا يسلموا عليهما ولا يعاملوهما في شيء من الأشياء، ومن خالطهما من الناس فيكون خسيس المنزلة عند الحاكم وعند جماعة المسلمين.

والمرأة إذا جاء عليها الأمناء عند الحاكم بأنها مشهورة عندهم بسوء الأفعال، ودخول مواضع الريبة فإنها تضرب النكال على ذلك.

وأما الرجل إذا جاءوا عليه بمثل ذلك فإنه إنما يحبس على ذلك ولا يضرب إلا إن قالوا: إنهم وجدوه وقد غلق عليهم الباب هو وامرأة أو خادم من أهل الريبة، أو قالوا: إنهم وجدوه في موضع الريبة، مثل: المكان المطمئن المستتر الذي يعرف بمثل ذلك، فإنه يضرب على ذلك النكال ويبرأ منه أيضا.

وأما الصبيان الذين هم قريبوا العهد من حين بلغوا، ويتهموا على الأفعال السوء وصحبة الريبة فيما بينهم، فإن الحاكم يحبسهم على ذلك، ولا يضربهم، وقيل: بأن يضربهم على ذلك ولا يحبسهم في وقت واحد، ولكن يفرق بينهم في الحبس إلا إن ألجأته الضرورة إلى ذلك.

ويحجر عليهم الحاكم أيضا أن لا يصطحبوا ولا يجتمعوا على الريبة، فإن ظهروا حجره فإنه يحبسهم أيضا.

ومن كان يجمع بين النساء والرجال فإنه يحبس على ذلك ويطيل له الحاكم في مدة الحبس إذا أسرف في ذلك.

وكذلك المرأة التي تجمع بين الرجال والنساء أيضا، مثل: الرجل، وقد قيل: إن من جمع بينهما يخرج منه ما يخرج منهما من الحق في الحبس والضرب جميعا.

والمرأة التي هي من أهل العافية، ولا يعرف لها أنها تدخل مداخل التهمة إذا اشتكت برجل من أهل الريبة أنه جعل فيها يده على وجه سوء الأفعال بالتعدية فإنه يضرب النكال على ذلك، ويحبس أيضا.

وأما إن كانت المرأة من أهل الريبة وتعرف بطرق السوء، ثم اشتكت برجل على مثل ذلك فلا يشتغل الحاكم بشكايتها.

وكذلك الصبي الصغير الذي قد راهق البلوغ، أو جاوزه وله حظ من الجمال إذا اشتكى برجل على مثل ذلك فإنه يحبس على ذلك أيضا.

والسكران يضرب وهو في سكره، وإن لم يفق لئلا يؤخر حق الله، وقيل إنه يؤخر حتى يفيق كذلك يجد ألم الضرب.

ومن كان يتكلم بكلام الفحش في مجمع الناس، ويقول: بقول الفحش بين الأقرباء والأخيار فإنه يحبس على ذلك، ويطول حبسه إذا أسرف في ذلك.

ومن تعرّى بين الناس عمدا نهارا يرونه فإنه يضرب النكال على ذلك ويحبس أيضا.

وكذلك من يحمل النمائم بين القبائل، وبين العشائر ويخاف الناس أن يفسد ما بينهم بذلك، فإنه يحبس على ذلك ويطيل الحاكم حبسه إذا أسرف في مثل ذلك ويحجر عليه الحاكم أيضا وأن يخرج من ذلك البلد

إذا خاف من فساده بين الناس، وهذا إذا كان من غير أهل البلد و لم يكن له فيه قرار ولا مسكن.

وأما إن كان من أهل البلد، وكان له فيه بيت أو دار فلا يخرجه من قراره ومسكنه، ولكن يخرج منه ما وجب فيه من الحق، ويترك في قراره ومسكنه.

وكذلك كل من كان له قرار ومسكن في البلد فلا يخرجه الحاكم من قراره ومسكنه إذا أراد بوجه يجب فيه الحق، ولكن يخرج منه ما وجب عليه من حق الله، ويتركه في قراره ومسكنه.

٢٨) [معاملة الحاكم لمن لا يقدر عليه]

ومن كان لا يقدر عليه الحاكم أن يعطي منه الحق للناس فلا يعطى له من الناس أيضا.

وأما من كان لا يقدر عليه الحاكم أن يخرج منه حق الله فلا يترك من كان يقدر عليه لأجل ذلك، ولكن يخرج منه حق الله من الذي كان يقدر عليه من الناس، ويترك من لا يقدر عليه إلى الله بالدعاء أن يأخذه منه، فالله أشد بأسا وأشد تنكيلا، وهو قادر عليه أن يضعفه حتى يخرج ما فيه إلا إن رأى أن يتركهم جميعا فعل ذلك، مثل: رجلين اقتتلا فكان الحاكم يقدر على أحدهما ولا يقدر على الآخر، وخاف إن أخرج الحق من هذا الذي قدر عليه أن يضعفه لهذا الظالم الذي كان لا يقدر عليه فتركه فإنما يتركهم جميعا إن رأى أن ذلك أصلح للإسلام هو وجماعة من المسلمين.

٢٩) [أحكام الغائب وشهادة أهل الجملة عليه]

والغائب غائب حتى يدخل منزله.

ويجزي خبر أهل الجملة في غيابة الغائب إذا لم يسترابوا.

وكذلك موته يجزي فيه خبر أهل الجملة إذا لم يسترابوا.

وإن مات عند الحاكم هذا الغائب بخبر أهل الجملة ثم جاء قوم آخرون من أهل الجملة فقالوا إنهم قد رأوه وهو حيى فلا يكون حيا بقولهم، ولا يجوز قولهم في ذلك حين مات عند الحاكم بخبر أهل الجملة.

وإن مات عند الحاكم بخبر أهل الجملة ثم جاء الأمناء بعد ذلك فقالوا إنهم قد رأوه حيا، فيجوز قولهم ويكون حيا في الحكم.

وأما إن أتم موته عند الحاكم بخبر الأمناء، ثم جاء الأمناء بعد ذلك أيضا فقالوا إنهم قد رأوه حيا، فلا يجوز قولهم في ذلك، ولا يكون حيا في الحكم حين تم موته عند الحاكم بخبر الأمناء، ولا يكون حيا حتى يقدم ويراه الناس.

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

٢٥٧ والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت ... هم فيها خالدون ٠٤

٢٨٢ ... ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ... ٣٦

٢٨٢ ... ولا يضار كاتب ولا شهيد ... ٤٠

٢٨٣ ... واستشهدوا شهيدين من رجالكم ... الأخرى ٤٣-٤٦

٢٨٣ ... وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد ... ٤٣

٢٨٣ ... فإن أمن بعضكم بعضا فليؤدّ الذي أؤتمن أمانته ... ٤٣

٢٨٣ ... أن تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ... ٦٦

٢٨٣ ... فرهان مقبوضة ... ١٦٠

٢٨٤ ... ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنّه آثم قلبه ... ٦٠

سورة آل عمران

١٠٣ ... وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ... ٠٩

سورة النساء

٠٢ ... فمن كان غنيا فليستعفف ... فليأكل بالمعروف ٤١

١٠٥ إنّا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ... ٢٥

١١٤ لا خير في كثير من نجواهم ... ٢٢٢

١٣٥ يأيّها الذين آمنوا كونوا قوامين ... إنّ الله كان بما تعملون خبيرا ١١-٢٥

سورة المائدة

٠٥٤ ... فسوف يأت الله بقوم يحبهم ويحبونه ... ٥١

٧٨-٧٩ لعن الذين كفروا من بني إسرائيل ... لبيس ما كانوا يفعلون ١٣

سورة الأنعام

١ . الحمد لله الذي خلق السموات والأرض ... بربهم يعدلون ٠٢

١٢٥ من يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ... في السماء ٠٥

سورة الأعراف

١٥٦ ... أنجينا الذين ينهون عن السوء ... ١٣

١٨٩ ... وجعل منها زوجها ... ٠٣

سورة التوبة

٢٨ . إنّما المشركون نجس ... ٢٣٠

١٠٣ ... وتزكيهم بها ... ٨٨

سورة يونس

٢٥ . والله يدعوا إلى دار السلام ٢٢٨

سورة يوسف

٨٢ . ... وما شهدنا إلاّ بما علمنا وما كنّا للغيب حافظين ٥٦-١٣١

سورة النحل

٨٩ . ... ونزّلنا عليك الكتاب تبيانا لكلّ شيء ... ١٦

٩٠ . إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان ... لعلّكم تذّكرون ١٥

سورة الإسراء

١٢ . وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ... تدميرا ٢١

سورة الأنبياء

١١٢ رب أحكم بالحق وربّنا الرحمن المستعان على ما تصفون ١٠٠

سورة النور

٠٢ . فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبين ٤٣

٠٠٥ والذين يرمون المحصنات ٦٤
٠٥٥ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ... ٢٦

سورة ص

٠٠٥ أجعل الآلهة إلها واحدا ... ٠٣

سورة الزخرف

٠١٩ ... وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثا ٠٣

سورة محمد

٠١١ ... ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا ... ٠٦

سورة الحجرات

٠٠٩ ... قاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ... ١٤

سورة الطور

٠١١ ... فويل يومئذ للمكذبين ١٠٠

سورة القيامة

٠٣٧ ألم يك نطفة من منيّ تمنى ٠٦

سورة الحاقة

٠١٧ والملك على أرجائها ٠٣

سورة الطلاق

٠٠٣ وأشهدوا ذوي عدل منكم ٤٣

سورة الأعلى

٠٠٣ والذي قدّر فهدى ٠٧

سورة العصر

٠٠١ والعصر إنّ الإنسان لفي خسر ... ٢٢٣

فهرس الأحاديث النبوية

الأعمال بالنيّات ٣٧

ألا أخبركم بخير الشهداء ٦٠

ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ٦٢

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جندان من جنود الله ١٦

أنت ومالك لأبيك ١٤٤-١٥٨

أنه ﷺ سئل على التسعير سنة فامتنع ٢٢٨

أنّ النبيء ﷺ لما بعثه [معاذ] إلى اليمن ٣٠

أنّه ﷺ أتاه آت ... إنّ فلانا أخذ مالي ٧٤

الإحسان أن تعبد الله كأنّك تراه ١٥

إدرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ٢٨٧

إقرار الرجل على نفسه أكبر من الشهادة عليه ٦٧

بعثت أنا والساعة كهاتين ٠٨

البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر ١٨٥

خير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسأل عنها ٦٠

خير المال سكّة مأبورة ومهرة مأمورة ٢٢

خير النّاس قرني، ثم الذين يلونهم ٦٠

الصلح خير الأحكام وسيّد الأحكام ٢٢١

... طوبى للغرباء، فقيل: ومن الغرباء ٥٠

القضاة ثلاثة: قاضيان في النار ... وقاض في الجنة ٣٥

كاتم شهادة كشاهد زور ٦٢

كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم ٠٢
كلام ابن آدم كلّه عليه لا له ٢٢٣
كلّ أحد أحق بماله حتى الوالد والولد ١٤٥
كلّ أولى بماله ٥٧
لا أحكم بالوحي، وإنّما أحكم بالبيّنة ٢٩
لا تجوز شهادة ذي الظنّة ولا ذي الحنّة ٥٣-٥٨
لا يحكم الحاكم وهو غضبان ٣٠
لا يحلّ مال امرئ مسلم إلاّ بإحدى ثلاث ١٦٤
لا يقضي القاضي إلاّ وهو شبعان ٣١
ما اختلفت أمّة بعد نبيّها إلاّ ظهر ٥٠
ما من وال يلي على عشرة إلاّ أوتي به مغلولا ٣٤
المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا ١٩٤
من أبتلي أن يحكم بين اثنين ٢٠-٢٤٣
من اشترى شاة محفّلة فهو بالخيار ١٩٤
من باع نخلا قد أبرت ١٩٠
من حاز أرضا وعمرها عشر سنين ١٥٤
من حاز شيئا عشر سنين ١٥٧
من حكم بين اثنين فكأنّما ذبح نفسه بغير سكين ٢٠
من رأى منكم منكرا فليغيّره ١٧
من عقد عليه القضاء فكأنّما ذبح نفسه بغير سكين ٢٠
نهى ﷺ عن بيع فضل الماء ١٤٦
... نور يقذفه الله سبحانه وتعالى في قلب المؤمن ٠٥

فهرس البلدان والقبائل

أهل شروس ٦٢-٩٣
تغرمين ١٦٧
تنزريف ٤١
جادو ٩٨
جبل نفوسة ١٦١
الجزيرة ١٦٧
حضر موت ٢٢٩
نالوت ١٦٧
اليمن ٢٩

فهرس الأعلام

آدم (عليه السلام) ٢٨-٢٧

أبو الربيع ١٨٩

أبو العباس (أحمد بن أبي عبد الله محمد بن بكر) ١٨٦

أبو الفضل الجرامي ٢٦١

أبو بكر ٥٠

أبو حنيفة ٧٠

أبو زكرياء اللالوتي ١٩٢-٦٢

أبو سعيد ٦٢

أبو عبد الله بن أبي عمر ٩٣

أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ٤٧-٥٤-٧٠-٧١-١

أبو محمد التغرميني ٢٦٧

أبو محمد خصيب التمصميصي ٢٧٣-٣٣

أبو محمد وافي بن عمران ١٨٩

أبو موسى ٩٣

أبو نصر زار بن يونس ٢٧٣

أبو هارون الجلالي ١٩١

أبو يعقوب التغرميني ٢١٦

أحمد بن سعيد الشماخي ١١٢-٤٦-١٧

ابن عاصم ٥٧

ابن عباس (عبد الله) ٤٧-٣٤

ابن عبد العزيز ٩٩
ابن عرفة ٢٣-٣٦
ابن مسعود (عبد الله) ١٦
ابن وهب ٢٠٣
البرادي ٤٨
البيضاوي ٠٥-٠٦-٢١-٢٢-٩
٤٣-٤٥-٥٩-٦٣
جابر بن زيد ٥٤
حاجب ٢٢٩
الحسن البصري ١٥-٣٥
حيان (أبو محمد عبد الله بن الخير) ٤١-٤٢
الخراشي ٣٥
داود (عليه السلام) ١٣-١٤-٢٨
الربيع بن حبيب ٤٦-٥٤-٧٠-٩٩
زكرياء (محشّي الكشاف) ٥٩
سعيد بن المسيّب ٤٧
سفيان ٢١٢
سلمان الفارسي ٤٩
سليمان بن ماطوس (أبو يحيى) ٤١
الشافعي ٧٠
شريح ٣٥
الشعبي ٤٢

الشنواني ٠٢
الشيخ (أبو الربيع سليمان بن هارون) ١٦-٢٠-٢١-٣٣-١
٥٤-٧٥-٨٢-٨٨-٤
١٠٦
ضمام بن السائب ٨١
الطبراني ٢٢
عاصم ٠٦
عامر بن علي الشماخي ١١٢-١١٤
عبد المافلك بن مروان ٢٤
عثمان بن مظعون ١٦
عكرمة ٤٧
عمر بن الخطاب ٤٧-٦٠
عيسى (عليه السلام) ١٣-١٤
قابيل ٢٨
القرافي ٣٥
المازري ٣٦٣
مالك بن أنس ١٧٩
محمد بن محبوب ٦٢
معاذ بن جبل ٢٩
موسى ٣٤
موسى بن علي ٢٠١
موسى بن عمران ٢١

ميّارة ٥٧
نافع ٠٥
النخعي ٤٢
هابيل ٢٨
هاشم بن غيلان ٢٤
يحيى الجناوني (ضياء الدين) ٠١
يحيى بن أكثم ٢٤
يوسف بن محمد المصعبي ٠١

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١ - محمد بن يوسف أطفيش، همیان الزاد، طبع وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٤م.

٢ - ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المسمى تفسير البيضاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

٣ - جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، المكتبة الشعبية، د.ت.

٤ - محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله الزمخشري، تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق محمد مرسى عامر، مراجعة الطبعة د/ شعبان محمد إسماعيل، الناشر دار المصحف، ط٢، ١٩٧٧ م.

٥ - الربيع بن حبيب الفراهدي، الجامع الصحيح، ترتيب أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني، المطبعة العمومية، دمشق، ط٢، ١٩٦٨م-١٣٨٨ هـ

٦ - محمد بن اسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا، ط١، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، ١٩٩٢م.

٧ - مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

٨ - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٩ ـ محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيق أحمد محمد شاكر، د.ت.

١٠ ـ أحمد بن شعيب النسائي، السنن، مع شرح السيوطي وحاشية الإمام السندي، تحقيق مكتبة التراث الإسلامي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١١ هـ-١٩٩١م

١١ ـ محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار الكتاب المصري واللبناني، بيروت والقاهرة، د.ت.

١٢ ـ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٣ م.

١٣ـ عامر بن علي الشماخي، كتاب الإيضاح ومعه حاشية أبي ستة، طبع وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٤م.

١٤ ـ محمد بن الحواري، جامع أبي الحواري، طبع وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٥م.

١٥ ـ خميس بن سعيد بن علي بن مسعود الشقصي الرستاقي، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، تحقيق سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، طبع وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٤م.

١٦ ـ عبد الله بن حميد السالمي، شرح طلعة الشمس، طبع وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٤م.

١٧ ـ أحمد بن سعيد الشماخي، شرح مختصر العدل والإنصاف (مخ).

١٨ ـ جوابات أبي ستة مطبوعة مع كتاب الصوم، تأليف الأشياخ، طبعة حجرية، المطبعة البارونية بمصر، ١٣١٥ هـ.

١٩ ـ كتاب الأحكام من الديوان، (مخ).

٢٠ ـ إسماعيل بن موسى الجيطالي أبو طاهر، قواعد الإسلام، تحقيق عبد الرحمن بكلي، المطبعة العربية، غرداية، ١٩٧٦م.

٢١ ـ عمرو بن جميع أبو حفص، عقيدة العزابة، تحقيق عمر بن أحمد بازين، المطبعة العربية، ط١، ١٩٩٦م.

٢٢ ـ فرحات بن علي الجعبيري، البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية، المطبعة العربية غرداية، نشر جمعية التراث القرارة. ١٩٩١م

٢٣ ـ أبو يعقوب يوسف خلفون المزاتي، أجوبة ابن خلفون، تحقيق وتعليق د/ عمرو خليفة النامي، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤ م.

٢٤ ـ إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤ م.

٢٥ ـ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختصر الصحاح، عنى بترتيبه محمود خاطر، دار المعارف بمصر، د.ت.

٢٦ ـ د/ محمد رواس قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦ م.

محتويات الكتاب

تصدير الكتاب ٠١

الإمام أبو زكرياء يحيى بن الخير الجناوني .....

اسمه ونسبه ٠٣

مولده ونشأته ٠٣

تعلّمه ومشائخه ٠٣

نشاطه العلمي ٠٤

مناقبه وأخلاقه ٠٤

مكانته العلمية ٠٥

مؤلفاته ٠٥

وفاته ٠٦

الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة .....

اسمه ونسبه ٠٧

مولده ونشأته ٠٧

تعلّمه ٠٧

مشائخه ٠٨

إمامته في العلم ٠٨

نشاطه العلمي ٠٨

مناقبه وأخلاقه ٠٩

تلاميذه ١٠

مؤلفاته ١٠

وفاته ١٣
الشيخ أبو يعقوب يوسف بن محمد المصعبي .....
اسمه ونسبه ١٤
مولده ونشأته ١٤
تعلّمه ومشائخه ١٤
مكانته العلمية ١٥
نشاطه العلمي ١٥
مناقبه وأخلاقه ١٥
تلاميذه ١٦
مؤلفاته ١٦
وفاته ١٩
كتاب الأحكام ومنهج الشيخ أبي زكرياء فيه ٢١
منهجية أبي ستّة على حاشية على كتاب الأحكام ٢٢
منهجية المصعبي على حاشية على كتاب الأحكام ٢٢
الأعمال المتوالية على الكتاب ٢٣
المكانة العلمية لكتاب الأحكام ٢٥
نسخ الكتاب ٢٥
عملنا في التحقيق ٣٠

كتاب الأحكام

مقدمة المصعبي ٠١
مقدمة الكتاب ٠٢

باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١١
باب في الحكم ٢٣
باب في الشهداء إذا ما دعوا ٣٦
باب في الشهادات ٤٣
باب في استيداع الشهادة ٨٢
مسألة في الخبر ٨٦
مسألة في التزكية وتجريح الشهداء ٨٨
مسألة في الدعاوي والشهادات ٩١
باب في الدعاوي في المعاملات ٩٩
باب في دعوى العبيد ١٢٢
باب في رد الأشياء بالعيوب من المبيوعات ١٢٨
باب في الدعاوي في التعدية ١٣٤
مسألة في المشهور ١٥١
مسألة في الشركة ١٥٧
مسألة في إحياء المواريث ١٦١
مسألة في القسمة ١٦٩
مسألة في موت الغائب ١٩٠
مسألة في إقرار المريض ١٩٣
مسألة في المحاصصة بين الغرماء ١٩٧
مسألة في التفليس ٢٠٥
مسألة في الاستخراج ٢١٦
مسألة في التسعير وغيره مما ينبغي للحاكم أن يفعله ... ٢١٦

مسألة في الإجارات ٢٢٢

ترتيب كتاب القضاء والشهادات والدعوات

١ ـ طرق التحقق من موت الموروث..... ٢٤٣
٢ ـ ألفاظ الدعوى في الخصومات..... ٢٤٤
٣ ـ ألفاظ الدعوى في التعديات..... ٢٤٤
٤ ـ تزكية الشهود..... ٢٤٦
٥ ـ الشهادة الجائزة وغير الجائزة..... ٢٤٦
٦ ـ أماكن استعمال الشهود واليمين والأمناء والأماكن التي لا تجوز فيها ٢٤٧
٧ ـ كيفية الحلف ومواضعه..... ٢٤٩
٨ ـ الحلف بين الوالدين وأبنائهما..... ٢٥١
٩ ـ وجوه لا يدرك فيها المدعي اليمين على خصمه أو أحكام المفلس .. ٢٥٢
١٠ ـ الوجوه التي يؤخذ فيها الولي على الولي..... ٢٥٦
١١ ـ كيفية رفع الدعوى على الضعفاء أو لهم..... ٢٥٨
١٢ ـ كيفية إبطال الدعوى من المدّعي..... ٢٥٩
١٣ ـ تعدد الدعوى وترادفها على شخص واحد أو أكثر..... ٢٦٠
١٤ ـ كيفية مداينة الورثة إذا مات المدعى عليه..... ٢٦١
١٥ ـ ما يمكن أن يسترد فيه الحاكم الخصم وما لا يمكن..... ٢٦٣
١٦ ـ ما يجوز فيه الجبر من الحاكم وما لا يجوز..... ٢٦٧
١٧ ـ أحكام الإقرار..... ٢٦٨
١٨ ـ أحكام الضمين وأنواعه..... ٢٧٠

١٩ ـ من يستخلف ومن لا يستخلف ٢٧٣
٢٠ ـ أحكام المفقود وشهادة أهل الجملةعليه..... ٢٧٥
٢١ ـ الحدود وأحكامها في الكتمان..... ٢٧٧
٢٢ ـ مواضع التعزير..... ٢٧٨
٢٣ ـ كيفية تأديب الأطفال..... ٢٧٩
٢٤ ـ أسباب النكال والأدب والتعزير وكيفيتها..... ٢٨٣
٢٥ ـ مواضع الضرب والحبس في الحكم ٢٨٤
٢٦ ـ أحكام الحبس والمحبوسين..... ٢٨٥
٢٧ ـ أحكام أهل الريبة والفساد وما يجب فيه النكال..... ٢٨٧
٢٨ ـ معاملة الحاكم لمن لا يقدر عليه..... ٢٩٠
٢٩ ـ أحكام الغائب وشهادة أهل الجملة عليه..... ٢٩١

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية..... ٢٩٢
فهرس الأحاديث النبوية..... ٢٩٥
فهرس البلدان ٢٩٧
فهرس الأعلام..... ٢٩٨
فهرس المصادر و المراجع..... ٣٠٢
محتويات الكتاب..... ٣٠٥